

٢١٦١
ع . ش

عنوان التعريف بأسرار التكليف ، تأليف الشاطبي ،
ابراهيم بن موسى - ٥٧٩٠ . كتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

ج ١ (٢٥٥ق) ٢١ س ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي جيد . طبع مرات
آخرها سنة ١٩٧٠ م .

٧٣٤٣

الاعلام (ط ٤) ٢٥:١ المخطوطات المطبوعة ٩٩:٤

أ - اصول الفقه الاسلامي
ب - تاريخ النسخ
ج - التعريف بأسرار التكليف
د - المراسلات

Copyright © King Saud University

١١١٥٥٤
١٨٢١٧١١٦

King

جامعة الملك سعود

University 1957

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٣٤٣ / ٥٥٢
العنوان: عنوار من الشريف بأمر الشريف
المؤلف: الشافعي، إبراهيم بن موسى
تاريخ النسخ: ١٣ هـ
اسم المصنف: ---
عدد الأوراق: ج ١ (٢٥٥ هـ)
ملاحظات: ---

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمَوْلَاهُ مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ

الحمد لله الذي أنقذنا من أذى العلم من ظلمات الجهالة . ومن أماننا بالأسد
بالاستبصار به عن الوقوع في عجايب الضلالة . ونهب لنا من شياطين
الحمد لله الذي علمنا عليه وكل أعماق وأوقافه . وما في ذلك إلا فضل ياتنا
به من النعم الجزيلة . والمخ الجليل . وإنا له . قلنا كنا قبل من وفاء
النور غيب خفي العشوا . وبقر . غفولنا في اقتدار بعض الخلق على غيب
السوا . لضعفنا عن حمل أوزار الأعباء . ومشارطة عاجلة الناسوا .
على ميراث النعم التي في ميزان الخليلين . والاسوا . بنوع المموم على
الأدواء . مواضع الروا . طائير للشقا . والفاية على الماء . وكان لنا
نسيم يشفي في يوم الوشم بنعيم . ونسج من جعلنا بالليل على ليل
بنعيم . ونستفهم الفيض العقيم . ونطلب آثار النعمة من الجسم السقيم .
ونستأكل باعج الوجوه . ونحن أنا المسكين على الصراط المستقيم . حقوق
محظ الأعيان . في غير الإفراز . وارتفعت خيفة أير . الأخطار .
والواحد الفخار . ونوجعت إليه الجماع أهل الافتقار . لما هم من
اليسرة الأحوال صرف الإفراز . وثبت في مكتسبات الأفعال عظم
الخطار . والواحد الفخار . بنواركتنا إلى الكريم . بلطفه العقيم .
وفد علينا بالبر الرحيم . بطعمه العقيم . إذ لم نستطع من ذونه حيلة .
وإنا . يا نفسنا سبيلا بان جعل إلى . فبما والعبور

عن الزمان قبل . فقال سبحانه وما كنا معه من خلقه رسولنا .

سبح

يقبض الأنياب . عليهم السلام في الأمان . كل لسان فومد من غير أوجع .
ليس لهم طمأنينة إلا من أمان . وما خسر بحجهم من أراد جنتهم . وخضنا
معش الكافرين السابقين سيئة فمادهم وسوء خناهم **الحمد لله** الذي
عن الله الذي هو النعمة المسرات . والرحمة المسرات . والخصمة البالغة
الامية . والنجدة الطاهرة الشامية . أرسله اليها شاكرا ومضيا
ونديا . وما عيا إلى الله بانه ومن اجابته . وانتهى عليه كتابه الذي
الميز . العارف من النور واليقين . الذي لا ياتيه البطل من ميزه
وما من خلقه . ودفع بيانه الشاك . وايضا حقه الطاق . وكفه . وطيه
بليب تايه . وعمره بقى به . ان جعل خلافه وشايله جملة نعمة . وعلى
وهبه . بشار عليه السلام بينه وبينه . وافراز . وبعله وكفه . فوجع
النهار لك عيبي . وتبين الرشر من العرش شمس من غير سحاب . وما عيبي .
فمن . في سبحانه والحمد لله من مستطاعة . ونشكر
له والشكر اول الذي يادة . **فمن** . ان كالا لا لا الله وحده
الشيء له الملوك والحق الميز . خالق الخلق اجمعين . وباسم الزف
للطيعين والعاصين . سلما يقتضيه العدل والاحسان . والفضل
والامتنان . جاري على حكم الفضل . **فان** الله تعالى وما خلقنا الجن
والانس الا ليعبدون ما لربهم من رزق وما اليراث . يعجزون ان الله هو
الذي رزقنا والقوة الميز . وقال تعالى ما اخلد بالقول واهطم عليه
لاستلوا رزقا نحن في رزقنا والعفة للفقير . طرذ لولا ليقى غولا لاداء .
الامانة التي هي حق عليهم عزا . ولما تحملوا على حكم الجن . حملوها
في طم . وبالنفس انقض . واعل الاشفاق والاباية . وتاملوا في البرانية

جامعة الرياض
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات

وظفت حفايق تلك الرسوم . وبن مسميات تلك الرسوم . فلاح في
 اخذها الحق واستبان . وتخلو من تحت سماءها شمس العرفان . وبان
 وفوت النعم الضعيفة وشيع القلب الخيان . وجاء الحق بوعده اسباده
 وزحف الباطل فيان . بلور من احاديثه المحام الحسان . وموايوس
 التي مية اليه فان . وبرايه الباطل اليه فان . ما يعنى عن تفصيل بعض
 اسرار العقل . ويقم عن حشاش اللسان . اي ادا يمين المتصور من الشاذ
 ويخفف من اثار العوام والنواصر والجائش . والافراد . ويو بوحق المفلر
 والمختصر والسال والي . والتلميز والاستناد . على مفاهيم . فسم في
 الضاوة والزفا . والتولة والاجتهاد . والفور والنفاد . وينزل
 كلامه لانه حيث حل . ويبقى في مقامه الخاص به حيث وجب . ويحمله
 فيه على الوسع التي ضرر على الحول والاعتزال . وبما خربا المختلطين على
 لم يوسقهم من الاستعداد والاستنى ال . ليحي جوان الخ امو التشرذ
 والاخلال . ولم في التافق والمحال . بله الحمر كما يبي الجماله . وله الشكر
 على جميل انعامه وح . بل افعاله . **وقال** براوي مكنون الس ما بورا .
 ووفى الله الكريم لما ضا . منه وعد . لم ازل افر من ابر . واهم من
 شوارده . بقا حيل وحيل . واسوق من شواهد . في مصاد الحكم وموارد .
 بينا للجملا . وقهر على الاستفاد . ان الخلية . فم مقام على الامم اده
 الجدية . ومينا اصولها النغيلة . بالها من الفضايا العقلية . حسبها
 اعطته الاستطاعة والمنة . في مفاخر الثنا والسته . ثم استتمت
 التقاعد . فم تله اليه ايس . وجمع تله العوايد . التي اجمت في هذا الى
 اصولها . وتكون عوننا على تفعلنا وتحصيلها . وانتظ من في اسلافنا
 السنية

بشام

السنية . البنية . بماركنا . فم في خمسة اقسام . **الاول** في المفردات
 العلمية المحتاج اليها في تمخير المفردات . **الثاني** في الاحكام وما يتعلق بها
 من جهة تصورنا والحكم بها او عليها . **الثالث** في مفاخر الوضع او من خطاب
 التخليص . **والرابع** في المفاخر الشرعية في الشريعة وما يتعلق بها من
 الاحكام . **والخامس** في حص الاحكام الشرعية . **ويان** ما ينضاه الرخا . **ويان**
 على الجملة وعلى التفصيل . **وذكر** ما خربا وعلى اي وجه يخل بها على افعال المتكلمين
والخامس من احتكاك الاجتهاد والتفكير والتحصيل بخل واحد منهما وما
 يتعلق بلور من التعارض والتهيج . **والسؤال** والجواب . **ويذكر** من مفرز
 الانعام مسابر وتمخيرات . **والطرا** . **وتفصيلات** . **يتم** . **ربما** . **الغرض** . **المطلوب** .
ويتم . **بسيما** . **تحصيله** . **للغلو** . **وبما** . **جل** . **الودع** . **بيده** . **من** . **الامر** . **ار** . **التخليص** .
المتعلقة . **بمن** . **الشي** . **يعة** . **الجمعية** . **بم** . **بعض** . **التي** . **يبي** .
باسي . **ار** . **التخليص** . **ثم** . **استفك** . **من** . **مفرز** . **اليها** . **لسر** . **عري** . **يب** . **يفض** . **الجميع** .
منه . **العبر** . **الاربي** . **وحاهله** . **ان** . **لقت** . **بوما** . **بعض** . **الشيون** . **التي** . **احللتهم** .
من . **محل** . **الاجادة** . **وجعلت** . **مجال** . **الستهم** . **العلمية** . **محلها** . **المحل** . **ومذا** . **خال** . **الدور** . **مادة** .
وفرش . **عت** . **في** . **تريب** . **الضباب** . **وتعنيبه** . **وما** . **بنت** . **الشواغل** . **دون** . **تفرض** . **به** . **و** .
وتاليه . **فما** . **المرايعة** . **اليها** . **رحمة** . **في** . **النوم** . **وي** . **بر** . **كتاب** . **الجنة** . **مسالتة** .
عنه . **ما** . **خير** . **نظر** . **ان** . **كتاب** . **الموافقات** . **فما** . **وكتبت** . **اسئلة** . **من** . **مفرز** . **التسمية** .
التي . **يبي** . **بم** . **بم** . **بما** . **وقت** . **به** . **من** . **مفرز** . **الاسم** . **وال** . **اي** . **حنيون** .
فقلت . **له** . **لغرا** . **هضم** . **الغري** . **سهم** . **من** . **الروية** . **العالمية** . **مصي** . **واخر** . **تم** . **من** .
المستشاة . **التي** . **يبي** . **بم** . **بما** . **وقت** . **به** . **من** . **مفرز** . **الاسم** . **وال** . **اي** . **حنيون** .
عاز . **ما** . **عل** . **تاسيم** . **تله** . **المجان** . **بما** . **نما** . **الاهول** . **المجتم** . **عصر** . **العلماء** . **والفواع** .

195

المنيو مليخا في سالب الفروا . يجب الشيخ من غابة من الانتعاق . طعا
 عجت انا من رصوب من العارة . وهبة من الى باق . **القص** **الكل**
الصبي . والصرفي الوبي . من الكتاب عونا لاي سلوة الطي بوشا رجا
 لعان الوفاق والتوفيق . ليكن عمر تدي على تحف وتحنين . ومن اجلا
 في كل ما يجزله من تصور وتصرف . اذ فرها رعلما من مجلة العلوم وررها
 كصاير الرسوم . ومورد المخطا بالعدل وتدار في العصور . لا اجم انه
 في علمه كيد . واعلم كيف في ذرة علوم الشريعة والرايز نيس .
 ووفيا بد من الهي في السالبة على النفس . وخطب لذي ابر الحكمة ثم وب
 له النفس . فخرج فخرج من باء الت بحول الله فروعك . وافضل علم ما
 قبله منه مما ات ان شاء الله فريته . بما جعلت وايلا واقرام الجبان
 والوفو باع الطيف الحسن . والاخلال الرجس . والتصميم من غير بيان .
 وجارق وهو التفيلير وايلا لبيع الاستبحار . وتمسك بصره بمنته
 تتمن بها من الراجعة والاستبحار . اذ انطلقت الاسيلة الضجيرة
 والشبه الفطر . والبس التفوق شعارا . والاعتاق بالانصاف شارا .
 واجعل طلب الحق له غلة . والاعتق اياه لانه مله . لا تله عوارض الاعراق
 . وما يقى جوسى في ضرط طوارق الاعراض . وفيه وفية المحيى . لا وفية
 المحيى . الا اذا اشتبخت المطالب . ولم يله وجه المطلوب للطالب . بل
 عليه من الاجماع وان يجم الخوص . بالوافع في جم المشتبخت هو الخوص .
 والوافع دونها سوال اسم الخوص . واما العار والشمار . علم من اتهم
 الخايع ما وردته النار . لاني مشيعة العصية . وماتنا في من الاذعان ان الام
 وجندنا لعقبيه . ما بقية زه النجوس العصية . من لاهي عن لسوا ماسيل .
 وهررة

وهررة عن سوا . السيل . فان عارضه من من الكتاب عارضا لنظار .
 ومحرمة وجه الاختم اع فيه والابتكار . وفي الطان انه في . ما سمع بمثله .
 والالباع العلوم التي عية الاهلية او البع عية ما نه على ضوالة او شغل
 بشطه . وحسبه من شى سماعه ومن كل يدع في الشريعة ابتراعه . ولا تلبق
 الى الاشغال دون اختيار . ولا تهم بمطنة الباعين كما في اعتبار . باه بجر
 لاه امر فريته الايات والاختار . وشرعنا في السلف الاخير . ورسم
 معالم العلماء الاخير . وشرار كانه انظار النظار . واذا اوضح السيل لسم
 يجب الى نثار . ووجب فصول ما حواء . والاعتبار بحجة ما براء والافكار . حاشى
 ما يطى اهد البش من الخطا والى ال . ويطى في حجة (بكار من من العلق بالسجور من
 عرق صفيقاته . والعالم من فلت فطاطة . وعرضه لا يحق على الناطق المتامل
 . اذ اجره نفعاً يطمح . ويحتم الظن من حاله الليالي والايام . واستبر
 القرب بالراحة والسعى بالمتاع . حتر اذ في اليه شجيرة محي . ووجب له يتيمة
 مدته . بفقر الفاليه مفاير والرب . وطوفه طوق الامانة التي في يديه .
 وخرج عن عقوق البيان فيما وجب عليه . **وانما** **الاحمال بالنيات**
 ولطالما في ما نور من حات في ته الى الله ورسوله في ته الى الله ورسوله
 ومن حات في ته الى الله في صيغها او الواضحة في حها في ته الى الله في صيغها
 اليه **حرف** **الله** من العاملين ما علمنا . واعانتنا على تعظيم ما بهمنا
 . ووجب لنا علما نابعيا يلطار رها . وعملا زاجيا يكون حرة يوم نلفاء .
 انه ما يشاء . فديم . وبالاجابة جرح . **ولما** **ان** **الشرع** **في بيان**
 التي من المعصية . واهز في انجاز له الموعود . والله المستعان والاحول
 والافوة الابالته العلي العظيم **تم** **المنفرد** **المنفرد**

تلقت
 ٢

اعني فواعا اصل البعده
فقطحيه ولا اعتزاعه
الاصل ما ليس قطعيها

الاحتجاج اليضا في النظم في مسائل الكتاب وهو يقع عشرة مقرونة
المفسرة الاولى ان احوال العفة في الدين فطرية لا طبيعية
والدليل على ذلك ان احوال اجرة التي كليات التي يعة وما كان كثر لا يفسد
فقط بيان الاول طائفي بالاستسما المعير للقطع ويبان الثاني من اوجه
احتراما انما هي جمع اما الى اصول عقلية وهي فطرية واما الى الاستسما
الخلي من اذلة التي يعة وذلك لا قطع ايها ولا ثالث لفتير الا المجموع
منها والمولى من القطعيان قطع وذلك احوال العفة **والثاني** انما لو كانت
لخنية لم تضر احوال التي انما الظن لا يغير في الخلفيات ولا الركني
شيء لان الظن انما يتعلق بالحيات انما لو كان تعلق الظن بعليان
التي يعة لكان تعلقها باصل التي يعة لانه الخلق الاول وذلك في جاني معادة
واعني بالكلية انما هي ريات والحاجيات والتجسيمات وايضا
لو كان تعلق الظن باهل التي يعة لكان تعلق الضابط بها وهو لا يشك فيها
وبماز تقييها وتبدلها وذلك لان ما هو الله عن وجل من حفظها
والثالث انه لو كان جعل الظن اهل احوال العفة لكان جعله
اهلا احوال الذي وليس كذلك با تعلق بغيره لان نسبة احوال العفة
من اهل التي يعة كنسبة احوال الذي وان تعاوتت اليه نسبة بقراسن
في انما كليات بغيره في كل ملة وفيها خلة في حفظ الدين من الريات
وقال قال بعضهم باسبيل الراتبات احوال التي يعة بالظن لانه
تشيعر بالظن اليه الم ومع ذلك لا يعبر الفاظ ابن العربي من
الاحول تعاويل العمل كالفردية عكس العلة ومعارضة والتجيم بينها
ويشيعر ما وتعاويل الحكم الاخبار كاعمال الروا والارسال لانه ليس
بقطعي

195

بفطري واعتقسي فرائد الجوده في احواله في الاصول بل في التعاويل المنية
على الاصول المقطوع بها اخلت بالمكتوفيات ر عليه الدليل القطعي **فقال**
المارة وعمر انه ما وجه للثبات عزه من العزم في الاصول وان كان فطريا على
طريق الفطرية في الاصول كواصول العلم لان تلك الطيفات فرائد كليات
وضعت لا انفسا الا ان ليغ في عليان في غير ما لا ينجح فالصريح كثر
كالهوى والمقصود فالويح من اية المعال الا يعرف الاصول لان الاصول
عزها ما يفيق الى القطع واما الفاظ بلا يحسنه اني احكم من الاصول على
اهله التي حكينا عنه كثر اما **والجواب** ان الاصل على كل
قديم لا يبرهن بشون مقطوعا به لانه ان كان مطمونا تطيق اليه احتمال الاختلاف
ومثل كثر لا يجعل اهلا في الدين عملا بالاستسما والفوائض الطلية لاني في
ينها ويبر الاصول الكلية التي نزل عليها وان الحجة الضعيفة في قولنا
نحزني لنا الناحي وانما لم يحفظوا انما الى ابد حجة احوال الخلية المنهضة
ونحو الى اذ بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ايها لان الى المسائل الخيرية
ان لو كان كذلك لم يتقلب عن الحجة جزء من جزء يات في يعة وليس كذلك
لانا نقطع بالحيوان ويويرى الوقوع لتعاون الخفون وتطيق الاحتمالات
في النصوص الخيرية ووقوع الخطا بينها فطعا بغير رجحان الخطا في اخبار
الاحاد وفي معان الايات من عل ان الى اذ بالزنى المجموع ما كان منه
كلها واذا لم يلزم ان يكون كل اهل فطريا كثر على ترتيب المعال واما
على ترتيب الفطرية بان اعمال الله في الفطرية والطنية انما كان متوقفا
على تلك الفوائض التي يبر احوال العفة بلا يمكن الاستسما لان احوال العفة
عليان واختيارها بها وان ان تكون مثلها بل اقول فطريا لانه اقدمها

واعترض

معنى احوال الخلية المنهضة
انما هي فرائد الزكي وانما لم يحفظوا

وما من الدين من فاضلنا اعظم الناس في البر والالة على وجوب مثل من اعادة الالة
 الاجماع لانه فظن وقاطع لمن الشواغب **قاي** اذا ملئت كون
 اذلة الاجماع حجة او حيز الواحد والقياس حجة بفور اجماع الرضا
 المساق لان اذلتها ملخوذة من مواضع تغاير بقوت الحق وفي مع
 من لرو فقلقة المساق لانه جمع الربا واحر الا انما تنظم المحر الواحد
 التي هو المقصود بالاستمرارية العلمية واذا كانت في الناطق الالهية
 عضو بعضها بجملة بمارت يجمعها معبرك الفصح بطلان الامم
 ما خزل الاله في منزل الكتاب وفي ما خزل الاصول لان المتقدم من
 الاصول يزعم ان ما خزل في منزل المحر والتبعية عليه محصل افعاله من
 بعض المتأخرين بما تستشعر الاستمرارية بالايان في حوتها وبالحاد يش
 على انهم اذلتها انهم يا خزل ما خزل الاجماع في عليا بالاعتق امرنا
 واستصعب الاستمرارية بها على فواعر الاصول انما من هذا القطع ويو
 اذا اخذت على من السيل في مشقة ولو اخذت اذلة الشريعة على
 الطليات والحيويات نأخذة من المخر غير يحصل لنا قطع بكم شيعي
 البقة لان في العقل والعقل انما ينظم من وراء الشريعة بلا من
 من الاقطاع في تحقيق الالهة الاصولية بفرا تفت الالهة بل
 ساي المل على ان الشريعة وضعت للمحافظة على الفرياد
 الخمس وفي الدين والنعم والنسل والمال والعقل وعلمها عن الالهة
 هالتي ور ولم يثبت لنا اذلة لا بدليل معين ولا شتم لنا اهل معين
 عيان من جوعها اليه وليس خزل لان كل واحد منها باين اذلة فقه
 لانه مما لا يفتي في التواتر المعنوي او في ان يكون المعبر للعلم
 في

لعل علمت ملا يتوكل للشيعة
 ولعل علمت ملا يتوكل للشيعة
 ولعل علمت ملا يتوكل للشيعة
 ولعل علمت ملا يتوكل للشيعة
 ولعل علمت ملا يتوكل للشيعة

في واحد دون ساي الا انما خزل الالهة لا يتغير فضا لا استواء جميع الالهة
 في اعادة النظر على من خزل الالهة وان كان النظم يتقلب باختلاف
 احوال الناطق واحد الالهة المنفوقات واحوال الناطق في فروع
 الالهة وضعه وكثرت البحث وقلة اي يميز لرو فيمن انما في الصلاة
 يحا ويحدا في الصلاة على وجوه وجاء مرم المتغير بافتخا ودم
 التارطين لدا واجار المظلم على مغلدا وافتخا فيا ما وفقد وعلى
 جنديهم وتقال من في كذا او عايز في كذا الرعي في لدا في منزل
 المعز وخزل النعم بخير من قلدا وجعل قلدا موجبا لقصاص موعرا
 عليه من خبايا النواهي رنة بالشا كذا فاحات الصلاة وفي رنة بالايان
 روجيا سر رمق المظلم ووجبت الزكوة والمواساة والقيام على من لا يخدم
 على احلام نفسه واقتت الحطام والقضات والملوك لزل ورتب الاجزاء
 لقتال من رام قتل النعم ووجب على الخايع من الموت سر رمق بكل حلال
 وجماع من الميتة والدم ولحم الخنزير الرسايا ما يضاف لغير المعز علما
 يفينا وجوب الصلاة وتريم القتل وكذا ساي الالهة في فواعر
 الشريعة وبخزل امتياز الاصول من اليوع اذ احاطت اليوع مستور
 التي احاد الالهة والرشا خريعية يفتت على اهلقا من الاستاء
 التي النظر بخلاف الاصول بانها ما خوذة من استخاء مقتضاها

فصل

في اصيل الفواعر التي هي رنة
 في بيهر في معين وانما قلبا
 نصيبات الشارح كما مضى الى سنة
 في صرحه في عليه وم جمع اليه اذ ان لاله الاصل في هار جمع

1957

Copyright © King Saud University

ادلة مقطوعة بان الادلة لا يلزم ان تدل على القطع بالحق ما دام
 دون انضمام غير ما يشاهد ما تقدم لان ذلك لا يحترز به من قبل
 من اخص بالاشترار للمسلم من التمتع والرد والشايع ما قد
 وان يشتر المخرج اهل معين قد شحله اهل خلي والاهل الخلو اذا كان
 قطعاً من مساواة اهل المعين وقوي به عليه بحسب قوة الاصل
 المعين وضعه كما انه قد يكون من جوحطية بقية المسائل حتى ما يسي
 الاصل المحيطة المتعارضة في باب التجهيز وفرد اهل الاستحسان
 عاراً بالذات على من الاصل ان مضاهي جمع الواصل الاسترلال المهرل
 على الفاسر كما من ضرورة موضعه **باب فيل** الاستدلال
 بالاصل الاعم على المخرج الاخر من جهة لان الاصل الاعم خلو وفرد
 القضية المخرج وضحة جوية خاتمة والاعم ما اشعاره بالآخر بالشرع
 وان اعني طيل المصلحة من ان يسلم اعتبار ضرورة المصلحة الجوية المتعارف
 بهذا **الجواب** ان اهل الخلو اذا انتظم في الاستفراء
 خلو جارياً في العموم في الامم اذ ملان في قوة اقتضاء وقوعه في جميع
 الامم اذ ومن ثمة لا استتبع لانه انما استتبع من ادلة الامم والذ
 والنحو الواقي على جميع المظالم بدو خلو في تحلفه فيكون عاماً في
 الامم به والنحو للجميع كما بقا **باب** يلزم مما ذكرنا اعتبار كل
 مصلحة موافقة لمقتضى الشارع او مخالفة وضوابط **باب فيل**
 لا بد من اعتبار الموازنة لمقتضى الشارع لان المصالح انما اعني بها
 من حيث وضعها الشارع خلو لا سيما من ضرورة موضعه من ضرورة
 الضمان **باب فيل** ومن ادعوا الاتباع الرضا الاهل وما
 فله

انشور كما من جهة الخلو بان همت
 ٧٧٠ جماع فليته وعما من في الاسترلال
 بان ادلة اللبظية

قبله الى ان تدل بقية الاهل الى ان تكون الاجماع حجة على القطع
 انما يجوز واجاد الادلة بانها اذا ما يعبر القطع بما دل الى
 مخالفة من قبله من الامة ومن بعض ومال ايضا بقوم اخير الجاني لا
 الاشرار بالادلة اللبظية في الاخر ما مورعادية والاسترلال
 بالاجماع عن الاجماع وكذا ما ياتي اخي في الاجماع عن مريضها من
 الاشكال ما عن مريضها انتباهية وعبر فطحية بحسب من ان تيب
 من الاسترلال وتورا في ان شاء الله تعالى **المقدمة الرابعة**
 كل مسألة من سؤلة في اهل العفة لا ينبغي عليها مع ففعية
 او اذ ابا شعية وما تكون عوناً في الرد في وضع على اهل العفة
 عارية والنحو يوضحه لان من العلم لا يتجه باضافة الى العفة
 الا لكونه ميسر له ومحققاً للاحتضار فيه باذاع يعرض لرد عليه
 اهله ولا يلزم مما ذكرنا ان يكون كل ما اشتر عليه من فقير من
 جملة اهل العفة والاذن لرد الران يكون سايي العلوم من
 اهل العفة كعلم النحو واللغة والاشفاق والنقض والمخاطبة
 والبيان والعدد والمساحة والحديث وغير ذلك من العلوم التي
 يتوقف عليها تخفيف العفة وينبغي عليها من مسايله وليس كذلك
 وليس باصله وعلم ذكرنا في من عزا اهل العفة في من المسائل
 التي تعلم عليها المتأخر وزواج خلوها في مسائل مسألة استواء
 الوضع ومسألة الاياحة كل من تسليعاً كما ومسألة اهل الحوروم
 ومسألة كل خان النير صل الله عليه ولم ففجوا في من مسائل
 لتسليع الا يعبر كما انه ما ينبغي ان لا يجر ففجوا ما ليس ففجوا في

ما هو من المسائل المرفوعة في احو
 العفة عارية وما ليس بعارية

ما اوردت لنا عن اخا عن علي بن سواد الرضا يقول بعد ما ييسر
 ما يورثه ولم يجبه عما سأل وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تنلوا عن
 اشياء ان تبطل احكام تصومهم في كل يوم من ايام رزق الله عليه
 الصلاة والسلام فام يوم ما يجي في القضيي وجبه فقال لا تنلوا عن
 شي. الا انما انتم بفاح رجل فقال يا رسول الله من ابي قال ابو جعفر
 من انت ربه الباقين روايات اخ. وقال ابن عباس في سؤاله اسمايل
 عن صفات النبي لو وجدوا في قبا لا يجي انتم ولا في شردوا
 بشرط الله عليهم ومنزلة يميز ان سوالهم في جزية ما يورث
 وعلى من المخرج في الكلام في الآية التي قلنا عن رزق الله في الآية
 من لقيهم سال اجنادنا لعاضا او لا يورث فقال عليه الصلاة والسلام
 لا يورث ولو قلت نعم لو حثت به بعض روايات في رزق ما تخرجت ما نسا
 قلنا من كان قبلك بكنة سوالهم انما يورث الحرث وانما سوالهم
 فنان زيادة لا يورث عمل ميتا لانهم لو سخطوا لم يفعلوا عن عمل
 معار سوال الاجابة في مية ومن ضامنكم عليه الصلاة والسلام عن قيل
 وقال وكنت في السؤال لانه مظنة السؤال عما لا يورث وفساله
 جيب من الساعة ما المستول عندنا با علم من السائل ما جيب ان ليس
 عن من لا علم به ولا يورث السؤال عنهما لا يتعلق به تطليق
 ولما كان بينه على كسور اما راتنا الحرث فمما ومن الوقوع في
 الا بقال النبي من اماراتنا والرجوع الى الله عنهما اخي بولا
 ثم ختم عليه الصلاة والسلام في الحرث بكنة يجبه عن ان جيب بل
 اما في علمهم دينهم به لانا ان من جملة دينهم في فضل السؤال

عن

عن الساعة انه مما لا يجب العلم به اخي سلم زمان اتينا فليست له خزا
 المخرج في الحرث وبما يورث سواله له عنهما وقال ان اعظم الناس حياء
 من سال عن شي لم يجبه من اجل سواله وهو ما عن مية مائة اذ لم
 يجبه بها ما يورث السؤال عنه بالنسبة الى العمل وفي اخي من الخطاب
 ومظنة واما وقال في الباطنة مما لا يورث فان نفيها عن التطليق
 وفي الق. ان الخريم ويسئلون عن الروم في الق. وح من اخي ربه الا يورث
 ومن يجب الظاهر في غير انهم لم يجابوا وان سألوا مما لا يحتاج
 اليه في التطليق وروى ان الهادي النبي صلى الله عليه وسلم ملوا ملية
 فقالوا يا رسول الله حثنا يا بني الله تعالى الله عن الحرث فنبينا
 متشبها بالية وهو كانه في الرد عليهم فيما سألوا وانه ما يورث
 السؤال الا فيما يورث القبر له ثم ملوا ملية فقالوا حرثنا عرشا
 فوق الحرث ومن الق. ان من لقي سورة يوسف ان الق. الحرث في فضائل
 الق. ان لا يورث وتامل في اخي من الخطاب مع جميع في سواله الناس
 عن اشياء من الق. ان لا يورث عليها حكم تطليق وتامد يورث له ومن
 سال ابن السواء علي بن ابي طالب عن الق. راتنا روايتك وفي الق. فقال
 له علي ويا سائل نفيها ولا تنس بقضا ثم اجابه فقال ان السواء اقرات
 السواء الق. في الق. فقال اخي من عمية. ثم اجابه ثم ساله
 عن اشياء وفي الحرث طول وقد طانها لروايتهم في الكلام فيما ليس
 عنه عمل ويجيب في اخيه عن تقدم وبيان عزم الاستحسان في مية مزاجه
 فتعبدت منه ~~انه~~ انه فخل عمل في من ابي التطليق الق. طره
 المظنة بما لا يورث في الا يورث في الا يورث في الا يورث في الا يورث في

مستطعة

ما نه انما يستل عما اصاب به او ينسب عنه واما في الدنيا فان علمه بما علم
منزل اوله والآخر في تدبير رزقه ولا ينفصه واما الاثر في الخاطلة عنده
الحال فلا يتبعه مشقة احتسابا ونحو طبعها بل في حصولها وان في
ان فيه ما يبره في الدنيا من شئ طوعها ما يبره شهادته الشئ في
بزلوه وهم من لزق وقاية يعرفها الانسان عزله وليست في احكام
الشئ في الاثر الذي كالتدبير في الجسم وسائر وجوه العسرة المعاني
التي تتعلق بها عن غيرها جل ما اذا نفع ان ما في بيضا لا يخرج من في
الدارين مع تحصيل ما يعني الشئ من جعل ما لا ينفذ **ومنه**
ان الشارع فرجاء يمان ما تعلق به احوال العسرة الدنيا والاخرى
على اتم الوجوه والاطراف ما خرج من ذلك فريضة على خلافة لرو
ولمومشاعرة التي به العبادية بان عبادته المستغلين بالعلوم
التي لا تتعلق بها في تلك الخلقية بل دخل عليهم فيها العسرة والخم وجم
عن الصالح المستقيم ويشور ببعضها الخطاب والتزام المومن السو
التفاهم والتدبير والتعصب حتى يقع فواشيعا واذا ابعلاوا ذلك خرجوا
عن السنة ولم يخرجوا اليهم في الامور السبب حيث تموا الافتقار من
العلم على ما ينفذ وخرجوا الى ما لا ينفذ من لزق بقية في المتعلم والعالم
واعم اخر الشارع مع حصول السؤال عن الجواب من اوجه الادلة على ان
اتباع مثله من العلم بقية او تعطيل ان ما في وعي تحصيل ومنها
ان تتبع العقيدة كل شئ وتطلب علمه من شأن البلاسة الذي
يتبين المسلمون منهم ولم يكونوا عزله وتعلقهم بما في الج
السنة باثباتهم في جملة من شأنها خفا عظيم والتي ابا من الجادة
ووجوه

18
وجوده عدم الاستحسان في **ولان قيل** العلم محبوب
على الجملة ومطلوب على الاطلاق وفرجاء لطلبه به على صيغ العزم
والاطلاق صيغة طوع على جملة العلوم ما يتعلق به عمل وما لا يتعلق
به عمل بتخصيص احد النوعين بالاستحسان دون الاخر تحكما وايضا
يقولون العلماء ان تعلم طوع على في فرجاء في طوعها والطسما وغيرهما
من العلوم البعيدة التي خرجت عن العمل ما تعلق بها في منه كالحساب
والخسرة وشبه ذلك وايضا يعلم التعيين من جملة العلوم
المطلوبة وفرجاء على عمل وقاما **فصل** في خطايب العجز الازدي ان بعض
العلماء من ينفذون وينسبون مسلم في اعليه فينة العالم بمان
الينفوذ مما في اعليه فقال انما ليس له اية من كتاب الله فيسأله ما هو
وموسى فقال فوكتا اوله ينفي والى السماء بوفهم كيف بينها
وزينها وما لها من وج قال الينفوذ باذا ينزل كبقية بنائها
وتن بينها باستحسان له العالم منه من بعض الخطايب لا لبقها وايضا
بان فوكتا اوله ينفي واو ملكوت السموات والارض وما خلق الله من
شئ يشمل كل علم يخص في الوجود من مفعول او مفعول مكسب
او موصوب واشياء منها من الايات وفي علم البلاسة ان حقيقة البلاسة
انما هو التوجه الموجودات على الاطلاق من حيث قول على ما نفعا
ومعلوم طلب العقيدة الدلائل والمخلوقات بغير وجوه تدل على عدم
الاستحسان وكل علم على الاطلاق والهم **واجواب**
عن الاول ان عموم الطلب مخصوص بالخلافة فيغير ما تقوم من الادلة
والتي يوجهه ان ان احكام ان السلب الصالح من العباد والشايعين

في نحو هذا في شدة الاشياء التي ليس تحتها عمل مع انهم كانوا يعلمون
 العلم المطلوب بل فرض على من لا يعلم نحو حقيقة واما من التكليف الذي ينشأ
 عنه وتأتي به ضيق الطامس فيما خرج فيه مع انه ينظر عليه ولم يجعلوا
 في الاية الا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج في شيء من ذلك ولو كان
 لنقل الاية في غير ذلك مما عموه والثاني ما تقدم في كتابه المفاد ان فرق
 الشريعة اربعة اقسام امة وفرد فالعلم عليه الصلاة والسلام ثم امة امة
 لا يحب وما كتب الشريعة فكل واحد من هذه في نظائره في ذلك والمسئلة
 مبسوطة فمالها والمجتمعة **وعن الثاني** انا لانعلم في ذلك الا اطلاق وانما
 في من العناية في ذلك ما سر وابطاله علم في ذلك العاصروا جعل الاية تاجر
 من علم انه جاسر والشريعة متكفل في ذلك والى مكان في ذلك ان موسى
 عليه السلام لم يعلم علم السحر التي جاء به السحر في مع انه يعلم على يديه
 باسمه فوافوا من السحر وهو المعجزة وكذا في الحاشية والاعين الفاسر واستخرج
 وجاء في سجي عظيم خاها موسى في ذلك ولو كان عالما به فيجب طمأنينة
 فيجب العالمون به وهم السحرة فقال الله له ما تخف انك انت الاعلم
 قال انما صنعوا كبريائي ولا يعلم الساهر حيث اتروا فزاد في جبر
 التفسير ولو كان عالما به لم يعب به والثاني كان يقع في ذلك انفسهم
 يطلبون في دعواتهم على الجملة وفكر الحكم في كل مسألة عن من في الباب
 بان حصل الارطال والرد في وجه حصل ولو بخارفة على يرو لولته او بان
 خارج عن ذلك العلم نأش عن من فان التفوق في ذلك لم يتغير اذا
 طلب من في تلك العلوم من الشريعة **وعن الثالث** ان علم التفسير مطلوب
 فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب فانه انما المراد معلوما في الآية

عند ذلك لا تكلف ويتبين ذلك في قضية عن ذلك انما المراد او حقيقة وانما
 توقف في معنى الاب وهو معناه ان لا يفرج عن العلم به فيكون علم
 المعنى الذي في الاية انما هو معلوم من حيث اخبر الله تعالى في شأن طه
 الانسان انما ان من السماء ماء فخرج به اصابا خيشة مما هو من طه
 الانسان مما شئ به كالحب والحب والي تيون والنخل مما هو من طه
 بواسطة مما هو من عن الانعام على الجملة في سفر التفسير في ذلك من
 تلك الامور انما يصلا على الانسان ان لا يقع به من من الوجه والله اعلم
 عن البحث عن معنى الاب من التفسير والاولو توقف عليه في المعنى الذي في
 من حقيقة لما كان من التفسير بل من المطلوب علمه لفعله في ليس في راء
 واقية ولزلا سال الثامن عن المعنى عن معناه في قوله تعالى او يا خرم
 في تحوي فاجابهم الرجل الحق بان التحوي في لغتهم السفة والله
 والله في شأنا وعليه

• تحوي الرجل من خاتما في هذا • طما تحوي عود النبعة السعن

فقال لهم يا ايها الناس قسكوا بربوا في شئكم في جاحيتهم بان يسم
 بقبس كتابك ولما كان السؤال في محال الناس عن معناه في سلك عرفا والس
 والسبح سبحا ما يشوش على العامة من في بناء عمل عليه اذ في من خيط
 بما هو مشهور فاذا بقي في كونه اجم ينظر والى السماء فوهم في
 بينا ما وزيحنا الاية بعلم الهيئة التي ليس تحتها عمل في سابع ولان
 في ذلك من فيل ما لا يقع به الثبوت والثاني ان انما في لساننا وحق معصودنا
 ونزل المعنى في وج في كتاب المفاهير حول الله وكذا في القول في علم
 في والى الشريعة لا يوجب في ذلك عمل ولا هو ما في في الله في غير ذلك

تحوي
 وما هو

عن
 من حقيقة

الرسالة قل علم شيء يطلب الشارح له انما يكون من حيث هو وسيلة
 الى التجربة لانه تعلم انما جنة اخرى وان لم يكن فيه اعتبار جنة اخرى وما يتبع
 والفصل الثاني باب الفصل الاول والدليل على ذلك امور **احد** فان تقدم به
 المسئلة قبل ان يعلم لا يعبر عنها فليس في الشيء ما يدعى على استحضاره
 ولو كان له غاية اخرى في حية لكان مستحضرا شيئا عا ولو كان مستحضرا شيئا
 ليخت عنه الاول من العناية والتأخير ولا يعبر عنه لا يعبر عنه بوجوده بما يلزم عنه خلوها
والثاني ان الشيء انما جاء بالتجربة وهو المقصود من بقية الانبياء عليهم
 السلام كفوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي كتب احصيت اياته ثم جعلت
 من لدن حكيم خفي لا تبصروا الا الله الايات كتاب ان الله اليه المخرج للناس
 من الظلمات الى النور ما من فيهم الوحي طالع في المحيرة لا اله الا الله
 به صدر للصفين الحرة الله خلق السموات والارض وجعل الخلق والنور
 ثم التاخير طالع ما من فيهم بعد لوزن اي يسودون به غيبي في الصلاة من وقته على اذ
 وقال تعالى والهيضوا الله والهيضوا الرسول ليضربا سانشير ان الله
 ويسئ المومنين الذين يعطون القليل وما ارسلنا من رسول الا يوحى اليه انه ماله
 الا انما باعبرون انما انما ليلا يلبس الخب بالحق ما عبر اليه فخلصه الله الذي الله
 الذين الخالق الاله وما اشبه ذلك من الايات التي لا تكلف تصور الخلق على
 ان المقصود بالتجربة انما اتوا بامانة التوجيه ليتوجهوا الى المعبره
 بخروجهم سبحانه كاش يذله ولذا قال تعالى ما علم انه ماله الله واستغفر
 له نبيه وقال تعالى ما علموا انما انما ليلا يلبس الخب بالحق ما عبر اليه فخلصه الله الذي الله
 اتهم مسلحون وقال تعالى والهيضوا الله والهيضوا الرسول ليضربا سانشير ان الله
 ومثله

انا بطيت سماعي (علو ما
هو وسيلة) ان المتعبر من حيث
انه وسيلة الرب

وفعله سائر المواضع التي ترمي بها على كلمة التوحيد لا بوزن اعقب
بل بل التبرئة وحرة او اجعل ضرورة لسبب اداة التوحيد فخر ارجى
مساقي التي ان ايضا المتزكية الاخرى وهو ما يحى ان التبرئة هو المنفرد
من العلم والاياتية هذا المعنى لا تحصى والثالث ما جاء من الادلة
البرائة ان روح العلم هو العمل والا فالعلم عارية ونفى متبع به فقول
الله تعالى انما ينشئ الله من عباده العلماء وقال تعالى انه لا يعلم
فما اقتضاه يعني لا يعمل بما علمنا وقال تعالى ان موتنا انما اليل
سجروا فاما يجوز الاية الران فالعلم يتصور الذي يعلمون والذين لا يعلمون
الاية وقال تعالى انما من الناس ايمان وتؤمنون انفسكم وانتم تتلون الكتاب
وروي عن ابي جعفر محمد بن علي في قول الله تعالى فطبعوا بها سمعهم والقانون قال
مزم وعصوا الحق والعدل بالستهم وهذا الجواب الرضي وكره ابي موسى
فقال ان في جهم ارجح ان يكون يعلم السوء فيشبه عليهم بعض من كان
يعلم في الدنيا فيقول ما حق في من في من انما كنا تعلم منكم فالوا انما
تأمرهم بالامر ونحو الجهم الرضي وقال سفيان الثوري انما يعلم العلم
ليستفهم الله وانما فضل العلم على غيره لانه ينفع به الله وعن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال لا شيء اوفر ما العبر يوم القيامة حتى يسئل عن خمس
خصال هي يبيها وعن علمه ماذا عمل به وعن ابي الرضا انما اخاف
ان يقال يوم القيامة اعلمت ما جعلت باقول علمت ما لا تفهم ايثر
من كتاب الله اية اوزاج في الحاجات في تسليتي فيفتحا فيصلي الامسية
فلان شمس والراية في كل ارجح جامعون بالله من علم لا ينفع ومن علم
لا يسمع وحديث ابي موسى في الشافعية الذي في اول من نفسي بهم النار

يوم القيامة قال فصار رجل علم العلم وعلمه وفيه ان ما توفى به يوم
 مني فصار فقال ما علمت بيضا قال تعلمت بيد العلم وعلمته وفيه ان النفس ان
 قال كرت ولا تزل قال فان فاره بغير فيل ثم امر به بحبها وجنته حتى القى
 في النار وقال ان من اشر الناس عزابا يوم القيامة عالم لم يسمع الله بعلومه
 ورواه عليه السلام كان يستعين من علم لا يسمع **وقال** الحكما من
 حب الله هذه العلم عزبه على الجمل واشهره عزابا من افضل عليه العلم ما دسى
 عنه ومن الله والله اليه علما لم يعمل به وقال بقاء بن جيل علما ما شتم
 ان تعلموا من ياجم ثم الله بعلومه حتى تعلموا ورده ايضا بوعا الى السهل
 الله عليه وسلم وفيه زيادة ان العلماء فمستم الرعاية وان السعيا فمستم
 الرواية وروى موفدا ايضا عن اشر بن مالد وعن عبد الله بن عمر بن غنم **فقال**
 حرقه عثم بن احماد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كما تتراس العلم
 في سحر فبا ان خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تعلموا ما شتم
 ان تعلموا من ياجم ثم الله حتى تعلموا **وقال** ان رجلا يسأل الرباني
 فقال له كل ما تمل عنه تعلم قال لا قال فما تملع بازدياد حجة الله عليه
وقال الحسن اعني والناج بالعلم والتم ودعوا افوالهم بان الله لم
 يرم فوما الا جعل عليه ليللا من عمل يصرفه او يكزبه ماذا سمعت فورا
 حسناي ويرا ايضا حجة بان وابق فكم بعله بنم ونهت غير **وقال** انما
 مستودان الناس احسنوا الفون كلهم من وابق بعله فوله ماذا يوفى نفسه
 وقال الشور انما يطلى الحريث ليتغريه الله عز وجل فليز لا بفعل على غيب
 من العلوم ولوماذ لو كان كساي الاشياء **وقال** كسي ما لاله انه
 بلغه عن الفاعم من جمل قال درخت الناس وما يجسم الفول انما يجسم
 الجمل

العمل والآلة في شوا المعزاج من ان يحرص ذلك لا يوفق ان العلم وسيلة من
 الوسائل ليس منصرفا لنفسه من حيث العلم في واما هو وسيلة الى العمل
 وكل ما ورد به في العلم ما ما سونا في العلم من حجة ما هو مطلوب بالعلم بلا يقال
 ان العلم فرشت في الشريعة بعله وان سنازل العلماء بوق سنازل الشرا وان
 العلماء ورثة الانبياء وان في العلماء طيور رثة الانبياء وان اذا كان خذلا وكان
 الدليل الى الله على بعله مطلقا لا مقيدا فكيف يتيك انه بقبلة مفقودة لا وسيلة
 فورا وان كان وسيلة من وجه فهو المفقودة لنفسه كالايان ايضا ما نه شي ط
 في حجة العبادة ووسيلة الى قبولها ومع ذلك فهو مفقودة لنفسه لانما
 تقول لم يثبت بعله مطلقا بل من حيث التوصل الى العمل به ليل ما تقدم ذكره
 واما ما لا تعارضه الاذلة وتناقضت الايات والاخبار وافوال السلف
 الا خيار بلا بد من الجمع بينهما وماذا في انما شارح لما ذكر في فضل العلم وال
 العلماء واما ما لا يمان بانه عمل من اعمال الفلوس وهو التقديف وهو ما نه عن
 العلم والاعمال فيكون بعضا وسيلة الى البعده وان تم ان تكون مفقودة في
 انفسنا اما العلم بانه وسيلة واعلان له العلم بالله ولان في بقبلة لها حجة
 حتى يصرف مقتضاها وهو الايمان بالله فان **فقال** من تناقضه بانه ما به
 العلم بالله مع التخرين به **فقال** بل هو في فضل العلم مع التخرين بان الله
 قال في قوم ومجروا ايضا واستيفت انفسهم وقال الذين اتيناكم الخب
 يق فيكم كما يق من انباءهم وان في ايضا منكم ليؤمنون الحق ومن يعلمون
 وقال الذين اتيناكم الخب يق فيكم كما يق من انباءهم الذين خيروا
 انفسهم فم لا يؤمنون فاشت لهم المعرفة بالسير الى الله عليه وسلم ثم يراهم
 لا يؤمنون وذلك ما يوضح ان الايمان في العلم ضمان الجمل فاما العلم

نعم فريكون العلم فضيلة وانه يقع العمل به على الجملة كالعلم به مع الشريعة
 والعرار والطارئة في التكليف اذا لم يخر انما تقع في الخارج بان العالم
 بها حسن وما جاء العلم شاب عليه وبالف مبلغ العلماء لما في من جهة ما هو
 مطة الاجتماع عن وجوه علمه ولم يخرج من ذلك في وسيلة كما ان في
 تحصيل الطهارة للصلاة فضيلة وانما يقع في وقت الصلاة بعرا وجا ولم يكن اذا واما
 لعز وجلوم خزانة تطهرها عن عينة ان لا يقع في وجهه ثواب العباد فكذلك اذا
 علم على ان لا يعمل لا ينجعه علمه وفرو جونا وبمضا اذ كثير من النصارى واليهود
 يقع دون من الاسلام ويعلمون كثيرا من اصوله وهم وهم يخرجون لا نافع
 لهم مع البقاء على الكفر بايقان اهل الاسلام والحال اصل ان كل علم شيء
 ليس بطلوب الامر جنة ما يتوصل به اليه وهو العمل فصل
 ولا ينكسر فضل العلم في الجملة الا جافلا ولا خوله فصار له ونصرا مع ما انقصر
 الا على ما تقدم ذكره واما الساب فيقولون يزعمون المحذور من كونه هاجدا
 شي بيا وانما يزعم اهله كثر لا وان الجاهل يروا ان كان في اهله شيء بيا وان قوله
 نازلة الاشعار والاشعار وحكمه فاضح الخلق وان تعظيمه واجب
 على جميع المصلين اذ فاعلهم مقام النبي لان العلماء ورثة الانبياء وان العلم
 جمال ومال ورتبة لا توازن بشارية واهله احياء ابرار الرسل الساجي ماله
 في الدنيا من المناقب المحمودة والمناقب الحسنة والمنازل الاربعة منزلة علمه
 في مفضو من العلم شيء عاظم انه في مفضو من العباد والاقطاع
 الى الله تعالى وان كان هاجدا يناله وايضا بان في العلم بالاشياء لذة لا توازن بها
 لذة اذ هو نوع من الاستبلاء على المعلوم والحوزة ومحة الاستبلاء قد
 حيث هذا النجوس ويك الابداء الفلوي وهو مطلق خلعها فانسه
 النجبة

النجبة الشاقة والاستفهام العلم بفريق العلم للتوجه به والتلوة بحمادته
 ولا سيما العلوم التي للحقول هذا مجال للنظر في العلم اذ ما تنوع والاستبلاء
 المحذور من العلوم في العلم في نفسه وتاخر كل تابع من ذنوب التوابع اما ان
 يكون خادما للفضل الاهل او لاجان كان خادما له فالفضل اليه انصرف جميع
 وفروا في غاية من خرم المرحم والتدبير فيقولون ويناقش لنا من ارجوا ودرستنا
 في تدبيرنا واجعلنا للمتقين اما ما وجاه من بقية السلب القام الا لم يستمع
 اجعل من ائمة المتقين وقال صلى الله عليه وسلم من رفع نفسه ان الشجرة التي يورثها
 المؤمن المحلة قال الا ان تكون فلتنشا احب الي من كثر او كثر او في الغناء ان من
 ابي ابيهم عليه السلام واجعل لسان صديق في الاخير فيكز لا اذا اطلبه لما يبع
 من الشباب الحي يلبس الاخوة واشياء لروا زكوان في خادع له ما انقصر اليه
 انصرف جميع ختمه رياء اولي حمار به السعداء او ياتي به العلماء
 او يستعمل به فلو بالعبادة اولي ان من ينام من او ما تشبه ذلك لان مثل هذا
 اذ الامام لم يشأ مما طلب زعومة التعليم ورغب في التدبير وهب عليه احكام
 ما انصرفه وانما من الاعتراف بالتفصيل في خرجت عقله فاسر عقله بصار
 من سبل ما يترقى علم بفضلوا اهل العادة فالله منزلة بفضل وجه الحرث
 لا تعلموا العلم لثباته بالعلماء ولا التمازوا به السعداء ولا التمازوا به
 المجالس من بعز لا بالشار والشار وفان من تعلم علما مما يتبع به وجه الله
 لا يتعلمه الا ليصيب به في خا من الدنيا فيخرج في الجنة يوم القيامة
 وفي بعض الحروف سبل عليه السلام عن الشجرة الحبيبة فقال هو الرجل يتعلم
 العلم في بران يحلم اليه وفي الغناء ان الكريم ان الذين يشقون ما انشئ الله
 من العناء ويشقون به ثم فليلا اولي ما ياهلون في بطونهم الا انفسار

واثب

لعل العلم لا يقتضي هو ان لا يلزم حاجته
للمعمل ولا يقطع اليه

الاية والادلة في نيل المعرفتين **المقدمة الثانية** العلم الذي
هو العلم المعنى شيئا عن الشيء هو مرجح اليقين ورسوله الله على الاطلاق
هو العلم الباعث على العمل الذي لا يتخللها حجة جارية مع مواءمة
كان بل هو المعبر لها حجة بمقتضى الحال الذي هو انبعاث طوعا او كرها ومع
شدة الجملة ان اخل العلم في طلبة وتخصيله على ثلاث مراتب الى **تقسيم**
وكا اولها السون له ولما يتخللها على حماله حرة انما هي طلبة في رتبة
التفكير وهو انما اخل في العمل به بمقتضى العمل التخليع والحق
الترقيع والتقيع وعلم مغرار شرق للتعريف في نيل التخليع
ولا يكتفي العلم ما اذا بالجدول وان اى اخر خارج بقوله من زج او فصار
او حواء في اى او ما جى من الجوى ولا احتاج ما اذا الرافعة في كان
على لرو ان التهمة الجارية في الخلق فراعطة في من المنة في ما نا
لا يتخلل قلعته النقية بوجه والمي تبة الثانية الواقعة منه على ما فيه
ارتفاعا عن حقيقة التفكير المحمد واستبصارا في حسيها اعطاه
شأن العقل التي يهونه العقل تصرفا يطعن اليه ويهتر عليه الا انه
يعرضه الى العقل لا الى النفس مع انه في كمال الوصف الثابت الى
الانسان وانما هو في الاشياء المختصة والعلوم المحفوظة التي تتحكم
عليها العقل ويعتبر في استجلاها حتى تهي من جملة مود عاتقها ومودها
ان اخلوله العمل خفي عليه خفة اى وزاير على عهد التعريف في
المنة الاول على لا نسبة بينهما انما هو ما يابى لهم اليه فان المصروف ان
يكرهه ومن جملة التعريف التي العمل على مخالفة العلم الحامل لهم ولا تخم
حين في لهم كالموهب وما كانت او ما في الغاية من الصور والشمس
الباعثة

مقوله

الباعثة الغالبة امور الباعث فلا بد من الافتقار الى زاي من خارج
عنى انه يتصور في حضم بلا يقسم فيه على جود الحورود والتخييل انما بل شمس
امورا في كمالها من القادرات ومطالبة المراتب التي لم يقدرا بما يليق بها وانشاء
ذلك ومن المنة ايضا يقوم اليه فان عليا من التهمة الا انها اخل
ما فعلها فيحتاج الى فصل في موهول الرتبة الثانية في العلوم الشرعية
والاخري الانقابات السلطوية **والسنة الثالثة** التي في هار للمسم
العلم وعما من الاوهاب الشابة بمثابة الامور البرشبية في المحفوظات
الاولا وتقاربا ولا ينظر الرطب في حصولها فان لا لرو لا يحتاج اليه من
مصولا لا يتخلل العلم واسواء ثم اذا تميز لهم الحق بل في جعون اليه
رجوعهم الرتبة واعينهم البشابة واوهابهم الخلفية وقرى المنة
في المخرج لها والدليل على حتمها من الشيء بقية على قوله تعالى ان هو
فانت انا اليل لها جردا فيما يجر الاخرة وفي جوارحه ربه ثم قال فل
فل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الاية فنسب من المراسن
الراوية العلم من اجل العلم لا من اجل عني وقال تعالى ان احسن الخلق
كتابا متشابها متاين تغش من جلود الذين يغشون ربه ثم
العلم لقوله انما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى ولذا امرعوا
ما انزل اليه رسولنا واعينهم نقيه من الدفوع ما عر عوا من الحق
الاية ولما كان السهم من بلغوا في علم السعي مبلغ الرسوخ فيه وهو
معونة المنة ما رواه الاقيل والاميان خيري وما من علمهم ان
ما جاء به موسى عليه السلام خفا ليس بالسعي ولا الشجوة ولم ينعهم
من ذلك التوبيخ ولا التعزيب التي توعدهم به من عود وقال تعالى ولما

الا مثال نفسي بهذا الناس وما يعقلها الا العلمون هم تعقلها في العالمين
 وسوف نرى الشارح من ضرب الا مثال وقال ان يعلم انما انزل اليه من
 رب الحق فمن سواهم ثم روي اصل العلم بقوله الذي يوحى بعمر الله
 الا اوهابا وحاصلها ان جميع الرافق العلماء هم العالمون وقال في اصل
 الايمان والايمان من مبادئ العلم انما المؤمنون الذين اذكي الله وجلت
 فلو يعلم الرافق ان اوليهم المؤمنون خفا ومن ضا في في العلماء في
 العمل يقتضوا العلم بالمليكة الذي لا يعصون الله ما امرهم ويبطلون
 ما يومرون فقال تعالى شمس الله انما الله الاكبر والمليكة واولوا
 العلم فاما بالنسبة لالااء الاكبر بشهادة الله تعالى ومن علمه
 طائفة التوابع انما الخلق محال وشهادة الملايكة محال ومن ما
 علموا هم لانهم محفوظون من المعاصي واولوا العلم ايضا من
 حيث حفظوا بالعلم وفكرات الحجة روي الله عنهم انما انزل عليهم
 آية في كتابهم اخبرهم غلا وانفسهم حتى يستلوا اليه هل الله
 عليه وسلم حتى وان آية النبوة وان تسروا ما به انفسكم او تحبوا الآية
 وقوله الذين امنوا واوليهم ايمانهم بطم الآية وانما الفلق والحق
 من اشار العلم بالحق والادلة التي من احصاها خنا جميعها يدل
 على ان العلم المحقق هو المجموع الى العمل به قرآن فيل ماذا في طائفة
 من وجيز احدها ان الى سوجه العلم انما يكون حاجبه محفوظا
 به من الخالصة او تاجان لم يكن كثر لا يقرأ استور اخبرهم المنة مع
 من فيهم ومضاء ان العلم يحس في حاجبه العمل به ولا يلج اليه
 وان كان محفوظا به من الخالصة ان لا يجر العلم انما كان من الى انجز

تفصيل القول ان العلم هو الذي
 يعطى في العلم من (العلم من البحث)

فيه لا حق العلماء تقع منهم العاجب باعرا الانبياء عليهم السلام
 ويشتر بجزء اعلا الا موفوه تظا به الخبر وجروا بيا
 واستيفت انفسهم طمنا وعلا وقال الذين اتيهم الكتب
 يحسبوا كما يقربون انباءهم وان في انفسهم ليؤمنون الحق وهم
 يعلمون وقال وكيف يحفظون وعمرهم الشورى فيحاطم الله ثم
 يتولون من بعدهم له وقال ولقد علموا المراسي به ماله في الاخرة من
 خلق ثم قال وليس ماسي واه انفسهم لو كانا يعلمون وحام ما به
 هذا المعنى ما ثبت لهم المعاصي والخالصة مع العلم بلو كان العلم هاما
 عز له في دفع والشر ما جاء من في علماء السوء ونوحي من انما ما
 فيه قوله عليه السلام ان اشرف الناس عزا با يوم القيامة عالم لم يبقه
 الله جلعه في القيامة ان اتا من من الناس بالي وتصور انفسكم واتم
 تتلون الكتب اقبلوا تفلن وقال ان الذين يظنون ما انزلنا من السنت
 والحد والاية وقال ان الذين يظنون ما انزلنا من السنت ويشم وزبه
 ثما قليلا الآية وحديث الثلاثة الذين هم اول من شق بقم القار
يوم القيامة والادلة فيه فيشمة وهو طائفة ان اصل العلم غيبي
 معصومين بعلمهم ولا هو ما يمنعهم من اتيان الزوايا فكيف
 يقال ان العلم مانع من العصيان قال وايها الاول ان سوجه
 في العلم ما يبر العالم ان يخالف بالادلة المتفرقة وبديل التي من
 العادة لان ما صار كالموصف الثابت لا يتم با حاجبه الا ما ومنه
 اعتقادا ما ان تخلف في اخر ثلاثة اوجه الاول هم العناء وهو
 يتألب فيه مقصود الطبع الجبل فيقول اولي وطول في الاصل من انما

وكثير من أهل الطب لو لم يدرهم من يعرف ما ينفع طعنا أحسن من
 عذر أنفسهم من يعرف ما ينفع لهم الحق وأشياء كثيرة لا والغاليل
 على من الوجه الأيمن الألفية صور وجهه مديا أو حياء أو عي
 في الرق حيث يكون وجه الخور فرغم القلب حقا لا يعي في معنى وما وما
 ينكر منك والشيء العلة النافذة عن الفعالات التي لا يتجوا منها
 البش فمريض العالم برحول الفعلة في عالم وعليه يدل عن جماعة
 قوله تعالى إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون
 من قبل الآية وقال إن الذين اتقوا إذا استلمهم طغيان من الشيطان
 تركوا ما جاءتهم آياتهم مبهمون وقال في الوجه لا يعي في فعل أصل
 المسئلة كما لا يعي في نحو علم ما في الأوصاف الخيلية ففلا يعي العز
 ولا تمنع الآلة في الفعلة أو فجلة أو عي ما في تقع في الحال منجعة العز
 والآلة في حقها ومع ذلك لا يقال في عي في عمل على الجمع والأبصار
 بما في فيه كثره والثالث كونه ليس من أهل ضرب المنة فلم يص العلم
 له وصباح عزة من أهلها ومن في جمع الرغلة في اعتقاد العالم في
 نفسه أو اعتقاد عي فيه ويدخل عليه قوله تعالى ومن أهل من اتبع هويته
 بغض من الله وفي الحديث أن الله لا يرفع العلم شيئا مما يتبعه من
 الناس إلى أن قال اتخذ الناس زواجا فضلا وأضلوا وقوله
 مستقيم فافقه على ثلاث وسيعر في أنه أشرفا فتنة عما أتته الذي يفسد
 الأمر في رأيهم الحديث مبسوتا ونحو في الخالفة بسبب لمن الجهل
 علما فليسوا من الراسخين في العلم وما من علم لهم حاله وفيه وعنده لما
 لا حرفة لهم في العلم فلا يعي آخرهم بما من خلا عن ذلك والأوجر

الثالثة

تقريب
لعمدتها

الثالثة فمضوا إلى ما خلقت جنة العلم حسبها نعمة الإزالة وبه ضا
 المعنى من كلام السلف كثر وفريد وعن التيو طر الله عليه وسلم أنه
 قال إن لكل شيء أهلا وأهلا ما واد أن لضرا الذي أهلا وأهلا ما واد أن
 أهلا لضرا الذي ما بعش الله حتى أن الفيلة لتعفه من عرشها
 وقال في ما حق لا يكون فيها إلا العاسوا والجاسفان فيها
 مضموعان في ليلان أن تكلموا أو قطعوا فمضوا وفيه أو قطعوا وفي
 الحديث سياتة في أمة زمان يكثر الغراء ويقل العفراء وفيه العلم
 ويكثر الفرح والوفاء فالشم يات بعرضه لأزمان في الغراء أن رجال
 من أمة لا يعلمون في أمتهم ثم يات من يعرفون لأزمان في أمة المنافق
 المشبه بمثل ما يقول وعز على ما حلة العلم أهلا به ما في العالم
 من علم ثم عمل ووافي علمه عمله وسيكون أقوام يحملون العلم
 لا يجاوزون فيهم تتألبا فيهم علمهم علمهم ويحالف علمهم
 عملهم فيعرفون خلفا يات في بعضهم بعضا حتى أن الرجل ليغضب
 على جليسه أن يجلس إلى عي ويرعه أولئك الذين لا تعرفهم أهلهم
 قلنا والله عي وجل وعز من مستودع كونوا للعلم رعاة ولا تكونوا
 له رعاة فإنه فري عوي ولا يمي وعوي ولا يمي عوي وعز إلى الدرر
 لا تكون تقيما حتى تكون عالما ولا تكون بالعلم عيلا حتى تكون به عالما
 وعز الخسر العالم الذي وافق علمه عمله ومن خالف علمه عمله بذلك
 رواية حديث سمع شيئا فقال الشورى العلماء إذا علموا عملوا
 بماذا عملوا شغلوا بماذا اشتغلوا ففروا بماذا ففروا ففروا بماذا ففروا
 في بوا وعز الخبر قال الله يقول الناس في العلم جدم أن يعرفهم

رواية

من العمل وعنه في قول الله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا انتم وما ابادكم
 قال علمتم وعلمتم وما تعلموا قول الله ما ابادكم علم وقال الشوري
 العلم يستحق بالعمل ما اجابته والارثي ومن انشأ يعرفون العلم
 هو الذي يلجى الى العمل وقال الشيخ كنا نستخرج حجة الخريش
 بالعمل وشبهه عن وكيع بن الجراح وعنايز مسعود ليس العلم عز خشيته
 الخريش انما العلم خشية الله والاشارة في الخريش وبما ذكره يبين
 الجواب عن الاشكال الثاني بان علماء السوء وهم الذين لا يعملون بما
 يعلمون واذا لم يكونوا خزانة لم يمسوا الحقيقة من التي السجيرة العلم
 وانما هم رفاق والعقد فيهم اروا والاف او من قبل عليهم من غطاء على
 الفلوب والجماد بالة وعلان المشايخ على طلب العلم والتفقه فيه
 وحرر الاجتهاد باليس من العلم الى العمل ويلجى اليه كما تقدم بيانه وهو
 معقول الحسن كما نطلب العلم الى الدنيا مجتمعا الى الاخيرة وعن معي انه
 قال كان يقال من طلب العلم لغير الله يا بى عليه العلم خريش الى الله
 وعن جيب بن ابي ثابت طلبنا من الامام وليس لنا فيه نية شئ جاءت
 النية بعرض الشورى قال كان نطلب العلم للربنا من ما الى الاخيرة وهو
 معقول له في كلامه اخ كذا اغيخ الرجل يجمع حركا وكتب عنه جلهما انتليت
 به ومدني انه يموت منه فجاء بالاعلى وبالي وعزالي الوزير الطيب السرس
 قال سمعت ابن عيينة من اخشى من ستر سعة يقول طلبنا من الخريش
 لغير الله ما عفتنا الله ما ترون وقال الحسن لغير طلب افوام العلم
 ما ارادوا به الله وما عفتهم بما زال بهم حتى ارادوا به الله وما عفتهم
 من انما يما به لما ما تقدم **فصل** في تقويم النظر في

تفسر

تفصيل
لعضو

وتجود

في تفصيله من التي تبت وما يبرر القول في الاعمال الا ختموا انما هي
 بالحق ونسوا الخ عني عنه بالخشية في خريش ابن مسعود وهو راجع
 الى معنى الآية وعنه عني في الخريش في اول ما يبرر مع العلم الخشوع
 وقال مالك ليس العلم يقضي في الرواية ولا انه نور يجعل الله في
 الفلوب وقال ايضا المحنة والعلم نور يقضي به الله من شيا وليس
 يقضي المسائل ولا ان عليه عظمة كفاية ونسوا الخريش عن دار القم وروى
 والاشارة الى الرواية الخلود وذكره عبارة عن العمل بالعلم من غير انما
 واما بتفصيل القول في طلب العلم فموضع ذكره في كتاب الاجتهاد
 منه لم يبرر اجده ان شئت وبالله التوفيق **المقدمة**

الطلب من العلم ما هو من العلم ومنه ما هو من طلب العلم لا من طلبه
 ومنه ما ليس من طلبه ولا من طلبه بل من طلبه اقسام **الطلب**
الاول هو الاهل والمعلم والى عليه من اهل العلم واليه تستقر
 معاه الى الخريش ولما كان فطريا او راجعا الى اهل فطرية والى يبرر
 المباركة المحمدي من لة علم من الوجه ولزلا كات بمحفوظة في
 اهلنا دم وعدا حها ما انظر انا من في لنا الذي وانا له يحفظون لاننا
 ترجع الى حرفة المفاهير التي يكون بها احكام الدارين وهو الف ورويات
 والمجاهيات والتمحيات وما هو محمل لها وتتم لاهل اهلنا ويراهول
 الشريعة وفراغ اليه فان الفطحة على اعتبارها وسام اليه مع مستورة
 اليها ولا اشكال في انما علم اهلنا في الاساس ثابت الارضان خزانة
 كانت وضعية لا عقلية والوحيات في اختيار العقلية تاييد اعادة العلم
 الفطحة وعلم الشري يعترف من جلتها ان العلم بها مستفاد من الاستفاد

من
العلم
وما
هو
من
طلبه
وما
هو
من
طلبه

الاستقناء الى الاشعار في تحقيق المعاني العلمية والعملية وحشها اما يحسب
 من الاشعار النحوية في طبقتهم وفي بيان مفاد ما تشتمل على من معاني الاشعار
 ويضعونها للتخلف بمقتضاها وموجبه الحقيقة من المعاني الاشعار
 الرئيسية من اشارة لطعام وتحيييد النجس الى التي خزلت انحاء الوعاظ
 من بنا واذا خلوه في اقسامهم واما انظرنا الى الامور في نفسه
 بالاشتهاء بالحق ما كان شي عيا محض والابلا والشهوان
 الاسترلال على تشييد المعاني باعمال المشار اليهم بالصالح بما هي
 تحييز الطن لازاير عليه بانه ربما تكون اعمالهم حجة حيا من موزون
 لعلها الاجتهاد بلاء الخذلان باطلاق من يحسن الظن به وهو غير
 ما يعلم من الفوائد من حسن الفهم لا جليل الفاسد الرمن كغيره منه
 هلام وفيل ولا فقه ليس من طلب العلم لعدم الهوى في عمله ويجوز
 تقييد ما في يوحنا ان لم نزلنا الماخز والثالث في الامور
 ارباب الاحوال من اهل الدولة جان الاسترلال به من فيل ما يخرج به وذلك
 انهم نزلوا في خرفة موانع حتى اعمى ضوا عن غير جملة بالبحر
 من الطرب الى ان تعلموا بلسان الاطراح لكل ما هو والله واعى بواعث
 مفتضاء وشان من شأنه لا يطيعه المحصور وهم انما يظلمون به المحصور
 وهو وان كان حقا في رتبته لا مطلقا لانه يصح في حق الاطش من الهيم
 او تظلم ما لا يطاق بل ربما ما يطاق ما ليس بمزوم الا بالوجه دون
 وجه وفي حال دون حال يماراخر باطلاق موقعا في معسر بخلاف اخر
 على الجملة وليس على من من طلب العلم وانما هو من المحج ومستمسكاته
 والتاسع حل بحر العلم على بحر في بحر فوا عو حتى تحصل البينا

تقريب
 بعضا

في اخرها بقا عن الاخيرة ومن غير ان يجمع القاموسان في اهل واحد حقيق
 كما يحسب من البين النجوة انه قال من في علم واحد سطر عليه
 طرلم فقال له جبريل الحسن الفاظ وكان حاضرا في مجلسه ذلك وكان
 ابن خالته الي امانات فوسعت في علمه بجز مسئلة استل عندا من
 في علمه ما تقول ليس من سخر في قلانه ثم يعبر ليدوه فيسخر في سجوده
 ايضا قال النبي الاشع عليه قال وكيف قال لان التضيي لا يصح بكزلة
 السخر في سجوده السخر لا يجوز له لانه يمتلئ لة تضيي التضيي بالوجود
 للسخر موجب للصلاة والحيي لا يحسب كما ان التضيي لا يصح فقال
 الفاظ ما حيت ان النساء يلدن مثل ما تاتي في راحة الجمع بين التضيي
 والصلاة الصلاة من الضج ان لا يجعدا في المعز اهل حقيق فيعقب
 اخرها بالاخ ولو جمعتهما اهل السخر من من البيا بمسئلة الضمايه
 مع له يوكب الفاظ بجهة الى شيررو وان ابا يوكب ما دخل على الشير
 والشاء يراعيه ويمارحه فقال له ابو يوسف من الخوف فاستمع غدا
 وغلب عليه فقال يا ابا يوكب انه ليأتني بانثيا يشتم عليا فلي باقل
 الضمايه على يوكب فقال يا ابا يوسف ذلك في مسئلة فقال فحوا منه
 قال بل منه فخذ الرشير حق محرم جله ثم قال تلغو على ابي يوسف بهذا
 قال نعم قال يا ابا يوسف ما تقول رجل قال لا والله ان طالق ان دخلت
 الدار وفيه ان قال ان دخلت طلق قال اخذها يا ابا يوسف فخذ الرشير
 ثم قال كيف الصواب قال اذا قال ان يفرج البطل ووقع الطلاق وان قال
 ان لم يجيب ولم يقع الطلاق قال بكان ابو يوسف جرحا ما يرجع ان يات الخادم
 فيفسر المسئلة جارية على اهل الفقه لا بد من البناء عليه في العلمين يفر

اعرف
 ما بها بين
 النجوة

سؤال
 الكساء
 للفا في ابي يوسف
 بحضرة الرشير

منها وحسن اسامي العلوم التي يخرج بعضها بيعة وهي فرائد
 للفهم الاول ان يصح من الثالث ويتصور له لا يخرج بزعم المسائل
 العلمية لمن ليس من اهلها او في حجاب المسائل لمن لا يتحمل عقله الا
 صفرا فما يحضر الشريعة المشيعة مثل من يوضع في مقام
 ومن اجلها في العلم وهو ان الله عنه حرثوا الناس بما يعظمون
 الحق ان يكون الله ورسوله وفريقه لا يفتقد على بعض السامعين
 حسبما هو من حوزة مرفوعة من نزل الكتاب واما اخر من الفهم الاول
 ان يخرج من الثالث ما اول ان يصح من الثالث لانه اتم اليه من
 الاول فلا يصح للعلم في التوبة العلمية الا المحاجة على قوة الحق والا
 لم يكن حيا واحتاج سوال العلم في بيعة ومن **نزل** لا يصح للناظر في
 نزل الكتاب ان ينظر في بيعة اخيرا ويستقيم حيزون زمانا من
 علم الشريعة اهلها ومن وعده ففعلها وعملها في علم السور
 التفسير والتعقيب للمعرب فانه ان كان من حوزة خيرا عليه ان يغلب
 عليه ما اودع فيه فتنة بالقرآن فان حكمة بالرائد والله الموفق
 للصواب **المفردة الداشية** انا تظاهر النفل
 والعقل على المسائل الشريعة بعاشق ان يقوم النفل فيكون متبوعا
 ويتأخر العقل فيكون تابعا فلا يصح العقل في حال النظم الا في حوزة
 ما يصح حوزة النفل والدليل على ذلك ما مر وما اول انه لو جاز للعقل
 تخلف ما خزن النفل لم يخرج المحررات حوزة النفل فاحسن ان العبد في
 انه حوله حرا بما اذا جاز تحريمه صار المحرر في معبره في الشريعة
 باهل بما ادرك اليه مثله والثالث ما يتبع علم الكلام والاهل من ان
 العقل

ما يحكم العقل بالنفل ما يكون
 تفهيرا بغيره
 بعضا

العقل لا يحسن ولا يفسد ولهم غناء تحريما لما حوزة الشريعة لكانت معصاة
 ومفيدة من اخلت **والثاني** انه لو كان العقل لا يجاز ابطال
 الشريعة بالعقل وتساو حال باطل ويكفي ذلك ان مع الشريعة انها
 تحرر لمخلفين حوزة او ابطالهم وافعالهم واعتقادهم ومن
 جملة ما تنقضه بان جاز للعقل تحريم حوزة حرا حرا له تعدد جميع
 الحوزة لان ما ثبتت الشريعة ثبتت له وتعدده واحد حوزة حوزة ابطاله
 ايه ليس نزل المحرمين وان جاز ابطاله واحراز ابطاله السامعي
 ومن **لا يقول** اخر لظهور محاله **قانون** **قانون** من ابطاله
 من اوجه الاول ان نزل الى ذوي الارواح والنفوس لا تنضم وافدون مع
 لخواص النصوص في زيادة ولا نقصان وحاله عدم اعتبار العقول
 جملة ويتضمن تغير القياس الذي اتفق الاولون عليه **والثاني**
 انه فويت للعقل التحكيم حسبما في الاصول في حوزة الله على كل
 شيء في حوزة الله وكل واحد في حوزة الله ومنه من مقتضى العزم
 بالجمعي الزيادة لانه محضه ولان الوضوء لا يحرر النفل كما يجاوز
 له وحالاته ابطال المحرم على عظمه بان اجاز ابطاله مع نفسه جاز
 مع الزيادة ولما يعبر نزل ابطال المحرم لا يجوز الا **والثالث**
 ان لا هو ليز فاعرفه فقتل بخلاف نزل الفقهاء وهو ان المعز المناسب
 اذا كان جليلا ما بقا للعلم عند من الله في تحكيمه لا المعز في
 النهي بالتحكيم له والزيادة عليه **ومثله** **لولا** لا يفعله
 عليه السلام لا يفسد الفاضل وهو عظيمان في حوزة الاجل مع التشريع
 القضاء مع جميع الشروعات واجاز ما مع ما لا يشوش من الغضب

باتت ثم اسم تم بمقتضى العقل والنقل في توفيقه وتلاوه خطاب
 ما اقلك وبالجملة بانكاره في ما ان العقل ما كان العقل
 للمعلوم واصل البنية فالجواب ان ما ذكرته لا اشكال فيه على
 ما ذكره **الاول** بليس القياس من تم ما ان العقل
 محض وانما هو تم في مرتبة نظر الادلة وحسب ما اعطته من
 الحقائق او تقييد من موضوع مرتبة القياس ما ان الادلة لنا
 الشرح على ان الحقائق المستكوت عنه بالمفهوم عليه معتم وان من الامور
 التي نعرفها الشارح وان بها وثبة النبي صلى الله عليه وسلم على العمل
 بها بما في استفعال العقل في لوه بل هو مقتضى بالادلة الشرعية
 في بغيره ما اجتهد وفيه حجة وفائدة **والثاني** في باب
 العموم والمفهوم ان شاء الله ان الادلة المنجزة لا تخص وان سمى انها
 تخص بليس معنى تقييدها انما تنسب في اللغة المقصود به نظام
 بل هو مبني ان الغالب في مقصود في الخطاب باادلة شرعية ذلك
 على ان الادلة العقلية لا بد من قوله والله على كل شيء قدير خصه العقل
 بعزائه في العموم دخول ان البار وحياته لان ذلك لا محال
 بل المراد جميع ما عرنا له لم يخرج العقل عن مقتضى النقل بوجه واذا
 كان كذلك في قياس المجازة عليه **والثالث**
 وان الحقائق كل مشوش بالقياس من باب القياس والحاف المستطوات
 عنه والمنطوق به بالقياس ما في وان انظرنا الى التجميع بالقياس
 اليبس بليس من تحكم العقل بل في فهم من التشوش ومعلوم ان
 القبح اليبس في مشوش ببيان القضاء مع وجوده بناء على انه
 في

تقريب
 بعضا

في مقصود في الخطاب كذا فيقول الا هو ليون في تقييد من العقل
 وان مقتضى القضاية تاولد اللغز لا من خصه العقل الا ان اسفل
 من غير احتياج التخصيص بان لغة قضبان وزنه بطلان ومجالات في
 اسماء الباعليين يقف الامثلة ما اشتق منه بفضيلان انما يستعمل
 في المختل غضايا بان في المختل ربا وعطشان في المختل عهشا واشياء
 ذلك الا انه يستعمل في بطلان ما اشتق منه وكان الشارح انما ينسب
 عن قضاء المختل غضايا حوته قال لا يقف الفاظ وموشير القبح
 او منظر من الغضب ومن ادوا المشوش يخرج العقل عن خبره فمهما ومار
 خرج يبي القضاة عن النجس بمقتضى القضاة لا يخرج العقل عن خبره مشوش
 القضاة كل مشوش بل يتجاوز للعقل اذ على كل تقدير في العقل لا يخرج
 على النقل في اشكال من الاشياء ويزل لا فهم تامة ما تقدم **المقدمة**
الحادية عشر كما ثبت ان العلم المحض شيء عام وما ينبغي
 عليه عمل عارذ لا يخص اسماء ذلك عليه الادلة الشرعية بما
 اقتضته في العلم التي طلب من المطلب ان جلعه في الجملة ومن الحقائق
 في ان الشأن انما هو في حص الادلة الشرعية باذلة التخصيص
 مرار العلم الشيء ومنه ضرورة كتاب الادلة الشرعية عبيها يان
 ان شاء الله **الفصل في دلالة عشر** من انفع
 على العلم الموهلة الرغبة في التحقير اخذ من اهل التحقيق به في التمام والكمال
 على العمل والتمام وذلك ان الله خلق الانسان لا يعلم شيئا ثم علمه
 وبني ودره على في مصلحته في الحيوة الزبانية ان ما علمه من ذلك
 على في من في بطلان في ورد داخل عليه من في علم من اين وما كلف

لا بد من اخذ العلم من اهل التحقيق
 به في التمام والكمال

وعلى ارجح وجه صدر بمحمدين وما اراد به اول الحق علموا ويقفوا الله
 الحق لا يعارضوا الحكمة التي لا ينظم فانونها وما يحرم النظم حول
 حرمها لها وانما لا يحكم الملازمة وشرة المشايخ **وقد قل**
 نقطة عن الخطاب في علم الحريية حيث قال يا رسول الله الشاغل
 حوقم على اهل قال بل قال اليسر قنلا ناي الجنة وقتلهم في النار
 قال بل قال يصح نطق الحريية في ديننا ورجع ولما يحكم الله يتناولونهم
 قال يا ابن الخطاب ان رسول الله لم يصنع التمايز ما نطقه على ولم
 يصح متفكها ما نوا ما نكي فقال له فقال ابو بكر انه رسول الله
 ولم يصنع الله اولا قال بنو النقي ان على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالغة ما رسل الى على ما في اياه فقال يا رسول الله اوفية مو قال نعم
 بطايت نفسه ورجع فخران مواير الملازمة والابقاء العلماء والهي
 عليهم في مواير الاشغال حق لا اله الا الله واليعاز وفيه قال سئل من
 حبيب يوم غير ايضا الناس انقسموا اليكم والله لغير رايته يوم اية
 جنود ولوانه استطيع ان اذره امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يردته
 وانما قال له لما على خراسم فيه من الاشغال وانما في **لقد**
 سورة البقرة بصر ما خالهم من زوال الشاة لشرة الاشغال عليهم
 والبسار الا على ولا عنهم سلموا وتم حوار ايهم حترش الغنى ان في حال
 الاشغال والالباس وما رسل له اهلهم بصرهم بالتم التابعون
 في الحاجة بينهم مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى يفضوا ذنبا واذرة
 الجمال في العلوق التي عية وحسب من جهة من الغافرة ان لا تجد
 عالما اشتمس في الناس الاخر من الا والفرقة اشتمس في في نه مثل
 لا

تقريب
 بعضا

لا وفلما وجرت في فتر زايحة ولا اخر غلب الستة الا وهو مضافا لخر
 الوصف **ويذكر** في الوجد وقع التشبيح على ان في الطائفة (بفرح في ابرهزم (نظامه
 وانه) يمانع الاخر عن الشيوخ ولا تادب ياد بهم وجوز لاهان الطلاء (بانه يمانع (شيوخ ولا تادب
 الي استحق كالائمة الاربعة واشبا نهم **والثالثة** الاقتران بين ياد بهم
 اخر عنه والتادب ياد به عما علت من اقتران الحماية بالنسب صلى الله
 عليه ولم واقتران التابعين بالحماية ونظرا في كل من وبعض الوهم
 اقتارنا لا عن احما به اية بشرية الانعاب به والا بالجميع ممن يخدم
 به في الدين كمن لا كانا ولا عن مالها اشتمس بالمبالغة في ذرا المعنى
 ولما في كسر الوهم رفق البرم وسما لان في الاقتران ليل على
 امر حشر عن التادب اعله اتباع الضرر ولحق المعز في كتاب
 الاجتهاد بمول الله **فصل** واذا ثبت انه ياد من اخر العلم
 عن امله بلزله في بيان احكام المشافقة وغير ارفع العلم فيمن
 واسلمنا الوجيز الاول خاهية جعلها لتمام بين العلم والمتعلم بشدتها
 طر من زاول العلم والعلماء بكم من مسئلة في وما للعلم في كتابا ويجعلها
 وفي مد ما على فله فلا يفسد ما ذ الفاد الى العلم مدحها بختة
 وحمل له العلم بشا بالحضرة ومن العلم يحمل اياها في حاد وفي فاني
 احوال وايضا موضع اشغال الخ في المتعلم يمانع يحصل بامر
 غير مقفاه ولا في ياد به الله للعلم من
 المعلم طائفة الغنى في الحاجة الرمايل في اليه ومن اليسر في كسر
نفس عليه الحشر الذي جاء ان الحماية انكم وانفسهم عند
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وحشر خذلة الاسبغ شطو

الرسول الله صلى الله عليه وسلم انتم اذا كانوا عنده في مجلسه طائرا
 على حالته في ضوئنا بما اذا رافوا مجلسه زالوا عنه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لو انكم تذكرون ضما تذكرون عنده لا طلتكم الملائكة
 باجتماعهم وقوفهم فاما عن غير الخطاب واقترابهم في ثلاث
 وشي من مواعيد مجالسة العلماء اذ يفتي للمتعلين من ابيهم ما يفتي له
 من نفسه ويقرض له النور لئلا يفراروا بفوا في متابعة معلمهم
 وتناديهم معه واقترابهم به بهذا الطريق يابح على كل تقدير وقد
 كان المتفرمون لا يثبت منهم الا القليل وهما في شدة له وفور
 على قدمه والى بقوله ما يفتح قال بعضهم وتبعضون حتى تستنبي
 فلو لم تكن لا تحتاجون الى الخطابة وحكي عن غير الخطاب
 على اذية الخطاب وانما خير الناس من له عنده ما حوت النيران وخيب
 على الشريعة الا ان راس والحكمة في الثاني مخالفة كتب
 المنعير ومد ونزال وانما وهو ايضا نابع في بابيه بشي طين الاول
 ان يحصل من بعض معاصره في العلم المطلوب ومعقبة اصطلاحات
 اخلاطه ما يتبع له به العلم في الشب وذلك لا يحصل بالحق في الاول من مشاهدته
 العلماء او مما هو راجع اليه وهو معروف من قال كان العلم في عدد من
 الرجال ثم انتقل الى الركب ومعاينه بالرجال والكتب وحردسا
 لا يقبل الطالب منها شيئا من فقه العلماء وهو مشاهد معتاد والشاهد
 الا ان ينبغي حب المتفهم من اهل العلم الهاء بانهم اقصره من غيرهم
 من المتأخرين واهل لا الفهم به والحي اما الفهم به فمما مشاهير
 في اير علم كل من المتأخرين لا يبلغ من الرسوخ في علم ما يبلغه المتفهم
 وحسب

مشروك في العلم من الكتب وتكون
 كتب المتفهمين في كل من المتأخرين

نقول
 بعضا

وحسب من لا اهل العلم على اوطى باعمال المتفهمين في اصطلاح
 ما يباح لهم وما يحرم على خلاف اعمال المتأخرين وعلمهم في التحقيق افصح
 فتتقوا الحماة بعلوم الشريعة ليس يتحققوا التاييز والتابعدون
 ليسوا كتابيعهم وعلموا الى الان ومن طالع سيمهم وانما القسم
 وحكاياهم ايضا العجيب في المعنى وامس الخبي مع البرت خبي
 الذين في في ش الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وبعثوا اشارت الى
 ان طائفة من ما هو خذل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اول
 من ينظم بيوتهم ورجحة ثم ملأ ورجحة ثم ملأ ورجحة ثم ملأ ورجحة
 يكون خيرا الا مع فلة الخبي وطائفة النظم شيئا بعرضه ويشير مما
 غريبه تحت الاطلاق وعن ابن مسعود انه قال ليس عام الا الذي يصر
 ان من ما اقول عام اظم من علم وتاعلم اخيب من عام وما ابي خبي من
 ابي ولا خيرة فاب خبارهم وعلمهم ثم يحرث قوم يعيسونهم ابيهم
 الامور فيضرم الاسلام ويشام وعناء موجود في اليهم في قوله ولا في
 ينتميه مع فقه العلماء بعلمهم فيبغون ما يرحل يستفتون فيفتون
 في ابيهم فيفعلون ويفعلون وقال عليه السلام ان الاسلام برأعيها
 وميعود على بياها ما من الطوبى للذي جاء بفعل من الذي جاء بفعل ان اع من
 الضال في رواية فيل ومن الذي جاء يا رسول الله قال الذي يعلمون عنده
 بساد الناس وعن ابن ابي ابي الخ قوله ان الاسلام على ايتعلق الناس
 بشا وانما متعلق في رة وعن بعضهم تربع السنة ستة سنة
 عما يرب الخيل فوة وقال ابو نسيب في قول الله تعالى اذا جاء
 نعم الله والبركة الاية ثم قال والي نبي يسر لي من دين الله اوجا

كما دخلوا فيه الجحاجا وعزير الله قال ابرون كيف ينفس الاسلام
 فالواضع كما ينفس صبح الثوب وكما ينفس سمن الالبان فقال عبر الله
 في لانه **والله اعلم** اني اقول لعل اليوم اذ كنت لعم دينكم بفرعهم فقال له
 عليه السلام ما يطيعه قال يا رسول الله انا كنا في زيادة منة بينا ما اذا
 كمل لم يكمل شيء فوج الاقصر فقال عليه السلام صوف والاحبار خنا
 كثره ونبرته لعل رقة الدين والرضا واعظم لعل العلم مقوا لعل نفس
 بلا شدة بلزلة عارنا خست المتقدمين وخلاصهم وسيم انهم لمزلة
 الاخر بالا حيا طي العلم على ابي نوع كان وخصوصا علم الشيعة التي
 هو التي في الوثوق والوزر الاخر وبالله تعالى التوفيق **المقدمة**
الثالثة عشر هل اهل علم يتخذ اما في العمل فلا يخلوا ان في و
 العمل على مجاري العادات في مثله بحيث لا يتخرج منه ركن ولا شرط او ما كان
 من ركن ولا اهل علم والاجل ويانه ان العلم المطلوب انما في اديا لهم في
 لنفع الاعمال في الوجود على وجه من غير تخلف حات الاعمال فليست
 اولسانية او من اعمال الجوارح ما اذ اجت في المعتاد على وجه من غير
 تخلف وهو تخلف العلم بالنسبة اليه والام بغير النسبة اليه علما
 لتخلفه وذلك باسرو لانه من باب انقلاب العلم جحشا ومثاله في علم
 الشيعة الذي خرج تاهل اصوله انه من تخرج في اهل الدين امتناع التخلف
 في جني الثمرات وحي رسول الله عليه وسلم وثبت في الاصول
 العقلية امتناع التكليف بما لا يطابق والحوق به امتناع التكليف
 بما فيه حرج خارج عن المعتاد ما اذ اكل اهل شي في تخلف عن جني بانه
 على من الجمار لم يلهي ولا استفاد يستفاد في العادة فليس باحل

اذا لم يفرقوا اعداءهم على مجاري
 العادات انما في امتداد وان يتخرج
 من ركن او شرط فانفوا اعدائهم
 صحت

تفقوا
 بعضا

بعتر عليه ولا فاعوا يستتر اليكما ويضع ذلك في فم الافعال ويجاز الا
 ساليب والرخول في الاعمال ما بضم الافعال فمثل قوله تعالى ولا يجعل الله
 للحكم يرسل المؤمنين سبيلا ان جعل الله اخبار ولم يستقم في موضع
 سبيل الخاتم على المؤمنين سبيلا ما به وان الله بلا يمكن ان يكون الحق الاهل بل جعل كما تقرر الحكم رسل في وكن لعل
 ما يعرفه الواقع ويظهر عليه وهو في المحكم التي في عليه يجب ان يجعل
 ومثله في سبانه والولد في ضعف اولاد من حولين كاملين ان جعل الله
 تقي في حكم شي في استقم وحطك العاين وان جعل الله اخبار ريشان
 الوالدات في تحطم فيه ما يرق زايون على ما علم قبل الالة واما مجازة الاساليب
 فمثل قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما
 طعموا اذا ما اتقوا وامنوا الا فذكر حيفة عموم تقص بطام دا
 من دخول كل مغموم وانه لا جناح في استعماله بل في الشرط ومن جملته
 الخ لا في من الله يعسرج يان الفهم في الاسلوب مع احتمال السب
 الذي لا حله في لالة يعرج في الختم لان الله تعالى لما حرم الخمر قال
 ليس على الذين امنوا وجان من تقصا للخمر مع ما جتمع الاذن والنهي
 معا بلا يمكن للمطلوب امتثال ومن هنا خطا علم في الخطاب من تناول في
 الالة انما عاين الرما تقوم من الخمر في الخمر وقال انه القيت
 اجتبت ما حرم الله ان لا يبع ان يقال للمطلوب اجتبت حرا ويوفر
 النحر ما يقتضيه التشديد فيه حرا ثم يقال بان بعك ملا جناح
 عليه وايضا فان الله اخي انما تقرر عن ذي الله وعن الصلاة وتوقع
 الصراوة والبغضاء بين المتمايزين في الله وهو يعرف استقام را الخي يس
 طامنا في لقوله انما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات ولا يمكن ايضا

في قوله تعالى ولا يجعل الله
 للحكم يرسل المؤمنين سبيلا
 لانه للكا من رعا المؤمنين سبيلا
 في الاخبار لعل تصريها لواقع اياه
 في جعل كما تقرر الحكم رسل في وكن لعل
 في قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا الا فذكر حيفة عموم تقص بطام دا
 في قوله تعالى اجتبت ما حرم الله ان لا يبع ان يقال للمطلوب اجتبت حرا ويوفر النحر ما يقتضيه التشديد فيه حرا ثم يقال بان بعك ملا جناح عليه وايضا فان الله اخي انما تقرر عن ذي الله وعن الصلاة وتوقع الصراوة والبغضاء بين المتمايزين في الله وهو يعرف استقام را الخي يس طامنا في لقوله انما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات ولا يمكن ايضا

طحال التفوق بعرضي يمتد انما يت لانه من الرحم او كليف مالا يطاق
 واما الرخول في الاعمال فهو العجز في المسئلة وهو الاصل في القول
 بالاستحسان والمعا في المسئلة لان الاصل في القول على عسومه
 الرحم او الرما لا غير شي عا او غفلا وهو في جاره على استقامة
 ولا طهرا ولا يستمر الاطلاق وهو الاصل ايضا لعل من تكلم في مشكلا
 التي ان او السنة لم يلزم في حمل موادة على عسومه او اطلاقها
 من المخالفة المرسومة حتى تغير بالقبول المقتضية للاطراء والاستمرار
 فيهم في فحمة ترخل احكام الرخول في امر الحامض فيها والعارفين
 ما تدخله الرخوة وما لا ومن لم يلاحظه في ثوب في الفواعل الشريفة
 لم يامن القلق بل فيهم اما يخرجهم من الاصل في قول المتبحر المنس
 للفتاوى والطوايف المعهدين في الفضايلة على الصراط الم
 المستقيم طمالة فريحت من لافي مسابيل الاجتهاد المختلف فيها
 عن الامة المعين في الشيوخ المتقدمين قاسم لا يستلزم
 وقت المراجعة بينهما مع بعض شيوخ العم اهرام
 ان كتبت اليه شيوخ المع في بعض يتضمن ما يجب على طالب
 الاخوة النظر فيه والتفكر فيقال فيه وانما اشغله شاغل عن لحظة في
 هلاله في غم منه بالتم وج عنه ولو كان يساوي تحسين العاقد ما جعله
 المتفون بما استشكك من الكلام وكتبت اليه بلان فله
 اما انه معلوم يتبع في الس من يجهل واما ان يتبع في الس بالتم وج عنه
 واجب بلا ادرك ما من الرخول ولو كان واجبا باطلاق لوجب على جميع
 الناس الخ وج عن غيرهم وديارهم وفي اسم وازواجهم وذراريهم
 وغير

فحظهم القول بوجوب الخروج عما
 مشغله في لحظة عن صلواته ولو
 كان يساوي تحسين العاقد ورجوع
 القائل اليه في ذليل

وغيره لا مما يقع لهم به الشغل في الصلاة والرخول فيكون الخ وج
 عن المال سيما الشغل في الصلاة اشد من شغله بالمال وايضا ما اذا كان
 البعض من الشاغل بماذا يفعل ما لا يخرجهم من حاله الشغل في
 الافعال ولا سيما ان كان له عيال لا يخرج الرغباتهم سيما ولا يغفلوا خش
 الناس عن الشغل بما جاء في الاشياء ايجب على هؤلاء الخ وج على
 سيطرهم الشغل في الصلاة من امانته لا يحسن وانما الجار على الفقه
 والاجتهاد في العبادة لطلب محاسن الحق اهل الشاغل خا حة
 وفريضه الما الخ وج عما شأنه ان يشغله من مال وغيره ان افكده
 الخ وج عنه شي عا وكان مما لا يوثق فيه بفرو تاشي اموده الرمثل
 ما من منه او اعظم ثم ينظر في حكم الصلاة الواقع فيها الشغل
 كيف حالها جسدنا من وجوب الصلاة او استحبابها ارسفوطها
 وله موضع في هذا حاصل المسئلة فلهذا وهل البعد لا
 كتب اليه بما يقضي التسليم فيه وهو وجه لان القول باطلاق الخ وج عن
 هذا لعله في جاره الواقع على استقامة لاختلاف احوال الناس ولا يجب
 اعتماد اطلاقها البتة والثانية مسئلة الورع بالخروج
 عن الخلاف ما فيهم من المتأخرين من الخ وج عنه في الاعمال
 التكليفية مملوفا وادخلوا في المشايخ من المسابيل المتسلية
 فيها ولا زك من زمان استشهد به حتى كتبت بهذا الى المحقق والس
 ابن يقين ولم يأتني جواب عما يشيع القدر بل كان من جملة الاشكالات
 الواردة ان جمهور مسابيل الفقه مختلفا فيها اختلافا يعظمه فيهم
 اما اهل مسابيل الشريعة من المشايخاء وهو خلاص وضع الشريعة

قس في الوقت في مسئلة
 الورع بالخروج من الخلاف

وما يعتق من وجوه الاشتباه وما لا يعتق وروايتنا الخطاب مساجيل
تتفق ان شاء الله **كتاب** **الاحكام**
والاحكام الشرعية فسمان احكامها في جميع الخطابات التخليقية واللاقي
في جميع الخطابات الوضعية بالاولى من جهة الخمسة بمتنظم على ما يتصل
بها من المسائل وهي جملة **المسئلة الاولى** **المباح** من حيث
هو مباح لا يشترط وهو مباح العقل ولا يشترط مطلوب الاجتناب اما
منه ليس بمطلوب الاجتناب ولا مباح **المباح** من حيث
الشارع هو المباح في يد من العقل والشرع من غير ما ذكر وما ذكر لا على العقل
وما على الشرع بل ما اذا تحقق الاستواء فيهما والتجسس في تصور ان يكون
التأثر به طبيعيا لعدم تحلف العقل بالقياس الى ان الطاعة لا تكون الا مع
العقل ولا طلب بلا طاعة **والثاني** ان ان المباح في اولاد الواجب
والمفروض في ان كل واحد منهما في مطلوب التمسك بهما يستحيل ان يكون
تأثر الواجب والمفروض طبيعيا بغيره شرعا لظن الشارع في طلب
التي لا يمكنها عزلا يستحيل ان يكون تأثر المباح طبيعيا بغيره
كما يفهم **الاول** الواجب والمفروض بغيره فان المباح بانهما مطلوبان
العقل بغيره فاما المعارض لطالب التمسك وليس المباح عزلا بانه ما معارض
لطالب التمسك **والثالث** انه اذا اتفق واستواء العقل والشرع في
في المباح شي مما يلوجاز ان يكون تأثر المباح طبيعيا بغيره جاز ان يكون
بما على طبيعيا بفعله من حيث كان مستنويما بالنسبة اليه وعزلا
في جميع ما يتعارف وما معقول في نفسه **والرابع** اجماع المسلمين
ان تأثر شرع المباح لا يلزمه الوفاء بشرطه بل ان تأثر المباح وان كان
يعلم

كل ما يكون من جهة المباح كاعتق

يعلم **والمسئلة الثانية** من تقرر ان يلزم الله بطبيعته بل هو ان تأثر المباح
طاعة للشرع بالنظر لاشبهه في لازم من طرأه ليس طاعة وفي الشرع
ان رجلا تقرر ان يصوم فاما ما يستلزم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلزم
وسلم ان يلزم وان يستلزم من صومه قال ما لا ادرى عليه الشك ان يتم
ما كان له طاعة وفي ما كان له طاعة له طاعة فيجعل شرع المباح معصية
كما في **المسئلة الثالثة** لو كان تأثر المباح طبيعيا بغيره وفي
في هذا ان تأثره وبفعله غير الشارع سواء كان ارفع درجة في الاخيرة
من بطله ومن لم يطل فطعا فان الطاعة المتفق عليها ان الرجاءات
في الاخيرة من حيث حل امر الرضا بماذا تحقق الاستواء في جميع الطاعات
تحقق الاستواء في الرجاءات وبفعله المباح وتأثره في نفس الشارع متساويان
بيلزم تساو درجتي الباطل والتأثر اذا برضا تساو بينهما في
الطاعات واليه من ان التأثر بطبيع دون الباطل فيلزم ان يكون ارفع
درجة منه من خالفه ومخالفة لما جاء به الشرع في نفسه الا ان يلزم
انسان يصوم عن ذلك وان يلزم طاعة في شرع **المسئلة الرابعة**
انه لو كان تأثر المباح طاعة للشرع في جميع المباح من احكام الشرع من حيث
النظر اليه في نفسه وهو باطل بالاجماع ولا يخالف في هذا الشيعة لانه
انما يقع بالنظر الى ما يستلزم لا بالنظر الى ان البطل خلافا لما هو
بالنظر الى ان البطل لا بالنظر الى ما يستلزم وايضا ما قاله الشيخ ما
قال بالنظر الى فعل المباح لانه مستلزم في ذاته بخلافه بالنظر الى نفسه
انه لا يستلزم تأثره بفعله واجب فيكون واجبا وما بفعله من وجوب فيكون
مفروضا فيثبت ان القول لا يوجب الرجوع المباح باطلاقه ولا يلزم

ثم لا يحق الا ان يراه لو لم يات ما حله من جعل المباح بغير شغل البحر
 به عن جميعه ونحو الشا اوله ان الحلية لنا لا تقى وما به ان يقال قد
 مباح وسيلة الرخص او من غير عنه بالخلق ونظم ان ما عتق فيه لا
 ينقض ليطال ان تها المباح طاعة وامافى انه سيب في طول الحساب
 في جواب س من اوجه اخرها ان ما على المباح ان كان محاب
 عليه لم ان يكون التارها حسابا على وجه من حيث كان التي لا يعلا ولا
 ستواء نسبة العدل التي لا شيء واذا اذ استافى الامس على من المباح
 ولا محالها اذ واليه مثله وايضا بان اذا تمسك بان حلالها حساب
 ثم نضرب ان التار لا يحاسب مع انه ما كان محال وهو التي لا بغير عار المحال
 سيبا طول الحساب وفي سيب له لان طول الحساب اما ينقض به من جهة
 طوق حلالا بالي من غير انما من الفصول والشا ان الحساب ان كان
 ينقض سيبا الحل التي لا لم ان يطلب في ما الطاهات من حيث طاهت معنوا
 عندا ف قال الله تعالى فليست الذين ارسل اليهم ولنستلن المرسلي
 بغير انتم على ان سب عليكم الصلاة والسلام ان يستلوا عن الرسالة وتبلغ
 الشيخة ويخرجون من ايمان الايمان بزل وغرلا سب المخلعي من
 لم ي قال ان الطاهات يعارض طلب في هذا طليح الم ن يقول
 كزلا المباح يعارض طلب في هذه التميم فيه وان جعله وتخرجه من الشارع
 بشابة واحرق و الثالث ان ما من من الحساب عن تساؤل المحال قد
 يقال ان راجع الراب خارج عن نفس المباح بان المباح هو اخل حراما مثلا
 وله مفرات وشوط ولواحق لا يبر من اها تفسا باذروعت حار
 الاهل سباح وان تراع كان التسيب والتساؤل في مباح وعلى الجملة المباح

هاء الربوبية في كون فعل
 المباح يحاسب عليه

من انفسها انما يقال ان حلال الربوبية
 انما هي من مطلق الحلال ولا يبر من
 انما هي من مطلق الحلال ولا يبر من
 انما هي من مطلق الحلال ولا يبر من
 انما هي من مطلق الحلال ولا يبر من

طغي من الامجال الى ارضه وشوط وموانع ولواحق لا يبر من اها تفسا
 في امور التي لا في مزارا حله خال العدل فيما الله ان اسب للعدل كان تسيب
 مستويا عنه كزلا اذ اسب الى التها كان مستويا عنه وما ي قال
 ان العدل طغي الشوط والموانع ومعنى الراركان بخلاف التي لا فان لا
 فيه قليل وفريق في هذا الفصل الى التي لا لا فان ق ول حفيضة
 المباح اما تفسا بغير ما كان يعلا او في طاولي هذا الفصل وايضا بان
 الحقوق تتعلق بالتي لا هما تتعلق بالعدل من حقوق الله او حقوق
 الامم ميز او منهما جميعا يبرن عليه قوله هل الله عليه وسلم ان لتعسل عليه
 حقا ولا حله عليه حقا ما عتق كل حرقه ق ول ح حرق
 سلطان واية الررداء رضى الله عنهما يسير لا هو وما به مضاء ان العدل
 والتي في المباح على الخصم من لا يبر من بينهما من عز الوجد بالحساب
 يتعلق به في التي لا حما يتعلق به في العدل واذا كان الامم حلالا ثبت
 ان الحساب ان كان راجعا الى طي في المباح بالعدل والتي لا سواء وان كان
 راجعا الى نفس المباح او اليهما معا بالعدل والتي لا ايضا سواء وايضا ان
 كان في المباح ما يقتضى التي لا يبر ما يقتضى عن التي لا لانه من جملة ما امن
 الله به على عباده الاتي وان قوله تعالى والارض وضعنا للانام الرضوله
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وقوله ونحو ذلك من حكم البحر لتا طلوا
 منه الرضوله اعلمكم تشكي ون وقوله ونحو ذلك من حكم ما به السموات وما به الارض
 جميعا منه الرضوله لا عن الايات التي نه يمدح على الامتثال بالنعمة ولا
 يشع بالفضل الى التساؤل والانتجاع ثم الشئ عليها راذا كان له فزلا
 بالتي لا له فزلا يسير عن لم تهم ولا يبر وجه اخر فتعنه وما من حلق

انتم تذكروا من حيث هو مانع من عبادات وحاولوا ان يثبتوا
 الايمان بما يشاء عليه من باب التوصل الى ما هو مطلوب مما كانت
 عايشة رضى الله عنها يا ايها المال العظيم التي يظن انها التوسع في
 المباح تصرف به وتنفق على ما اقل ما يقوم به العيش ولم يفرق فيها
 التوسع من حيث كان التوسلا مطلوبيا وخرافتموه على الترام ومنها
 ان جهة المباحات فيكون مورثا لبعض الناس ان لا يختار لنفسه
 بالنسبة الى ما هو عليه من الحال المحرمة في المباح لما يورثه اليه
 مما جاء انهم من الخطايا لما عرلوه في رغبة التجارة ميسرا الى الشراء
 ان يبيع من قبله رغبة في كل تحت اخي انه احسن من نفسه في رغبة ورجع
 الرخاء وكذا في حرفة الخبيصة في العلم حين ليس له اليه على الله
 عليه وسلم قاجر اسم انه نظير العلم ما يعاد يفتنه وهو المعصوم
 على الله عليه وسلم ولا حنة علم امته ثيب يفعلون بالمباح اذا دام
 الرخاء وكذا في يكون المباح وسيلة الى مضموع في هذا من حيث
 هو وسيلة كما قيل في الدعاء في من الخرافات من الخلال وما احدها
 وفي المباح لا يبلغ الرجل درجة المتفكر حتى يدع ما لا بأس
 به خوفا لما به الباس ومن اشتهى من يعلم انه اذا لم يلجأه على الطريق
 العلانية نظير الرخاء او تكلم فيما لا يحسنه او نحو **ومنها**
 انه فيمن لا يبعد الناس ما يفتن في المباح انه مباح انه لا يتخلل فيه اشتغال
 وشبهة ولا يعلم له ومنه موضع مطلوب الذي لا على الجملة بلا خلاف
 كقولهم كناتر ما لا بأس به خوفا لما به الباس ولم ينهوا عن ذلك
 بأسره وانما في هذا ما خشيوا ان يفتن بهم في المكره او مضموع
 ومنها

ومنها انه فيمن لا يبعد الناس ما يفتن في المباح انه مباح انه لا يتخلل فيه اشتغال
 اللحن به على طاعة الله واما الله يجب ان يكون علمه كله خالصا
 لله لا يلزم فيه على حظه نفسه من حيث في طاعة له فان من خاضعة
 عباد الله من لا يجب ان يتناول بها حاله بغير ما حارب نفسه حتى
 يبرر لتناوله فهو عباد له او عونا على عباد الله او يكون اخر له
 من جهة الاذن لا من جهة الحظ لان بالاول نوع من الشك بخلاف
 الثاني ومن ذلك ان في حكمه حتى يبيع مطلوبه خلافا للشراء ويحرمها
 بانه اذا كان لغير حاجة مباح كادخل فيه البواضه فيرمع التناول
 الرزق فان الحاجة الى الخرافات ياكل نفسا لا فائدة البقية والعون
 على الطاعة ومنه طاعة اخرى هي حصة منقولة عن المصلحة وغير
 فادحة في مسئلتنا **ومنها** ان يكون التناول ما هو في الغلبة
 في عبادته من علم او تفكر او عمل وما يتعلق بالآخرة فلا يجوز بقتله
 بقباح ولا يتجاسر قلبه اليه ولا يلفظ اليه بالادب ومنه وان كان قليلا
 بالنظر الى ما في الوجه يشبه القطة عن الحق وما والقطة عن تناول
 المباح ليس بطاعة بل هو في طاعة ما اشتغل به وفرق قل من حذر
 عن عايشة جزاوتها بالعلم في نفسه ولم ينق لنفسها شيئا
 بدوتت على طاعة نفسها دون غيره فقلت لا تقصير لو **ومنها**
 كذا في تعلقك ويتبع مثل هذا للصوفية وكذا اذا اتى به
 المباح لغير قيام النفس له كزاج حكم المغيول عنه **ومنها**
 انه قد يرفع ما يشار اليه من المباح اسما اجا والاسم ايا هذا مضموع
 وليس في الاسم ايا حريون في دونه كما في الاقتدار فيكون التوسع

تساول المباح في نفسه ولا يعرف
 الاسماء لا كمن اجبتا ما في وعمل
 ولا حريون في نفسه

رغبة عن محبوب بالجملة لا يتصور الا بالاحكام التي هي مواج
 منه والافق المحبوب لشيء واجب محال شيء في انفس الزمر
 قبل ان الزمر لا يتعلو بالمباح من حيث هو مباح على حال
 من تمام كلام المحقق في مضمود اي على ما هو المراد **فصل**

استدلوا بان المباح غير مطلوب
 الفعل والكلام مع الشيء في
 ان كل مباح واجب

واما كون المباح غير مطلوب الفعل فيكون عليه شيء مما تقدم
 لان كلا الطرفين من جهة نفسه على سواء وقد استدلوا في قال
 انه مطلوب وان كل مباح في الامور واجب فلا مباح واجب
 الا ما في الاصوليون عنه لا في نفس الغايل يفتي منه انه يعلم
 ان المباح مع قطع النظر عما يستلزم من مشيئة الطير فيكون ذلك
 يكون ما في الفاسد هو الصحيح لوجوه احدها ان
 لا يوجد الاباحية في فعل من الاعمال عينا البقية ولا يوجد فعل
 من الاعمال الصادرة عن المخلوق باحة اصلا ومنه لا يطل بانفاق بان
 الامة قبل من المذهب في ان تحكم على الاعمال بالاباحية كما تحكم
 عليها في الاحكام وان استلزم في الامور فبذل على عدم اعتبارها
 كما يستلزم لانها في خارج عن فائدية المباح والشيء انه لو كان كما قال
 لا ترفع الاباحية راسا على الشيء بعبء وذلك بان كل مذهب ومذهب
 في بيانه انه اذا كانت الاباحية في موجود في الخارج في التمييز
 كان وهذا في الاحكام التي هي عتبات لان موضوع الحكم هو فعل
 المطلب وفرضه واجب وليس مباح فيسقط قسم المباح اصلا
 وفيها اذا لا ما في شيء على ما في شيء لا يفيض على فعل من افعال
 المطلب والثالث انه لو كان كما قال لوجب مثل ذلك في جميع الاحكام
 الباقية

قوله
 في قوله

الباقية لاستلزامها في الامور فبذل على عدم اعتبارها
 وتسمى واجبة فان التزم ذلك باعتبار المذهب كما نقل عنه وهو
 ما نقل عنه يعني جنة الاستلزام في الارجحة الباقية بينه وبينها
 وهو خلاف الاجماع والمفتول بان العتبات في الامور والمفتول جنة
 التمييز في المذهب جنة الامور كما لو كان له اعتبار جنة التمييز
 في المباح اذا لا في قايينها من جهة مقتولها وان قال يخرج المباح
 عن طوره بما يوجب اليه او يترسل اليه فيلزم في مسلم وان سلم
 فيلزم من ما لا يفتي الواجب الاله والمخلوق فيه معلوم فلا نسلم
 انه واجب وان سلم فيلزم في الاحكام الاخر فيسمى المباح والمفتول
 والمنه والحيات والواجب من جهة واحدة واجبة واجب من جهة
 ومنه لا يتصل بمضمود معنى في الشيء في قوله **فصل**
 ان الشارع لا يفرض في فعل المباح ما يوجب له ولا في نفسه لا في
 فعله بل يفرض جعله ليبيء المطلب بما كان من المطلب من فعل او في
 في لا يفرض الشارع بالنسبة اليه بفعل الفعل والشيء بالنسبة الى
 المطلب في حال الخلق اي كما فعل فيكون في الشارع لان الشارع
 يفرض الفعل بخصوصه وما في الشيء لا بخصوصه لا في مجموع
 الشيء في اشتغال اي على ما تقدم في الشيء الواحد وهو انه فرجا
 في هذه البهايات ما يقتضي في الشارع التي يفرض في الخصوص والي
 في هذه الخصوص بما لا اوليا شيئا منكم الامم بالتمتع بالطيبات
 طفلة تقا يا في حال الناس كلوا ما في الارض حلالا طيبا وفوق يا في
 الذين انفسهم على ان طيب ما رزقكم واشفقوا له وفقره ما في

عنه
 لان

الرسول فلو ان الطيب واعملوا حلقا الى الاشياء ذللا مما دل الام به
 على قصر الاستعمال وايضا بان النعم المبسوطة في الارض لتفتقنا
 الجسد التي تظن ان المنة بها وفرتا عليهم بنعم منها القصر الى
 التسليم بها لانهم غير الشئ علينا ومنهم الذين انتبط انهم
 من جم شيا مما يتبع الارض من الفسقات وجعلوا من انواع
 لها النعم فقال تعالى من جم رزق الله التي اخرج لعباده
 والطيبات من الرزق فليرى الذين امنوا في الجيرة الدنيا اخلق
 لا جلد خالص يوم القيامة لا تباعة فيها وما تمم بقدرها
 في القصر والاستعمال فاذن في هذا ومنه ان في
 النعم من ان الله للعبر وعلى يمينها العبر عزم فبدل خيرية
 السير من ان لا يكون محاسن العبادات وما في مجاز الشئ بل في هذه
 المحسن ان تقبل خيرته وشره لله الى العبر ما انعم به عليه فليقبل
 ثم يشكر له عليها وحديث ابن عمر وابيه عمر في مسألة نص الصلاة
 لها في من المخرجين قال عليه السلام انما عرفة تصدق الله
 بها عليكم ما قبلوا عرفة زاد في حشر ابراهيم الموفوب عليه ايات
 لو نظرت بعرفة في ذلك عليه لم تقب وبه الحشر ان الله يحب
 ان توتر حقه مما يحب ان توتر عن ايمه وغالب الرخوة في هذه
 الاباحة في واعر الوجوب كالعطية السبق او التي سمى بها فالله
 لها في قوله تعالى ومن يستطع فليصلها ان ينعم المحسن
 الموصات بمن ما ملكت ايمانهم من قبياتكم الموت واذا
 تعلقت المحبة بالمباح فان راجع العمل وجزءه تدل على ان المباح

فيكون بعله ارجح من قوله واما ما يقتضيه القصر الى الشئ في النعم
 بجميع ما تقدم من ندم الميل الى الشبهات على المحطة وعلى النعم
 فرجاء ما يقتضيه تعلق الطرائف في جفرا شئت له الا باخذها الطلاق
 التي ما له جاء في الحشر وان يعم انفس الحلال الى الله الطلاق ولولا
 ما يات به صيغة امر في النعم ان وملك السنة كما جاء في التمتع بالنعم
 وانما جاء مثل قوله تعالى الطلاق من ان طلقها ما لا يتحل له من بعد
 يا ايها النبي اذا طلقتم النساء بطلاقهن بعد نكاحهن ابلغن
 اجلن ما مسخوهن منهن وبه ولا شبهة ان جنة البغض المباح
 من جوحته وجاء في الخبر باطل الاثلاثه وكثير من انواع اللغو مباح
 واللغو ايضا مباح وفردم بقوله يدل على ان المباح لا يباح في نكاح
 الشارع لا حرطي فيه على النعم من دون الاخر وذلك ما يدل على ان
 المباح يتعلق به للطلب بعلات في حاله في الجذات المتفرقة
والجواب من جفت احدهما اجمالي والاخر تفصيلي بالاجمالي
 ان يقال ان ثبت ان المباح غير الشارع هو المتساوي الطل في كل
 ما في حرطي فيه بقصر خارج عن حرمه بما حاله انه ليس بمباح حقيقة
 وان اطلق عليه لغة المباح واما لانه مباح في اهله ثم عارضه مباح
 لا في خارج وقد يعلم ان المباح يصح في مباح بالمفاهيم والافور
 الخارجية واما التفصيل فان المباح في بان احدهما ان يكون خادما
 لا اهل في وره او تجميل والاشارة لا يكون ذلك بالاول في ذي اعوى
 من جهة ما هو خادما له فيكون مطلوبا بحسبه بعله وذلك ان
 التمتع بالحل الثمن الماحل والمش به والمبسر ونحوها مباح في نفسه

مكتبة جامعة الملك سعود
 الرياض - 11564

واباحة بالحي. وهو خاتم لاهل ضربه وهو امانة الحياة فهو
 مأموره من سوا الجحمة ومقتضى ومحبوب من حيث سوا الطول المطلوب
 والام به راجع الرخيفة الخلية لا التي اعتباره الي. ومن هذا
 به كونه شريفة يليق به الفصول دون الهدى لا من حيث هو. وي
 معز والشان اما ان يكون خادما لما يفيض اطلاق الا حول الثلاثة
 المحض لوما يكون خادما لشيء. فالعلاق بانه تم له الحلال التي خادع
 لاهل امانة النسل والوجود وهو في رزق ولافاته مطلق الالفة
 والمعاشة واشتياها العشايم من الخلق وهو في رزق او حاجر او
 محمل لآخرها بل اذا كان الطلاق بغير التقى فم ما لولا المطلوب
 وتصل عليه فان منعها ولم يخرجه له او لم يخرجه الا لمعارض افور
 كالشفان وعزم امانة حرود الله وهو من حيث كان في يله سزا
 الشكر و سزا التي مان مباح وحلال وهو في الفول فيما جاء به دم
 الريا وفرقة. ولما كان الحلال يخاله في سزا ولا يصرح ما هو في رزق
 كالدين على العام والتفرد على العا حيه كان من طرق الجحمة مزموما
 وحزلا اللغو واللعب والي اتم من كل شغل اذ لم يخرجه محظورا وما
 يلزم عنه محظور فهو مباح وما شئت من موم وم في هذه العقلاء بل
 طانوا بل سون ان لا يري الرجل في اهلام مداس ولا في اهلام مداء
 لانه قطع زمان فيما لا يمتد عليه ما يري في نسيوية ولا اخوية وفي
 الف. ان ولا تشرب الارض من حافدي شي الرزق المعز وفي الحريش
 كل لخوا بال الاثلاثة ويعني يكونه ما طلائه عث او كالحش
 ليس له فيه ما يري والمشي في تنجى خلايا اللعب مع الزوجة ما فيه
 مباح

مباح يخرج ام اخا وريا وهو النسل وبخلاف ما يدعي الي من رزق ولا
 اللعب بالسفاح ما نتما يخرج مان اهلا تفصيليا وهو الجحمة بل سزا
 استثنى من الثلاثة من اللغو الباطل وجميع سزا يميز ان المباح
 من حيث هو مباح في طلبه البطل وما التي لا تخصه وهو الجواب
 بمنى على اهل اخ ثابت في الاحكام التخليقية بل في سزا وهو
المشقة الثانية فيقال ان الاباحة يجب العقلية والحيوية
 فيجوز بها الاحكام البولي ما المباح يطرد بها حاي بالحي. مطلوبها
 بالشل على حجة الضرر او الوجوب وما حاي بالحي. منحيها عن
 بالشل على حجة الشراعية او المنع فمن اربعة اقسام بالاولها تتمتع
 بالطبيات من الما كل والمشي والمطرب والمجلس مما سوز الواجب
 من سزا والمضروب المطلوب به محاسن الجمادات او الممثلة في
 محاسن العادات كالاسي اب وهو مباح بالحي. بل في هذه الادفا
 مع الضرورة عليه لكان جازيا افعالها قبل بل في هذه الادفا
 خلافا ما من الشارع اليه **فصل في المحرمات** اذا اوسع
 الله عليكم با وسعوا على انفسكم وان الله يحب ان يراش نعمته
 على عبده وفوقه الا في حين حزن من حيثته اليسر سزا احسن
 وفوق ان الله جميل يحب الجمال يعرفون الرجل ان الرجل يحب ان يكون
 ثوبه حسنا ونعله حسنة وخش من خلو و منظر الوث في الناس
 طلعهم لا لالغان مكر وما والشان كالاكل والشرب وولجوا الزوجات
 والبيع والشراء ووجوه الاستعانة بالجمانية حقولهم نظا وحل
 الله البيع وحم الربوا اكل اللحم حيز المحس وطعامه اكلت لحم

بيشمة الا نعم وكفى منزلة طرد من الاشياء مباحة بالجملة اذ اذا
 اختارا حر من الاشياء على ما سواها من الاجزاء اذ قد خذا الرجل
 في بعض الاحوال او الامان او قد خذا بعض الناس لم يفهم له فلو
 في ضمانه الناس كلهم له لان كان قد خذا المامو من الضم ورياسة
 المامو بندا فكان الرخول فيها واجبا والثالث كالتسليم في المساكن
 وسماح تق من الحمام والضام المباح واللعب المباح بالجماع او غير ذلك
 بمقتل من اصاب بالجماع ما اذا جعل ما ما او في حالة ما فلاح فيه
 بان جعل ما ما كان سكر وما ونسب ما على الرقعة العقل والرخا فـ
 محاسن العادات والالام في جعل ذلك المباح والشيء ايج كالمباح
 التي تقدم في العزلة المرومة عليها وان كانت مباحة بما فاضلا
 تقدم الا بغير ان يعرف ما جذا خارجا عن ضمانات اهل العزلة واجبي
 ما جذا في العساق وان لم يترك ذلك وما ذلك الا للزوم اقم به شيئا
 وفـ قال العزلة ان المرومة على المباح فترقى في حقها
 كما ان المرومة على الضم في حقها فترقى في حقها فترقى في حقها
 الا ان قال اذا كان العقل مضروبا بالجماع كان واجبا
 بالكل حال لان في المساكن الجوامع او غير ذلك جماعة وملاحة
 الجديز ومرومة التطوع والنظام والوقت والجمعي والجمعي وسائر النوازل
 المراتب ما فيها من الزيادة بالجماع ولو لم يترك ذلك جماعة لزم التاركة
 لها الا في رايه الا ان كان الخسار في ايج الاسلام ولزلا يستحوصل
 العضم فقال ان اتي كوك وكزلا صلاة الجماعة لم يداوم على ذلك
 يجرى فلا تقبل شهادته لان في ذلك مضادة الخسار شعاع الدين
 وفر

وفر توغر الى سول عليه السلام من داوم على هذه الجماعة بقسم
 ان يجرى في عليهم سيوتهم عما كان عليه الشلح لا يقضي على قوم حتى يجرى
 بان سمع اذا انما المسد والا اغاروا التفاح لا يجبروا فيه ما هو مقصود
 للشارع من تضييق التسلل وايضا النوع الانكسار وما اشبه ذلك بالجماع
 لدا جملة موثقة في اوضاع الدين اذا كان دايما اما اذا كان في بعض الاوقات
 فلا تاتى له فلا محظورة التي في **فصل** اذا كان العقل
 مكي وما بالجماع كان مقصودا بالكل حال بالكل حال والشرط في التردد في حقها
 وسماح الضام المكي فان مثل ضرب الاشياء اذا وقعت على غير مرام
 لم تقرب في العزلة بان داوم عليها فترقى في عزلة وذلك دليل
 على المنع ضام على اهل الضم اليه **فصل** في حق من الحكم في اللعب
 بالهتد والشرط في ان كان يكثر منه حتى يشغله عن الجماعة لا يقبل شهادته
 وكزلا اللعب الذي يخرج به عن ضمانه اهل المرومة والحلول هو اطلاق
 التضم لغير عزرو وما اشبه ذلك **فصل** اما الواجب
 ان قلنا انه في اذ به للبي عزمانه لابد ان يكون واجبا لعل والجماع بان الظاهر
 انما اطلقوا الواجب من حيث الضم اليه وان كان واجبا بالجماع فهو
 كزلا بالكل حال بالاولى ولا بد من كل جملة حكمه بحسب الظلية والجماعية
 اجماعا بحسب الجواز من لا خلاف في بانه اذا كانت كزلا الضم المعينة
 في ضامه المصلحة ياشتم بها فداويعر من تكبير كيم فيمنع عليه الوعير
 بسيما الان بجعل الله بالتاركة لعل الضم اول حل صلاة اجماعه له
 وكزلا القائل عموما اذا جعل ذلك مع ان حث ذلك منه وداوم عليه
 وما اشبه ذلك لان المعنى في المرومة اعظم من حاجه في ضامه واما بحسب

الوقوع بفروجه ما يقتضيه له خفوله عليه السلام في تارة الجمعة ثلاث
 من ائت طبع الله على قلبه بغير الثلاث كما تروى وقال في العرش
 الاخر من ثم كذا استجبا ما يحفظ او تشاونا بجماع انه لو لم يكن كذا محارا
 في متخاون ولا مستحب لكان تاركا للبحر من ما فان ذلك لان كذا
 من ان اوله التحريم وكذا كذا فمضوا للاستجباب والتخاون وانما
 على ذلك العبد ان من ثم كذا ثلاث من ان من غير عزوم تجتنب شهادته
 فانه يجوز وفي اليمين عزوم في وازر الماحضون اذا تم كذا
 من ارا لغير عزوم تجتنب شهادته فانه يجوز وكذا يقول الفقهاء
 في ارتكاب اثما لم يكن منه ذلك انه لا يخرج في شهادته اذا لم تكن
 حكمة وانما قد رخص منه كان فاحدا في شهادته وهما عواد
 من جعل كذا له بناء على ان الاصل ان على الصبي يمين ما كسبه واما ان
 فلما ان الواجب ليس في ادب البعير فبغير يمينه ما تقوم فيقال ان
 الواجب اذا كان واجبا باليمين كان في ضمان الكل لا مانع من ذلك فانظر
 فيه وجه اقلته من لا على موجب الخفية وعلى من العزيمة بسبب
 التقديم فيقال في البعير فانه يختلف بحسب الضل واليمين كما تقدم بيان
 اول البعير وكذا القول في المنوعات انما يختلف من ابتها بحسب الكل
 واليمين وان عرفت في الحكم في مائة واحقة وقاما اوج حاله ما جلا
 تشويز لاجل احوال اخرى بل يختلف الحكم فيما كان من غير
 عزوم وسائر الصغار مع المرافعة لخاصة في كسبه ما وقد يتغاب
 الذنب الى الذنب فيعظم بسبب الاضافة فليست في كسبه الضاب
 كسبه في ربحه وما في كسبه الضاب كسبه في نفعه ولزلا عودا في كسبه
 والطبيب

والطبيب بجمعة من باب الصغار مع ان السيرة معروفة من الصغار
 وفرفال الغنى الى علم يصور النجوم في الطبيقة من غير سوابق
 ولو احق من جملة الصغار فيقال ولو تصور كسبه وحرفا بجمعة ولم
 يتفق عودا اليها بما كان العبد اليها رجوع من غير ما اظم
 عليها في **فصل** من روجه من النظر فيسبب على ان الاصل
 كذا يتقلب احكاما بالعلية واليمين من غير انقطاع ولمع ان
 يربح اتفاق احكاما وان اختلف بالعلية واليمين في ايامه المباح
 بمثل قتل مودة والحمل بالقيصر والمسافات وشا الهية والاشارة
 بغير التعبد حيث لا يكون ذلك متوجه الطلب والتراوة ان قيل انه
 مباح بان منكر الاشياء اذا فعلت اياها او تمت اياها لا يلزم من جعلها
 ولا من ثم كذا اشياء ولا حكمة ولا نوب ولا وجوب وكذا لو تم هذا الناس
 كلهم في الاختيار فيصوب كما فعلوا كلهم واما في المنزلة فيكالتراوة
 ان قيل بالشرعية فيه لقوله عليه السلام تداووا وحالا احسان في قتل
 الدواب المؤذية لقوله اذا قتلتم ما حسنتوا القنلة بان منكر الامور
 لو تم كذا الانسان اياها لم يكن منكر وما لا مضوعا وكذا لو فعلها
 اياها واما في المني وبمثل قتل النمل اذا لم توجد والاستجمار بالجمعة
 والعظم وغيرهما لا يتفق الا ان فيه طموشا او حفا للجن طيسر النجس
 عن ذلك فيصير فيهم ولا يثبت ان باع ذلك اياها بجمعة ولا ياشم وكذا
 البول في الحج واجتناب الاسقية في الشرب وامثال ذلك في كسبه واما في
 الواجب والحرم فلهما في ايضا التساوي بان الحرم وضع في التساوي
 بالشراب للحكم ما به من كسبه بجمعة واحدة وفاعلا في الواحد

خفايا الجماعة وفانل نجس واحدة خفايا مائة خسر افاصة
 الجور عليهم وخز لا تار صلاة واحدة مع المريم التي وما التيم
 ذلك واذا فـ **فـ** منه التي الى علوان الغيبة او سماعها والتجسس
 وسوء الظن وتـ **بـ** الام بالمع وبـ **بـ** التفسير عن المنك داخل الشبهات
 وسب الولد والفلان وفي بعضا بحكم العقب زايوا على حر المملوكة
 واشهر السلاطين المملوكة والتخاسل عن تعليم الاخر والولد ما يحتاجوا
 اليه من ام الذي جارد وامثاليه والعلاني في غير ما لا يخافه
 في الناس على الخصوص وما كانت العلاني في غير ما غالية فلا يفرح
 في العزلة وما كان لا تقدم بهذا العلاني ما كانت من استغاث
 الرعون في ان الاخطام من تستوى وان لتختلف الاعمال بحسب الكلية
 والحيوية ولما كان النظم الاول ان يجب بان ما استشعر به من الاسترا
 محمل اما الاول بان الخلو والحيوية تختلف بحسب الاشخاص والاحوال
 والمخلفين ولا يلد لنا اذا انظمنا الرجوان التي في قتل كل مودة
 بالنسبة الى احد الناس خفي الخطب علوم ضامة الى الناس فلم
 على التي اذا خلفهم المخرج من وجوه عورة والشرع طالب لدمع المخرج
 فطعا بصار التي من خبا عنه فيمضي امة ان لم يشر اشد فيكون العقل
 اذا اضربوا بالحل ان لم يفلوا اجبا ومنكرا العمل بالفي اخر وما ذكره
 معه فلا استواء اذا بين الخلو والحيوية وبعبارة في المسئلة ان
 الناس لو لم يخالوا على التي لا كان ذريعة الرصد فكل شيء وناعيد به
 نعم فديسوق ذلك النظم اذا انقار بين الخلو والحيوية وما اذا انقار
 ما ينضم بالواقع ما تقدم ومثل من المخرج جارية المنروب
 والمكثرة

فيم

معلوم

والمكثرة واما ما في العواجب والمخرج في وارد بان اختلافا الاخطام في
 الجور طافى وان اتفق في بعضا وما ذكره التي الى بلا يسل بناء على
 منى الفاعلة وان سلم في العزلة وحر ما المعارض راجح ودواء له
 فدمدوام ذلك في هذا النور العزلة فتعزرت الشهادته **قـ**
 اذا اتفق رخصور الخلية والحيوية في الاخطام الخمسة فيقول لكل الدليل
 على مقتضاها الام في هذا واقع من تامل ما تقدم في انشاء الترتيب بل في
 في اعتبار التي يعة بالغة مبلغ القطع لمز استحق التي يعة في موارد
 ومصادرها ولا فرقان طلت في يديها فاما قيمة القلب وانما في الصور
 يبرن عاذا لا تحمل من **بـ** ما تقر من الاشارة اليه التي يح
 بما دارم عليه الانسان ما لو لم يجرح به لو لم يراهم عليه وهو اهل متفق
 عليه بين العلماء في الجملة ولوان المرافقة تاتى المخرج لهم التي قة بين
 المرافقة عليه وما دارم عليه من الاعمال لا ختم اعني وانه لا يقول على
 التي قة وان المرافقة عليه اشروا وفيه اذا دارم عليه وهو يجوز ما
 تقدم في في في الخلية والحيوية ومن المصلحة لمز اعني فاه **وـ**
 ان الشارع وضع التي يعة على اعتبار المصالح بايقان وتقي في في في
 المسائل ان المصالح المحمي فافهم الخليات دون التي يات ان مجازر العادات
 كل لاجت الاخطام في هذا ولوما ان التي يات اضعف شائنا في الاعتبار
 لما في ذلك بل لوما لا في في الخليات على حكم الاطبي اذ فالحكم بالشهادة
 وبسوق في الواحد مع وقوع الغلط والتساي في الاحاد لا في الغالب
 الصوف باجيت الاخطام الخلية على ما في الغالب حبطا على الخليات
 ولو اعني ت التي يات لم يعز ينضم في في وما اضعف الحكم الا بما هو معلوم

وما لم يكن الطن بطلاق وليس كذلك بل حكم مقتضى كون المصروف والامر زجر
 بعض الوفايع القلطية في ذلك الطن وما لا الاطراف لحكم التي في حكم الخلية
 ونمود ليل على جهة الخطاب العقل العا حرجب الخلية والتمنية وان شأن التي
 اخبر **ومنه** ما جاء في الخبر من زلة العلم بان زلة العلماء في علمه
 او عمله اذا لم تتعد اليه في حكم زلة في العلم فلم ينحصر في علمه فان
 تعرت الرعيه اخبره حكمه وما لا الاثون حاجيه انا اخبره
 به فلم تتعد الرعيه فان تعرت عارت خلية بسبب الاقتناع والاتباع على
 ذلك العقل او على مقتضى القول بمارت عن الاتباع عظيم مقتضى ولم
 يفرز ذلك في من اختصاصه به يعني في من عمل عملا مقتضى به ان
 ما لم يملك وان طامحا بطلان وفيه جاء من سنة حسنة اوسينية وان بعضا
 لا نقل طمحا الاثان على ان ادم الاول جبل من هذا لانه اول من من القتل وقد
 عرفت سيرة العالم فيمنه لغير السب وان كانت في نفسه حجة والادلة
 على من لا اهل تبلغ القطع حاجته تنادى وتورخ ما لنا عليه من كون
 الابعال تعني بحسب التي وية الخلية وهو المطلوب **المسئلة الثالثة**
 المباح يخلق بالظواهر احدها من حيث هو يعني فيه من العقل والتمها والاخر
 من حيث يقال لاجل فيه وعلى الجملة فيقول اربعة انقسام احدها
 ان يكون خادما لادم مطلوب العقل والثاني ان يكون خادما
 لاني مطلوب التها والثالث ان يكون خادما للحيي وفيه **والسابع**
 ان لا يكون بيده من ذلك ما لا يكون وهو المباح بالحيي والمطلوب
 العقل بالحل واما الثاني وهو المباح بالحيي والمطلوب التها بالحل معزان المرأة
 عليه منطوقه واما الثالث والرابع في اجعان الوصن الفهم الشأن
 وحق

ومقتضى الجملة ان المباح هو الذي يبيح ما يكون خادما له ان كان خادما
 والخبرة هنا فرقتون في طي في التها كنهه الروام على التي في الساتين
 من سماع تعني من المباح والقضا المباح بان لا يكون المطلوب وفريشون في
 طي في العقل كاستمضاع بالحلال من الطيبات فان الروام فيه بحسب
 الامكان من يعني من في مطلوب من حيث هو خادم لمطلوب وهو اهل الم
 الصي ورمات بتلوا المطلوب التها بان خادما لما يضاف فما وهو البسي اع
 من الاشتغال بها والخادم للحيي فيه على حكمه واما الى ابع بلحاظان في
 خادما لشيء يعتبر به كان عشا او كالعش عن العفلاء بمصار مطلوب
 التها لانه صار خادما لقطع ان مان في حيي معلومة لا يولد نيا يقصو
 اذا خادما المطلوب التي ما بالظن والقسم الثالث مثله ايضا لانه خادما
 له بمصار مطلوب التها ايضا وتلحق ان كل مباح ليس مباحا بالطلاق وانما
 هو مباح بالحيي خاصة واما بالحل فهو اما مطلوب العقل او مطلوب
 التها **فان في** ان لا يكون من التها التقديم بقا لما تقدم من ان
 المباح هو التساوي الحيي في الجواب **ان** لا لان ذلك الذي
 تقدم هو من حيث النظر اليه في نفسه من غير اعتبار من خارج ومنز
 النظر من حيث اعتبار بالامور الخارجية عنه فانه انظر الى
 نفسه وهو الذي سمي هذا المباح بالحيي واذا نظرت اليه بحسب
 الامور الخارجية فهو المسمى بالمطلوب بالحل فانه ان كان من التها
 الحسن فله مباح اليسر وقد استورد في نظري الشاع وعلمه وتهمه بلا فصر
 له في احد الامور ومنه ما يقول واقع ينظر الى اعتبار المقتضى به على
 ذلك المباح من حيث هو عزلا وهو من جهة ما هو وفاية للحيي والسبب

وموار السوء و مجال النظر مطلوب الفعل و هذا النظر في مختص بشوا
 الشوب المعين ولا بعض الوقت المعين و هو نظري بالعدل بالحي **المشكلة**
التي أبصرت اذا قيل المباح انه لا حرج فيه وذلك في احد الاطلاقين
 المذكورين فليس به اخل تحت التخييم من العدل والتلا لوجوه الحرج
 انا انما في ما بينهما يعرف مضمنا من رشح بعة الضر الى التبعي فبالفهم
 المطلوب العدل بالعدل والحق جاء فيه التخييم من العدل والتلا ففوله
 تقا ساوكم حيث لكم فانوا حشتم انوشتم وفوله وكلامنا رغا
 حيث شئتم واذا قلنا اذ خلوا في التلا وقلوا منها حيث شئتم رغا
 والاية الاخرى معناها بعض تخييم حقيقة وايضا الاية في المطلقات
 اذا كان الاية للاباحة يقتض التخييم حقيقة ففوله تعا واذا خللتم
 باعطاء واما انما انقضت القلة بالتشبي وايضا الارض وانما من فضل الله
 خلوا من حيث ما رزقكم وما اشبه ذلك بان الخلاف مع انه يكون
 عا وجوه تلك وايضا في التخييم في تلك الوجوه الا ما فاع الدليل على وجه
 عز ذلك واما القسم المطلوب التلا بالعدل فلا تعلم في الشيء بعة ما يدل على
 حقيقة التخييم فيه تعارضه وسقوط عنه او مشار الى بصرته
 ثم جاء عن حكم التخييم الصريح فتسمية الدنيا لبعاولها في معنى
 التام لم يخرج ايضا بانها مشقة بان اللغو عن مخيبي فيه وجاء واذا راها
 بقي اولها انفسوا البعدا ونوال العدل اوجه قضاء وقال تعالى ومن
 النار من يشهد لعل الحريق وما تقدم من قول بعض الصالحات حرقا
 يا رسول الله حين طعنا ملة ما نزل الله عن وجل الله نزل احسن الحريق
 وبالحرق كل الحيوان طولا واشبه ذلك من العبارة التي لا تتجمع مع التخييم

في الفالب ما اورد في الشيء بعة ضرر الامور من اوقات بيضا بعة
 البسطة في بعة الاوقات او بعة الاحوال بمعنى غير الحرج على بعض الحرف
 الاخر وما سكت عنه و هو عجزوا به ما عجز عنه كقولهم لولا فيما
 يترب به العادات **وخاصة** التي في ان الواحصر في ربح الاثم
 والجناح وان كان فربلي من الاثم في العدل والتلا ان قيل الا ان نصر اللغز
 فيه يقول الاثم خاصة واما الاثم في باب ما لا يتم الواجب الا به او من باب
 الاثم بالشيء فكل من عجز عن شيء او ما والنهي عن الشيء فكل من عجز
 اخراجه او ما والاخر في ربح في نفس التخييم وان كان فربلي من يقول الحرج عن
 العدل في نفس اللغز فيه التخييم خاصة واما ربح الحرج من تلك الابواب والدليل
 عليه ان ربح الجناح فربحون مع الواجب ففوله تعا ملا جناح عليه ان يطوب
 بها وفربحون مع مخالفة المنزلة ففوله الا ان اخيه وفيه مطمئن بالايان
 بلو كان ربح الجناح يستلزم التخييم في العدل والتلا في ربح الواجب
 ولما مع مخالفة المنزلة وليس كذلك التخييم المحرم به فانه لا يربح كون
 العدل واجبا دون التلا ولا منزوبا **والشأن** اني ان لعل التخييم
 بمضمون منه نصر الشارع الوقيفي الا ان في كل من العدل والتلا وانضما على
 سواء في نصر و ربح الحرج سقطت عنه واما بعض ربح الجناح بمضمون
 نصر الشارع الرربح الحرج في العدل ان دفع من المطلب وسبقوا الاثر في
 ذلك العدل سقطت عنه فيمكن ان يكون مقصود الله لا في البعد الثاني
 كما في الرخه بانها راحة الربح الحرج مما سياتي بيانه ان شاء
 الله تعا بالمعنى في احدى ما سقطت عنه في الاخر وبالعطس بلز لا اذا
 قال الشارع في امر واقع الحرج فيه فلا يوجب منه حكم الاباحه انه يكون

و هذا لما يعبر به في العبارة
 اشعار بان فيه ما يعبر عنه او غير

خذ لا وفريقين مكرها بان المترو و بقر الوضوء لاجل فيه يلتفتون
 في المادلة والوجه الثالث **معابر** على ان ما لا يجزى فيه غير
 على الاطلاق ان المجزى فيه لما كان متواخا مع المطلوب الفعل خارجا عن
 محض اتباع الصور بل اتباع الصور فيه مغير وتابع بالفضل الثاني بمسار
 الداخلي ما خلاقت الطلب بالخلع يقع التحريم فيه الا من حيث الجزء وما
 هان مطلوبه لظروفه تحت الخارج عن اتباع الصور من فضل الوجه وفقد
 من فناء اعتناء الشارع بالعمليات والفضل الثاني في التغاير بالجزء الذي
 لا يجزى فيه ليس بفاسد في مقتضى ولا هو مضاد له بل هو موافق له باق
 الصور المجزى فيه تاخير لا اتباع معضوء الشارع من جهة الطلب فلا
 في رتبة اتباع الصور فضلا عن اتباع لفضل الشارع منها ابتداء وانما اتباع
 الصور فيه خادع له وما قسم ما لا يجزى فيه يبيد يكون شيئا باق
 الصور المتوهم الا في رتبة كالمضاد لفضل الشارع في طلب التخييل
 على الجملة لا كونه لقلته وعمره دوامه ومشارفته المتخادع للمطلوب الفعل
 بالتميز حسبما هو من صورته موقفه لم يجعله في دخل تحت الى يوم الحرج
 ان المجزى فيه منه لا يجزى اصلا مطلوبه وان كان متباينا به في الجملة فهو غير
 موثق من حيث هو غير محتج بجمع مع غيره من جنسه والاجتماع فهو من
 دنال يلتمس الخيل الخيل عنه وهو المضاد للمطلوب بطله وانما ثبت انه
 كاتباع الصور من غير دخول تحت غيرها اقتضت الضوابط الشرعية ان
 لا يكون مجزى ابيه بتميزها بغيره في فاعول اتباع الصور وانه مضاد
 للشيء بجهة والتمه اعلم وبه التوفيق **المسئلة الخامسة** ان المباح
 انما يوجب يكونه باحاطة الحق فيه حفظ المصلحة فبما ان خرج من ذلك
 الضرر

الضرر هان له حطمه اخي والدليل على ذلك ان المباح مما تنزع هو ما يجزى فيه
 من العجز والتميز لا بحيث لا يقصد فيه من جهة الشارع اضرار وما اجماع وهو
 ان من فضل الوجه لا يثبت عليه ان ضرره في الفعل او في التمسك وما حاجي
 ولا تكميل من حيث هو مجزى فيه فيصور ارجح الرئيل حفظ عمل ما جرحا عنه
 وعزله المباح الذي يقال لاجل فيه اول ان يكون راجعا الى الخط وايضا
 بالام والتشوير اجعان الرعيض ما هو ضرره او حاجه او تكميل وكل
 واخر متغاير بضم من الشارع مضوء اليه بما خرج من ذلك وهو مجزى في
 حفظه ومضاهي وفي قول في **المسئلة السادسة** الدليل على اختيار الام في
 المباح في حفظ المصلحة اليه غير ذلك وان الام والتشوير اجعان الرعيض
 الله لا الرعيض المصلحة ولعل بجهة المباحات فيه ان لا يوجب من جهة الخط
 كما هي بجهة المأمورات والمخفيات ان تؤخذ من جهة الخط فيجبوا **ب**
 ان الفاعل المفعول ان الشارع افعاله وبها مصالح العباد بالام والتشوير
 والتحريم جميعا راجعة الى حفظ المصلحة ومصلحته ان الله غير من الخطوة
 متين عن الاخر اخرج ان الخط على من يخرج من احدى تحت الطلب والعبء
 اخذ من جهة الطلب فلا يكون ساعيا به حفظه وهو مع ذلك لا يبرره
 حفظه لانه اخذ من جهة الطلب لا من جهة باعث نفسه ومنه
 معزونه من بينا من الخط وقربا اخذ من حيث الخط الا انه لما كان
 ما خلاقت الطلب بطلبه من ذلك الوجه صار حفظه تابع للطلب لمحق بما
 قبله في التمسك عن الخط وسحق باسمه ومنه في رتبة موضعه من سزا
 الغناء وبالله التوفيق والشارع في داخل تحت الطلب فلا يكون اخذ
 له الا من جهة ارادة واخياره لان الطلب في موضع عنه بالتميز من جهة

فراخه اذا من جهة خطه بل من افعال المباح ان العمل المأذون فيه المفسر
 به في ذلك النوع من جهة **المسئلة السادسة** الاحكام
 الخمسة انما تتعلق بالافعال والنسب بالمظاهر باذاعي يتاخر المظاهر
 لم تتعلق بها والدليل على ذلك امور **احد** ما ثبت من ان الاعمال
 بالنيات وكما حل متعلق عليه في الجملة والادلة عليه لا تقص عن مبلغ
 الظن ومقتضى ان في هذا العمل من حيث هو محسوسة وفيه معنى يقتضي
 شي ما على حال الاما فاع الدليل على اعتبار في باب خطاء الوضع خاتمة
 اطيعه يعني ذلك بالفاخرة مستمرة وانما لم تقرر مقتضى حرقه في
 المظاهر كان في ذلك في الشئ بمثابة حركات الجمادات والجمادات
 والاحكام الخمسة لا تتعلق بها مطلقا واسمعا بجزل ما كان مطلقا
 والثاني ما ثبت من عدم اعتبار الافعال الصادرة من المجنون في التام
 والصبر والمغص عليه وانما لا يحتمل له في الشئ ان يقال في هذا او يمنع
 او واجب او غير ذلك لانه لا اعتبار بها من المقاييس وفي الغناء ان وليس
 عليك جناح فيما اخطا به ولكن ما تقررت فلو بكم وقال ربنا لا تزدنا
 ان شيئا او اخطانا قال قد بعثت في معناه روحا يحثي ربيع عن اية الخطا
 والسيان وما استقر سوا عليه وان لم يجر سوا معناه متعلق على مقتضى
 وفي الحريث ايضا ومع القلم عن ثلاث من هذه الصبي حتى يتعلم والمغص عليه
 حتى يصفى جميع سوا ما اخطاه لهم وفيه التخليص ربيع احكام التخليص
 عنهم **والثالث** الاجماع على ان تخليص ما لا يطاق غير واقع في
 الشيعة وتخليص ما لا يفرضه تخليص ما لا يطاق وكان في **فصل**
 من افعال المباح ما لا تخليص فيه في **فصل** حرقه تعلق الطلب
 وذلك

وذلك لا يستلزم قصر المحرم وفرضه غناء في ما هو من اخطا وما يقتضي حرقه
 بتعلق النيات والزيادة بالافعال والحجائز وفيه ذلك لان من
 فيل خطاء الوضع وكلامنا في خطاء التخليص ولا بالسكن ان لم
 نطق لا نطق بوالقطة فاقتم سحره بانه فراجي عنه في احوال الفهم
 والله في عفوه وييسره فيجوز عليه لحق نفسه طماحي على الصبي
 والمجنون وفي سوا ذلك ما ادخل السكر على نفسه كان طافا حرقه في
 الاحكام التخليصية فيجوز لم ينقض المفسر ولا في الشئ سبب لمعاصر
 كشيء مما استعمله له سيما في تلك المعاصير وما خذ الشئ بقا
 وان لم يفرض ما خذ ونفذ مواخرة احراجي ادم بطل نفس تقتل
 فلما وكما يواخذ ان لا يقتصر المحسوس في اخطا الاصاب
 وان لم يقع منه غير الاصلاح المحرم ونظامه في ذلك في ما لا حل لهم والا
 عتق اخر عليه غير وارد **المسئلة السابعة** المحرمات اذا كانت
 اعمى في اعتبارها اعم من الاعتبار المتفرع وجرت خاتمة الواجب
 لانه اما مفرقة او تكميل له او تداركه كان من جنس الواجب او ما بالقي
 من جنسه كنوازل الصلوات مع في ايضا ونوازل الصيام والصرف
 والحج وغير ذلك مع في ايضا والذين من غير جنسه خطا في التخت
 في الجسر والشوب والمجلى والسوا واخذ الى نية وفيه ذلك مع الصلاة
 وكثيرة الاوبار وتأخير السجود وكذا اللسان عما لا يقص مع الصيام
 وما اشبه ذلك فاذا كان كذلك فيسوا حرقه نفس الواجب بالحل
 وقلما يشترطه منسوب يكون منسوب بالطل والحي ويحتمل من
 المحرم في اوله وانما تقدم مغرعة بحول الله **فصل**

المحرمات اذا كانت
 اعمى في اعتبارها

المعنى ان العتق قد خذله مع المنوع فان المنوع مع الواجب وبعض
 الواجبات منه ما يكون مقصودا وهو اعظمها منه ما يكون وسيلة
 وخادما للمقصود كطهارة الحرم وشي الحورة وتقليم القملة
 والاذان للتعريف بالاوقات والخصار شعائر الاسلام مع الصلاة
 من حيث كان وسيلة حكمه مع المقصود حكم المنوع مع الواجب
 يكون وجوبه بالجملة دون وجوبه بالحل وخذله مع المنوعات
 منه ما يكون مقصودا ومنه ما يكون وسيلة كالواجب من ما يجب
 فتأمل ان **المسألة الثالثة** ما خذله الشارع وقطع حرمة
 لا يعتب ولا يقع بها من اوقع العباد من الواجبات والمنوبات ما يقع فيه في وقت لا تقضي فيه شي
 ولا يعتب ولا تقع وانما العتق والدم في اخ اجد عن وقت سواء علينا
 أو كان وقتة بضعف اعموسا أو ما من من احسن ان حر الوقت
 اما ان يكون لمعنى فخر الشارع او لغيره فباطل ان يكون لغيره
 معز فلم يسن الا ان يكون لمعنى ولا المعنى هو ان يوقع العقل فيه
 فاذا وقع فيه فزله مقصود الشارع من ذلك التوقيت وهو يقتض
 قطعاً موافقة الامر في ذلك الفعل الواقع فيه ولو كان فيه عتق او
 دم للزم ان يكون لمخالفة فصل الشارع في ابقائه في ذلك الوقت
 الذي وقع فيه العتق بسببه وفرض ضاه موافقا لحز اخله والقتل انه
 لو كان خذله للزم ان يكون الجملة من الوقت الذي وقع فيه العتق ليس
 من الوقت المعين لان فرض ضاه الوقت المعين في اجماعه ان كان
 موسعا والعتب مع التحسين يتفاهي ان ملا بد ان يكون حادثا خارجا
 عنه وفرض ضاه جزء من اجماعه فزله محال وفرض ضرر
 المعنى

لا يعتب ولا يقع بها من اوقع العباد من الواجبات والمنوبات ما يقع فيه في وقت لا تقضي فيه شي
 ولا يعتب ولا تقع وانما العتق والدم في اخ اجد عن وقت سواء علينا
 أو كان وقتة بضعف اعموسا أو ما من من احسن ان حر الوقت

المعنى في محتاج الرادليل **قوله** فزله اصل طلب المسألة
 الواجبات والمسايق الى هذا وهو اصل قطع رذلة لا يعتب ببعض
 الاوقات دون بعض ولا يعتب الاحوال دون بعض وان السبق الى الختم ان
 يطلبوا بالامور ما لم يضر عنه معروضة المقصود والمجبى طين ولا شدة
 ان من كان فخره ما لعب لا حقبة في يمين يطمه وتقصيه فكيف
 يقال لا لعب عليه ويدل على تحفيظ كسر ما روى عن ابي بكر رضي
 الله عنه لما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان
 الله وما اخى بعد الله فان رضوان الله احب اليه من عباده فان
 رضوانه للمحسن وعبره عن المقصود في وقت **مسألة** ما لو ما
 يدل على فزله ايضا ففرض ان المسايق في فزله من الرجل لشد يده
 بضم يسمي صلاة الصبح فالصلح الرجل وحده في اول الوقت احب
 اليه من ان يصلح الرجل لاسفار جماعة ففرض حماة حكم المسابقة
 ولا يعتب الجماعة التي هي ستة يعرف من تركها ففرض ما ولو ان يصر
 من ترك المسابقة ففرض اوجاه عنه ايضا فيمن ابطر في رمضان لسمي او
 من حرشم ففرض او في غير غير شعبان من شحور القضاء فلم يحمه
 حرمانه عليه الا طعام وجعله من كفا طمن في او ففرض في شعبان
 فلم يحمه حتى دخل رمضان الشارع مع ان القضاء ليس على الفور غيره
 فسال المحقق جعله متى فبا ليس على الفور وما على التي اخى فان
 ففرض شعبان مع الفرة عليه ففرض شعبان بلا اطعام ما نه غني
 به طوان مات ففرض شعبان بمبي طوع عليه الاطعام ففرض
 الشاعية في الحج انه على التي اخى فان مات ففرض التي اخى فان مات

بعض الباري الشافية مفاد مقتضى اهل المزكورات ترى
 او فانا نعتية شي عا ما بالنصر واما بالاجتهاد شي صار من نصي على
 المسابقة فيها فلو ما عا قبل انما به بعضا ولا مفاد لما تقدم
 بالجواب **ان اهل المسابقة الى الخ** ان لا يفتي في ان ما عين
 له وقت معين الى ما في كل يقال ان ايقاعه في وقته المجرى مسابقة
 فيكون الاهل المزكور شاملا ام يقال ليس شاملا والاول هو
 الجواب على مقتضى الدليل فيكون قوله عليه السلام حين سئل عن
 افضل الاعمال فقال الصلاة الاولى وقتها في يديه وقت الاختيار وطولها
 ويشي اليه انه عليه السلام حين علم الاخرى من الاوقات هل في اوائل
 الاوقات ولو اخذها وحده لا حرج الا يتجاوز في نفسه به عن تقصي
 وانما به على التخصيص والتميز في بالنسبة التي ما يعرف من الاوقات
 الضار واما ان اهل هذا من الاخرى وقوله انما قال تلك صلاة المنافقين
 الحرق فيمن ان وقت التيمم في هو الوقت الذي تكون الشمس فيه بين
 في غير الشيطان فاما يلحق ان يخرج عن وقت المسابقة والمصارعة من
 يخرج عن الايقاع في ذلك الوقت المحرومة وعنده لا يسعهم لها
 ومقتضى اوجه انما ايضا عن بعض الناس وكذا الواجب في
 العورية واما المفسر بوقت التيمم بانما المفسر اخذ بوقت مجزول
 كان ذلك علاقة على طلب المبادرة والمبالغة في اول ازمة الامكان
 بان العافية فضيلة ما في اعاشر المطلب ما في مثله يوجد في المطلب
 فلم يجعل مع سقوط الاعذار في رتبها جميع لها واما في الشاي في ان
 المبادرة في المطلب لان الله على التحقيق في من اول الوقت واخره في
 معلوم

تأخير من اخر الحج عزاء ازمة
 مكان وازمنة ان هو وقت التيمم
 على
 بام

معلوم واما المخلوع منه ما في اليسر ان يلبس ذكر المسئلة من
 اهلنا المزكور ما تقوم عليه مقتضى ايضا ولا يفتي استجاب
 المسابقة بالنسبة الى الوقت المجرى لا في لا يعرف المخرج من اول الوقت
 الموسع مقصدا والالم في الوقت على حكم التوسعة ومن اهلها الواجب
 المجرى في خصال الخبارة بان للمطلب الاختيار في الاشياء المجرى فيها
 وان كان الاجر في خاتمتها فيكون بعضا في اجازة في وقتها وحما
 فيكون في الاطعام في خبارة رمضان مع وجود التخصيص في الحرق
 وفصل بالذمة وحز لا التخصيص في خبارة الفخار والعسل او غيرهما
 هو يجرى في اولها في شاء مع ان الافعال اعلاها منها وانفسها
 عن افعالها ولا يخرج من ذلك التخصيص عن بابها وما يعرف بخلافه في الاعمال
 مقصدا وما في طها وحز لا يختار الشسوة او الاطعام في خبارة
 التيمم وما اشبه ذلك من المطلقات التي ليس للشارع فيها تغيير
 بعض ام ادعا مع حصول الفضل في الاعلانها وحما ان الحج ماشيا
 افضل ولا يجرى الحاج راخبا مع طها وما نقصا وحسن الخطا السو
 المساجد افضل من فلتها ولا يجرى من طها جاز المسجدة فلتها خطاء
 له مقصدا اهل المقصود هو الذي نص عما حوله وخارج عن مقتضى الامر
 المتوجه عليه وليست في مسئلة لا في واما حرق ابي بكر رضي
 الله عنه فلم يجرى وان في هذا هتة فيسرع في الاصل القطع وان
 سلم بمحمول على التخصيص في جميع الوقت المختار وان سلم باطلاق لوجه
 التخصيص في تيمم الاول من المصارعة التي تحقيق الاجور ان المخرج
 في المقتضى الامر واما مقتضى ما لا يفتي استجاب

حريق اول الوقت رمضان
 واهل فيقولون في يومه وخارج في
 موقول على خلافه

الحقوق الواجبة على المخلط على صيرورات من حقوق الله كالصلاة
والصيام والحج او من حقوق الادميين كالديون والنفقات والضيعة
واصلاح ذات البين وما اشبه ذلك اخرها حقوق عسروة في عا
والاخر حقوق غير عسروة فاما المحسومة المفردة بلا رقة لروية
المخلط متى تيق عليه في حق غير من عنها كاتمان المقتضى يات
وفيها المتعلقات ومفاد في الزعومة وفي ايض الصلوة وما اشبه ذلك لافلا
اشكال ان مثل كسر ما في يده عنه في ما عليه والدليل على ذلك
التحريم والتعدي في بانه مشع بالفصل الرابع من ذلك المعنى فانه المبرور
في الخطاب بان عليه ولا يستحق عنه الا بدليل او ما عني المحسومة بلا رقة
له وهو مطلوب بها عني انما لا تنفي في يده عنه لامر احسرها
انما الوقت في يده عنه لكانت عسروة مطلوبة انما المحسوم لا يفي في
في الزمة ولا يعقل سببه ايضا فلا يصح ان يفي في يده عنه وبهذا استدلنا
على عدم التيق في ان كسر الحقوق محسومة للمفقور والتخليص
بما في ايضا لا يصح به مفار كخليص بمعز الوفوع وهو مفتع محقا
ومثاله الصرافان المطلقة وسر الخلاق وبيع حاجات المحتاجين
واعانة الملهوفين وابقاء الغنا والنجاة والامر بالمعروف والنهي
والغير عن المنكر وبيع دخل غنمه سليمان وموضع العجايا في بلاد اقال
الشارع

الشارع المصموم الفانح والمحق وقال المصموم العار والمفتول
سبل الله معز لا طلب ربح الحاجة في كل رافعة بحسبها من غير
تخير مفرا بانها اقيت حاجة تميز مفرا ما يحتاج اليه ويحيا
بالنظر لا بالنه فانها اقتر جابح وبسوما مورا طقاد وسر خلت
بمقتضى لا الاطلاق فان الطعم بما لا يبع عنه الجوع والطلب
بان عليه ما لم يفعل من لا ما هو كاد واوله الحاجة التي من
اجلها امر بشراء والت موطا يتقلب باخلاق الساعات
والحالات في لا المعين بغير جوده الوقت غير ط الجوع
يحتاج الى مفرا من الطعام فانها اتم طه حتى ط عليه احتاج
الواحد منه وفريحه من اخ في تقع عنه الطلب راسا بان اذا
المطاب به يتقلب باخلاق الاحوال والازمان ولم يستفسر
للمتيب في الزمة ام معلوم يطلب البتة ومرا من كونه مجسوما
بلا يكون معلوما اليه الوقت الحاضر بحسب النظر لا بمقتضى النه
بان ان الوقت الحاضر اثاره الشئ مطلقا في اخ لا بالاول او
سفع عنه التطليع ان امره رتباع الحاجة العارضة والنيل
ان لوقته في الله ام يخرج الرمال لا يغفل الله عن وقت من اوقات
حاجة المحتاج مطلقا بسرهما بان امض وقت بيع سرهما بمفرا
معلوم فلا شئ لم يفعل في ت في الله شئ جاء زمان شان
وسوع الواصل فما ان يقال انه مكله ايضا بسرهما ما وما
والشئ باطل ان ليس من الشان ما لم يبالى بوقت من الاول
ولانه الما طلب لاجل سر الخلة في تقع التطليع والخلة باقية

علاء
في خدمة لقيت

الشا لاوه الما رضى الدين واسله الا ان من الشا فريد خليه ما يظن
 انه ملك غير ولا كنه لا يبيح طليا مقتما في الغالب لا يتركونه
 كفاية خالعد والاحسان وايضا من النور واما انما يتم فهو
 ضروري وفي غير الطمايات من روافد على الايمان **فالثاني**
 في الموضع واما الذي في الثالث فناخذ شيئا من الصريح ايضا ولولا
 اختلافهما في تعاميلهما حسبما ذكر في الفقه والفقهاء اعلم **المسئلة**
 من تبيين العمور لا يملك عليه بواحد **العاشر** ان يقع بين الجلال والكرام في تبيين العمور فلا يملك
 عليه بانه واحد من الخمسة المذكورة فنظرنا على الجملة ومن الدليل
 على ذلك اوجه احدها ما تقدم من ان الاحكام الخمسة انما
 تتعلق باحكام الخلق مع الفرض والعقل واما ما دون ذلك فلا وانما
 يتعلق بها حكم منفرد وجرائه ممن شأنه ان يتعلق به فهو غير الفرض
 المتعلق به الا لاموا خروجه والثاني ان ما جاء من النور على ذكره
 المرفقة على الخصوص وفرد عن النور هل الله عليه وسلم انه قال ان الله
 يرضي عن امرين فلا تقبولا ورضي عن اشياء فلا تتفكرها وحررودا
 فلا تتفكر واما وعما من اشياء رجة بكم لا عن شيان فلا تتفكرها عنهما
 وقال ابن عباس ما رايت فورا من خير احب الى الله عليه وسلم
 ما سألوه الا عن ثلاث عشي مسئلة حتى ينزل الله عليه وسلم كلما
 في الفان ان يستلوا من الخير يستلوا عن القبيح يستلوا عن
 الشئ الحرام ما كانوا يستلوا الا عما ينجيهم يعني ان من كان الغالب
 عليهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ما يترك في الفان
 فهو ما عدا الله عنه وكان يستل عن الله لم يترك في سفور عجز وفعله

من تبيين العمور لا يملك عليه بواحد
 من ١٠ احكام الخمسة

ما تقول اموال اهل الله فقال القوي لا تؤخذ منكم زكوة وقال
 عيسى بن عبيد الله حلالا وحرما ما جاء في قوله حلالا وما حرم
 فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو والثالث ما يلهي من قوله
 المعنى الجملة كقوله تعالى عباد الله عباد الله انما لكم الله ماله ماله ماله
 اجتنبوا في الاذن عن عزم النور وقد ثبت في الشريعة العفو عن
 الخطايا في الاجتناب حسبما بسطه الاصوليون ومنه قوله تعالى لولا
 كتب من الله سبق لمسك فيما اخذتم عذابا عظيما وقد كان النبي
 عليه السلام يكره في السؤال عما لم يترك في حكم بناء على حكم
 الامامة الالهية انما هي راحة الرضا والمضرة ومما اذا كان لا يجرى بعد
 معفو عنه او قد قال هل الله عليه وسلم ان اعظم المسلمين المسلمين
 به ما من صار من شئ لم يترك عليهم فيهم عليهم من اجل مسئلة وقال
 في روى ما من ختم ما فاضله من فاضل يكره في السؤال واختلفوا في
 من انما يكره ما يكره عنهما في شئ او ما لم يترك به فاقوا انه ما استطاع
 وفيه عليه السلام قوله تعالى والله على الشاير حج البيت الاية وقال رجل
 يا رسول الله اكل عام في غرامه خرم قال يا رسول الله اكل عام في غرامه
 قال يا رسول الله اكل عام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والتا يعب
 يسر لو فلتها الوجيت ولو وجيت ما فتم بها ولو لم تقوموا ببايعكم تم
 من روى على ما من ختم شئ في بعض ما تقدم وفي شئ من انما
 يا ايضا الذين امنوا لا تسئلوا عن اشياء ان يبين لكم تشويها الاية
 شئ قال عباد الله عن طلب الاشياء فيسألوا عفو وقد ذكر في علم
 السلام المسائل وما يكره في السؤال وفام يوما وتوحيب

في وجهه الغضب فزهر الساعه ونادى فليدا امورا عطا ما شئ فالى من احب
ان يستل عن شئ. ولم يستل عنه ووالله لا استلوه عن شئ الا اخي نعم به
ما لا فيه مفاتيح فليدا انما شئ الناس من البطلان خير سمعوا له
واخي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول صلوة فقال عمو الله من خرافة
السقم من ابي فقال ابو خرافة فلما اخبر ان يقول صلوة لم يسمع من
الخطاب على ركبته فقال يا رسول الله رضي بالله ربا وبالإسلام ديننا
وبمحمد نبينا قال بئس كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم خير فالله ان لا
من له الاية وقال اوما والى بعض يرك لغوي من على الجنة والنار واني
في غير من الخرافة وانا اهل في اركانهم في النجس والشوطي
من من المساق ان قوله صلوة في مع غل الغضب فتخليلهم في السؤال
خروجي واخافه السؤال ولا جلد له جاء قوله تعالى ان تله لهم تسوكهم
وفرطهم من شئ الجملة ما يعجز عنه وما هو ينكر عن السؤال عنه فكون
الحج له ثم مقتضى الآية كما ان طونه للعلم الخاص تقضي ايضا فلما
سكن عن التكرار كان الشئ في العمل على اخيه محمالة وان في قران الاحمال
الاخرى اذ في ما يعجز عنه **ومش** خرافة اهلها في الفقه لما
شروا بالسؤال وكانوا متعجزين من ذلك ايرغبة شاءوا شئهم عليهم
حق في مجوعا وما كانوا يفعلون فيمنزله واخي ان من افعال الخلق
ما لا يحسن السؤال عنه وعن حكمه ويلزم من ذلك ان يكون مجعوا عنه
فدبت انهم في العفو ثابته وانما ليست من الاحكام الخمسة
فصل ويختص في المعقود مواضع من الشئ يست
منه ما يكون متيقفا عليه **ومنه** ما يتلجأ فيه
مفندا

منه الخطأ والنسيان بانه متيقن على عدم الموازنة به محل
بطل ضروري من غايل او ناسرا ومخط فيشوما غير عنه وسواء علينا انضا
تلك الاعمال ما مورايها او منقيا عنها اعلا انشا ان لم تكن منقيا عنها
ولا ما مورايها ولا في ايضا فيسرحا الوهم ما لا حتم له في الشئ
وموعدن العجوة وان تقع بقا الام والنسب من شئ ط للموازنة به في
الام والنسب والفرق على الامثال ولا في الخط والناسب والغافل محال
ومشكلا للناسب والمجنون والمخايف واشياء ذلك **ومنه** الخطأ
في الاحتياط ونور ارجع الى الاول وفرجاء في الفقه ان عباله عند لم
اذت لهم وقال لو كانت من الله سبق الآية **ومنه** الاشياء كان
ما يتبع عليه وما يتلجأ فيه اذ افلنا يجوز في نور ارجع الى العجوة كان
الام والنسب ما في غير عليه اولا فان حائل ذلك ان تله لما تله لم اجل
لا حرج عليه فيه **ومنه** الرخص فلما على اختلافها وان الضرر من ذلك
على ذلك حيث نرى على روج الجناح وروم الحج وحصول المخيم ولا يسن في
في ذلك ليزان تقصير الرخصة مباحة او مطلوبة لانها ان كانت مباحة
فلا اشكال وان كانت مطلوبة يسن هذا العجوة عن نفي المطلوب فاحل
المية اذ افلنا ما يحايه فلا يبر ان يكون تقيضه وضوالة ما معجوا عنه والا
لزم اجتماع التقيض في التخليق بفسا وضوالة روم روم عن الالة **ومنه**
الترجيح من الدليلين عند تعارضهما ولم يكن الجمع باذات في احد الدليلين
كان مقتضى الجرح في حكم العجوة انه في كل رطل في حق الترجيح فيكون
الترجيح اعله وضوالة بالاجماع ولانه يوجه الى الخطاب بالنسب فيمن
وموعدن اهل وسواء علينا ذلكنا بقاء الاقطار في الدليل الى جرح وانهم

في حكم الثابت ان قلنا انه في حكم الحرم لا في ينضم اليه في العبر **ومنه**
 العمل على مخالفة دليل لم يلقه او علموا فله دليل بلفظه وشي في غير الذي
 منسوخ او غير هي لان الحق لم يبق عليه بقراءة لا بد من بلوغ الدليل اليه
 وعلمه به وتم تحمل الموازنة به والالزام تكليف ما لا يطاق **ومنه** التي هي
 بين الخطاين عن حق احدهما وبما يجرى الجمع بينهما لا بد من حصول العفو بالنسبة
 الى الموحى حتى يحل المعلوم لانه المتركب في التكليف بينهما والالزام تكليف
 ما لا يطاق وتكون يوجب شي عا **ومنه** ما سكت عنه وهو عفو لانه
 اذا كان مسكوتا عنه مع وجود بطلان في دليل على التعدي به وما تقسم
 من الامثلة في الدلالة السابقة وهو ما يصح التفسير به والله اعلم **فصل**
 ولما منع من ثمة العفو ان يستورده عليه باوجه **احسن** ان افعال
 الخلفين من حيث هم مخلصون اما ان تكون بمختلفة داخل تحت خطاب
 التكليف وهو الانقضاء او التحسين او لا تكون بمختلفة داخله بل لا يزيد على
 الاحكام الخمسة وهو المطلوب وان لم تشرط اخله بمختلفة ان كان يكون بعض
 الخلفين خارجا عن حكم خطاب التكليف ولو في وقت او حالة مما لا يخفى لانه
 بالكل لا تمام فناء مخلصا بغيره في وجه بل لا يبرر على الاحكام الخمسة والشأن
 ان نزل الى ايدى اما ان يكون خطما شي عيا او لا مانع من حديث شي عيا فلا
 اعتبار والى يدل على انه ليس خطما شي عيا انه مسمى بالعفو والعفو انما
 يتوجه حيث يتوقع المخلص حكم المخالفة لاما او يفي ولا يستلزم
 كون المخلص به فريسا حكمه فلا يبرر ان يتوارى عليه حكمه اذ لم يلق
 الاحكام وايضا فان العفو انما هو حكم اخروي لا دنيوي وكلامنا في
 الاحكام المتوجبة في الدنيا واما ان كان العفو خطما شي عيا ما من
 خطايا

٥٧
 خطايا التكليف او خطايا الوضوع وانواع خطاب التكليف محصورة ايضا
 في الخمسة التي ذكرها الاصوليون ونزولها في بعضها فكان لغوا والثالث
 ان نزل الى ايدى ان كان راجعا الى المسئلة الاصولية ونزولها في بعضها فكان لغوا
 يخلوا بغير الوقايع عن حكم الله ام ما بالمسئلة فمختلفا فبعضها يبرر انما
 اول من يفيها الا بال دليل والادلة فيضا متعارضة فلا يصح اثباتها الا بالدليل
 السالم عن المعارض وعوا وايضا ان كانت اجتهادية بالة فيضا بالادلة
 المنصوصة في كتب الاصول وان لم تكن راجعة الى مسألة المسئلة وليست بمقصومة
 وما تقتضيه من الدلالة على اشياء من ثمة العفو لا دليل فيه بالدلالة النقلة
 في مقتضية التخيروا من الاحكام الخمسة لا يمكن الجمع بينهما ولان العفو
 اخروي وايضا فان سلم للعفو شي في زمانه عليه السلام لانه عيا ولا يمكن
 تناوب تلك الفواصي وما ذكر من انواعه في اخله ايضا تحت الخمسة
 فان العفو فيضا راجع الى حكم الخطا والنسيان والاشياء والحكم
 وذلك يقتضيه اما الجواز من بابا اخله واما رجع ما يبق على المخالفة من
 التزم وتسيب العفا وذلك لا يقتضيه اشياء الامم والنجس مع رجع اثارهما
 لمعارض ما رجع الحكم من ثمة العفو وان يكون ان ازيد على الخمسة وفي
 نزل الجمل الجائز اخي **فصل** والنزعة في فواصيه ما يدخل تحت
 العفو ان قيل به نظري بان الاقتصار به على مجال النصوص في لغة طائفة من
 الاعتناء واعتبار لا على الاطلاق في ولا يقيح والاقتصار ببعضه
 الجاهلون بغيره فحكم بايلاء المعقول والمنقول فلا بد من وجه يقصر نحو
 في المسئلة حتى تميز بين المسموعة والقول به فلا انه ينبغي في نظامه انواع
 اخرى الوقوف مع مقتضى الدليل المعارض بقصره وان قوي معارضه والشأن

التي ومنه مقتضاها عن غير نصرا ومن نصرا لاخذ بالتأويل الثالث العمل بما
 هو مستحب عن حكمه راسا باما الاول فيرسل تحت العمل بالتي يستمر
 وان توجه حكم الرخصة طفا في امان التي يمة لما توجب على طفا في
 العموم او الاطلاق فان الدوافع بعضها واقعا مع دليل مثله ومضمر على
 الجملة وكذا العمل بالرخصة وان توجه حكم التي يمة بالرخصة
 مستمرة من فاعلة مع الرجوع كما ان التي يمة راجعة الراحل التخليف
 وفلانما اعل كاي بالرجوع الرجوع الرخصة وقوب مع مثله بغير
 لاخذ لما كان اهل مع الرجوع واردا اهل التخليف ورودا لم يخل في جانب
 اهل التي يمة بوجه ما غير انه لا يجرى اهل الرجوع لان ذلك المحمل فيساح
 اهل التخليف **وقل** اعني في مرتبة ما لا يفسر فيه ان من ساهي في
 رخصان اقل من اربعة يمة بل في ان العلم مباح به باولها بلا عبارة عليه وكذا
 من اقل يمة يشاء ويلان كان اهل غير عبط بل في ارجاء في كل متناول فيشار
 المستحق طماننا انه غير مستحق وفلان المستحق طماننا انه طماننا واهل المسال
 التهام عليه طماننا انه حلاله والمتطهر بما يجسر طماننا انه طماننا واشياء
 ذلك ومثله المختص بالخطية **وافتداه** **وقل** في ابرودا و
 عن ابن مسعود رضي الله عنه انه جاء يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه
 وسلم يخطب فسمعه يقول اجلسوا يجلس سائر المجرمين والنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال له تعالى يا عمر بن الخطاب بن مسعود بطاني من فسر ان
 والوفوب مع غيري والاني وان نصرتي سارعة الرافض الاوامي وسمع
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 يقول اجلسوا يجلس في النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما
 شانه

شانه فقال سمعته يقول اجلسوا يجلس فقال له النبي صلى الله عليه
 وسلم زاده الله طاعة وطفا في عن الفضة انه يقصر بالاني بالجلوس
 ولائحه لما سمع ذلك سارع الرافض له ولائحه النبي صلى الله عليه
 وسلم حينئذ اجالس في موضع جلوسه فرفق عليه السلام لا يصل
 اخر العصى الا في في يمة فادركهم وقت العصي التي في فقال بعضهم
 لا نصل حتى ناتيها وقال بعضهم بل نصل ولم يمد مائة لا في ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجنب واحدة من الطائفتين **ويروى**
 في انما من نصرا تقرير الفاظ من مسائل الاجتهاد ثم يميز لخطاه
 لم يكن في اخطائها او اجتماعا وبعض الفواظ وكذا التي في بين
 الدليل في انه وقوب مع اخرها وانما العمل الاخر ما دام غير مضطرا
 في ذلك لاخذ وقوبه مع المجرور ونسوي الطائفة ليل يمتد في
 وكذا العمل في ليل منصوص او غير صحيح بانه وقوب مع طائفة دليل
 بغير مثله في الجملة بغيره وانما النام ما يبرر تحت بعض التعويل المذخور
 وانما فلان الوفاء مع مقتضى الدليل المعارض في طيبة المعارضة لانه
 انه كان في معارض لم يبرر تحت التعويل انه او غير او تحميم عمل
 على ريقه بلا عيب يشوب فيه ولا موانع في ذلك في الطماننا مرفوع للعبور
 فيه وانما قيل وان في معارضة لانه ان في معارضة لم يكن من سزا
 النوع بل من النوع الذي يليه على اشي سزا فانه في الدليل وان كان
 اعمالا للدليل ايضا باعماله من حيث هو اوفر عن الناطق او في بعض
 الامور كاعمال الدليل في المعارض فلا عيب فيه **واما النوع الثاني**
 وهو التي رج عن مقتضى الدليل عن غير نصرا ومن نصرا لاخذ بالتأويل

اذا تركت بغير ايمانها في ايدي الناس العاديين وان كان فيهم اهل بيته
 فضاومها الواجب وبه سماع اجز من ماله انما اذا تركت الصلاة بقول
 الاستغفار وجب ان لا يترك صلاة تلك الايام **واستجاب** اجز
 الغاص لها القضا. بخلافه بخلافه للزلة مع الجدل والتاويل مجملوه من
 قيل الجهد ومنه لا ايضا المسام يفسر قيل العجز يميزان من غير خيل
 في وب الشرب بلا صوت له ارتطفت الحائض قبل طلوع العجز فتظن انه ما يصح
 هو من احق تطم قبل العجز وبه افعارنا وان خالف الدليل لانه متاويل
 واسقاط الاخبار فضاوم الجهد واما النوع الثالث وهو العمل بما هو
 مسكوت عن حكمه فيه نظري بان خلوة بعة الوفايع عن حكم الله ما
 اختلبي به فاما على القول بجه الخلو في وجه النظر وهو مقتضى الحرث
 وما سكت عنه وهو عجزوا وشابهه معانقهم واما على القول الاخرى
 فيستحل الحرث اذا لم يشر مسكوت عنه بحال بل هو امان مصر واما
 فيفسر على مفهومه والقياس من جملة الادلة الشرعية فلا تارة الاولا
 في الشريعة محل حكم باتفق المسكوت عنه اذا لم يكن ان يبيد
 المسكوت عن قول القول الرق لا الاستعمال مع وجود مقتضى والى
 المسكوت عن بجارة العادات مع استحبابها في الوفايع والى المسكوت
 عن اعمال اخرى قبل من شريعة اهل ابيهم عليه السلام بالاولى مما في
 قوله تعالى وطعام الذبذبة ثلثا الحنظل الحنظل فان من العجز يتناول
 بطاخي ما لا يجوز الا بعبادتهم وكنايسهم وانما انظر الى المعقولات
 لان في ذبايح الاعباد زيادة تنافي احكام الاسلام فكان للنظر فيناجيان
 والحق فيقول اسئل عن المسئلة فقال له فرع له ما يقولون واصل
 بما يحكم

بما يحكم من جرد الله اعلم ان الآية لم تنص صراحة وان جرد من الخاص
 المنافي وعلم الله مقتضاها ودخوله تحت عموم اللفظ مع ذلك ما هو ما
 ليس فيه عار خرو ما هو فيه الاخر يحكم العجز عن وجه المناجات والى نحو
 من ايش قوله عليه السلام وعما عن اشيائه رجمة بجم لا عن نسيان
 ولا يتجشوا عنها وحسبنا الله ايضا مثل من اجز في الوجدان
 لعامنا او لا يبولان اعتبار اللفظ يقطع انه لا يبول في عليه السلام
 سؤاله ويزله علة في ما السؤال عن مثله وكذا لا حوث ان اعظم
 المسلمين في المسلمين في ما اليه ينش الرضا المعرفان السؤال عما لم
 يجرم ثم يجرم لاجل المسئلة المنافية في الغالب من جهة ابراه وجه فيه
 يقتض التحريم مع ان له اطلاق جمع اليه في الحلية وان اختلقتهم ووجه
 في انفسنا او دخلنا في جمل الخرج ووجه من حكم ذلك الاهل ونحوه
 حوثنا رنة ما تمسك واشياء تالا والفتا كعليه الاشياء التي كانت
 في اول الاسلام على حكم الاخر ثم تمت بغير ذلك بترويج والخصي
 بانها كانت مضادة الاستعمال في الجاهلية ثم جاء الاسلام فترك
 على خلاف قبل الجاهلية وزمانا بغير ذلك ولم يبق حرج الشرع لله على
 حكمها حتى نزل يخلو نكح عن الخمر والميسر يميز ما يميز من
 المنافع والمفار وان الاخر ارضيها احيى من المنافع ونزل الحكم الذي
 اتفقته المصلحة وهو التحريم لان الفاعوة الشرعية ان المعصرة
 انما ارقب في المصلحة ما يحكم للمعسر والمعاسر مضوعة فيمان
 وجه المنع فيمنع في انه لما فيه على المنع وان طمى وجهه تمسكوا
 بالبقاء مع الامل الثابت لهم بجارة العادات ودخل الخمر تحت العجز

الرائد في الامام سورة المائدة من قوله تعالى ما جئتموه من قبله من حق من الله
 وارتفع العفو وفردا لعلنا لا نقول كما لا يبر على الذين امنوا وعملوا
 الصالحات جناح مما طهروا الاية فانهم لما ماتوا ما كانوا في
 وحيث يتخافون من الاية في مع الجناح من العفو وشك في سورة
 التي بالمحمول في الحاشية وفي اول الاسلام وخر لا يسوغ القدر
 الجارية بينهم جميع المضاير والمناهي والتميز في له وصلاحه واشياء
 في ذلك كانت مسطورتا عندها وما سكت عنه وهو من العفو وله
 والتميز بعون الله في مع من المعز لوجود جملة منه ما فيه الو
 ان على حكم ابي الامام السلام خالفوا في الحق والحق في النسبة التي
 اليه انه وحي وما اشبه ذلك معانيه العلماء عليه **والثالث**
 كما في النكاح والعلاق والحب والعمى وسائر افعالها الا ما
 في واقفوا انوا يفعلون ذلك قبل الاسلام فيمن فون من النكاح
 والسجود ويطلقون ويطلقون باليت اسودعا ويمسحون الحصى في
 الاسنة ويسعون بين الصبا والمروة ويلبسون ويقعون به ما في
 وياتون من لفة وفي من الجمار ويعظمون الاشياء التي هي موقنة
 ويعتزلون من الخساسة ويعطلون موتاهم ويحفظونهم ويصلون
 عليهم ويوطعون السارق ويصلون فاطم النبي في الرعي في له
 مما كان فيهم من بغايا ملة ايضهم ايم ايم عليه السلام فكانوا
 على ذلك الراف جاء الاسلام فيفوا على حكمه حتى حكم الاسلام
 منه ما حكم واتسم ما خالفه من دخل ما كان قبله في حكم
 العفو مما لم يتخذ فيه خطا في زيادة على التسليم من الاعمال
 المتفرقة

المتفرقة وفرض من هذا ما في وغيره ما في غير هذا من المعصية الاول
 في كل شيء بمنزلة البسمع موافق العفو والشيعة واقبسط
 والمجته على ارب ما يحسن اعمالهم الا ان الله واللة في شئونه الا انه
 في المقتضى العفو من هو حكم ام ما واء اقبل حكم في حق الخطا
 التخليع في الخطا الوضع من اجل ذلك وما في الحكم في معانيه
 عليه حكم على ما يتاخر اليان فيه فكان الاول في الله الموقن
 للموا **المشكلة الثانية عشر** طلب الطهارة يقول العلماء
 بالاهول الله متوجه على الجميع لا طهارة اقام به بعضهم سقم
 عن الباقي وما فالو فيهم من حجة طهر الكل واما من حجة
 في به فيهم تفصيل فيهم انفسا ما و بما تشعب تشعبا طويلا
 ولا في الفوايح الجملة من له ان الطهارة واردة في البعز ولا في البعز
 كيف كان ولا في كل من فيه اخلية الفياح من له البعز المطلوب
 لا في الجميع عموما والليل على ذلك امور احسن من العفو
 الله على ذلك خفوله تعالى وما كان المؤمنون لينسوا واطاعة بلوا
 في من كل في فة منهم طهارة الاية فيورد التحميم على طهارة لا
 على الجميع وقوله ولتخرننهم امة يرفعون الراس ويامون بالحق و
 الاية وقوله وانه اظن فيهم ما فت لهم الصلوة بلبس طهارة
 الاية في الفان من في الغواشيء طهارة ورد الطهارة في هذا
 على البعز لا على الجميع والشا ما ثبت من الفوا هو الشعية القطعية
 في من المعز كالا ماة الخمر والعصا وما في هذا من شئ على
 من به او ما في المعية لا في كل الناس وسائر الوعايات فلا

الحق له انما يطلب بخاصة عما يتفق من كان احدا للقيام بها والخصا
 بهذا وحزله الجهاد حيث يكون في خراجة انما يتعين القيام به
 على من فيه بقوة وشجاعة وما اشبه ذلك من الخطبة التي عينة ان
 لا يحسن ان يطلب بها من لا يسمع فيها وما يصير منه من باب تكليف
 ما لا يطابق بالنسبة الى المكلف ومن باب العتق بالنسبة الى المملوك
 المجتلية او المجهول المستتر بعة وكذا ما بالكل شيء عاقل الشاقد
 ما وقع من فتاوى العلماء وما وقع ايضا في الشريعة من هذا المعنى
 بمنزلة لما روي عن **نجر** رسول الله صلى الله عليه وسلم وفروا
 لاي شيء من ايمانكم اراكم ضعيفا وان احبب اليكم ما احب اليكم لا تاتوا
 على اثمير ولا تولى من قال يقيم وكذا الامم من من في وخر الخباية ومع
 ذلك ففر نساء عنهما فلو في خراجه الناس ليعلم ان يقال
 به دخول الجحيم في حرام الايمان والامن كان مثله وفي الحديث لا تسئل
 الامارة ومن التجر يفتن انما هي عامة الوجوب ونحو ابوبكر
 رضي الله عنه بعد الناس عن الامارة فلما مات رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وليها ابوبكر عينا الى اجل يقال نصبتني من الامارة ثم
 وليت فقال له واذا الان انما اعدت له من واثقه فموا انهم
 يجد من ذلك **وروي** ان جميعا الدار استاذن عن من الخطاب
 رضي الله عنه ان يفر منعه من ذلك ومن مطلوبات
 الشجاعة عن من النوع من القصر الذي طلبه تيمم رضي الله عنه
وروي عنه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعلو من الشجعان
 العلماء في نقل ما في من وخر الخبايات **فروجا** عن مالكا

انه سيل عن طلب العلم ايم غرضه فقال اما على كل الناس فلا يعني به الزايد
 على ان من العلم وقال ايضا اما من كان فيه موضع للامامة بالاجتهاد
 في طلب العلم عليه واجب والاخر في الضاية بالعلم على قدر البنية فيه
 بقسم كما في من جعل من فيه قبولية للامامة مما يتعين عليه ومن لا
 جعله من روي اليه روي ان بيان انه ليس على كل الناس وقال الحسن
 من كان احدا للامامة وتقليل العلوم في من عليه ما يطلبها لقوله
 تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر ومن لا يجمع بين العلم وبين طاعة الله في العلم في العلم في العلم
 عنه **وبالحكمة** بالامم في من المعروف في باب البحث في المسئلة
 موكول الى علم الاصول لانه قريب ان يقال انه واجب على الجميع على
 وجه من التجوز لان القيام بذلك على من خفيهم بمصلحة عامة بقسم
 مطلوبون بسرها على المحلة في بعضهم سوفاد رعليها مباحث
 وذلك من كان احدا للعلم والباقي وان يفر رعليها فادرون على
 افادة الفادر من من كان فادرا على الوفاية فهو مطلوب بافادتها
 ومن لا يفر رعليها مطلوب بامم اخي ونحو افادة ذلك الفادر واجبا
 على القيام بها ما الفادر اذا مطلوب بافادته اليه من وعي الفادر مطلوب
 بتفدية من ذلك الفادر اذا لا يشوهد الوفاية الفادر الا بافادته من
 باب ما لا يشي الواجب الابه ويمنز الوجوب في تعي مناط الخلافة فلا
 يفر للمخالفة وجه طامس **فصل** ولا بد من بيان
 بعض تعاضل من الجملات ليعلم وجهها وتبين مقتضاها
 الله وذلك ان الله عز وجل خلق الخلق في عالمي بوجوه مختلفة

زائد في الشيء الرافع الرافعا الخايب في المجرى وفك الطعنة يست
 ويعتبر في من يرى بها كالاختلاف في الشيعة والامارة فيزول
 تستقيم احوال الدنيا واعمال الاخلاص فاقا في رة التي في طلب
 الكفاية ليس على قبيح واحد ولا موعنا العاقبة بالطلاق وكما في بعض
 بالطلاق وما هو مطلوب من حيث المقاصد دون الوسائل وما بالعشر
 بل لا بد ان يتفق فيه نظري واحد حتى يعمل في من من التبعيل ويوزع
 في اهل الاسلام مثل من التوزيع والام ينظم القول في بوجه
 من الوجوه والله اعلم واحتم **المسئلة الثالثة عشر**
 ما اهل الاباحة المتلحة او الضورة الا انه يتخذ به العوارض المظنة
 لاهل الاباحة وقوعا او متوقفا على شيء رة اهل الاباحة
 بالنفع ام كانه على رة واشكل والفرد فيه انه لا يخلوا ان يظن
 الرذلة المباح ام ما وانه لم يظن اليه فاما ان يلحقه من حرج ام ما
 ومن اقسام ثلاثة **احد** ان يظن الرذلة لا المباح
 فلا يبر من الرجوع الرذلة لاهل وعنه اعتبار رة العارض لا وجه فيها
 ان رة المباح فلهذا واجب العمل في يوق على اهل من الاباحة وانما
 عار فاجال يعارضه الامام ومثله في الرذلة الا في او فصور منه وليس
 في غير المسئلة فكل في يوق الا ان يكون لهم بالواجب افور ملاب
 من الرجوع اليه وانه لا يستلزم عن معارضة الهوار والشايق
 ان محال الاظن ان مقتضى في الشارع اعني ان اقامة الضورة تعني
 وما في اعليه من عارضا المباسر مقتضى في جنب المصلحة
 المحتملة كما اختلفت معاسل اهل الميتة والدم والحج الحرام وانشاء
 ذلك

ذلك في جنب الضورة لا حياة النعم من المقتضى وهو لا النطق بجللة
 الضم او الطن حقه النعم او امالة الا في ا بما في فيه من ذلك
 النوع فلا يبر فيه من اعتبار المعارض للمصلحة الضورة والثالث
 انما لو اعني ما العوارض ولم تقتضي ذلك لا في رة الاباحة راسا
 وذلك لا يفيح عجم طما سيك في كتاب المفاخر من ان المظن ان اهل
 على الاهل ما لتفكر سعة اعتبار واعتبار العوارض في انما في من
 ذلك الباب فان البيع والشراء حلال في الاهل على الاظن اليه وفرضه
 موانع في كل في يوق الموانع من المظن كاستجماع الشرايع
 وانما العتق اذ الراتبع ما اظن اليه وكل محمل عارضا اهل
 بالنفع في اهل مما في فيه مثله والفسح الثاني لا يظن اليه ولا في
 يلحقه بالتمسك حرج بالنظر يقتضي الرجوع الرذلة لا المباح ومنه اعتبار
 الطوار ان الممنوعات فراحت رة المخرج طما سيك في لابي القريبي
 دخول الجماع وكما ان اظن المناظر في الطريق والاسواق فلا
 يمنع ذلك التمسك في الحاجات انما كان الاقتناع من التمسك في جا
 بينا وما جعل في في الذي من حرج وفرا في الممنوع رة المخرج
 طالع في الضريبة بيع البضة بالبضة ليس رة اير ويا حة التي ايا
 وجميع ما في الناس عوارض النعام وعوارض مخالطة الناس
 وما اشبه ذلك ومو كفي سر او ان ظن يباح اليه او الخلاب فافا
 فان فوما شر وايه على ان يفسخ ومن اهل علم يفتقر فيهم ومنهم
 من صرح في البنية بمقتضى التخليل واعتبار العوارض وهو لا انا
 تتعاضد المسئلة على احوال في انهم شمسوا يعرف الحرج

الانخاب

لضعفه عندهم وانه مما هو معتاد في التحالف والهرج المعتاد
 مثله في التحالف في وقوع والالزم ارتقاء جميع التحالف او
 اقله ما وفر تميز ذلك في القسم الثاني من قسم الاحكام واما انهم
 عملوا واعتدوا باعتبار الاطلاق **الاسم** ابع في الخصم ما
 ان يكون المباح رخصة يقضي في حبان الترتيب مع الامكان والام يلقى
 في طريقه عارض مما لم يظن به اذا لم يكن في العارض والخاص في سزا
 المجال ايضا من كونه قسم الرخص وربما الحق في طريقه المباح
 عوارض يقضي بمجموعهما في حبان اعتبارهما وان ما يلحق فيهما من
 المباحات اعظم مما يلحق في تميز ذلك المباح وان الهرج فيها اعظم
 منه في تميزه ومنزلا ايضا مجال اجتفاده الا انه يقال هل يوارى الهرج
 الاخر في ذلك الاهل الهرج اللاحق بلاسنة العوارض ما وقيو
 مسئلة في سمها ان يكون الترتيب **وهو المسئلة الثالثة**
عشر فنقول لا يخلوا ان يكون فقر العوارض بالنسبة الرضا
 الاهل من باب الحمل له في بابيه او من باب ما هو اهل في نفسه
 بان كان مثل الثاني فاما ان يكون واقعا او متوقفا فلا اثر له
 مع وجود الهرج لان الهرج بالتميز واقع وهو معسر ومعسر
 العارض متوقفة عنوقفة فلا تعارض الواقع البتة واما ان
 كان واقعا فهو محل الاجتهاد في الحقيقة وقد تكون معسرة
 العوارض فيه اتهم من معسرة تلك المباح وقد يكون الامس
 بالعسر والنظر في سزا بابيه من باب التعارض والهرج وان كان
 الاول بلا يبع التعارض ولا يشاءه المعسر فيرسل معسرة

قد
 وان

فقر الاهل اعظم والدليل على ذلك امور **الحكم** ان المضمحل مع كونه
 طائفة مع الموصوفين وفقر بيان ذلك في موضعه وانه اذا كان فقر
 الصفة لا يعود بفقر الموصوفين على الاطلاق بخلاف العسر فان جانب
 الموصوفين اقوى في الوجود والعزم وفي المصلحة والمفسر بخلاف
 طائفة مثل ذلك والشأن ان الاهل مع مصلاته طائفة مع الهرج وقد
 علم ان الطائفة اعراضه الهرج في طائفة الهرج في فقر لا يشاء الا في المعسر
 بفقر المضمحل في مقابلة وجود مصلحة المضمحل والثالث ان
 المضمحل من حيث هو مضمحل انما هو فقر الاهل المصلحة وهو خسران
 قيمته انما هو يوتي بعض المصالحات مع ان اهل المصلحة باق راحة
 كان باقيا لم يعارضه ما ليس في مقابله كما ان يكون اهل المصلحة
 لا يعارضه بقاء مصلحة المضمحل وهو طائفة والقسم الثالث من
 القسم الاول ومولن لا يعطي الراجل المباح ولا يلحق به جميع فهو
 محل الاجتهاد وفيه تداخل فاعرة الرابع بناء على اهل التعاون على
 الطاعة او العصية بان سزا الاهل متفق عليه في الاعتبار ومنه
 ما فيه خلافا فالرابع في اليوم واشياها وان طائفة اهل الرابع
 ايضا متفق عليه ويرتفع فيه ايضا فاعرة تعارض الاهل والغالب والخلاف
 فيه شكي ومجال التفرقة في القسم الثاني في فقر واشياها
 متفق عليها فان اهل التعاون على البى والتفوق والاشم والعدوان
 مكملا لما هو عزم عليه وخلافا اهل الرابع وبما يلقى في الثاني الا ان
 اهل الثاني لا يفرق مضمحل لا مضمحل ولمن يقول باعتبار الاهل من الامانة
 ان يجمع بان اهل الثاني راجح الوعد في وره ان يفرق راق حفيضة

الاباحة التي هي تحصيل حقيقة الحق بالحق ورياءات وغير اهل المصالح
 ويخرج حكم الحكم لان لم يخرج الحقيقة اياها باعتبار المعارض
 للعباد اعتبار المعارض الضرورية في الجملة وان لم يلزم في التخصيص
 في رياءات اذا كان طرفا خارجا للمباح ارجح من جانب معارضة
 التي لا يكون مثله وهو خلاف الدليل وايضا ان في مخرج اعتبار
 اهل المعارضة المظهر والخلق من الحق اوضح ان يماريه الرائج
 الذي رجع الشارع لانه مظهره انه عوارض للمباح كغيره فانه العتيق
 في بقاء المسئلة وتغير الحكم في حال الفهم القابلة وفروسي
 ما فيه ولما كان افعال الاخر من الاباحة هو الموت والولد لم يسع
 الميل اليه ولا التفرج عليه وايضا ما اذا كان من اهل الدين ايسر
 لهم من متبعين عليه وتعارضا عليه في غير الميل الى احرها بل لو من
 الميل الى الاخر والدليل في احكامها الاو يعارضه مثل ذلك الدليل فيجب
 الوقوف ان الاخر لنا فوق ذلك اهل اعم وهو ان اهل الاشياء الاباحة
 واما العجز وخلافها يقضي الرجوع الى مقتضى الاثر فشان هو
 الراجح في جانب المعارض ان يجمع بان مصلحة المباح من حيث
 هو مباح في نفسه في تحصيلها وعن تحصيلها ونحو ذلك انما لا يقع
 مبلغ الذي ورياءات ونحو ذلك لانها في بلقاء في المصلحة
 في توافق في ابيها وفي في ذلك في ذلك وانما يتم المطلب
 فيها من الافاضل يعرف المعسر في تحصيلها وجانب المعارض
 يقضي بوقوع المعسر او توفعهما وكلاهما هاد عن سبل التحصيل
 بلا يحم والحالة هي ان تكون في ايها وذلك لا معقولا اعتبار
 المعارض

المعارض المعارضون اهل الاباحة وايضا بان اهل التشايبات
 ما اخرجت من اهل لان التحقيق فيها انما راجعة الى اصل
 الاباحة في ان توضع مجاوزة الرعي الاباحة هو التي اعني
 الشارع فيخرج عن الاستحسان وهو اهل قطع رجوع اليه في افعال
 من المطالب وينبغي الرجوع الى اهل الاباحة وايضا بالاحتياط
 للدين ثابت من الشيء بجهة محض لعموم اهل الاباحة اذا ثبت بان
 المسئلة مختلفة فيها فيقال ان الاشياء فيلزم ان يجرى على
 المحض فلا يلزم في اعتبار العوارض لانها في الاشياء الرامولة في جانبها
 ارجح ومن قال ان اهل الاباحة او العجز ليس له على عمومته
 باقيا بل له خصصا ومن جعلها ان لا يعارضه طارء ولا اهل وليست
 مسئلتا بمقتضى المعارض وايضا فيقال انما يتعارضان لا مطان
 تحصيل اخرهما بالان في عمالهم ان يقال ان قوله عليه السلام لا يجرى
 المسح الطام معارض لقوله تعالى يومئذ لا يملك الله في اولادكم الزجر مثل
 حكم الاشياء وادجه الاحتياج من الجائز في شيء والفقر التيسير على
 انما اجتهدية كما تقدم والله اعلم

خزائر

ونوحي في الاسباب والشيء وهو الموانع والهمة والبطان والعنايم
 والرخم ومن خمسة انواع بالاول ينظم فيه في مسائل **المسئلة**
الاولى افعال الواقعة في الوجود الحقيقية لا موقوتة لا جلتها او
 توضع في تقيد على الجملة هي بان احرها خارج عن مقرر المطلب

في هذا الخبر ما في بابها في المسئلة في
 في قوله والله اعلم في هذا الخبر

كتاب ٧٧

والاخر ما يقع داخله تحت مقررته فالاول فريشون سيدا ويكون شي طاه
ويكون مانعا بالسبب مثل كون الاضطراب سببا في اباحة الميتة
وخوب القات سببا في اباحة نكاح الاماء والسر سببا في اسقاط
وجوب الرضوخ لكل علة مع وجود الخارج وزوال الشمس او غير هذا
او طلوع الفجر سببا في ايجاب صلاة العشاء وما اشبه ذلك والشئ لا يكون
الحول شي طاه في ايجاب الزكوة والبلوغ شي طاه في التخليع مطلقا
والفرقة في التسليم شي طاه في حجة البيع والى شر شي طاه في بيع مال
اليتيم اليه وارسل الرسل شي طاه في الشواب والعقاب وما كان بخونه لا
والمانع طعن الخيعة من نكاح الزوج والطلاق والطاوع بالبيت ووجوب
الصلوة واداء الصيام والجنون مانع من الفياح بالعبادات والطلاق
التي باق وما اشبه ذلك واما الضرب الشاربه فله نظير ان نظير من حيث هو
ما يدخل تحت خطاب التخليع ما مر به او مضى عنه او ما تدون فيه
من جنة لقتل المصالح او المعاصي حليا او بدعا في البيع والشراء
للاستماع والنظام للتسلسل والالتزام للمطاعة لحصول العوز وما اشبه
ذلك لا ومويز ونظير من جنة ما يدخل تحت خطاب الوضع اما سببا او شي طاه
او مانعا اما السبب مثل كون النكاح سببا في حصول التوارث بين
الزوجة ونظير المظاهرة وحلية الاستمتاع والزكوة سببا في حلية
الاستماع بالاخل والسبب سببا في اباحة القمي والبيع والقر والجرم
سببا في الفصاح والى هذا وشي طاه في النقص والسفقة والغزو اسبابا في حصول
تلذذ العفوات وما اشبه ذلك ما من سنن الامور وضعت اسبابا في الشر
تلذذ المسيك واما الشئ لا يدخل تحت النكاح شي طاه وفروع الطلاق
اد

77
او به حل من اجرة المطلقة ثلاثا والاحكام شي طاه في رجم الزانية والظهار
شي طاه في حجة الصلاة والنية شي طاه في حجة العبادات ما من سنن
الامور وما اشبه ذلك ليست باسباب ولا فساد شي وطه معتبة
في حجة تلذذ المفتقيات واما المانع وبطون نظام الاخت مانعا في
نكاح الاخر ونظام المرأة مانعا من نظام عمتها وخالتها
والايمان مانعا من الفصاح للظاهر والظن مانعا من قبول الهفوات
وما اشبه ذلك لا وفريشون في الامم الواحدة ان يكون سببا في طاه
وما نكاح الايمان موسيب في الشواب وشي طاه في وجوب الطاعات
او به محتضا ومانع من الفصاح من النظام ومثله طيش في ان
سنن الامور الثلاثة لا تجتمع للشئ الواحد ما اوقع سببا في حسم
شي في ولا يكون شي طاه في نفسه ولا ما نكح له في ذلك لا منق
الترافع وانما يكون سببا في حسم شي طاه في وما نكح الاخر ولا يبيع
اجتماعا مع الحكم الواحد ولا اجتماع اشتر من نظام من جنة واحدة طاه
لا يبيع في احكام خطاب التخليع **المكتسبة الثالثة الثانية**
شي وعية الاسباب لا تستلزم شي وعية المسيك وان في
القلزم يخصصا عادة ومعرفة لا ان الاسباب اذا انطلق بها حكم
شي في من اباحة او فريشون او منع او غير هذا من احكام التخليع فلا
يلزم ان تتعلق تلك الاحكام بمسيكاتها فان ذلك الامم بالمسيك لم
يستلزم الامم بالمسيك وانما انفس عنه لم يستلزم النقص عن المسيك
وانما اخير فيبيع يلزم ان يبيعه في مسيكة خصال ذلك الامم بالبيع
مثلا لا يستلزم الامم باباحة الاستماع بالبيع والامم بالنظام

لا يستلزم الام بحلية البع والام بالقتل الغفار لا يستلزم الام
 بازاد الى روح والنخير عن القتل الحروان لا يستلزم النخير عن
 الارزاق والنخير عن النخير في الي لا يستلزم النخير عن تهمة المني
 صفا والنخير عن جعل الشوب في النار لا يستلزم النخير عن نفس
 الام ان وفي ذلك لاشي والدليل على ذلك ما ثبت في الكلام من ان النخير
 للمخلوق تعاقب الاسباب وانما المسيات من فعل الله تعالى وحكمه
 لا حسب فيه للمخلوق ومن لا يميز في علم الله والى ان السنة في الامان
 عليه بما يندرج في ذلك لا ما يقتضيه ضمان الرزق كفولة تعالى وام اخلط
 بالملوكة واعطى عليها لا يستلزم رزقا اخر في رزق وفوله وما من
 في الله في الارض الا اهل اليه رزقا وفوله وفي السماء رزقكم وما توعدون
 الا الاية وفوله ومن يتو الله يجعل له مخرجا الى رزقه ولا يحد
 على ضمان الرزق وليعلم المراد بقدر التسبب الى الرزق بالرزق المتسبب
 اليه ولو كان المراد بقدر التسبب لما كان المخلوق مطلوبا بتسبب فيه
 كما حال ولو جعل الله في العلم ومنفعها وان ذراع الحب او التفاضل
 النبات او الشجر في الماخولة لاخذ ذلك بالاطلاق تعاقب فثبت ان المراد
 المتأخو عن التسبب اليه في الحشر لو توكلتم على الله حق
 توكله لم يزقكم ضمانا من اليه الحريث وفيه فيرما وتوكل في قول
 وغور يباي لما تقدم وما يبينه قوله تعالى ان يتيم ما تممونه وانتم
 تخلفونه ان من الخلفون ان يتيم ما تمم ثمنه ان يتيم الملة التي تشبهون
 ان يتيم النار التي تروون وان توكلوا في ذلك والله خلقهم وما تعملون
 الله خلق كل شيء وانما جعل اليهم العمل ليجازوا عليه ثم الحكم

فقد

مع الله وحده واستغنى عن غيره المعز من الشريعة منظوم به
 وانما كان ذلك لادخال الاسباب المخلوقة في مقتضى من العزم
 التي دل عليه العقل والسمع بمار الاسباب في التي تعاقب بعضها
 مقاسب الجاهل دون المسيات بماذا لا يتعلق بالتخلي وحظابه
 الام بحسب من حيث المسيات عن خطابه التخلي لانها ليست من
 مفروضه ولو تعلق بها لكان تظليفا لما لا يطابق وهو غير وافع خطا
 تميز في الاصول كما في فصل ان الاستلزام موجود الام وان
 اباحة الاستلزام في الخارج بكل واحدها وانما تعلق بمثل التمسح في
 الرما والى والجمالة استلزم تجميع الاستلزام المسيات عندها وعمله
 التبع والفصل والسقفة ونحوها والحق في الحيوان اذا كانت
 على وفق المشي ومع مباحة وتستلزم اباحة الاستلزام بماذا او فقت
 على غير المشي ومع كانت ممنوعة واستلزم فت مع الاستلزام الراشياء
 من مثل الخوطين في كيع يقال ان الام بالاسباب والنخير عندها
 لا يستلزم الام بالمسيات ولا النخير عندها وقوله في الاباحية
 كما نسبنا نقول من اجله ما يدعى على الاستلزام من وجوه اخرى
 ان ما تقدم من الاشئلة ان المسئلة فرد على عدم الاستلزام وفام
 الدليل على ذلك ما جاء بخلافه في حكم الاقناع لا في حكم الله ام
 الكل ان ما ذكر ليس فيه استلزام بل دليل على ضرورة في بنية تلك الاشئلة
 فيريشون السبب مباحا والمسيات ما موربه بها نقول في الاستلزام
 بالمبيع وانما مباح نقول في النفقة عليه انما واجبة ان كان حيوانا
 والنفقة من مسيات العفر المباح وكل لا يحضه الاحوال التي لا

التبعات التي للمسيحيات ونسبنا ايضا جارية الاسباب المنوعدة
 كما يجري في الاسباب المشيوعية ولا يفهم عدم الالتفات الى الحسب
 في بيان الشواهد والعقائد فان ذلك راجع الى ان المسبب
 عن سببه والسبب هو المتضمن له فلا يهتدى به الا بيقين شيطاني
 او جهل او تكبر في الشك خاصة **المسألة الرابعة**
 وضع الاسباب يستلزم قصر الراجع الى المسببات الى الشارع
 والدليل على ذلك اننا نرى في الفلاسفة ما طعنوا به في الاتباع
 في تفرق الاسباب بالانقسام من حيث غير موجودات مفعول بل من حيث
 ينشأ عنها امورا في ما اذا كان كذلك من الفرض والوضع اسبابا
 المقصود اننا نشأ عندها من المسببات **والثاني** اننا نرى في الاكلام
 التي هي انما هي عن جلب المصالح او دفع المفسدات وهي مسيبتان
 فكل ما اذا كنا نعلم ان الاسباب انما هي عن اجل المسببات لزم من
 القصر الى الاسباب القصر الى المسببات **والثالث** ان المسببات
 لو لم تقصر الى الاسباب لم يكن وضعها على ان الاسباب لا تتناول وقت
 كذلك فيكون مما يبدى موضوعا على ان الاسباب ولا تتناول اسبابا
 للمسيبات بمواضع الاسباب فاحر لو فروع المسببات من حيثها
 وان اتلفت نزوات الاسباب مقصود في الوضع للشارع ليس
 ان تكون المسببات كذلك **فان قيل** فكيف يمكن ما تقدم
 من ان المسببات غير مقصودة للشارع من جهة الامم بالاسباب
فالجواب من وجهين احدهما ان القصد من قيامها
 بما تقدم هو معجزان الشارع لم يقصر في التخليع بالاسباب التخليع
 بالمسيبات

بالمسيبات فان المسببات في مفروقات الحوادث كما تقدم وحيثما
 انما نحن القصر الى الشارع ما يقصر في فروع المسببات
 عن اسبابها ونزلاتها وخصصا اسبابا وليس من انما يقصر انما
 داخل تحت خطاه التخليع وانما فيه ما يقصر القصر الى المسببات
 الوقوع خاصة بلا تشاؤم من الاصل **والثاني** اننا لو لم نرى
 توارده في القصد على شيء واحد يكون محال اننا باعتبار من يتخلل
 خطا توارده في القصر الامم والتخير معا على الملاحة في الدار المحصورة
 باعتبار من والمحاصر **لان** الاصل في مقررنا غير على
 الاطلاق **والمسألة الخامسة** اذا ثبت انه لا يلزم القصد
 الى المسببات بالمطلوب في القصر اليه باطلاق وله القصر اليه اما الاول
 بما تقدم يرد عليه **فان قيل** لم تكن محاشية بالزراعة
 او بالبناء او بغيرها **قلت** لان الشارع قد في التخليع
 محال باننا نعمل على مقصود ما لم يتبدد كما انه انما انما واحدا
 وازدواج الرغبتين لان الاعمال التي تلحق بها **فان قيل** لان
 ان الشارع انما ونشر لاجل المصالح **قلت** نعم وذلك ان الله لا يولي
 بان الذي الى التمسك وحصول المسببات ليس الى ما يصير به قصره الى
 ما جعله الى داخل ما ليس الى الرمن قوله وما يبدى على من انما انما
 غير ما على شئ من المصالح من الله ما انما انما التخليع
 بالله خالق الشئ والجسم منسوب الى الله خالقهم وما تخلقون
 له خلقا على شئ وهو على شئ وكل ما تشاءون الا ان يشاء الله
 ونفوسا وسويدا والله ما يجوزوا وتوحيدها به الحشر

العود وفكره عليه السلام من اعدوا الاول وقد علم وحرقوا الخلق
 من نور الوفر والحق حين قال له عمر بن الخطاب اياك ارام من راحة الله
 وفي الحشر جفا القلم بما هو هابز ولم اجمع الخلق على ان يكونوا
 شيئا لم يثبت الله له لم يضره واعليه وعلى ان يحدوا شيئا كتبه الله
 له لم يضره واعليه والادلة على من استحق الرافض وان كان حذرا
 بالالتفات الى المسبب في جعل السبب لاني لم اجد في الالتفات
 اليه ما في السبب فيكون وفرا لكون من ان كانت حجارة القادان
 تنقص ان يكون بكونه اذ خلافتا فركا التي ينفذ ان فيكون وقد
 لا يكون وقد حجارة القادان ليل على لروا ايضا فليس في الشيء دليل
 ما هو على طلب الفرض الى المسبب **فان قيل** فصر الشارع الى
 المسيات والتجاة اليها دليل على انها مطلوبة الفرض من المخلوق
 والا فليس الى احد التخليق الا مطابقة فصر المطلب لقصر الشارع
 اذ لو خالف لم يكن التخليق كما ينبغي موضعه من هذا الكتاب
 ما اذا اطابق في ما اذا ام فها من المخلوق في ما امر للمسيات
 وفرض فها من مضمود الشارع كان من له بمخالفة وحل تخليق
 خالف الفرض فصر الشارع في اطل كما ينبغي فها من له **بالجواب**
 ان من الما يلزم ان امره ان الشارع فصر فروع المسيات
 بالتخليق بها كما فصر له بالاسباب وليس فصر له الما من ان
 المسيات في مخلوق بها وانما فصر فروع المسيات بحسب
 ارتباط العامة التجارية في الخلق وتوان يكون خلق المسيات
 على ان افعال المخلوق بالاسباب ليست من سحر وشعوذة من شقي
 ما اذا

ما اذا فصر الشارع لوقوع المسيات لا ارتباط له بالفرض التخليق
 ولا يلزم فصر المطلب اليه على ان يكون له دليل ولا دليل عليه بل
 لا يلزم له لا الفرض الراد لا فصر الراد فصر الفرض الله في مخلوق
 يفعل الشيء وانما يكتفى بما هو من فعله وهو السبب خاصة بموالاتي
 يلزم الفرض اليه او يطلب الفرض اليه ويحتج فيه موافقة فصر
 الشارع **فصل** واما ان كان للمطلب الفرض السبب
 المسبب فها انما قيل له ان السبب فلك لا فيج عليه وافهم في حياء
 فيجى واخط اولي في لرو من المصالح التي تخرج عن السبب ومن الفرض
 ان افان السبب فيجى الله الشهاة الى العامة التجارية ومن قال
 تدعى وهو الذي يخرجهم الى الجحيم والبلاء فيه بام، وليستقوا من
 بطله وقالون. اية منامكم يا بليل والنهار واتقوا هم من بطله
 وقالوا متخفي واخي الارض واتقوا من بطل الله من حيث جى بالفرض
 الى الفصل عن الفرض الى التسمية التي هو الاختصاص وسبق بيان
 الاقتضاء من غير انكار اشج بجهة ما لا الفرض ومن اجازة امور
 الاخر كما هو جازة امور الزنا كفولة تطا ومن يوفى باله ويجل
 على ان رخته جت واشياء، لا ما يوفى بجهة الفرض الى المسبب
 بالسبب وايضا ما منا محمول فصر ان يتخفى ما يفسد الله له بصر
 السبب فصر راجع الى الاعتماد على الله والجهاد اليه في ان يرفه سيا
 يقوم به ام، ويصل به حاله ومن لا يفي فيه شي عا ولا ان المعلوم
 من الشريعة انما هي عت المصالح العامة بالتخليق له اما الرد معسر واما
 لجل فها اولها ما بالداخل تحتها فقه بالامور والحق والحق

في ذلك لفعل الشارع والمحذور انما هو ان يفرض خلاف ما افترض مع ان
 كذا الفرض لا يشترط عليه عمل غير مفهوم الشارع ولا يلزم منه عجز
 مخالف بالجعل موافق للفرض موافق للمجموع موافق **لما في**
 كل يستب من ان الوجوه في جميع الاحكام العادية والجمادية ام
 بان الذي يلخص ليل في الزاوية من المصائب لازم في العباديات
 لظهور وجوه المصالح يتخالف في العبادات بانها مبنية على
 عزم وبقولية المعنى بخلافه يستب عزم الالتفات الى المصائب
 لان المعاني المحل بها راجعة الى خسر المصالح او المبادىء وبقوله فان
 في العباديات وعزم خاص في العباديات وان كان كذلك
 والالتفات الى المصائب والفرض اليها ففي العباديات وما فيها
 في المختصر بان المختصر انما يتبع بحال اجتداء ما جازاه العزل
 والالتفات اليها ولو لم يكن لكان يستفهم له اجزاء الاحكام عزم
 المصالح الابنية او اجماع في كل القياس وذلك غير صحيح بل لابد من
 الالتفات الى المعاني التي هي علة للاحكام والمعاني هي مصائب
 الاحكام اما العباديات بل لما كان الغالب عليها وفرض غرض
 المعاني الخاصة بخلاف الرجوع الى مقتضى النصوص وبما كان في
 الالتفات الى عزم مفهوم الشارع فيها والامر ان بالنسبة
 الى المفسر سواء في ان يفهم ان لا يلتفت الى المصائب الا فيما كان
 من ملاحظة ومعلومة العبادية في النص ما في النص عزيمة
باب الجواز في المصائب ان الامر في الالتفات او عزمه سواء
 وذلك ان المختصر انما في علة الحكم على الحكم بقا العمل في

فيه لتفهم المصلحة المشروعة لهذا الحكم من انظر في خاصة ويفرض
 الحصولها بالعمل او عزم الفرض مستوفى بالنسبة اليه بقا
 يفرض ان كان هو العامل وتارة لا يفرض في الوجوه لا يكون
 في اجتداء امر كالمفسر سواء بانها سمع قوله عليه السلام لا
 يفرض الغافل وهو غافل عن الرقعة من العقاب في الغافل
 وحكمة تشويش النفس عن استيعاب الحجج من النصوص والمخفى
 بالغافل الجوع والشح المثل طير والرجوع وغفلت له ما فيه تشويش
 الذي من ماله او جرة نفسه شيئا من ذلك وكان فافيا انشع من الغافل
 بمقتضى الخبر بان فرض بالاجتهاد في ذلك لا يفي من غير الالتفات
 الى المحطة التي لا جلتها في عزم العقاب حمل مفهوم الشارع وان لم
 يفرض الغافل وان فرضه ما لم يفرض فرض الشارع اليه من مفسرة
 عزم استيعاب الحجج حمل مفهوم الشارع ايها ما تدور فرض
 الغافل الى المصائب وعزم فرضه وكذا المفسر في ما فهم حكمة
 من اعمالهم يعلم يفهم في كمال العبادات بالنسبة الى الجميع وفرض
 علم ان العبادات وفرض لمصالح العباد في الزيادة والاخذ على الجملة
 وان لم يعلم ذلك على التخصيص وفي الفرض الى مصيبتهم الرضوية
 والاخذ في علم الجملة بالفرض اليها وعزم الفرض كما تقدم
المسئلة السادسة انما في ما تقدم ولا يدخل في الاسباب
 من ان يتبع مع علم القسمين في الالتفات الى المصائب بالاسباب
 له ثلاث من ان **حسب** ان يدخل فيها انه ما في المصائب
 او دولر له في شواشي لا افقها له والعبادة بالله والسيما غير ما عمل

انما في المصائب
 في المصائب
 في المصائب

بحسبه والله خالق كل شيء والله خالقهم وما تحملون في الحريش
 الصبح من عباده مومن وطار من الحريش بان المؤمن الحريش الحارفي
 بالله هو الذي جعل الحريش والثباتية ان يدخله السيب
 على ان المسيب يكون عنده عادة ومن هو المتكلم على حشمه قبل
 ومحموله طلب المسيب عن السيب لبا اعتقاد الاستقلال بل من شونه
 مرفوعا على انه سبب لمسيب بالسبب لانه ان يكون سببا لمسيب
 لانه مفعوله والام يكن سببا بالالتفات الى المسيب من شونه
 الوجه ليس خارج عن مقتضى عادة السبب خلقه ولا مرفوعا بل يكون
 المسيب واقفا بقررة الله وان فرق الله فظهر عن وجود السبب
 وعن عرفة بل لا يفر وجود السبب شونه خالفا للمسيب لاخر سنا
 من قبله الالتفات اليه حتى يكون فقر المسيب مؤثرا او مخرجا له
 لان انقضاء غلبت على التخليق السبب محتم شونه سببا ولم ينظر الى
 شونه مرفوعا بل جعل للمقتضا بنفسه ومثرا مرفوعا بالحوال الخلق
 في الرخوة بالاسباب والثباتية ان الله خالق السبب على
 ان المسيب من الله تعالى لانه المسيب فيكون الغالب على صاحبه من
 المنة اعتقاد انه من مسبب عن قوة الله وادائه من غير تخيم
 لشونه سببا بانه لو لم يكن شونه سببا مفعولا يتخلل بالاسباب الفعلية
 بل انما يكون كذا لا يخرجنا من التسيب الى ما به ليل السبب الاول
 وشنا يقال من حشمه بالسبب الاول مفعولا سببا وفي قوله قال
 عليه السلام من احمر الاول فانه اثنان الاسباب مع المسيب نفسه
 داخل تحت قدر الله والله هو المسيب الا ان لا يبر له شيء به ملكه
 ومثلا

خاتما ضربا لعل
 فتره تعب سطر
 بحر الحوكم ومن
 والثباتية

ومن امله من علم الخلق وحاصلا في جمع الرعم اعتبار السبب
 في المسيب من جهة نفسه **بسم الله** وفيه الالتفات الى
 المسيب له ثلاث اشياء احدها ان يدخله السبب من حيث هو
 ابتلاء للعبادة والتميز لهم بانما كل ينال السعادة او الشقاوة
 وغير على ضي من احدهما وضع لابتلاء العفول وبذلك العالم كله
 من حيث هو مظهر فيه وصنعة يستدل بها على ما وراءها والتسلط
 ما وضع لابتلاء النعم من هو العالم كله ايضا من حيث هو موهل الى
 العباد المناج والمفار ومخرج هو معنى لهم ومنفاد لما في يدون
 فيه لتظهر تمارهم تحت حكم القضاء والفرور ولتظهر اعمالهم
 تحت حكم الشئع ليسعربها من محرو ويشق من شقوى وليقتصر
 مقتضى العلم السابق والقضاء المحتم التي لا مذهب بان الله غير عن
 العالم ومن عن الافتقار في صبح ما يصنع الى الاسباب والوساير
 لاخر وفقدان العبادة ليتبين في هذا والادلة على من المعنى كشيء
 كقوله سبحانه وهو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام وكان
 عنده علم الغيا ليسلوكم ايكم احسن عملا وهو الذي خلق الموت
 والحياة ليسلوكم ايكم احسن عملا اذا جعلنا ما على الارض ريت
 لها النيلوكم ايكم احسن عملا ثم جعلناكم خليفين في الارض من بعدهم
 لتبين كيف تعملون ثم يعثركم لنعلم ايكم احسن لما البشوا وما
 وتلك الايات قد اولها من الفاسر ويعلم الله الذي اوتوا الرسله
 ويعلم الصبر من وليبتليهم ما به ضرورهم وليسمي ما به فلو بكم
 ثم هي بكم عنكم ليتبين الرعمي في الامت من الايات الدالة على ان

وضع الاسباب انما هي الاشياء فانها كانت نظرا الى الاخر لا من غير
 الجحمة. اخذنا من حيث وضع مع التحقيق لا من حيث
 وما جاء من الفرض متعبر به بما تنسب به منها لانه اذا تنسب باللائق
 فيما ان في نظره عيونه له فيه لا يلتفت الى مسبباتها
 وان الخيرات معدة من غير كماله المتسبب بها هي العبادات المحضة والدانية
 ان يدخل فيه يحكم فخر الخيرات عن الالتفات الى الاسباب من حيث هي
 امور غير متصلة عن الالتفات الى المسيبان بناء على تقدير المعبود
 بالعبادة لا ان لا يشي ما معه في فخره سواء اوا عتقادا على ان الشريعة
 خرج من خاتم التوحيد بالعبادة لان بقا الالتفات الى ذلك لاطلعه
 بقا مع المحرقات وكون للاغيار وهو تدبير في غير الشريعة وكذا
 ايضا في موضعه صريح ويشتمل من الشريعة ما يدل على غير الشريعة
 قوله تعالى من كان في جوف الفاء به فليعمل عملا طيبا ولا يشي بالعبادة
 به اخرا وكونه ما عبر الله فخلما له الذي الا له الذي الخا لم وساجي
 ما كان من فخر الباب وكذا لا لابل طلب الصوف في التوجه له به
 العالمين على لا يشي بغير المعنى المستتب في خلوص التوجه
 وخرق المعبودية بها جاز من المنة متعبر به تعالى بالاسباب
 الموضوع على اهل اح النظر في خاتمة فخره فضلا على ان يتقرب
 مسياتها ما يما في جح اليها من حيث في وسایل الى مسياتها واداء
 ووافعها وسلم الى التفرع لمفاع الخراب منه وضو انما يلحق في خاتمة
 المسيب خاتمة في الشريعة ان يدخل في السبب يحكم الا ان
 التي في جح من التفرع في غير ذلك وانما توجه في الفخر الى المسيب
 تلبية

تلبية الامر لتحقيق بمفاع العبودية لانه لما انزل في السبب او امر به
 لبا من حيث فخر الامر به في السبب وفخره له انه مسيبه وانما
 اجري الحادثة به ولو شاء لم يجرى فاما انما فخره في فخره ان شاء وعلى
 انما ابتلاء وتجيده ومما انه يقتض صوف التوجه به اليه من قبل على ذلك لاطلعه
 فصار من الفخر شاملا للجميع ما تقدم لانه توحي فخر الشارع من غير
 نظري في غير فخره في تلك الامور يحتمل كل ما في ضمن ذلك
 التنسب مما علم ومما يعلم فيصوب الى المعنى من لحي في السبب ومما علم
 بان الله هو المسيب وهو المبتلى به ومتفق في صوف التوجه به اليه
 فيصير مطلق وان دخل فيه فخر المسيب لا يخلو لاطلعه من غير
 الاغيار يصير في الاغيار **المسئلة السابعة** الا دخول
 في الاسباب لا يخلو ان يكون متصفا عنه او لا فان كان متصفا عنه فلا
 اشكال في طلب روح التنسب سواء علينا ان كان المتسبب ما هو الوفرع
 المسيب ام ما به يتاثر منه الامر ان يفرق فخره بالقتل العروا ان فخر
 الروح فيقع وفخره فيصير في الخبث انتفاعه بالمغصوب فيقع على مقتضى
 الشريعة وقد لا يقع البتة وقد يجزى عن نظره الفخر الى المسيب والالتفات
 اليه لغرض يفي اغني العار من المتفرد الذي وما اعتباره وان كان
 غير متصفا عنه فلا يملك روح التنسب في المراتب المزبورة طلقا اما
 الاول فانه ان فخره نفس السبب ما حاد او مطلوب على المحلة بما عتقاه
 المعتزلة فخر السبب هو الباعل معصية فارت ما هو مباح او مطلوب
 فلا يملكه الا ان قيل ان مثل فخره المفارقة معصية وان المفارقة المعصية
 تنسب متصفا عنه فاطلعه في الدار المغصوبة والتج بالموتى المغصوبة

وقد لا مبرر للاصول والاشياء بقاها في ان التفسير هي في ان العالم
 فيها انما لا يخرج عن جدي بان العادات وطائفة الغالب فيها وفروع المسيات
 عن اسبابها وغلب على الطرز لا عان في ان التفسير هالافاء باليسر
 الى التسلية وهو ضروري لا انما ابلغ مبلغ القطع العاين بواجب عليه ان
 يتسبب ولا اجل من انما هو المظني انما اخاب الفلك وجب عليه السؤال
 او الاستغنى اخر اذ اكل الحية وغورها ولا يجوز ان يتسبب نفسه حتى يموت
 وكذا قال مسروق ومن اضطر الى الشئ معارض له عليه لم ياكل ولم يشرب
 حتى مات دخل النار واصال المائدة بالتسبب ايضا طاعني الا انه
 مقرر فيها بحث في يكون حاجبه متى له حاجب المنة الثانية ام ما خزا
 معانيق في واطلاق كلام الفقهاء يقتضي عزم التبعة واحوال المتوكلين
 من دخل تحت حجة النظر لا يقتضي ان لا يكون وان كان طاعني كلام
 التي في تساوي المنة في كل الحكم طاعني بقاء الفقهاء على تعجيل له
 في ان لا يبالى يقتضي في المسئلة نظري اتم وقد لا ان ضرر المنة تكون
 علمية وتكون حالية واليقين في العلم والجمال مع وجب عن اكله فاذا اكلت
 علمية وفي المنة الثانية اذا كان واجبا على كل مومن ان يتفكر
 الاسباب في ما علة بانفسها وانما العاقل فيها مسيحا سبحانه لاش
 عاذا في خلقه جارية بمقتضى التواجر المظلمة وفري في فناء الاشياء لمن
 شاء من حيث كانت عاذا اقتضت الدخول في الاسباب ومن حيث كانت
 الاسباب فيها من خالق المسيات اقتضت ان للعاقل ان يجعل بها
 وجه ونها بغير غلب على المخلوق احقر المني فان غلب المني في الاول وهو
 العاقل فيسودا تقدم وان غلب العقل بها حرج مع السبب او به وانه على
 حاله

حالة واحدة بانه اذا اجتمع مثابا هاتيه فخصه بسواء عليه ان تسبب
 ام ما لا تسبب على سبب ان السبب طاعني من الله تعالى لم يخل على طاعنه
 والجمال في ان تخطه للسبب الفاء بالير الى التسلية بل ضرره في حليق
 الخالق واحرا فلا يدخل تحت قوله تعالى ولا تلحقوا باليرحم الى التسلية
 ولا يجب عليه التفسير في رفع ذلك لان علمه بان السبب في بر المسبب
 اعتناء من طاعني المسبب من جفته على التفسير بل السبب وعزمه في ذلك سواء
 بجمال اخر للسبب لا يخل الفاء بالير اذا كان اعتناء على المسبب في ذلك
 في التمدد ولو من حران اخر السبب اخر باسقاط الاعتماد على المسبب
 لكان الفاء بالير الى التسلية لانه اعتمد على نفس السبب وليس في السبب
 نفسه ما يعتمد عليه من جهة كونه موضوعا سمييا بخلافه انما في ذلك
 السبب لا في السبب وعزمه في الخالق سواء في نفس الايمان وحقايق الايمان
 وكل اخر وفيه نفسه وفهم الدليل على ذلك في قوله تعالى في الحشر جف
 القلم يا امة خاين فلما اجتمع الخلق على ان يعطوا شيئا لم يكتب اليه لانه لم يقر
 عليه وعلان ينعوذ شيئا كتبه اليه لانه لم يقر واعليه وحكي
 عياض عن الحسن في نهي السوي من بقاء الماشية ان الله قال في سورة
 فلما بينا السعي يا ابن اشي طعاما جان السعي فرغنا مما يبيع ما كان في
 داره من الطعام ثم قال لا يه لست من المتوكلين على الله وات فليل اليقين كان
 المصح اذا كان عن ابي بنجييد من فناء الله عليم من توكل على الله فجاءه
 الله ونظري مسئلت في العفة الخاير اذا اكل وجر على جيش
 الجبار في العفة يعني فون ميزان يخل على طاعنه السلامة والخلقة او
 يقطع باحرارها بل ان اعتقد السلامة جاني له ما جعل والي اعتقد

الخطبة من غير منع من ذلك وتروى عن علي بن ابي طالب في قوله تعالى ولا تقفوا
بالرخص الى الخطبة وكذا لا دخل المجاز في اداؤه في زمانه اذا غلب
على طه السلامة فيحتاج الى الاقرار وان غلب على طه الخطبة فيحسب
وكذا لا اذا غلب على طه الوصول الى الماء في الوقت في التأخير ولا في
وكذا لا اذا غلب على طه من ايام له التيمع مع وجود الماء في رحله او في
وان غلب على طه الوصول الى الماء في الوقت واذا غلب على طه من ايام
المى حلا وتاخر اليه او اعادة المشقة بالصوم او في الرعي ذلك من المسائل
المبنية على غلبان الطنون وانه اذا كانت موجبات الطنون تتخلل في ذلك في
فادح في مثل الاصل في مثل هذه الحالة تحت من القاع في حين تحقق بان
الروح من السبب بالاحول فيه بالنسبة الى ضمان الله تعالى الرزق في ان
يقال ان ما يجب عليه التمسك به وكذا لا يجوز اجماع الاحوال في كون
الاحوال ويستعملون الاخطار ويلفون بايديهم الى ما هو عنده
غير ثم تعلقه فلا يكون عزلا بناء على ان ما هم فيه من موالح الفخر
واسباب الخطبة يستوي مع ما هو عنده من موالح الامن واسباب
التيان **قوله** عن عمار بن عبد الله بن عباس في قوله تعالى انه دخل عليه
عليه السلام فقال له اتيتك زائرا او موعدا الى مكة فقال له ابو
العباس لا تظن اني موعدا الى مكة وبجوابه ليس مع عطية ركة ولا مني ود
فخرج مع اصحابه ثم اتاه باثني عشر رجلا فقال له اهل مكة عندهم خمسون
مشقالا ولي بخل يخل في الي والروح الركة فقال له لا تجل حتى توبى
من الدنيا في قال الى او في عجبنا من اختلاف جوابه الى جليل مع
اختلاف احوالها فقال ابو العباس عطية جاذب مودع ما غير متش
وفر

وفر وثق بالله وجاءه من قبل يستشير ويطلب ما عنده فقلت ضعيف
بنيته بما رآه من ايام من اهل العلم ابو العباس النية بالحق في
استصحاب الاسباب والنظر في احوالها وسلم لغرض اليقين في طرح
الاسباب بناء والده اعلم على الفاعلة المتفرقة في الاعتقاد ان
وغلبات الطنون في السلامة والمخلطة وغيره فان الرق العفص ولذا لا
يجتنب الحشم باختلاف الناس في النازلة الواحدة كما تقوم **بأن قيل**
بما جاء من المنة اي الامير افضل له الرق في السبب ام في كونه
بالحجواب من وجوب احوال ان الاسباب في حقه لا يبر من هذا
كما انما كان له في حقه في بان خوارق العادة وان فاقه في مقام
الاسباب في حقه في نفسه اسباب لا ينفك اسباب عن مية والتسبب
غير منحص في الاسباب المشهورة بالخارج مثلا الحج في زمانه من الله من
حيث لا يتقرب امام نبات الارض واما من جهة من يلفون الناس في العادة
وفي السماء واما من حيوان السماء او من غير ذلك ولو ان في رجليه من السماء
او من جسم من الارض في خوارق العادة ان اسباب جارية في بعض اربابنا المحمديون
بما ليس من الرق خارجا عن العمل بالاسباب ومنها الصلاة لقوله
تعالى وان احلنا بالصلوة واهلها الاية **قوله** وانه عليه السلام كان
يامن الله بالصلوة انما لم يحروا قوتا واذا كان خولا بالسؤال في داره
والشأن في تسليم ورود ان اجماع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم
قطعا انهم حازوا من المنة واستيفوا حلالا وعلما وما كنه
عليه السلام نرجع الى الرق في الاسباب المقضية لها في الدنيا طما
انهم بالاسباب المقضية لها في الآخرة ولم يبق ختم مع من في الحالة قبل

لذلك ان الاصل ما لم يسم عليه ولا من الحالة لا يضر بها مضافا
فيه الا في الوضوء عليه السلام فيرسل وتوكل وايضا ما في
الحالة ثم ان كل خوارق العادة وما يتبعها من التمسك بالعادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشا ان يعلم ولا يجوز ان يكون الاصل الى
في **قوله** الى تبة الى اربعة ومائة من التمسك بها ايضا
خاص بان الاسباب من هاتر عندها حيثما يتلى به على
الاطلاق لا يتقدم له بالاسباب العادية دون العادية فكما ان الاسباب
العادية لا يتقدم فيها التي ما اعتاد على الله تعالى في حيث كانت
من وجه اليه كذا الاسباب العادية ومنها ما فعل عليه السلام
ما منكم من نفس منقوسة الا فزعتم مني لدا من الجنة والنار فالوا
يا رسول الله لم نعمل املا نتكلموا قال لا اعملوا بطل ميسر لما خلقوا ثم
في اجابا من اعطى واتقوا الزنا وكنزوا العباديات لانها عبادات
ليس عنده جارية على الاحكام الموضوعة ونظم حاجب من التمسك
الاسباب مثل نظم في العباديات يحسن فيها في الاسباب ويرجع المسيات
لمسبها **قوله** الى تبة الخامسة بالتسبب فيها هي ايضا
لان ما جاز وان لم يلتفت الى السبب من حيث هو سبب ولا الى السبب
من ما هو مطالب منه من جهة ما صور او به وملاحظ للتسبب من جهة
بدايل الاسباب العادية ولا انما الماهيات في عينه لكونها سلم الى
المتغير اليه بما جاز في العباديات والعباديات الا ان حاجب من
الي تبة ما هو في تحريم الاعيان على الجملة في بار من الاسباب بما ليس
بشيء وورثه وانقض ما هو في ورثه وغيث على نفسه الجبال فيها في ما
من

من نظام بها على قلبه حق به له اتحاد الوجوه وان كانت الاسباب
موجلة الى المطلوب فلا شيء في اخذها في من الرتبة ان من حيثها هي
المطلوب **قوله** السادسة ولما كانت الاشياء ما في قبلها
كان ما يشتر بها قبلها شاعرا في ان لا لا يمتد مع من جهة صفة
الجمودية وانتقال الامم لا من جهة امم اخرى يسوا عليه اداة التخليق
خاصة الملحمة اع في طائفة ما كل لا تحت فضل العبادات الى التمسك
ما كان المطلوبه مما يتبع به في الوجود او جميعه فان من في انتقال
الامم شاعرا له والى العلم **المسئلة الثامنة** ايقاع السبب
بشيء لانه ايقاع السبب فرض لا المسبب او بالان لا جعل مسببا مع
في في العبادات عركانه با حله مباشر ويشتر لنزل ما عر عباد
العبادات اذا جاز فيها صفة المسببات الى اسبابها خمسة الشئ الى
الطعام والارواء الى الماء والاعيان الى النار والاستعمال الى السفوف والى
الاسباب الى مسياتها وكذا الابدان الى التسبب عن كسبها ففكر
اليها وان لم تكن من كسبها واذا كان من كسبها معلوما في رجع في
الشئ في الاسباب الشريعة مع مسياتها على ذلك الوزن والتمسك
في الشئ في كثرة بالنسبة الى الاسباب المشروعة ففعل الله تعالى من اجل
ذلك كسبنا في اسما يل الله من قتل نفسا يعني نفس الى قوله وسق
اجسادها وبما احيا الناس جميعا **قوله** الحشر ما من نفس تقتل
فلما الاذان على ان ادم الاول جعل منها لانه اول من سق القتل وفيه
من سق ستة حسنة كان له اجماع من عملها وكذا من سق ستة
سبب وفيه ان الولد له الذي سق من النار وان من سق ساقا ما

اخل منه له عرقه وعاصق منه له عرقه وما اخل السبع فصوله عرقه وما اخل
 الذي فصوله عرقه ولا يجرى الا كان له عرقه وخلا الزرع والعالم يث
 العلم فيكون له ايج كل ما اتفق به ومن ذلك ما لا يتصور ان المسيات
 التي حصل بها النفع او التي ليست من فعل المتسبب باذ كان خلوها
 بالراخل السبب انما يدخل فيه مقتضا مسييه لا ان تارة يكون مقتضا
 له على الجسلة والتفصيل وان كان في جميع جميع التعايل وتارة يكون فيه
 مقتضا له على الجسلة لا على التفصيل لئلا ان ما ان الله به ما ان الله به لمصلحة
 يقتضيا بعله وما ان الله به ما ان الله به مقتضيا بعله وما ان
 بطل فجرد خلو على شئ انه يتسبب فيما تحت السبب من المصالح او المجاسر
 ولا يجرى عنه من ذلك علمه بالمصلحة او المجسرة او بمقتضى كما ان
 الامم من تضمن ان في ايقاع المنقور عنه مجسرة علمه الله ولا يخلو ان
 عنه بالاعمال ملتزم بجميع ما يستتبعه من المصالح او المجاسر وان
 حصل بقايل لا فان في ايشاء او يضاف على ما يعمل **بالجواب**
 ان الشوا والعتاب انما تبت على ما بعله وتعاطى لا على ما يعمل لا ان
 البطل يثبت شى بما يشون عنه من المصالح والمجاسر وخير من الشى
 من ذلك ومن ما يحكم من الاعمال مصلحة يحمله رتبا او مجسرة يحمله
 منع على البعوض والبرق والبرق كمن ومن ما يبع من ذلك في المصالح احسانا وفي المجاسر حجة
 ومبروعه ونيزا كباير منى وبشرى التي يفتي ما هو من اركان الدين واهوله وما هو من ربه
 ويصوله ربي ما هو من الذنوب جبار ومنها حقايق بها عظمه الشى
 في المامرات وهو من احوال الدين وما جعله دون ذلك من ربه وعنه
 وتكثيره وما عظم اياه في المنهيات وهو من الشايب وما كان من ذلك لا
 بشو

منع على البعوض والبرق والبرق كمن ومن ما يبع من ذلك في المصالح احسانا وفي المجاسر حجة
 ومبروعه ونيزا كباير منى وبشرى التي يفتي ما هو من اركان الدين واهوله وما هو من ربه
 الرنوب والصفان

وهو من الشايب وذلك على مقرر المصلحة والمجسرة **المسئلة**
التاسعة ما اذا ض من مقرر المسائل عن ان المسيات في
 مقرر للمصلحة وان السبب هو المصلحة اذ العتي بينه عليه امور
 احكاما ان متعاط السبب انما التزم بحال شى وطه واستجاء
 موافقه شى فصر ان لا يقع مسييه بغير فصر محالا وتطلى العقر والبسلة
 ربه ومنع ما لم يجعل له منعه بغير فصر حائل ما وضع له في الشى او يجرى
 او شيئا من العقود شى فصر ان لا يستتبع بطل العقر ما عقر عليه بغير
 وقع فصر عشا ووقع المتسبب الذى اوقع مسييه وخلا ان اوقع خلافا او
 عتقا فاصرا به مقتضا في الشى شى فصر ان لا يكون مقتضى ذلك وهو
 فصر باطل ومثله في العبادة انما اذا اطلق او عام او محال شى فصر
 نفسه ان ما اوقع من العبادة لا يجرى له ولا ينعقد في ربه وما اشبه ذلك وهو
 لغو فصر الامر به الاسباب المنوعة وفيه جاز يا يضا الذين امنوا لا يوا
 طيت ما اخل الله لهم ولا تفتدوا الله ومن فضا فان تريم ما اخل الله عشا
 من الما كور المشى وبوا والملبوس والنشاط وهو غي نا في الحال ولا فاصر
 للتخليق خاص بخلاف العام وما اشبه ذلك بجميع ذلك لغو لان ما تولى
 الله حليته يغي سبب من المصلحة فخاص مثل ما تعاطى المصلحة السبب
 به ومثله قوله عليه السلام انما المؤمن اعنتى وقوله من اشتى ط
 شى ط المبرع كتاب الله فحوبا كل وان كان ماية شى ط المحرث وايضا
 بان الشارع فاصر لوقوع المسيات من اسبابها كما تقدم بقصر فصر
 الفاصر من فصر الشارع وعلى فصرنا فقه فصر الشارع بما اخل فصر
 الفصر باطل والمسئلة واحدة **قر في** فصر فصر فصر فصر فصر

مرجع

احسنها ان اختيار المطلب دفعه في طي وضع الاسباب فانه اذا كان
اختيار مناجيا لاقتضاء الاسباب مسبباتها فان دفعه لان الاسباب
في تعاطها المطلب على طريقتها بل معصومة معقودة الشك وهو
الاختيار في وجه من جهة بقدر الشك فيلزم ان تكون المسببات الناجية
شبهة عن الاسباب في واقعة لغفر الاختيار الشك ان الغرض المناقاة
لغرض الشارع بطل الاجل حبا فهو من ضروري موضعه من ضمن الكتاب
وتعاطي الاسباب الميعة مثلا بفقران لا تكون ميعة مناقاة لغرض
الشارع فثابتة من حيث كان نص الشارع التحصيل بواسطة كثر الاسباب
فيكون اذا تعاطى من الاسباب بالاطلاق ومنوعا خالط فاصلا جهالة
ما لا يجي به لاجله والتطهي بفقران لا يكون مستتبعا للصلاة وما اشبه
انه لا يجمع بين منزل الاهر والاهل الحزب رجع بين مقتامين وهو بالكل
واجب من الاول ان الذين في الموضع موقع الاسباب بالاختيار
لاني تكون اسبابا لا نحن مع عدم اختياره للمسبب وليس الكلام في وضعها
في اختيار والجمع بينهما ممكن فخلا لان احدهما سابق على الاخر فلا
يتناهيان كما اذا فسر الوطء واختاره وحسب خلق الولد واختار وضع
البزرة الارض وحسب نباته او من يحسب هديه على رجل ثم في ان يصيبه
وما اشبه ذلك بحماهم اجتماعها في العباديات فيشترك في الشايات
والجواب من الثاني ان ما على السبب في مسئلتنا فاهرا ان
يكون ما وضعه الشارع منتهجا على متبوعه وما وضعه سببا فعلة فلما على
ان يكون سببا لا يكون له مسبب ومنه ليس له فغرضه فيه بحث بخلاف
ما هو من ضروري فاعرفه فاهرا الشارع بان ما على السبب فيه فاهرا
ليجعله

ليجعله سببا للمسبب ليحمله الشارع سببا له فاهرا من الخلال غير القابل
بمنعه فانه فاهرا من طاحه الخلال في وجه الشارع التنازع للمسبب
المسبب ففان من الغرض الحفر في غير سببا من عيا على غير محله التنازع
الناسخ ولا للمحل له لانه باطل وحاصل الامر ان احدهما اختار السبب في الله
ليس سببا والاخر اختار على انه سبب لما ينتج بالاول لا ينتج له شيئا والاخر
ينتج له لانه ليس التنازع باختيار ولا معرفة ففان لا يخالف نص
الشارع في السبب من حيث هو سببا ولا من رجم انه لا يقع مسببه ومنه
شك او طمع في غير محرم والاول تعاطيا في الله ليس بالسبب الموضوع
للشارع ما في البعث بينهما بمسود فيق ويوضحه ان الغرض احدهما
مفان للمحل فيوثق فيه والاخر تابع له بقدر استقار في الا يوثق فيه
فان في لما لا يكون من في الخطم فالرغبة في العبادات لانه
في الحقيقة رغبة لكونه سببا في عيا بالخطارة فلا سببا في ربح الحرث
بانه افقر انما لا في مع الحرث بمسود رغبة في النية يبتدأ وفردا وان رغبة
النية ينتج سببا في ابطال العبادات في جمع البحث الرائد لاهله ابطال
لانفس الاسباب لا ابطال المسببات **فالجواب** ان الاخر ليس كذلك
واما في الرغبة في اثناء العبادات اذا كان فاهرا بها امثال الامر
ثم اتفقا على غير ذلك بل رغبة اخرى ليست بعبادة الخ شريه يفسد
كالمنظف فينوء ربح الحرث ثم نية النية بنية التبرع او التسقيف من
الاساخ البرنية واما بعد ما تمت العبادات وعملت على طر وطحا فغرضه
ان لا تكون عبادة ولا في ثبات عليها حكمه اخ من اجزاء او استباحة او غير
ذلك في موثق يفسد بل في على حكمها في غير ذلك الغرض بالان

فبـ على تحقيق رغبة العباد

من المفادات السنية والاعمال المسبوبة وتبين ذلك من بعض المعنى على
انه لحاسي اما الاظهار فلان المخلع اذا قرأ الام والنسب في السب من غير
نظم الراس واللام والنسب خارج عن خطوطه فليس يحقوفه وافتد
موقف العبد في غلاجه ما اذا التفت الى المسب وراعه بان نه عن
الالتفات اليه متوجه شانه بهار توجهه الرب بالسب بوساطة
التوجه الى المسب وما شدي في تفاوت ما بين التفت في الاظهار واما
التجدي في لانه اذا علم ان المسب ليس به اخلت ما قلبه ولا من
نعم مفر راته فان راجع بقلبه الى من اليه له وهو انه سبحانه بصار
شوقا وبغوا من في معوج التكاليف العبادية والعبادية وفي يسر
بالنسبة الى العبادية انه ما من اجر القسب خايعا وراجيا فان كان من
يلتفت الى المسب بالداخل السب هارثي فياله ما لخص الرمايول
اليه تشبه وربما كان ذلك سببا الراعي اظه عن تكميل السب
استجلا بما ينتج فيصير توجهه الى المسب له وفرضه التوجه
الرباط بالتحوجه اليه **وهذه** تقع حكاية من مع ان
من اخلت له اربعين صا حارثي تبايع المحطة من قلبه على لسانه
باخر من عبيد الاظهار لئلا المحطة يتم الامم وكناته المحطة بسال
عن ذلك بفيل لانا اخلت المحطة وقلتم له ومن اواف خيرا في
ملاحظات المسببات في الاسباب ربما فطنت ملاحظتها بمكانت
بين المتسبب وبين امات الاسباب وبذلك لا يصح العاير مستطشرا
لعبادته والعالم مقم ابعلمه الرعي ذلك لاداما العبي والشهي بلانه
اذا كان ملتفتا الى الامم وحره فيفتن ان يرى ملادة المسببات
واسبابها

واسبابها لانه عن مامور وفي مع امم الامم ولم يتركه عن ذلك يحس
ولا زواله وان لم نفسه ليعني على ذلك لانه يتناحر المرافية ومضى
عن الله هاته في اء بماذا اوقع المسب كان من اشق الشاكر من ان لم
في تشبه في ذلك المسب وردا وما صرا وما اتقونه في نفسه
نقدوا ولا ضا وان كان علامة وسببا عامه يا يسوسيب بالتسبب
ومضى في عاين التي تب ولقد كان ملتفتا الى المسب بالسب فسو
ينتم وفريعلم بماذا التوجه في ح واذا لم ينتج في من عن نفس الله ولا بقايه
وعز السب كالشبه وربما فلكه بتقظه وربما يسر فيه بشغل عليه ومثل
يشبه من يجبر الله على حيا وهو خطابه عامه فله دخل تحت رفا العبد
العبودية ومن تامل ما بين المفادات السنية وجرحه في تدهد الالتفات
الى المسببات وربما كان من اعظم بقا في احباب التي امانات والحوارف
بسم الله ومن خال تارده النظر في المسب بناه على ان امم
لله الماهية السب التي دخل فيه بدو على باله في المحقق له والمجاهلة
عليه والتعجبة فيه لان عني ليسر اليه ولقد كان نصر المسب من السب
لقد كان ملحة لاختل السب على عني احابته وعلى عني نصر التعجب فيه
في بماذا الى الاخلال به وهو لا يشق وربما شق به ولم يعنى فيما عليه
فيه ومن شنا تقي بعاسر فشيء وهو اصل القسب في الاعمال العبادية
نعم والعبادية بل هو اصل الخصال المخلطة اما في العباديات
فطافس بانه ما يشق الا استعجالا للبح التي تاعله في تجارته او
للكفاق الذي ينتهي في ضاعته وما أشبه ذلك واما في العبادات
بان من شأن من اجه الله تعالى ان يوضع له القبول في الارض حرا فيجبه

اذل السماء والنفس بالتواضع سبب في المحبة من الله تعالى ثم من الملايكة
ثم بوضع له النبوة في الارض من بين التبع العابر لغير السبب
بالسبب الذي هو التواضع ثم يستعمل ويرخله طلبه ما ليس
له في نفسه بل هو السبب وهو الياء وشكنا في سائر المخلوقات
وكبره لا يساها **فصل** ومنه ان صاحب من الحالة
مستريح النعم سائر المال مجتمع الشمل فارغ القلب من تقيا الرضا
متوكل الوجنة بضموز لود طيب المحيا يجازي في الاخرة قال
تعا من عمل الحما من طراواتش ولفظينه حيوة طيبة الاية
ورور عز جدي العادق انه قال في الحيو الطيبة هو المحبة
بالله وصدق المقام مع الله وصدق الوقوف على امر الله وصدق
ان عطاء الله الخسر مع الله والاعمال من سوا الله وايضا فيه
حياة يجمع النعم يجعل منه ثمة واحر الجلاب من كان ناخسا
الى المسيب بالسبب بانه ناخس الى كل مسيب في كل سبب يتناول
وذلك لا يمكن ومشتت وايضا في التقى الركون السبب مستجبا او
في منتبه بيمه بال واذا الله بليس على وجه واحر به احبه مقبلا
الحال مشغول القلب في ان لو كان المسيب اهل معافان في اثاره
يقود باليوم على السبب وتارة بعزم الرغوة المسيب وتارة على غير
منه الوجوه والروى الخويش من قوله عليه السلام لا تسبوا
الذي بان الرضى مولاه وامثاله واما المشتغل بالسبب فمهما
عن التقى في غيري بمشتغل بامر واحر وهو التجمل بالسبب او سبب
كان وما شئت انهما واحر خفيف على النعم جرا بالنسبة الرضيم
متعدي

متعدي بل رضى واحر ثاب خفيف بالنسبة الرضى واحر فقيس
مشتت في نفسه وفرجه ان من جعل ضمه سما واحر اشياء
الله اهد نياك ونفى يا من كنز المعزوف من قال من طلب العلم لشر
والفيل من العلم يقيه ومن طلبه للناس مجواج الناس كثيرة وقد
لهم التي تساعد في الميراث ومن حوايا الاستبان فيه حرق قال
بعضهم لو علم الملوذ ما غر عليه لقاتلونا عليه بالسبب وروى
في الحشر التي تدعى الرضا في القلب والبرن والزهر ليس
عزم ذات اليرمل موصل للقلب يقي عندها ان شئت بمانق من الوقوف
مع التعبد في السبب من غيري من اعان العسيات الشجاعة اليها
في الاسباب من المودج يبيد على جملة من الفاعل
فصل ومنه ان التقى في المسيبات فريكون على التوجه
كما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى وذلك اذا اخذ من حيث
بجاءه الحاديات ونواسم لم التبع الى المسيب وفريكون على وجه
من المبالغة بوقى قايض البش يحصل له للمسبب اما شدة
التعب واما الخرج عما مولد الرمايل لاما شدة التعب فكثيرا
ما يتبع الارباب الاحوال في السلوك ودرتغوا ان يكون صاحب
التسبب طين الاشفاق او شئ الخوف واهل لراشيه الله بينه
هل له عليه وسلم في الكتاب الذي من حاله دعاه الخلق بشرة
المر على ان الاول والرجوع الى التوسع بقوله تعالى من علم انه
ليكن نذ الذي بقولون الوقوله وان كان لهم عليه اعز اضم وان
استطعت ان تستغفر نفعنا في الارض واسلمنا في السماء منا بنهم ثابة

ولم نضاه الله لمجدهم في القد والاية وقوله لعلنا نجح بقسطه انهم
 الا يكونوا مومنين وقوله بطلنا تاربعه ما يوحى اليه وغايته حربه
 الاية الرسول انما اتى بالدين والله على كل شيء وكيل وقوله وتلقى زعيم
 ولا تفرح ضيق مما يلقى من الرعي في ذلك مما هو في هذا المعنى مما يشي
 الرابح في الاصل ما كان يحارب والرجوع الى الوفاء مما اتم به
 مما هو تسيب والله يفتي من يشاء الرضا في مسقيم بقوله انما انت
 منظر انما انت تدين والله على كل شيء وكيل واسماء ذلك وجهه يشي
 الران المطلوب منه التسيب والله هو المسيب وخالف المسيب ليس
 لان الام في اوتوبه عليهم او يعزىهم الاية ومن انما يفتي في شدة
 مفاسده عليهم السلام في المرحل ايمانهم ومبايعته في التبليغ
 لمعاليه ان تقع نتيجة الرعية ودين ايمانهم القريب نجاة من
 العزاء حرجا في القى ان عزم عليه ما عظم من يعزى عليهم بالمومنين
 رويهم ومع هذا فمفرد به عليه السلام الرام سواء وفردا في
 بالتوسعة في مقام النبوة وادنى من حجة ما يلقى في ذلك من
 التعب والمشقة واجرى في سائر القى دون النبوة كذا وان كان
 مقام النبوة حل ما يليق به من شئ في المثل لانه لا يراد به في هذا امر
 فلا يفهم ذلك في حجة الاستدلال باحكامه مما دونها من المراتب
 اللابسة بالامثلة مما في رعاها من الشريعة من حجة الاستدلال
 باحواله واحكامه في احكام الله على دليل على اختصاصه دون
 الله واما الخرج عما هو له الى ما ليس له فلا نه اذا فصر عن المسيب
 ان يكون او ما يكون كان مخالفا لمفرد الشارع انه قد تميز ان

المسيب

المسيب ليس للمصطفى ولم يخلق به بل صولته وحده من نصرة بالغالب
 عليه بحسب ايم الله ان يكون فاحر الوفاء بحسب في هذه المعنى
 وهو انما يجرى على مقتضى اقامة الله تعالى له وبوقوع في الصبر المحر
 من كل وجه بغير حار في غير العبر ونصرة مخالفا بالوضع كما يريد به
 ونه لا خارج عن مقتضى الادب ومعارضة للفراد وما هو بخير له
 المخروفه جاء في الصحيح التسيب على من في المحر بقوله عليه السلام
 المومن الفؤاد واحب الوالد من المومن الضعيف وفي كل شيء احب
 على ما يصفه واستعن بالله ولا تعجز وان احابك شئ فلا تقل لواء
 بحت كان غرا ولا غر فطر الله وما شاء الله فعل ما لا توفق غير
 الشيطان بغير خطية ان لو تفتي عمل الشيطان لانه التفتت الى المسيب
 في السب لانه متول عنه اولان عفا بل لا قدر الله وما شاء الله
 بقوله لا يعنيه وجود السب ولا يحجب له بقرانه **فرا** اصل
 ان يعوة الغر والفتور هو محمول في ويصرف السب ان كان
 مكلفا به عمل به بمقتضى التلطيف وان كان غير مكلفا به لا شيء
 غير ذلك في مغروره استسلم استسلام من يعلم ان الام كله بين الله
 بلا يفتي عليه باب الشيطان وختم اما يبالغ الاضاه في كذا
 العز حرجي من الرما هو مكره في عامر تشوش الشيطان
 ومعارضة الفرور في **فرا** اصل ومقتضى تاربعه
 التفتي في المسيب اعلم تبتد وان حرجا انما اذا في عاطف العبدان
 واومر ايج الى العبادات لانه عامل على اسقاط حجة بخلاف من
 كان ملتفقا الى المسيب ما له عامل على الاتيان الى المحفوظ لان

خ
 هـ

نتائج الاعمال راجعة الى العباد مع انشا خلقة بانفسهم او
 معاصر تعود عليهم طمعه حريش اية دراما في اعمالهم احد
 احببنا لهم ثم اويهم اياها واحلوا في الف. ان من عمل على انفسه
 والمصلحة ايضا عام بل يحسنه ومن رجع الى محبة الام عمل بالامسي
 والنسب والخراب في موضع. اخ فان قيل ما او معنى
يعلم اسفاك التم في المسيبات وكيف ينبغي ما يعرفه لما
 لا يعرفه لا قال سواء ان في المخطوط قد يكون طامس اجتن
 عزم التبع الفل الى جملة ونسب قليل واكثر ما يختص بغير الربا
 الاحوال من الصوفية بضم وفتح بالسب وطفا من غير ان يفتح دلالة
 مسيبتا وما وفيه من طامس. مع ان الحق لا يستقيم جملة من
 القلب الا انه التبع اليه من وراء الام او النسي ويحسون كقرا مع اليان
 على ان انطاد ان مع علمه بان لية في بخا تيف شاء ويكون
 ايضا مع طلب المسبب بالسب اى يطلب من المسبب مقصود السب
 وبانه يستل المسبب باسقاط السب كما يخله الش. باسقاط
 من الضاعة او يكون معوضا في المسبب الى من هو اليه بضموا. قد
 اسقطوا النظر في المسبب بالسب وانما الالتفات للمسيب بمحو
 الي بان مع السب كالحال للمسبب من غير المسبب رها لمحتقر
 ان السب هو المولى للمسيب فيزادوا الخوف الذي هو في سلا
 المعاصر المذمومة وينبغي في الطي من وسايه في مجال نظر المجتهد
 بالايضا ان افي بان الحكم له ومثل انما في ربه مسئلة
 المخطوط المسبب في الطاش ما ذكر من ان المسيبات
 في تبة

من تبة على بدل الاسباب ثم علوان الشارع يفتي المسببات في الخطاب
 بالاسباب في تبة عليه بالنسبة الى المطلب اذ العيش امور متخطا
 ان المسبب اذ اكان منسوب الى المسبب ثم عا افتضاه يكون المطلب
 في تعالج السبب ملتفتا الى حقيقة المسبب ان يقع منه ما ليس به
 حسابه فانه كما يكون التسبب ما هو اية جز لا يكون متجبا عنه
 وكما يكون التسبب في الطاعة متجبا ما ليس به طعة من الخبي
 لقوله تعالى ومن احياها بها لما احيا الناس جميعا وقوله عليه السلام
 من ستر سيرة حسنة كان له اجر فدا واج من عمل بها وقوله ان الرجل
 ليتكلم بالعلامة من رخصان الله على ان يطلع ما يطلع الحر في
 جز لا يكون التسبب في المعصية متجبا ما لم يحتسب من الشئ لقوله
 فما قتل الناس جميعا وقوله عليه السلام ما من نفس تقتل
 ظلما الا اهان على ابن ادم الاول كجل منها وقوله من سن سنة
 سيئة كان عليه وزرنا وقوله ان الرجل ليتكلم بالعلامة من سخط
 الله الحرث الراشدا. له وفرض راي الى من من المعز كتاب
الاجا وعني ما فيه كفاية وفرض كتاب الحب ثم رحم
الدرهم الى اي من الدرهم في اتهاء النفر كلم اذا به يستغنى
المطام ان يحي با وان في في وجه طريفي وخر له الش والنك
ولاني الذي في الاي ويج الذي ويسمع العسا ويكون وزرا
لطل ووجاله راجعا اليه بانه الذي فته له الباء ثم استل بحر
من سنة حسنة ثم حسنة كفي عن بعض ان انفاق
درهم زاي اشتر من سنة مائة درهم فالان السنة محصية

لا امتثال مع استصحاب حكم المعصية الى الانفصال عن الارض المخصصة
 ومن انما يقع على اللسان ان المسبب خارج عن نفي، بانه اذا
 راد لا وجب نفس الخروج اذا وجبت اخرها ووجه كون النفي وج
 سبب المخلوع من النقيض بالرخول في الارض وهو من نفسه والبيان
 كونه تسمية دخوله ابتداء وليس من نفسه بفعل الاعتبار ان
 ليس له قدرة على الطرد عنه ومن ثم انما صلت من باب عن القتل
 بغير رمي السهم عن القوس وقبل وصوله الى مئة وثمانين من
 برعة بغير ما يشهد به الناس وقبل اخذهم بخا او بغيره لا وقبل
 رجوعهم عنها ومن رجوع عن شهادته بغير الحكم بخا وقبل
 الاستبراء وبما ~~كان~~ بغير تعاطي السبب الى قتاله وقبل
 تائيه ووجوده معسرة او بغير وجودها وقبل ارتجاعها ان امكن
 ارتجاعها بغير اجتماع على المخلع هذا الامتثال مع بقائه العصيان
 فان اجتماع الفعل الواحد كما في المثال الاول كان عاصيا محتملا
 الا ان الامر والشئ لا يتواردان عليه ونسب النصوص لانه من جهة
 العصيان على مطلق به لانه مسبب على داخل تحت قدرته فلا نفي
 ان ذلك ومن جهة الامتثال مطلق لانه قادر عليه فهو ما صور
 بالخروج ومقتضى ونسب مقتضى الامة الامام وما اعتض به عليه
 وعلى ما شاع لا يرد مع نسب الطريقة اننا ملتفتا والله اعلم
فصل ومقتضى ان الله عز وجل جعل المسيات في
 الحادثة تجب على وزان الاسباب في الاستقامة او الا عوجاج
 ما اذا كان السبب قاهما والتسبب على ما ينبغي كان المسبب كذلك
 وبالفرض

وبالفرض من هاهنا اذا رفع خلل المسبب نظم البقاء الى
 التسبب بل كان على تمامه اما ما كان على تمامه يقع على التسبب
 لوم وانما يقع على تمامه رجح اللوم والمواخزة عليه الا ان التسبب
 يظن من الطيب والنجاس والطباخ ونحوه من الصانع انما انبت الشئ به
 من احدهم اما كونه على من نفسه وليس به صانع وامان به على خلاف
 ما انما يقع ط بانه تافهان عليه لان الخلط في الشئيات او وقوعها
 على غير وزان التسبب قليل بل هو اخير خلافا لما انما يقع في الحادثة
 بان الخلط فيها كثير فلا بد من المواخزة من التسبب الى المسيات
 من حيث كانت علة في الاسباب في الصحة او البصاة لان جنة
 اخرى بغير حمل على قانون عظيم بضبط به من بان الاسباب على وزان
 ما شاع وعلى خلاف ذلك ومن ثمة جعلت الاعمال النظامية في
 الشئ على دليل على ملك الباطن فان النظام مني ما حكم على الباطن
 به لا او مستقيما حكم على الباطن به لا ايضا وموافق عام في
 الفقه وسائر الاحكام العادية والنهي ببيان بل الانتهاج اليها
 من نسب الوجه تابع في جملة الشئ بجهة جبر والادلة على صحة شئ
 جبر او جبر لا عمرة انه الحاكم بايمان المؤمن وطبي الخاص وطاعة
 المكلف وعصيان الحاج وعزاله العزل وجه حجة الجبر وبه لا
 تتعذر العقوبة وتنبع المواثيق التي على ذلك من الامور بل هو
 كلية الشئ به وعمرة التخليف بالنسبة الى امة حرودة الشعام
 الاسلامية الخاضعة والعام **فصل** ومقتضى ان المسيات
 لا تكون خاتمة وقد تكون عامة ومن كونها خاتمة ان تكون

في العبد واختلعهما ايضاً في هذه العاية بسم الله تعالى
 ايضاً واختلعهما في نضاه هدم النجوم وفي نطق السباع بالسبح
 الاختيار اذا عني قوله في عزرا بسم من اجله وكذا اختلعهما
 في اكل الميتة اذا اضطرر اليها السبي اليه مما يبيحه وعليهما
 في الخلاء ايضاً في المسئلة المذكورة فيلزم ان لا يفسد
 وعني من توسع ارضا مقصودة **المسئلة الثانية**
عني الاسباب الممنوعة اسباب المعاصي لا للمعاصي كما ان
 الاسباب المشروعة اسباب المعاصي لا للمعاصي مثال ذلك الام
 بالمحرم وفي النهي عن المنكر بانه امر مشروع لانه سب لا فائدة
 الدين والجناس في ايج الاسلام والجماد الباطل على وجه كان
 وليس سب في الموضوع الذي في لا تلبس بالانفس او قيل من عرض
 وان ادرى لوجه الله في كونه لا الجهاد موضوع لا معلوم هل
 الله وان ادرى الوجه في المال وجه النجس ووجه المحارب
 مشروع لادفع القتل والقتال وان ادرى القتل والقتال والعقل
 بالركوة مشروع لا فائدة في ذلك الركن من اركان الاسلام وان ادرى
 الى القتال كما جعله ابو بكر رضي الله عنه واجمع عليه الصحابة
 رضي الله عنهم وافادة المحرود والقصاص مشروع لمصلحة
 الرجوع عن القصاص وان ادرى الى انقطاع النجس وان ادرى ان الدماء
 في نجسه مجسوم وان ادرى ارجح الحاشم مشروع لمصلحة بطلان
 المحرمات وان ادرى الى الحكم بما يليق مشروع في نفي الاسباب
 المشروعة وامام في الاسباب الممنوعة كما لا يخفى القاسم ممنوعة
 وان

ختم
 واما

وان ادرى الى الحاق الولد وشبهه اليه ان وعني في الامم التحطام ونسي
 بقاءه والخباء ممنوع للسبب في اللاحقة للسفوف منه وان ادرى
 الرخصة المارة عن تقبي المخطوب في يد الخاطب او عني من وجوب
 العتق بالثمن يجب ان يعلم ان كسر المعاصي الناشئة عن الاسباب
 المشروعة ليست بناتية عندنا في الحقيقة وانما هي ناسئة
 عن اسباب اخرى مناسبة لذلك لا دليل على ذلك الخاص ما نشأ اذا كانت
 مشروعة بما ان تشريع المعاصي ادرى المعاصي او لهما معا اولي
 في ذلك لا يباين ان تشريع المعاصي لان السمع يابى ذلك بفساد
 ثبت الدليل الذي في على ان الشيء يفتى بما لا يوافق فيهما جلا
 للمعاصي وان كان ذلك في الواجب في العتق فغير ثبت في السمع وكذا
 لا يعم ان تشريع لهما معا في ذلك الدليل والفتي في ما ثبت من
 السمع ايضاً بطريق انتفاش عتق المعاصي وقيل العتق يفسد فيما منع
 اما ان يمنع لان جعله نود الر مجسوم او الرخصة او اليهما اولي
 في ذلك الدليل كما لا يباين الاسباب مشروعة الاولوية لمصلحة لا جلا
 تشريع بان رايته وقد انبى عليه مجسوم ما علم انتفاش بناتية
 عن السبب المشروعة وما يباين سبب ممنوع الاولوية مجسوم لا جلا
 منع بان رايته وقد انبى عليه مصلحة فيما يفسد ما علم انتفاش
 بناتية عن السبب الممنوع وانما ينشأ عن كل واحد منهما ما وضع
 له في الشيء ان كان مشروعة وما منع لاجله ان كان ممنوعاً وبيان
 ذلك لان الامم بالمحرم والنهي عن المنكر مثلاً فيفسد الشارع
 انما في نفع واما مال وانما في نفع السبب المشروعة لادفع الحق

واختار الباطل على الجهاد ليس مقصودا انما به التبعيد عن الله
العلمة لا من يتبعه في الظن بل من الاستلاب من جهة غيب الانسان
نفسه في محل يقينه تنازع اليقين وشك السلاح وتساؤل
القتال والمجروء واشهادا يتبع المعلمة بهذا كله الاتا
من جهة انه لا يمكن اقامة المعلمة الاية لا وحكم الحاكم سبيل
التشاجر وبطلان المحمودات بحسب الظاهر تكون المعلمة لحاكم
وهو الحاكم مخطيا راجع الى اسباب اخ من تقسيم في النظم او
كون القاضي على خلافه الباطن ولا يمكن له ان لا يلبس
بمقصود في ام الحاكم ولا ينظر الحاكم اذا اذن له مصادق ما
اي. ان رموه ان العبد يوجب الرضا ما غلبه الحاكم من العمل
من المحمود ورجع التشاجر بان العبد هو العمل وما قسم المنوع
بان ثبوت ذلك الا حكام انما تشا من الحكم بالنسبة لذلك النظام
بغير الوقوع لا من جهة كونها سراجا مومنين في موضعه من
اليوم العباسي من كل النوع لان الميراث الغائبة فما حكم الضمان
ش. عا بهار الغائبة كالمال للسلطنة بسبب الضمان لا بسبب العفة
بل اذ اذ كانت حينئذ تميز المثل او الفسحة وان بقيت على غير تقويم وما
وجه من وجوه العود بالواجب ما يقتضيه النجوى من العباد ما اذا
حمل فيها تقويم او نحو مما ليس يفتي للغير تواردت انظار
المجتهدين هل يكون ذلك في حكم العود جملة بسبب ذلك التقى
انما يغير حكم المطالبة بالبعث الا ان في المطابقة بالبعث حمل
على ما حب السلطنة ان اردت عليه منقضي مثلا كما ان يخلص
جمل

عقبت
الحكم

جمل على المشقة حيث اعطى ثنا ولم يحط له ما غنويه من وجوه
النسب بان التي جعلت في المبيع بطلان العمل النظم سيما في
باعتبه العود حواله الاسواق والنسب التي لم يبق الجزاء
واستغال المحروء ما اشبهت له من الوجوه المذكورة في حق العفوا
وحاصلها ان عزم البعثة وتخليص المشقة على الاستعانة ليس
سببه الحفر المنيف بل الطوارق التي تبت بصروا والغيب من نزل
النحو ايضا بان على الميراث العادية حكم الضمان ش. عا والضمان لا يشترط
تخصيص المثل او القيمة الزينة باستور في كل المحرم مع المال
بوجه قاطع بهار له بل لا يشترط ذلك ما اذا احدث في المصوب حادث
تفرقه العود على الجملة هار محل اجتداء نظري الحق حاجب
المصوب والى الغايه ان لا يجوز عليه غصبه ان يحمل عليه في الغرم
مغفوة له كما ان المصوب منه لا يحل بنفسه حقه بغيره في ذلك
الاختلاف يميز في السبب في تلك الغايه المصوب ليس بغير
الغيب بل التخصيص او ما منظمها الى ما حدث بغير المصوب
بما ذكرنا النوع او شبهه في حق النظم في الامور والمقصود ان
الاسباب المشقة وعة لا تكون اسبابا للمعاساة والاسباب
المنوعة لا تكون اسبابا لامعاساة ان لا يبعد ذلك بحال **فصل**
وعلى من ان التقى يخلص حكم كشي من المسائل في ترتيب
ماله وغيره في المذهب ان من خلص بالهلال ان يفسر بلا نا حقه
الزمن وان خزا ش. خا به البحث بصرم النظم بمصادق زوجته حقه
انفق الاجل ووقع الحث وليست في رجة ثم راجع ان الحث

لا يقع عليه وان كان فهو مزموما وبطله مزموما لانه احتال
 الخيلة ابعثت حقه وجات المعالجة مضمرة وان اثنى مكرم
 الحث لان دعوى الحث لا يفي بسبب المعالجة بل بسبب انه حث
 ولا رجة له فلم يصاد به الحث محلا وكذا قول الشيخ بغيره
 بسبب ان الذي اخبر بالبعث رمضان ان له ان يعطي وان في له منزلا
 الفخر لان بطله بسبب المشقة المازية للسبب لا بسبب نفس البطل
 المسمى وان على البطل بالسبب بل المشقة على المشقة لا بالنفس
 السبب ويحذف ذلك لان الذي في له السبب الذي هو من حربه والم
 والمشقة خارجة عن حربه وليست المشقة غير من المسمى له
 بل سببها والمسمى هو السبب في البطل والاولى فضا ان السبب
 المنفرد لم يثبت ما ينضم سببا المعالجة او السبب المشي ومع لم يثبت
 ما ينضم سببا المعسوق فلا يكون عن المشي ومع بمسوق تقصرش ما
 ولا عن المنوع بمصلحة تقصرش ما وذلك لا يحيل اهل العينة في
 جعل السلعة واسلحة في بيع الدينار بالدينار الى اجل فضا
 طي فان واسطة طي في لم يتضمن شيئا على حال الخيلة المرفوعة
 وطي في تضمن شيئا فضا او كذا كذا في المذهب في من الغاب
 يملأ على التخصيص المعلوم واسطة لم ينتج فيها السبب
 البينة ولا ثبت فضا وهو على انظار المختصين **بصل**
 من اخله اذا نزل الرزق المسائل الى عينة بصل الاهل المفسر
 بان فضا ملك من جنة اخرى كان المحكم اخر او قد هذا الناظر
 فيه لانه يبيح محلا للثمن وذا لانه قد تقرر ان ايقاع المحل
 الاسباب

الاسباب في حكم ايقاع المبيعات واذا كان حذرا اقتصر ان
 المسمى في حكم الواقع باختياره فلا يكون سببا في عيا فلا يقع
 له مقتضى ما لا يجزئ بسبب لا ينقص ولا يوجب لان المشقة فاضلا
 وافقة يفعلها لانها ناشئة عن سببه والمحتال الحث بمصلحة امانة
 لا يخلصه احتياله من الحث بل يقع عليه ان ارا جعلا وطولا المحتال
 لم اجهة زوجته بنجاح المحتال وما اشبهه لا يضا ان اروجع
 الاطلاق كات المسائل على محل الاحتشاد من حق حرمه اهل طال
 بمقتضا والله اعلم **بصل** ما تقدم في هذا الاصل في
 مبيعات الاسباب من حيث كانت الاسباب متى رعة او عيسى
 متى رعة اية من جهة ما عود اخلت تحت رقم الشئ مع الامر جنة
 ما في اسباب عادية لمبيعات عادية فاضا ان اقول البضا من
 من الوجه كان التقر في هذا وان فان اعر التفتي بسبب
 القتل تسبب فيما هو عن مصلحة اودع معسرة وحزلا
 احتار الجاد ان الواجبة لذا تخرج ارا من انقضاء النعم وفقر
 الى الدعية والراحة في هذا فضا من جهة ما هو باطل باطلاق
 او تاربا باطلاق متسبب في ذر المعاسر عن نفسه او جلب
 المعام لها عها كان الناس في زمان العنات والمعام والمعام
 فضا في المعسرة فضا بملازمة الطبع وضام نه فلا طاع فضا في
 مثل هذا **المسئلة الثانية عشر** الاسباب
 من حيث هو الاسباب في عينة لمبيعات المناش عن التحمل مبيعات
 وفي المعام المحتل او المعاسر المسترعة والمبيعات

بالنظر الواجب بداخله بان احرم ما شئت الاسباب لخاصا
 بالفصل الاول وهو متعلق بالمفاهيم الثابتة وكذا التي يميز
 في كتاب المفاهيم والثبات ما سورد له مما يعلم او يظن ان الاسباب
 لم تشرع لها ولا يعلم ولا يظن انشاءت لخاصا لم تشرع لخاصا
 فيجب. الاضمار ثلثة احكاما ما يعلم او يظن ان السبب شئ ع
 لا حله بتسبب المتسبب فيه هي لانه انما امر به وتوصل
 اليه بما ان الشارعية التوصل به الى ما ان افعله التوصل
 اليه لانما في ضمان الشارعية فخر بالنظام مثلا التماسل او كما
 شئ يبيحه انشاء السبب ومما في ادخل الى ان شئ يحرم او دين
 او غيرة له او الخرفة او الغرام على معاجلة او التمتع بالحل
 الله من النساء او التمتع بالمساة او الرغبة في جماعها او الغلة
 به ينشأ او التعقيب عما جرم الله او غيرة له حسب ما دل عليه
 الشريعة بمعار اذا ما نصر من المتسبب مفرد الشارعية
 على الجملة ومنزاجا وقد تخرج كتابا المفاهيم ان الفصل المطابق
 لنظر الشارعية هو الوجه بلا سبيل الى القول بعصا من ان السبب
 لم ينفصل ان الفصل الى الاستبعاد جزم الا ينفصل دون فصل
 حل الفهم بالعرف او لا بانته الشئ بين عليه ندل الفصل والشارعية
 اما نصر بالعرف او لا الحل شئ بين ثب عليه الاستبعاد بانته
 يفصل الا ينفصل الاستبعاد بفرض ثلث نصر عن نصر الشارعية
 يمتثلون في الفصل الى الاستبعاد في هي ويتبين من انما اذا
 اراء التمتع بعلمانه كيف ينفصل او ينفصل في علم يمكنه ندل
 بالنظام

بمال
 ع

بالنظام المشروع ونصر انه لو انشأه بحمل مفصولة وانما
 عفر عليها والمحال انشؤ في بين فاصر الحله وانما في ينصر حلها
 بفرض خالف فصل الشارعية بالعرف وطان باطلا والخطم في حل
 بفرض او في لا جاز من المجزى وما ندل فصل موجبا
 في فرض السؤال هييم وندله ان حائل نصر من الفاعل انه لم
 يفرض علم ما نصر من وجه غير جازم بانته من وجه فرض جعله
 الشارعية موافقا اليه ولم ينفصل فصل بالعرف انه ليس بفرض بل نصر
 انشاء النظام بانته من اليه الا ان واحد ما الواجب ان يولد
 فيه لا شئ للمبالغة له بله بفرض التسبب الجازم مقتضاة وينفصل
 النظر في نصر الرام المحذور الشئ في نصر اليه بانته عن غير من
 على المعصية او فرض عليها الشئ غير المحقق وان كان خالفا على
 غير من جهة يقتضي طعنا في الخواطر ولم ينفصل انما بالعرف ما ينفصل
 باطلا لوقوعه حائل الاركان حائل الشئ وطشعير الموانع
 ونصر الفاعل للعيان لوفرض عليه خارج عن نصر الاستباحة
 بالوجه المفصولة الشارعية ومن الفصل الشئ موجود عن
 الاحالة وهو موافق لفصل الشارعية بوجه السبب في التسبب
 واما الزام نصر الحل فلا يلزم بل يشيخ النصر الى اضعاف السبب
 المشروع وان جعل من وفروع الحل لان الحل الناشئ عن السبب
 ليس به اخل تحت التكليف كما تقدم والشئ ما يعلم او يظن
 ان السبب لم يشرع لاجله انشؤ باله ليل ينفصل ان ندل التسبب
 في هييم لان السبب لم يشرع او كما انشؤ السبب الجازم وفرض انه لم

يشترط له فلا يتسبب عنه حكمته في جلب مصلحة ولا دفع مفسدة
 بالنسبة الى ما نصرت بالسبب بدونه اياها بل ضرر وجه ووجه ثان
 وشوا من هذا السبب بالنسبة الى نفس المفسدة المبحر وغيره في
 من غير بصر بالسبب الذي لم يشترط احلا وان كان التسبب
 غير المشترط مع احلا لا يحل بغيره ما شرع له الخ لعل في
 ووجه ثالث ان كون الشارع لم يشترط احلا وان كان التسبب
 غير المشترط مع احلا لا يحل بغيره ما شرع له الخ لعل في
 من السبب لغير السبب المحذور لعل في ذلك التسبب مفسدة
 لا مصلحة وان المصلحة المشترط مع لعل السبب متعينة في ذلك السبب
 يعني السبب بالنسبة الى اعتبار ان كان الشارع قد شرع له
 التسبب الخاص بالام والحق بان نصرت بالنكاح مثلا التوصل الى
 يمد ابطاله فنكاح المحلل والبيع التوصل الى الرأى به ابطال
 البيع وما اشبه ذلك من الامور التي يعلم او يقدر ان الشارع لا
 ينصرت ان كان العمل بها طاعة لمخالفة لنص الشارع في شح
 النكاح والبيع ومكر سابغ الاعمال والتسميات العادية
 والصادقة بقران فيقال **فصل** في ذكر النكاح في المسائل المذكورة
 وان كان نصرت مع النكاح بالطلاق التحلل الاول بما نصرت الاثنا
 عن نصرت النكاح لان الطلاق لا يحل الا به فلا نكاح بغيره
 قد نصرت في حايه نفع بالطلاق والنكاح من شأنه ووضع
 الشيء ان به نفع بالطلاق وقد هو ما به نفسه فيه لا حق
 طونه نصرت مع ذلك التحليل للاصل او ان كان من مودما
 بانه

بانه الخ لا حق فاعلم ان مقتضى قاطع انفسهما بطلان
 في الاخر لا ينفكا الا حركتهما من الاخر فنفكا في الطلاق في الرأى المضمونة
 وفي العقب ما يمد لعل من **فصل** في ذكر النكاح في المسائل المذكورة
 التعليق في الطلاق فيل النكاح والعقب فيل الملو فيقول الحنفية
 ان في وجوبه ما يتا طالع ولا يجوز ان يشترط ما يتا في ذلك
 الطلاق الخ ان في وجوبه والشوا في الشرع وقد علم ان ما يتا واما حنفية
 فيسبحان له ان يشترط وجوب المهر وان يشترط العقب في الميسرة عن
 ما لا يضمن حلقا لطلاق كل امرأته في وجوبه في مثل ما شرع
 فيما في العقب قال ابو له جاز ان يشترط وجوبه وان كان في وجوب طلق
 عليه مع ان من النكاح ومن الشرع ليس فيهما شيء مما نصرت
 الشارع ما لغير الاول ولا لغير الثاني الا الطلاق والعقب ولم
 يشترط النكاح للطلاق ولا الشرع للمهر وجوبه في الشرع في الامور
 اخى والطلاق والعقب من التوابع غير المفسدة في من وعينهما
 بما جاز من الا في وقوع الطلاق والعقب فان حصول النكاح
 او الملو من النصرت اليه بالنكاح فاعلم في طاعة الطلاق والمشترط
 فاعلم في طاعة الطلاق من النصرت اليه بالنكاح فاعلم في طاعة الطلاق والمشترط
 مع ذلك جاز من نصرت في ما جاز وان كان في ما جاز الا في
 جاز اما جواز التسبب بالمشترط مع الرأى في الشرع له السبب واما
 بطلاق من المصالح في من نصرت ما لا من نصرت في جاز في
 الموقوف من نصرت في نفسه ان يبارك انه ليس من نكاح المتعة
 بالان في وجوب المهر في نصرت في ان يشترط وجوبه ان نصرت في

وفلان ما اذا انكح حلال فان شاء ان يقع عليه اقام وان شاء ان يعارق
 بارق وفلان ابن القاسم وهو ما لا اختلاف فيه بين اهل العلم مما علمنا
 او سمعنا قال وهو عننا نكاح ثابت القدر وهو من ان يرى بمعية
 وهو بمنزلة من يتزوج رجلا المرأة للزواج بها من ان يصيب منها الا من حبسها
 ولا يشترط له على ذلك لا يثبت وانهما في حق ويحذفان هما واحدا من
 شاء ان يفهما اقاما لان اهل النكاح حلال في كل شيء في المسوكة وفي
 الخلع في التبرع بالبرية ويتزوج المرأة ومن يثبت ان يلفظا بصر
 السبع ان قول المحذور جواز وقد كسى ابن ابي مالك ماله في
 منع نكاح المتعة وانه ما يحرم بالنسبة كان من وجدا بفصل الاقامة
 من نكاحه وان لم يلفظ بولا وقالوا اجاز في اهل العلم وظل نكاح
 المسامح يقال وعند ان النية لا تؤثر في ذلك ما نالوا الى هناك ان ينوي
 بقلبه النكاح الا ان كان نكاحا نفي اياها في اسم لفظه في نفي نية
 الا ان كان الرجل يتزوج على حمض الحشيش رجاء الابدية فان وجروا
 والاجاز في كل شيء وهو على جعل الحصة بان اعتصم اربعه وان في
 بارق ومن اطلاق في كتاب النسخ والمنسوخ وحسن النسخ
 من ماله في اولى ولو لم يضر اربه ويعارق مالا باس في كل مسائل
 ذلك على خلاف ما تقدم في الفاعل المستند الى حليها واشترضا مسألة
 حل المهر لانه يفصل النكاح وغبية فيه والمناظران في بيعه
 ولم يشترط النكاح لثبوت النكاح في كل شيء في جميعها مع
 الفصل الخالف لفصل الضار وما ناله الا لانه فاص النكاح او ما شئ
 اليه ان ثانيا وهو ما تضمن في مقلان من الايمان جعلتهما مقلانين

٢٧

في المسئلة الاولى بحث يوشا احرما في الاخر يليق من ذلك منز
 المسائل ووجه جعل جميع ما تقدم بها المسئلة يلزم اما بطلان كذا
 كله واما بطلان ما تقدم قاله الجواب من وجيز احرما
 اجالي والاخر تفصيل فاما الاجالي فيكون قول اهل المسئلة جميع
 لما تقدم من الاشارة واما ما احق فيه ليس به اخل فتخذا ولا غير فتخدا
 به ليل قولهم بالجواز والحق فيهما بما اتفق من ذلك جواز بلا خلاف
 من مقتضى اهل المسئلة وما اختلفوا فيه بل رخصه عن الماخير فتخدا
 ولما تمت عن المحققين في هذه المسئلة لا يتناقض ولا يمتنع وان قيل
 على ذلك ما اوجز الرعي سيل ومن اجابا بكيه المقلية العقب
 واهوله ويورد على القلم من باب تحسين الخزين تقدم من السلب
 العلم ليتوقف ويتأمل ويلتزم التحريم ولا يتعسف باطلاق الر
 واما التحصيل فنقول ان منز المسائل لا تقدم في ما تقدم اما
 مسألة التعليق فنقول ان في ان نظام المشطلات على الاماين
 وان من قال بشعية النكاح في حرة التعليق في المالا فخر الترخ
 المش وعية مع استبعاد المحضة المعجزة في ما قال وكان يلزم ان ما
 يتم الحفر على المرأة البتة لاجل الفرضهم اجماعا بدل على عدم
 لزم الطلاق تحصيل المحضة الحفر في البحث اجماعا على ما عيتم
 ذلك لا على بقاء حصة ونسبة النكاح العشتمل على فاعه
 قال ومن زعم وضع مشطلي اجماعا ان قوله وهو ما ظهر ما تقدم
 ولا في النظر فيه راجع الراهن اذ في من رجه انشاء منز المسئلة للفرق
 اليه ويشير المسئلة قوله الثالثة عشر وذلك ان السب

المشي ومع المحضة لا يتلوا ان يحل او يترك ونوع المحضة به او ما بان علم اولي
 في ذلك فلا اشكال في المشي وفيه وان لم يعلم وما يظن له فهو على شيء
 اخر مما ان يكون له لعدم قبول المحل لتلك المحضة او ما من خارجي فان
 كان الاول رتبة المشي وعينه اعلا مما اشق للشيء ما اليتى بالنسبة
 الرتبة المحل مثل الرجب بالنسبة الرخي العاقل الى اجزاء العنصر على الجسم
 والحق في والطلاء بالنسبة الى الاجنية والحق بالنسبة الرتبة الرخي
 وفرد الجادات والطلاء الرخي ما بالنسبة الرخي العاقل وما اشبه
 في ذلك والدليل على ذلك ان الاطراف اهل السبب في فرع المحضة بناء
 على ما عرفنا انشاء المعاد كما في موضع بلوسا في شيء مع
 بفراندا جلت في ان يكون مشي وما وفرى ضياء مشي وما من اخلاب
 والثبات انه لو كان حركته في ان تكون الحركه وضعت في فعل الرجب
 والصادات في فعل الحركه لكان ساي الاخطام وذلك ما طرأ
 بما يقا الفاييل بتعليق الاخطام واما ان كان اقتناع وفوق حكم الاسباب
 ونحو المسيات لا من خارجي مع قبول المحل من حيث نفسه بغير موثي
 في الامم الخارجيه في شيء السبب ام يحى السبب على اهل مشي وعينه
 في المحل والخطا فيه سايح واليمين ان يتدل على ذلك بما مر احرفا
 ان الفاعل الفعلي لا يقدم فيهما فقايا الايمان ولا موارد التحليل
 وسيلك لغير المحرك في شيء موضعه ان شاء الله والثبات وهو الخارج
 بغير المعان ان المحضة اما ان تفيض بمحلها وكونه فايلا لما يقع واما ان
 تفيض بوجودها في بان اعني بقبول المحل وفيه فهو المنة عن المحل
 بطلاء في مسئلة التعليل فايلا للعقد عليها من المبالغة وغيره

بل

في منع ذلك الا بالليل خاص في المنع وسبق في موجود وان اعني بوجودها في
 المحل ان ان يقضي في المنع بفراندا مطلقا لما في اولي ما في حسي المثل الذي فيه
 بل انه لا مشقة له في السبب وهو مطلق لعدم وجود المشقة وكان النص
 والبطر في حقه متميز وفردا في الالزوم يشله وابدال الذي لم يشله
 مع انه كما يرخ في كذا العقد في اشبه ذلك من المسائل التي تجد الجسم فيها
 جارية على اهل مشي وعينه والمحضة في موجودة وما يقا ان السبب
 مطة المشقة باطلاق وابدال الزعم بالدرهم مطة لا خلافا الا في اخر
 بالطلاء وفردا ساي المسائل التي في مضافا يلحق السبب بالطلاء بطلاء
 نظام المحل في بطلاء باطلاق بانها ليست مطة المحضة ولا يوجد
 في حال حال كما نقول انما نظمي السبب بالطلاء نظام الاجنية
 بالطلاء فان قلتم بالطلاء الجواز مع عدم اعتبار وجود المحضة
 في مسئلة الميزة فلتقف ولو اجمعت نظام المحل في بطلاء
 لا تتأخرو في معرفة من مطلق حركه نظام الاجنيات بطلاء نظام التزاي
 الميزة هالام والبت مثلا بانها في مطة بالطلاء بالمحل في قابل بالطلاء
 بغير ان النص بالادرا وانما في ذلك فلا بد من القول في تلك المسائل
 وانما ذلك يكون في بعض الاسباب مشي وما وان لم توجد المحضة وما في
 بقتضا ان كان المحل في نفسه فايلا لان قبول المحل في نفسه مطنة
 المحضة وان لم توجد فوعا وكذا مقول والثالث ان اعتبار وجود
 المحضة في المحل عينا لا يفيض لان تلك المحضة لا توجد الا ثانيا عن
 وفوق السبب بغير قبوله نوع السبب جاسطون بوفوعنا او عدم وفوعنا
 بضم من طلق على ارض ايقاع النظام وكذا من شاع في اخذ الطار

على جوامع من غير واما تعلم وفروع الحكمة بل لا يفي توفيق من وعية السيد
 على وجود الحكمة لان الحكمة لا توجد الا بعد وفود السيد وفوقه فلا
 وفود السيد بعد وجود الحكمة وفودا ورجالا فاما الابد من الاشتغال الى
 اعتبار الحكمة بمرور الحول ليعمل الحكمة كافي وللماضي ان يتصل بها على ما
 قد ثبت اليه باوجه ثلاثة احدها ان يقول المجلد ان يفتي شي على يكون
 فاما بل لا يفي الا من حاجة وان في غرضه فابعد الخارج بما لا يفي الا في شيء التسبب
 فيه واما يكونه توجد حكمة في الخارج بما لا توجد حكمة في الخارج لا
 شيء على هذا كان في نفسه فاما الحكمة فلا فاما كان الاول في شيء صحيح
 لان الاسباب المشي وعة انما هي على ما في الجلاء وتوجد حكم المشي وعة
 بما ليس فيه معلومة ولا معلومة معلومة موجودة في الخارج بغير سائر
 ما لا يفي الحكمة لا في الا من ذلك في الخارج من حيث المفهوم الذي في واما
 استويا استويا اوجاز الا من جواز مما يورثه الرخاوا ما اتفق على منعه
 بل لا بد من القول بينهما مطلقا وهو المطلوب والثاني ان انا لو
 اعلمنا السبب فما يصح عشا والبعض لا شيء بنا على القول بالمطابق فلابد ان
 يتردد في القسم الاول ومنه انوطام التي امر والثالث
 ان جواز ما اجب من تلك المسائل انما هو باعتبار وجود الحكمة وان
 اتبعه المشقة بالنسبة الى الملة التي به غير متحقق بل الكثر يورثها
 غالب في ان المشقة تتلوا باختلاف الناس وما تصح في نصب الشارع
 الحكمة في موضع الحكمة فبما الخوايز التي عية حكما جعل الخفاء
 المختارين فابا العسية المحلولة وان لا يكون الحكمة مائة مائة وجعل
 الاحتلام مائة حصول العقل الفاعل للتقليد لانه غير منضبط في نفسه
 الى

الاشياء من ذلك كثير واما ابدال الوجود بحله بالمحالة من طرده فله
 لا تصور عقلا بانه ما من متماثلين الا ويشخصا ان في ولوي تحسنا
 كما ان ما من مختلفين الا ويشخصا مشابهة ولوي غير ما سواهما عنهما
 ولوي من التماثل من كل وجه بغير تميز وما يقتضيه ان يكون مقتضاها
 والغالب المحل اختلاجه الدرهم والدينار من ولوي يحسنه الخشب ما طلق
 الجواز لانه لا خلاف في ان المسائل على مسئلتها **فصل**
 وفروع الحكمة من ذلك المسئلة الجواب عن مسئلة التقليد واما مسئلة
 النظام التي في التميز واما في بعضها بانه موضح فيه احتمال لا خلافا
 وان كان وجه الحكمة هو الافور من نظر الى انه نظام ضروري فله في
 حله الفاعل له كما تقدم بطر في جميع من نظري الى انه لما كان له في البعارة
 او كان مائة لانه اشبه النظام الموقر في عينه فله ان كان ابن القاسم
 في يحيط في مسئلة نظام التي خلافا بغير غرض في واني بانه ما يفي به
 الا حصار ومنه كافي بما فيه من الشبهة بالموضع مما في نظري المختصين
 واما انظري في الرد على ما له وجونا نظام التي نظاما مقصودا التي في
 المقصود لا على ان في مع حكم التميز وكونه مقصودا به رجع اليهم
 يفي بانه فخر للنظام المشي ومع التي تحل في الملة لا استتاع وغيره
 من مفاعله الا انه يشتمل مع التميز في غرض فاده وحل النظام
 لفظه الوطى مقصودا ايضا لان فقا الوطى من مفاعله على الجملة ونسبة
 اليها ان يعرف لانه خارج الروايس من الطلاق التي جعل الشارع له
 وقد ينسب اليه فلا يعارض ومنه والي في بينه وبين نظام المقصود بانه
 في نظام المقصود بان على شي طه التوفيق وحل نظام التقليد في غير

بما يفرض النكاح انما يفرضه تحليل هذا المطلق الاول بصورة نكاح زوج في...
 بحقيقة بل يتضمن في غايته اخرى التي هي...
 التي لا يخرج فيه البقاء معطاه بما اوشى طابعه ان يكون نكاحا يخرج استهارة
 وايضا ما فيه ينفذه عتير فير ففهمي وعمل انه لو خرج نكاح المطلق او
 ولاش ط وكان الزوج هو الغامر لكان جازي عن العلم به في كل النكاح
 اعتبارا بان فاهر للاستمتاع على الجملة ثم الطلاق يفرض على الجملة
 ما يفرض بالنكاح من اخرى هذه المفصولة ويتضمن ذلك التوجه الى الاول ان
 انفسه على قول لا يتضمنه على قول ولا يخرج النجاسة وان كان نكاحا من الاقوال
 المرجوحة فلا يخلو من وجه من النظر وما يدعى ان حل البهيمية انما يفرض
 بالنكاح لا يفرض فيه انه لو كان نكاحا وحده على بطلانية من علامه اوجه
 او غير اوجها اذ ما شبه ذلك من العبادات انما يفرض به في نكاح
 فله بلو كان نكاحا من البهيمية وشبهه فانه على اهل العنصر لكان فانه على اهل
 العبادات لان اهل العبادات التوجه بها الى المعبود فانه لا يتقرب
 اليه بعبادة تقع العبادات المنزلة او المحلولة عليها وان يفرض بها الا حل البهيم
 والالم يبيح به بغيره لاشنايل اولي وكذا من حلها ان يبيع سلعة يملكها
 بالعرف يبيحها لهم وان يفرض بها الا حل البهيم وكذا ان حلها
 ان يبيع او يبيع غيره الضائ او ما شبه ذلك ومن اخله راجع الواجبين
 احدهما ان الاكل من المشيمة المصاح لا يشترط وجود المملوك في كل من
 من اكله محالها وانما يبيح ان يكون مائة لقاحا خاصة والشأن ان الامور
 العادية انما يبيح في محتمل ان لا تكون مائة لقاحا لعنصر الشارع ولا يشترط
 خصوص المواقف وهذا البهيمية ان شاء الله تعالى **فصل**
 والفهم

مشط

والفهم الثالث من الفهم الاول وهو ان يفرض بالسبب مسيما لا يحل ولا يخرجه
 مفصلا الشارع او غير مفصولة ومن موضع نظري وهو محل اشغال واشتباء
 وقد لا انما لو نسبنا لامر ان يكون ذلك السبب في موضوع لنفرض المسبب
 المسمى وفرضه ان يكون موضوعا له وليس في هذا الاول يكون التسبب
 في مشي وعمل الشارع يكون مشي وعمل اذ اثار العمل ان يكون
 مشي وعمل او غير مشي وعمل كان الامتناع على التسبب في مشي وعمل كما يقال
 ان السبب في مشي وعمل على الجملة بل لا يتسبب به كما انما نقول
 انما في مشي وعمل بالنسبة الى مشي وعمل في موضوع لا مطلقا وانما كان
 به التسبب به مطلقا انما على مشي وعمل في موضوع لا مطلقا وانما كان
 والعموم وليس ما في هذا الكلام فيه من خلاف علما ان في من الاسباب
 شئت لأمور تتشابهها في مشي وعمل لأمور وان كانت تتشابهها او شئت
 عليها النكاح فانه مشي وعمل لأمور والتاسل وتواضع في مشي وعمل المحذور
 للتحليل وماما شبهه بلما علما ان مشي وعمل لأمور مخطوطة كان ما جعل
 حتى مشي وعمله بمحذور الحكم فلا تقع مشي وعمة الامتناع حتى يقع بالحكم
 ولا يقال الا حل الجواز لان ذلك ليس على الاطلاق فالاحل في الامتناع المنع
 الاسباب مشي وعمة والحيوانات الا حل في اكلها المنع حتى يحل ذلك
 المشي وعمة التي في ذلك لأمور المشي وعمة بغير تحصيل اشياء لا وحلها بل
 في ذلك تميز تسبب لا تميز اذ هو ما يفرض الشارع بالتسبب المشي وعمة
 او ما يفرض وجب التوفيق حتى يقع بالحكم فيه ولذا فاعرف تبيينها
 ما هو مفصولة الشارع من مسيما الاسباب وما ليس بمشي وعمة وفي موضوع
 في كتاب المفهم من المسئلة التي احدثت **فصل**
 والفهم

كما ان الاسباب المشروعة تنبئ عليها احتكام ضمان خزانة في المشروعة وتنتهي
 عليها ايضا احتكام ضمانها القتل تنبئ عليها الفحص والورثة في مال الحيا
 او الدافلة وفي القيمة ان كان المقصود عبدا او عذرا وكذا القتل تنبئ
 عليه الضمان والقوة والسفوة تنبئ عليها الضمان والقطع وما اشبه ذلك
 من الاسباب المضبوطة في خطاب التكليف المسببة لغير الاسباب في خطاب
 الوضع وفريكون فنال السبب المنوع بسبب مصلحة من جهة اخرى وليس
 في ذلك سببا مينا فالقتل تنبئ عليه في اثار الورثة وانقاذ الرعايا
 وعقود المذمومين وحيث ان افعال الاوامر وكذا الاوامر وكذا الاوامر
 بالنقض تنبئ عليه ملأ المقنن المتقلب تنبئ عليه القيمة والقبض
 تنبئ عليه ملأ المصوب ان القيمة تنبئ عليه ملأ التبعيل المعلوم بناء على القيمة
 وما اشبه ذلك لا بما في الضمان الاول والعاقل لا يفرض التسبب اليه لانه غير معسر
 عليه لا مصلحة يملكها وانما التي من شأنه ان يفرض الضمان الثاني وهو اذا قصر
 بالضرر اليه على وجيز اخر مما ان يفرضه المسبب الذي منع لاجله لا يفي
 في ذلك التثنية في القتل والاستعجال المطلق في المصوب والمسوق في بصر
 الضرر في فادح في تنبئ الاحتكام التبعة المصلحة لان اسبابها اذا كانت
 حاكمة حلت مسيئتها الا ان بابا سر الذراع حيا في ما ان الفائل
 وان كان يفرض التثنية او كان القتل خطا غير منقلا في ماله ولا في
 فالواذا اتى المصوب في من الغاصب او اتلفه بان من احتكام القيمة انه
 ان كان كثيرا يباحه في يمينه ويجوز للغاصب الاستعجال به على ضمان
 القيمة على اية غير بعض العلماء وعلى من على اية عن اية
 وسواء في ان قصر من التسبب في ينال ضرر الشارع في تنبئ
 الاحتكام

الاحتكام لاثبات تنبئ على ضمان القيمة او التقي او مجموعها وانما انفسه
 في ايقاع السبب المنبئ عنه والضرر الى السبب بعينه ليحصل به في مطلق
 في الضرر الى من السبب بعينه القسوة عن الضمان او القيمة او
 مجموعها وينتهي في ذلك ان القصد يتبعه الروح الضمان في مطلق
 متبج القيمة بسبب التقي الناشئ عن القصد وحيث القيمة وتنتج
 صار المقصود بمسئته الغاصب ملأه حولا مال الغاصب ان يترك بالطلاق
 بصر ملأه تنبئ على القيمة عليه لاسبب القصد بان يترك الضرر في
 ينصر الفائل المتشبه في ضرر الحصول اليه ان الضرر الغاصب للاستعجال على
 ضرر لثمن القيمة واخراج المقصود عن ملأ المقصود منه وانما اذا خزل
 في الحزم التابع للعلم ينصر الفائل والغاصب على حياء وفي تنبئ القيمة مفعلة
 فيما ينصر على القيمة وذلك عفا به واخذ المقصود من يترك او يمسسه ومن
 طاعن الا ما سرت فيه الزريعة والثبات ينصر توابع السبب وغير التي تنبئ عليه
 بالمصلحة ضمانا طالعوات يقتل الموروث يحمل الميراث والموروث يقتل
 الميراث يحمل الموروث والغاصب ينصر ملأ المقصود ويغني عن القيمة
 ويترك واشياء ذلك فيمن التسبب بالطلان الشارع في يقع تلك الاشياء
 في خطاب التكليف ليحصل بها في خطاب الوضع فكلما يثبت ان المشروعة
 في ذلك التسبب ولا في ينصر النظر في ذلك التسبب المخصوص
 حرم ما فاعى الضرر لضرر الشارع عينا حولا لا يثبت عليه ما ضرر المتسبب
 بتثنية فنادا عن المعاملة بنفسه المقصود ويطلق الحزم باعتبار ما
 اذا قيل في الضرر الميراث وهو من مقتضى الحرث في ما ان الفائل الميراث
 ونقص الضرر القيمة في حرث المنع من جمع الحرث في وتنفي الجمع

خفية الصفة وحلها في ان المنة في المخرات التي هي من تحت
في القوة الركن من مزا او بعض جعل الشارع سببا للمصلحة المتينة وما
يؤثر في ذلك فمعرضا الفاعر يستوعب في الحكم مع الاول فمزا مجال المحققين
فيه انتفاع نظري ولا سبيل الى القطع باحر الامور من قبضه عنان الخلاف فيه
المسألة الثانية في وط والنزاع فيه في مسائل **المسألة الاولى**
ان المخرات في كل الكتاب ما كان وهذا حكما للمشي وطه فيما اقتضاه
في ذلك المشي وطه او فيما اقتضاه الحكم فيه كما تقول ان المحل او مكان التما
مكمل لمقتضى المحل او الحكمة الفرو والاحكام بحمل الوصف الزنا في اقتضاه
الرجح والتسارع في التهمة بحمل مقتضى الفاعل او الحكمة الزجر والظنارة
والاستقبال ومن الصورة محلة ليعمل الملاءة او الحكمة الانتصاب للفتا حاء
والخضوع وما اشبه ذلك لا وسواء علينا اكان وهذا للسيا والعلقة او الحسيب
او المحلول او المحال او ليس ذلك مما يتخلو به مقتضى الخطاب الشرعي بما في
صوره من اوجاهة ذلك المشي وطه يلزم من ذلك ان يكون مقابله الى حيث
يجعل المشي وطه مع التعلقة عن المشي وطه وان لم يتعذر كما في الاوجاهة
مع الموضوعات خفيفة او اعتبارا ولا ما يور في التطويل فاما ما في اطلاق
المسألة الثانية وانما في اطلاق من الكتاب في الشرط طين
ا عطل في السبب والعلقة والممانع بما ما السبب بالمي اذ به ما وضع شها
الحكم بحكمة يقتضيها ذلك الحكم كما كان حصول النهاب سببا في وجوب
الزوجة والى والسياسة وجوب الصلوة والى في سبب في وجوب النطق والتفوه
اسبابا في اباحة الانتفاع او انتفال الاملا وما اشبه ذلك واما العلية
بالم اذ بها الحكم والممانع التي تعلق بها الاوامر او الاباحية والممانع
التي

التي تعلق بها النواحي بالمسئلة على اباحة النفس والعقل في السبب
والسبب هو السبب الموضوع سببا للاباحية في الجملة العلة في المصلحة
نفسها او العسر لا مقتضا كانت طامسة او غير طامسة منقضية او
غير منقضية وحلها بقوله عليه السلام لا يقضي الفاضل وقوم فاضل
ما لخصه سبب وتشويش التما طر عن استبعاد الحج هو العلة عما انه قد
يطلق هذا لفظ السبب في العلة لا ارتباط ما يتصل به ولا مشاكلة ولا اعطال
واما الممانع فهو السبب المقتضى لعلقة نتائج علة مانع لانه لما يعلق بالنسبة
الرئيس مقتضى الحكم لعلقة فيه مانع احض الممانع وهو مقتضى علة تنا في
تلك العلة ارتفع ذلك الحكم وطلعت تلك العلة لا من من شطهونه مانعا ان يكون
في العلة السبب التي سببه الممانع فيكون رعا المحل فانه ان لم يكن حل لا فان
حضوره مع مانع مانع له من باب تصار غير سبب او حكمين متقابلين وكذا
باب فتاه التناظر في النزاع ما في افلا الذين مانع من الزوجة بغيره انه سبب
يقتضي اعتبار المديان الرما يور به مدينه وقد تغير في سبب من النهاب
يتم تعلقا به حقوق الفوا استفت حكمه وجوب النهاب وغير الفوا الذي
سوءلة وجوب الزوجة بسقطه وحظر بقوله الابوة المانعة من
النهاب مانعا عفتة حلة تحمل بحكمة القتل العمدة الحد وان وما استبر
ذلك ما هو في **المسألة الثالثة** التي وطها ثلاثة اقسام
احرفا العقلية كالحيات في العلم والبعث في التخليق والفاذ العامة
حكمة الناب الجسم الحي في الاحكام ومقابله الى الامم للممي وتوسع
الجسم الشهاب في الايام واشياء ذلك والشاكت التي عية طاطارة في
الغاة والمحل في الزوجة والاحكام في التي فاما في الشاكت هو المقصود

بالترتيب بان حوث التهم من شئ وط القسمن الاول من حيث
 تعلق به حكم شئ عوي في خطاب الوضع او خطاب التكليف ويصح ان
 انما شئ عوي بغير الاعتراف من قبل تحت القسم الثالث **المسئلة**
الاربعة افترضنا ان الشئ ط مع المش وط كالصفة
 مع الموصوفات ونبيح جني. والمستتر فيه الاستفهام في الشئ وط
 الشئ عوي الا اننا انما نحول المحمل بحكم حصول النفاذ ونفي الغفلة فانه
 انما املنا بغيره ولم يستفهم عليه حكمه الا بالمتكرر من الاستفهام به
 في وجود المصالح يجعل الشارع المحول مضافا لثبوت التكرار في كل
 به وجه الغفلة والاحتياط في اليمين محمل لمقتضاها بما يتصلح يجعل لها كجارية
 الا ان الاقناع ام عليها جنابة ما يحل اسم الله وان اختلفت اجوبة ثم جازا
 بغيره في كل شيء لا يتحقق مقتضى الجنابة الا عند الاحتياط بغيره لا كحل
 مقتضى اليمين والاشوق ايضا محمل لمقتضى انبائه المفاد في الوجوب
 للفصا ص والدية ومحمل لتفريق حقوق الورثة في مال الميراث فما
 فحوبا والا حقان محمل لمقتضى جنابة التي من الموجبة للرجح وشخصا
 سائر الشئ وط الشئ عوي مع شئ وطها تنها وربما يتدخل في التقيي
 بما يندكر من ان العقل شئ ط التكليف والايمان شئ ط في جهة
 العبادات والتفريق بان بان العفوان لم يغير بالتكليف في حال عقلا او
 سمع بالتكليف الجمادات والعبادات فكيف يقال انه محمل لمقتضى
 العمر في جهة التكليف وكذا لا يبعد ان يقال ان الايمان محمل
 للعبادات بان عبادات العباد حقيقة لها به ان يحتملها الايمان
 وعيش من كل اديب تقع من الاشكال ط من احدهما ان من اوصى
 الشئ وط

الشئ وط العقلية لا الشئ عوي وهذا ضاع الشئ وط الشرعية والشئ ان
 العقل في الحقيقة شئ ط محمل لمحل التكليف وهو الانسان لا في تقيي
 التكليف ومعلوم انه بالنسبة الى الانسان محمل واما الايمان فانه
 سلم انه شئ ط لان العبادات مبنية عليه الا اننا ان مقتضى العبادات
 التوجه الى المعبود بالخضوع والتطليح بالقلب والجوارح ومنزلة
 روح الايمان فكيف يكون اصل الشئ وط عوي التي يسن عليها
 شئ وطا به من اعيى محمول ومن اطلق هذا الوجه الشئ ط يقع في
 التوسيع في العبارة وايضا بان سلم في الايمان انه شئ ط يقع في
 لاي التكليف ويكون شئ ط جهة غير محمول شئ ط وجوب عوي
 بغيره سمعوا عن التكليف بالايمان حبيبات ط، الا هولاء
 في مسئلة خطاب الفقار باليمين **المسئلة الخامسة**
 الاهل المعلوم والاحول ان المسيب انما اطلق متوفى التماس على
 شئ ط فلا يبعد ان يقع المسيب منه ويشود في ذلك شئ ط العمل
 وشئ ط الاجتهاد. فلا يبعد الحكم بالعمل مع من غرت فيه على شئ ط
 ومنزلة كلامهم كذا في بانه لو لم وفوع المش وط به دون شئ ط
 في بغير شئ طا به وفودهم فخر لا من اخلط وايضا الروح في ذلك
 لكان متوفى الوفوع على شئ طه في متوفى الوفوع عليه معا
 وذلك لا محال وايضا بان الشئ ط من حيث هو يفتقر انه لا يقع المش وط
 الا عند حضوره بل وجاز وفوعه لاونه لكان المش وط واقعا وفي
 رافع معاونة لا محال والام او في من ان خطاب به وما شئ به
 في كلام طائفة من الاصوليين اهل الامم رعي والرموز ما لا ان الحكم

اذا احضر سببه وتوفى حصول سببه على شئ ط بخل به وفوقه
 بدو شئ طه اجماعا فاما اعتبارا باقتضاء السبب او تقليب الشئ ط
 بمنزلة السبب وهو مقتضى السبب غلب اقتضاه واما ان توفى
 على الشئ ط ومنزلة السبب ط وان توفى السبب عليه مانع من وقوع
 مسببه بامام اع حضور السبب بجهده الا ان يحضر الشئ ط فيمنع
 السبب عن ذلك في اقتضائه وربما اطلق بعضهم في بيان الخلاف
 في منزل الاصل ومثلهما ويمثلون ذلك بامثلة منها ان حصول
 الثياب سببا وجوب الركوة ودوران المحل شئ طه ويجوز
 تقديم محال المحل على الخلاف واليه سبب الكفاية والخلف
 شئ طه ويجوز تقديم محال المحل على احد الفول وانما
 المغاير سبب الفصام والذبة والركوة شئ طه ويجوز العجز
 قبل الركوة وبطل الركوة وبطل السبب ولا يجوز في ركوة العورة
 فهو على الله ليس للزوج الرجوع خلافا وقد المزمع انما جعل الى جلال ام امة شئ وجدنا
 في اسفا كالتعليق بعد التزوج زوج زوجة ويرى مله ان شاء طلق او باقنا ما استاء نسأله
 التي ويجوز ما نزلت له فلهما شئ وجدنا اراة تنكر ان تعلق عليه
فقال اذ لم يكن له لداشاه على انكافرا سقطت بحر
 جريان السبب وهو التخليد وان كان قبل حصول الشئ طه وهو التزوج
 وانما انكافا الورثة عن الميراث المحبوب في النص بامام اخي من الملك
 جاز مع انهم لا يتنقض ملهم الا بعد المدة بالمرور سبب
 لتملكهم والموت شئ طه فيمنع انكافا عن طلاق خلافا
 لا في جميعه والسابع وان لم يقع الشئ طه وعن الناصر من غل
 بانكافا

فبعد على الله ليس للزوج الرجوع خلافا
 في اسفا كالتعليق بعد التزوج
 واخذ فيهم ونظائر ذلك

بانكافا انكافا في الصحة والميراث سببا على ابي سورا هو القاجرة
 ولا يلزم من القول بان الموت شئ طه وقد المزمع في
 جازع والتزويج شئ طه لا يغتسل شئ طه وجوب غسل عليه ثمانية
 فوات ونحو الوجوه جاء على ان سبب الغسل ان يصل الماء عن شئ طه
 وقرا غتسل ما يغتسل له من شئ طه ومن سبب حجة يحنون وابن
 المواز بالسبب سوالان فيصل والحج ورج شئ طه ويجوز الركبي من
 المسائل تدرار على من الاصل وهو طاف المطرقة لاهل الاول بيان
 الاول يفيض بانه تايه وفرع المش وطه بدون شئ طه باطلاق والكل
 يفيض بانه هي عن بعض العلماء وربما يوافق كما في مسئلة
 العجز قبل الركوة ولا يمكن ان يجمع الاطلاق معا باطلاق والمعلوم
 هذه الاول ما بين من النص في خلاصهم من الاصل الشان اما انما ينفس
 التساقط من الاعلى كما في عزم عتته عن التلم بجهة الاصل الاول
 واما كائنا فلا نسلم ان تلك المسائل جارية على عزم اعتبار الشئ طه
 بانماقول من اجاز تقديم الركوة قبل حلول البول ومثلهما من غير
 اهل من كفاينا على انه ليس بشئ طه الوجوه والمأخوذ طه
 الاختتام بالمرور طه خانه وقت عن من الغالب الوجوه الركوة
 موسع ويتشبهه في الوقت كساي او غان التوسعة واما الاخر اجماع
 قبل البول يسبب على من كفاينا فيناه على ان ما في من الشئ طه يحكمه
 حطه بشئ طه الوجوه حائل وكذا القول في شئ طه الحث من
 اجاز تقديم الكفاية عليه فيمنع عن شئ طه في الاختتام من غير
 نفسي لاشئ طه في وجوبها واما مسئلة الركوة فيكون شئ طه

في وجوه الفصاحد الزينة لانه شط و همة العفو ومن انفق عليه
 انه العفو بغيره لا يمكن ولا يبر من نوعه فله ان وقع ولا يصح ان يشون
 شط لانه لا يوجب همة ووجه همة انه حق من حقوق الحي وحق الحي
 لا يتعلق بالمال بخلاف عفو عنه وطفلا عما يجوز عفو عن صاحب
 الجراح وعرضه ان اقرب وما اشبهه لرو والليل على ان حرط
 حكم العفو ليس ما فالو انه ما يصح الحي وحق ولا لا يتباه استيعاب
 الفصاحد او اخذية التبع طاملة قبل الزموم با تفاق ولو كان
 كما فالو لكان في حق المسئلة فومان واما مسئلة تلبية المراء
 بانها لما سقطت حق نفسها مما شط طاع على الروح قبل ان وجه
 في يوق لها ما يتعلق به بغيره لان ما كانت تملكه بالتعليق من
 اسفل حقد فيه بغير ما جرسية بل في سئل من الاضاف
 وشوبه طاعه ومسئلة ان الورثة بينة الحق وان الموت
 سبب في همة الملو له تعلقه والمرصية تعلق حق الورثة
 بما الموروث لا في تملكه له منها سبيل كل واحد منهما يقتض حقا
 لا يقتضيه الاخر فحيث كان المرصية لتعلق الحق وان لم يكن
 فله كان له نعم واقعا لانهم لما تعلق حقد بمال الموروث
 عات لهم فيه شئنة فله لعل اسقطوا حقد فيه لم يجر لهم
 بجرى لرو وطالبة لانهم ما راجه المال الذي انقضوا تم
 الى به فيه حالة الى مر كالا جانب ما اذ احل الموت لم يجر لهم
 فيه حق كالثك والقابل يمنع الانباء به مع القول بان الموت
 شط لانهم اذ نوا قبل التلبية وقبل حصول الشط بلا يفتق
 خصا

الحال

خصا من الشوط مع شط وطاعه واما مسئلة الانش الى روح بنارها
 عما انه ليس شط في حسن الفصل اوله لا حكم له لانه انش الى روح
 انش ان لانه يعلق الجمل من الاشياء لم يتعين بهذا الشط مع
 عمر اعتبار الشط **المسئلة السادسة** الشوط وط
 المحي في المشوط وطاعه شطاعه في من احرق ما كان راجعا الى
 خطاب التخليق اما ما موردا تحصيله طاعه طاعه طاعه واخر
 الزينة لكان وطاعه الشوب وما اشبهه لا واما متحيا عن
 تحصيله فطاع المحلل الذي شوط طاعه لمر اجعة التي وحق الاول
 والجمع بين المحي و والحق بين المحي خشية العرقه التي شوط ط
 لتفقد العرقه وما اشبهه لا يفسد الشوب واخر فطر الشارع
 به بالاول مفعود العجل والشان مفعود الرد وخر لا الشوط
 المحي به ان يتفق بفطر الشارع به جعله لحيه الخلق ان شاء بطله
 يحصل المشوط وط وان شاء ثم طاعه بل يجعل الشوب الفل ما جمع
 الر خطاب الوضع طاعه الزكوة والاحكامه التي نور المحي
 في القطع وما اشبهه لا يفسد الشوب ليس للشارع فطر تحصيله
 من حيث شوط طاعه والحق عمر تحصيله با بقاء النصاب حوما حق
 تجب الزكوة به ليس مطلوب العجل حتى يقال يجب على صاحبه
 اساطه حتى تجب عليه الزكوة به ولا مطلوب التلا حتى يقال
 يجب عليه ابقائه خوفا ان تجب به الزكوة وخر لا الاحصان لما
 يقال انه مطلوب العجل يجب عليه الرجم اذا زنا والتلا حتى يقال
 يجب عليه ابقائه خوفا ان تجب به الزكوة وخر لا الاحصان

شع

للسبب بفارضا الباعل او التاريا بفرض مع حكم السبب فاهرا
 للمطالبة الشارع في وضعه سيما وقد تميزان مقامه ففرض الشارع بالحالة
 بفرض العمل بالحق فبان في **المسئلة** مع وقت في سبب توفيق
 اقتضاه الحكم عايش ط باء اجفراش ط يحكم الفرض الرفوع كسان
 كما لو يفرض له ولا تباشي للفرض وقد تميز ان الش ط اذ لم يوجد
 لم ينته السبب ان يكون مقتضيا كما يجوز الزكوة بانه ش ط لا يجي
 الزكوة برك بالحق فلو المعلوم من فرض الشارع ان السبب انما يكون
 سيما مقتضيا عن وجود المش وط لا عن فقره باء لم ينته
 سيما فان المسئلة ضمن انفق النماء قبل حلول الجول المعز من معان
 الانتفاع بلا يجب عليه الزكوة لان السبب لم يفته ايجابا لتوفيقه
 عند لزوم الش ط التثبت اعتبارا ش عامر حيث قيل فيه انه مخاف
 لفرض الشارع يقال انه موافق ونحوها من المسائل **والجواب**
 ان فرض المعز انما يجي سيما اذ لم يفرض مع حكم السبب واما مع الفرض
 الزكوة فهو مقتضى محتم لان الش ط شحزله بالانفا على القطع
 ويتبين له لا لادلة المزكورة باء اعرقت المسئلة عليه بان الجمع
 بين المعق و والتبينة بين المجتمع قد تميز عند اذ افرض بها البطلان حكم
 السبب بالانفا ش ط يفرضه حتى يحسر المسائل من الاربعين فيما
 شان ش ط لا يفتي ان ونصه ش ط اختلاطها باربعين اخر ومثلا
 باء اجمعها بفرض ارج النصف بة لا المنخير عنه كما انه اذا كانت
 مائة مختلطة بمائة وواحدة في تمام فمراق فيخرج واحد بفرض لا
 واما لا الا انه ان ش ط اربع ش طايي مع عنه ما اقتضاء السبب
 او

الاول بفرض المتفق تمامه بفرض مع ما اقتضاء من وجوب الاخراج
 وكذا قوله وما يحل له ان يقال في خشيته ان يستفيله بنخير من الفرض
 الررمع ش ط الخيار الشايب له بسبب الفرض وعن الانفا ش ط الفرض
 المحللة بفرض اخر لا بفرض المسابقة معه ومثله مسائل الش وط
 باء ش ط يفرض به ارج احكام الاسباب العاقبة بان الفرض
 على الكتابة اقتضاه عن فقره على جميع ما يشاء عنه ومنه لا الرما من
 ش ط ان الوفاء له من الباييع فقره فقره بالش ط مع حكم السبب فيه
 واعتق ما خزا ساج ما تفرع بخره كذا لا يحل من الاثبات بالش وط
 او بعدا من لفرض هو المنخير عنه واذ اثنان منحيما عنه فان فقا اذ
 لفرض الشارع فيكون باطلا **والجواب** ان في ذلك تفصيلا ودون
 يقول لا يلزم ان يكون الش ط الحامل في فقولم تبع او الم يردع حكم
 الحامل معز ولا بان كان كذا بالحكم الذي اقتضاء السبب في حاله
 قبل من العمل والعمل بالحق فارج لا ياتي فيه ولا حكم له مثل ان
 يكون وثب المال قبل الجول من رادعه عن ان يردع عليه بفرض الجول
 بنية او يجمي ط وطها لجامع بين المعق و وثما ياتي في الساجي ثم في ط الو
 القيم فة او المعق و بين المجتمع عن لا ش ط يردعها الرما فان عليه وقالنا في
 لتطعن عور الش ط ش ط نفوذ لمطلقا ثلاثا واشياء اذ لا لان كذا
 الش ط المعمول فيه لا معزله ولا ياتي فيه نقص ش ط علوان لم يكون
 كذا لا بالمسئلة محتملة والنقص فيمضا منجاة بة ثلاثة اوجه احسنها
 ان يقول ان في ما اقتضاء السبب طايي بانه هو الباعل في الحكم وانما

مكتوب في الحاشية
 في المسئلة المذكورة في نسخة من المخطوطات

الشئ ط أي خارجا ومكمل واللام ان يكون الشئ ط جـ العلة والقياس خلافه
 وايضا بان الفرض فيه فرع عا رخي ش غير فهار العقل فيه مخالفا للفرض
 الشارع فهو حتم مالم يحصل فيه وانحرع القسم مما دلل الحتم فلا
 يتحقق نفس العمل حكم ومثاله انما انبثق النماء قبل الحول
 مناجعه اوفيه شبه بطله لم يجمع وهذا اوجع من المعنى ف ادوم في بين
 الجمع وحده لا يفرض الي امر الزيادة لا عند لم يجر الرما كان عليه قبل
 الحول وما اشبه ذلك فغير علنا حين نقب الشارع ذلك السبب المحتم
 انه فاحر لم يثبت الحكم به بانه اخر كذا في مع حكم السبب مع استفاضة
 صيا كان منافضا للفرض الشارع ونسب له ط لو كان الشئ ط حيز ربع او
 وضع مما وجه بعض الشارع ما الجملة فرائي فيه الفرض القاسر ولا
 به ان يتحقق ش لاش عيا فكان ط المحذور بالطلاق والتخلف بالقسم
 الاول والثاني ان يقال ان في انقضاء السبب غير كاره فانه وان كان
 باعثا فربما جعل الشئ مع مفيد بوجوده الشئ ط باذا اليم كذا السبب
 باعثا باطاع في ان الشارع فرض ارتفاع السبب محتم وانما فيه
 انه فرض انما اوقع ش طه باذا كان طرلا با الفاضل مع حكم السبب
 مثلا بالعمل ربع الشئ ط لم ينافه فرض الشارع من كل
 وجه وانما فرض لما يلخص فيه فرض الشارع للارتفاع او عونه وهو
 الشئ ط او عونه لا في لما كان ذلك الفرض اينا لمناقضة فرض الشارع
 على الجملة لا عينا لم يجر الفرض المنوع فيه موثرا في وضعه ش لاش عيا
 او سببا ش عيا كما كان يقضي المقصود سيما اوش طه في منع ما حبه
 منه وبطل القاصه له ولم يجر فعله بفرض العصيان سيما في ارتفاع

[illegible]

اعلم المستقل

وعاخرها بحيث لا يكون فيه مقتضات لظاهر حال كاشي الى الصياح في
 الاعتقاد بمن يشق له واشي الى الكعب والاصحاب بالمعروف والنهي
 باحسان في النكاح واشي الى الرمز والحمل والنفر والنسبة في الفرس
 في البيع واشي الى العتق في الرقيق واشي الى مال العبد في الشئ وما
 اشبه ذلك ولا يغفل اشي الى الحدود في الزنا والاحكام في الزنا وعرف العول
 في نكاح الاماء والحر في العتق ومن الغم الاشكال في عتق من حاله
 فكل الحكمة كل مسيب يقتض حكاما في الاعتقاد لما كان انقضاء
 الرابطة مما وجه لا ينفك بل هو المجرى في الصياح فيه اشئ طامس ولما كان
 في العتق مظنة التمتع وانقية احرار في جزاء وعصمتها وكذا العتاة
 اقرى الى النكاح احرار في جزاء والعصمة والى مجاز العادات طامس
 اشئ اظها ملائما لمقصود النكاح ومحررا الا مسامحة في وسام
 تلك الشئ وط المرحورة تجيء في من الوجه شبهت في ما وافهم
 والثاني ان يكون في ملائح بمقصود المشوط ولا يمكن الحكمة
 بل هو هو على الضرر الاول كما ان اشئ ط في الصلاة ان يتكلم في
 اذا حب او اشئ ط في الاعتقاد ان يخرج عن المسجرات والادب
 على راي ما لا واشئ ط في النكاح ان لا ينفق عليها او ان لا يطامها
 وليس بمحبوب ولا عتق واشئ ط في البيع ان لا يتبع بالمبيع او ان
 اتبع بها بعض الوجوه دون بعض واشئ ط العانع على المستضعف
 ان لا يضمن المحتاج عليه ان تلف وان يصر في دعوى التالف
 وما اشبه ذلك فكل الغم ايضا لا اشكال في بطلاله لانه منافي
 لحكمة السبب فلا يجمع معه فان الطام في الصلاة فباب
 الحكمة

لحكمة السبب فلا يجمع معه لما شئت له من الاقبال على الله
 تعا والتوجه اليه والمناجات له ولما لا المشوط في الاعتقاد
 الخروج مشوط ما ينافي حقيقة الاعتقاد من لزوم المسجرات واشئ ط
 النكاح ان لا ينفق ينافي استحقاق المودة المطلوبة فيه واذ اشئ ط
 ان لا يطا الحل حكمة النكاح الاولى وهي التماسل واخر بالوجه
 فليس من الاعمال بالمعروف والنهي مظنة الروام والمواظبة وتحررا
 سابي الشوط المرحورة الا انشا اذا كانت باطلة فكل تزويج المشوط
 ام ما من اجله في يستمر من المسئلة التي قبل من **والثالث**
 ان لا ينفق في الشوط مناجات المشوط ولا ملائمة وهو محل في كل
 يلحق بالاول من جهة عدم المناجات او بالثاني من جهة عدم الملائمة
 طامس او الفاعل المسمى في اشكال في التمتع من الصادات
 والمعاملات بما كان من الصادات لا يختص به بعدم المناجات
 دون ان ينفي الملائمة لان الاهل فيها التمتع دون الالتفات
 الى المحل والاهل فيها ان لا ينفق عليها الا بان لا مجال للفعل في
 اخذ مع التمتع فكل ما يتعلق بها من الشوط وما كان من
 العادات يختص به بعدم المناجات لان الاهل فيها الالتفات
 الى المحل دون التمتع والاهل فيها الا ان حق بدل الدليل على خلافه
 والله اعلم **المشروع الثاني الموانع** وفيه مسائل
المسألة الاولى الموانع في باني احوالها ملائمة في
 اجتماع الطب والشر ما يجرى به لا ونونها ان احرمها
 بجماع اهل الطب والشر لا يجرى به ولا يجرى في اجتماعه وتحررا

فما كان حراما ان يكون ربه يعزله يعني ايده لم يزد عليه
والاخر ان يكون ربه يعزله ما لم يزد عليه الطلح بقدر اربعة
اقسام ما لا يولد فيكون والحق فيكون اودع او غيرهما وهو مانع
من اصل الطلح جملة لان من شرط تعلق الخطاب اذ كان في نفسه مانع التام
يقضي ان اما واما في الحفل لا يميز التام كما لا يميز في الاصل
والجماعات ان تعلق طلب يقضي استحباب مملوكة او موروثة مفسدة في لا
راجع الى الغني كمن ياتى بالمال وتاديبها والخطاب في نزلها
في الاصل **قوله الثاني** في الجاهل والنفس وموراجع لاهل
الطلب وان امكن حصوله معه لاكن المانع مع مثل هذا الطلب
بالنسبة الى ما لا يطلب به الستة كالصلاة ودخول المسجد ومس المني
وما اشبه ذلك واما ما يطلب به بغير مانع بالخطاب في اهل الاصل
فيه مشهور بالحاجة لما الرزق **قوله الثالث** على انه غير
مطلوب حالة وجود المانع انه لو كان كذلك لاجتمع الضرر لان الحاجة
ممنوعة من الصلاة والنفسا كذلك بل وفات مأمورة بها ايضا
اذا كانت مأمورة حالة كونها منفية بالنسبة الى الرزق واخر وهو حال
وايضا اذا كانت مأمورة واخر عليها ان تفعل وفرضها ان تفعل
ان مضى ما ان تفعل وان لا تفعل معا وهو حال وايضا بلا ما يرد
في الامم **قوله الرابع** لما بطلت حالة وجود المانع ولا بغير ارتجاعه
لانها غير مأمورة بالبقاء بايقان **قوله الخامس**
في الاصل والاثنية بالنسبة الى الجمعة والعيد والجمعة بالجمعة
منها لكونه مانع من الاجتماع من العبادات الجارية في الدين في
التحسين

التحسين والتام بين المانع من الرزق الجمعة في مفسود من الخطاب فيما
الاجتماع التام بان تمسكوا بظاهره بالنسبة اليهم في اعدام المفسودين
بما وضع الاحكام المذكورة من الرزق التحسين بالنسبة اليهم مع الفرقة
عليها واما مع عدم الفرقة عليها بالخطاب مثل الذي في الرزق واما
قوله السادس في ما ساء الرزق في موانع من الاجتماع يعزله لا
حرج على من في الدين يميز بين الرخصة الرخصة فيهم المانع ووجه له
وتنزه الجمعة وما اشبه ذلك **قوله السابع** في المانع
ليست بمفسودة للشارع يعزله ما يفسد يحصل المصلحة له واما
رغبته في ذلك انما هو في من في مفسدة اخل تحت خطاب التخليع
ما مواراة او مضياعه واما في مفسدة في مفسدة لا شذال فيه من مفسدة الجمعة
خلاست رتبة المانعة من استخفاف سبب الوجوب بالشايش لوجوب
اجتماع الرزق وان وجب النقص في مفسدة المانع وكذا
الجمعة المانع من جهة اداء الصلاة والرزق وفرضه واما الاعتداد
بما هو في حاله في الرزق في الامور الشرعية التي تقع منها
الجمعة وكذا في الاسلام مانع من اجتماع من الدم والمال والفرق
الا بغيرها بالتمسك في الرزق الاشياء واشياءها من جهة خطاب
التخليع خارج عن مفسدة المسئلة **قوله الثامن** في الرزق
المفسود وهو المانع اخل تحت خطاب الوضوء من حيث هو في الرزق
للشارع فصره في مفسدة من حيث هو مانع والجمعة في مفسدة
المدين ليس بخطاب به مع الذي اخل كان عن نفي لغيره عليه
الرزق كما ان مال الخطاب في مفسدة يحصل الاسترخاء في

وهذا السلب القاطع وما تقدم من الأدلة والسؤال والجواب في الشيء وط
 جار مضاعف في الموانع وفي هذا لا يخفى حكمة ما قيل من العمل
 بالهلال ما يفسد الرأى من هذا فلا يجوز أن يكون المانع المستجاب
 مثالي في حكم المانع أو ما كان كذلك بالحق متوجه كطاب النصاب
 استدان لتسليمه عنه الزخوة بحيث نصرته أنما جاز العمل وما الذي
 من غير أن انتفع به وأن لا يجوز له بل كان المانع واقعا في عا
 على المطلق خوفا من الختام الخت عليه وهو محل نظر كما وزان ما تقدم
 في الشيء وط وما يليه في الشيء **السؤال الرابع والخمسة**
والبطالان وفيه مسائل **المسألة الأولى** معنى
 البطلان والبطلان يطلق باعتبارين أحدهما أن لا يكون له ثبوت
 آثار العمل عليه في الرأى كما تقول في العبادات أنها هي
 معجزات الخيرية وهي ثمة للزينة وسقطة القضاء بها فيه فضا
 وما أشبه ذلك من العبادات المبنية على كونه المحل كما تقول في
 العبادات أنها هي معجزات الخيرية على كونه المحل واستباحة
 الانتفاع وجواز الانتفاع وما يجمع الرأى والشأن أن لا يثبت
 آثار العمل عليه في الآخرة حتى يثبت الشواهد في حال العمل به
 معجزاته في جوبه الشواهد في الآخرة في العبادات كذا في وفي
 العبادات يكون فيها ثبوت أمثالها الشارع ونصه به
 مفتقر إلى الأمر والنهي ونحو ذلك في الجنب إذا عمل به من حيث أن الشارع
 خير من الأمر حيث نص في حقه في الانتفاع بما لا عمل
 الشيء مع بعض أيضا من عماله بما يجوز المعنوي وهو أن

كان

كان أطرافا في ما لا يتبع قوله علماء البعد فترى قوله علماء التعلق
 كالحق اليه وغيره وهو ما يجافى عليه السلب المتفردون وما مل
 ما حضا، التي في كتاب النية والاختلاف من ذلك **المسألة**
الثانية في معنى البطلان وهو ما يقابل المحنة به معنيان أحدهما
 أن لا يثبت له عزم في ثبوت آثار العمل عليه في الرأى كما تقول في العبادات
 أنها هي معجزات الخيرية ولا يثبت له للزينة ولا سقطة القضاء به كذا
 تقول أنها باطلية بل لا المخزعي أن خالفه ما كان كون العبادات
 باطلية إنما هو لما افتحنا لما نص الشارع فيها خيرا هو
 مبنية موهبة ولا تخفى فترى أن مخالفة راجعة إلى نفس
 العبادات فيطلق عليها لفظ البطلان أطرافا كالعلة من غير نية
 أو قلة راجعة أو بحجة أو نحوه لا ما يخل بها من الأهل وفترى كون
 راجعة إلى وجه خارج من غير حقيقة وان كانت متعلقة
 به كالعلة في الدار المخصوصة مثلا فيقع الاجتهاد في اعتبار
 الانقضاء بفتح الصلاة لأنها واقعة على الموافقة للشارع وما يفي
 حصول مخالفة من جهة الوجه أو اعتبار الانتفاء بل لا يخل
 نشون في الحكم باطلية من جهة أن الصلاة الموافقة إنما هي المخصوصة
 عن من الوجه وليس الصلاة في الدار المخصوصة كذا في وفترى أسباب
 ما كان في مضاعف ونقول أيضا في العبادات أنها باطلية معز عزم
 حصول جوايزها بغير ما من حصول امتداد واستباحة مروج واقعا
 بالمحلولة وما كانت العبادات في الغالب راجعة إلى رضا الدنيا
 كان الشيء في خارج راجعا إلى اعتبار غير ما من حيث غير أمور

ما دون بيضا او ما دون بيضا شاعا والشيء من حيث يروا جعة الرضا
 العباد **قرا** **الاول** **ولما عتي** فروع بالطلاق واحملوا النكاح
 في جنة العباد وجعلوا مخالفة امره مخالفة لقصره باطلاق العبادات
 المحضة سواء وفانهم مالوا الى جنة القبر وسائر في كتاب
 المفاهيم بان كل ما يفعل بعبادة تعبدية اذا كان كذلك هو اجرة
 امر الشارع بالمخالفة يقف بالخروج عن ذلك العمل عن مقتضى خطابه
 والخروج في الاعمال عن خطابه الشارع يقف بانها غير مشروعة
 وغير المشروعة باطل ومضرا في الاعمال ثم الجهاد ان الخارجة
 عن مقتضى خطابه الشارع يقف بانها غير مشروعة وغير المشروعة
 باطل ومضرا في الاعمال ثم الجهاد ان الخارجة عن مقتضى خطابه
 الشارع **واما الثاني** **باعتق** فروع ايضا مع افعال الاول بل
 جعلوا الامم من الاعمال المصلحة مع ان المعنى الذي لاجله كان
 العمل باطلا ينفي فيه بان كان حاصلا او في حكم الحاصل بحيث لا يمكن
 التمسك به بل العمل من اجله وهو الاصل فيما نرى الشارع عنه لان
 النفي يقف ان لا مصلحة للمصلحة فيه وان لم تكن مصلحة لباين
 الى ان يفكر على الله ان لا مصلحة في الافعال وان لم تكن الفائدة وان لم
 يجهل تأمل في حكمه فان في حكم الحاصل لا في حكمه بل في حكمه
 باطل لان العمل كما يقول ماله في بيع المحرم ان لم يكن الا ان يقتضيه
 المشيء بلامه بان البيع انما منع ليقع العمل مع التقوى او الحق الله في
 العتق ان يفسد سببه من سببه ومن التدين بان البيع يقتضيه الغالب
 بعمدة السيرة العتق المشيء حصل نصر الشارع في العتق
 علم

في البيع ما لا يبيح
 في البيع ما لا يبيح
 في البيع ما لا يبيح

علم في ذلك وكذا الكتاب العباسي في ما لم يحقق المخالفات
 وكذا بيع الغائب المقصود موقوف على اجازة المصنوع منه او
 لان المنع انما كان لمخالف ما اذا اجاز جاز ومثله البيع السلف منقضي
 عنه باء السلف منقضي ط السلف في طه جاز ما عفا وبصر على
 بعض الافعال وفرضها من سقاط الشك في عا عفا في حرث
 في بيعه وعلى مقتضاها من الحنفية في بيع العقود العباسية
 كمنطاح الثغور والرقم بالرقم في بيعها الرقي في ذلك من
 العقود التي يربطها على وجه من ذلك الوجه منقضى العتق
 بمقتضى الرجم ان يبيع الشارع كان نام بلمان في ذلك الامر
 ارتفع النفي من العتق موافقا لقصر الشارع اما على حكم الانعقاد
 ان قررنا رجوع الحق الى العتق الاول او غير حكم الانعقاد ان قلنا ان
 يبيحه رفع الان لا يفلو من الوجه بناء على ان ماله العتق فقلنا
 على حكم النفي والشيء من الاطلاق ان في اداء البطلان عزم في تب
 ما اراد العمل عليه في الاخرة وهو الثواب ويتصور ذلك في العبادات
 والعبادات فتكون العبادة باطلة باطلاق الاول فلا يثبت عليها
 في ان لا تضاعف لمصلحة مقتضى الامر بشا وفرضه في صحة بالاطلاق
 الاول ولا يثبت عليها ثواب ايضا **والاول** **كالمعبر** **في** **الناس**
 بان تلحق العبادة في غير ذلك ولا يثبت عليها ثواب **والثاني**
 كالمعبر في الصلوة يتبعها بالمر والاذن وفرضها في اداء الدين
 ما منوا لا يهلوا هرقتم بالمر والاذن كالتقوى في ماله ثواب الناس
 الآية وقال النبي اشركت **ليحرم** **عمله** **وج** **الحرف** **ابلقه** **من** **من** **ارفع**

علم
 ابلغ

انه قد اهل حياء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يتبعه تاويل
 من جعل الاطال حقيقة وتكون اعمال العباد بالهلة ايضا بعض
 عزم تبت الشوا على ما سواه علينا اذ كانت بالهلة بالاطلاق الاول
 ام بما لا اولها العقود المعسوخة من عا والشا كالاعمال التي يكون
 الحامل عليها في هذه النور والشمس من غير النجاة الرخا بـ
 الشارع فيها كالاول والشا والنوم واشياءها والعقود المتعقبة
 بالنور ولا شوا واقعت الام والاذن الشا في حكم الاتفاق لا
 بالقصر الراد لم يفسر اعمال من شاعا الموافقة للام او الاذن
 لما تبت عليها من المصلحة في الرضا وعبر فيها من القرار من
 حيث وافق نص الشارع فيه وتفرجته قصر الاقتال معقود
 فيكون ما تبت عليها في الاخ معقود ايضا لان الاعمال
 بالبيان والمخاض **الاول** ان من الاعمال التي كان الباعث
 عليها النور المجرد ان وافق نص الشارع بقيت بقاء حياة العاقل
 بما اذا خرج من الدنيا بقيت بقاء الدنيا وملك ما عندهم نبيذ وما عندهم
 الدنيا من كان في الدنيا في الاخ في حله في حله ومن كان في الدنيا
 الدنيا نوته منها وماله في الاخ من نصيبه انما يستحقه في حياته
 الدنيا واستمتع بها وما اشبهه لا مما سواه او كفا في اديبه
 اشارة الرضا المعنى من كذا الخ من تقدم بالحق في الاعمال العبادية
 ان يصيغوا اليها نصا يحثون به اعمالهم في الاخ وانظر في
 الاحياء وغير **المسئلة الثالثة** ما ذكر من اطلاق البطان
 بالمعنى الشا يتحمل تقسيمه لاختلاف النسبة الى العاقل العاقل اذا لا يتحملوا
 العاقل

العاقل العاقل اذا اخلت من نص التعبد ان يفعل بغيره او غير نصه والعاقل
 بغيره اما ان يكون العاقل من النور والشمس من غير النور
 موافقة نص الشارع او مخالفة واما ان ينظر مع ذلك في الموافقة
 يفعل او في المخالفة بين ما اما اختيار او اما اضطرار او من ارادة
 اقسام **الح** **الاول** ان يفعل من غير نصه القابل والناس من
 تقدم اذ من العاقل لا يتعلق به خطاب اقتضاء ولا تحريم بل ليس فيه
 ثواب ولا عقاب لان الجزاء في الاخ انما يثبت على الاعمال الداخلية
 تحت التكليف بما لا يتعلق به خطاب تكليف لا يثبت عليه شيء
 والثا **ان** يفعل بغير نصه بغيره بغيره ايضا لا ثواب
 له على ذلك الاول وان يتعلق به خطاب التكليف او وقع واجبا لاداء
 الدين ورد الود ايع والامانات والاتفاق على الا والاداء
 في الدابة خل تحت من ان المكلفات في حكم الطبع لان الاعمال بالبيان
 وفرد في الحرث من كانت تحثه الرضا ورسول في حثه الرضا ورسوله
 ومن كانت تحثه الدنيا يصيبها والرضا ان يتخذ في حثه الرضا
 ما في اليه ومقتضى الحرث متعلق عليه ومقطوع به في الشريعة
 بغير القسم والثا قبله بما حل معتق الاطلاق والثا والثا
 ان يفعل مع استئثار الموافقة اضطرارا فالقاهر ليس له من المساءة
 البطانية والمتالم يمكنه بالرضا ان يقتل عاقل او كذا بغيره على ما عفر
 نظام يكون موافقا له الرضا بغيره ايضا بما حل بالاطلاق الثاني
 لانه في جميع الرضا الموافقة الاضطرار من حيث كان موافقا للرضا
 لا ترجيح ايا حنة الشا وان كان في باطلا لا اطلاق الاول وقيل له

الركعة الاخيرة من صلاة الجمعة على الاطلاق الاول الاطاعت مسطرة
للفناء وحيث ان الزمة وبالحلة على كل الاطلاق الثاني وفردية الجماعات
خروج من الغياب على يد الرضا او استحياء من الناس وما شبهه من
ولزاد كات الحدود عبارات بغير علم في الشارع عند انقضاء تبة
ثوابا على حال واعل لا يكون الاعمال بالنيات والشيء ايج ان
يعمل لا فزع استشهارة الموافقة اختيارا فالعامل للمباح بقرع علمه
بانه مباح حقانه لو لم يكن مباحا لم يعمله بجزا القسم انما يتغير النظم
بغير المباح اما المأمور به يعمله بغير الامتثال او المنهي عنه يتكسر
بتركه النظم ايضا بغير القسم بالاعتبار في حاله لو تركه المأمور به
او بترك المنهي عنه فغير المتخالف بغير من الباطل بالاعتبار في ما
يقول النظم في فعل المباح او تركه من حيث خاطبه الشارع بالتحريم باختيار
احر الطي يترك الفعل او التمسك به في حظه فيحتمل في النفي ثلاثة اوجه
احد ان يكون مباحا بالاعتبار الاول باطلا لا اعتبار الثاني وخر
في الجاهل على الاهل المتقدم في تصور المباح بالنظر الى نفسه لا بالنظر
الى ما يستلزم والثاني ان يكون مباحا بالاعتبارين معا بناء على انه
في نيل حظه بما لا يهمل دون ما يهمل فيه وما تركه من الحرث
في الامم في رطبة التي وجهه وفولتم ايضاً شذوذه ثم يوم فيقال ارايت
لروضة في حرمه وخر ما يسهل في كتاب المفاهير من هذا الكتاب
والثالث ان يكون مباحا بالاعتبارين معا في المباح التي هو مطلوب
الفعل بالاول وهو مباح بالاعتبار الاول وبالحال بالاعتبار الثاني في المباح التي
هو مطلوب التي لا بالاول وخر في الجاهل على ما تقدم في القسم الاول
من

من تفسير الاحكام ولاشك مع التي قبله باعتبارها خارج عن حقيقة
الفعل المباح والاول بالنظر اليه في نفسه **فصل** اما ما ذكر
من الاطلاق المقتضى بالاعتبار الثاني فلا يخلو ان يكون عبادة او عادية
بان كان عبادة فلا تقسم فيه على الجملة وان كان عادية بما كان مباحا
مع نفي التقيد بغير الحظر او بالاول اما ان يكون بغير الحظر فبالاثر
مطلوباً بغير ثلاثة اقسام احدها ما لا يوجب حرج ولا اشكال
في عبادة والثاني في تركه لان الغالب هو النفي له الحكم وما سواه
في حكم الحرمة والثالث محتمل لان يكون مباحا بالاعتبار
الثاني ايها الاعمال المحبوبة والمعتبار بان جانب الحظر غيبي
فاحد في الاحاديث بخلاف العبادة وان يكون مباحا بالاعتبار
الاول دون الثاني اعمال الحكم الغلبة وسيان نفي التفسير والدليل عليه
من ضرورة كتاب المفاهير من هذا الكتاب **فصل**
الخصاص في التي اسم والرخصة والتميز في مساييل
المسئلة من كمال التي مائة ماشع من الاحكام العلية ابتداء
ومن كونها حلية انشا لا تحتمل بينه المصلحة من حيث هم مطلوبون
دون غيره ولا ببعض الاحوال دون بقية حالاته مثلاً بانها مشيعة
على الاطلاق والعموم في كل شخص وفي كل حال وخر في العموم والرخصة
والجوا بعبادة وسائر شعائير الاسلام العلية ويدخل تحت مثل ماشع
للبطون في الامر بالمشي وعان المتوكل بخلاف الرقابة بها في الدائر
من البيع والاجارة وسائر عقود المعادفات وخر في احكام المفاهير
والجبايات والاعمال وما لم يمسك جميع العليات التي هي مباحة ومن

من عيشنا ابتداء ان يكون قصر الشارع ببال انشاء الاحكام التخليعية على
 الجهاد من اول الامر فلا يسنفد حكم شيء قبل ان يسنفد وكان
 منسوخا بغير الاخير كان من الاخير كالحكم الاشراف في غير المصالح
 الكلية العامة وما يخرج عن هذا ما كان من الخليات وادعاهما في
 الاسباب فنحن بغيره قبل ان يسنفد او يجرى اقتضا حكاما كقول
 تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقولوا راعنا وقوله تعالى ولا تبوء الذين
 يدعون من دون الله وقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تتقوا الله فقلوا من
 ربكم وقوله تعالى علم الله انتم كنتم تحتلون انفسكم الآية وقوله من
 تجر في يومين بلا اثم عليه وما كان من هذا ما كان من غير الاحكام وردت
 بحديث بحسب الحاجة الرد لا بغير هذا يشمل اسم التي يميز بانه
 شرع ابتداء حكما عما ان المستثنى من الجمومات وما من المحرمات
 خليات اشرافه ايضا فقله تعالى ولا تجعل لهم انما خروا بما ايتهمون
 شيئا الا ان يخافوا الا فيما حرد الله وقوله وما تعضلون لتذهبوا
 ببعض ما ايتهمون الا ان ياتوا بحجة مبيحة وقوله تعالى اقتلوا
 المشركين ونفس عليه السلام عن قتل النساء والصبيان نزل وما اشهد
 من التزائم لانه راجع الراحات كلية اشرافه واما الرخصة بما
 شرع لعذر هو الحاجة التي اخرجها علماء الاصول وكذا ما فانه
 قد يكون العذر في الحاجة من غير حجة موجبة فلا يسنفد
 في الرخصة كشيء عية التي اخرجها لانه لعذر في الاصل وهو عية حاج
 المال عن الضيق في الارض ويجوز حيث لا عذر ولا عجز وهذا المساقان
 والتي هو العلم فلا يسنفد في الرخصة فان كانت مستثنى

من

من اهل منوع وانما يكون من اهل اخلات اهل الحاجات الخليات
 والحاجات لا تسمى من العلم باسم الرخصة وقد يكون العذر راجعا
 الى اهل التكليف فلا يسنفد رخصة ايضا ولا ان من لا يسنفد على الصلاة
 فاما او يسنفد بمسئلة بمنوع في حقه الاضطرار الى الجلوس وان كان
 غلام من اهل الصلاة لا يسنفد المسئلة استثنى في يجمع
 عليه الفياض بغير رخصة بحقيقة بان كان من هذا الترخيص اما ما يسنفد
 جاء في الحديث انما جعل الامام ليؤتم به ثم قال بان طرجهما السبا
 بطلوا جلوسا اجمعون بمصالحهم جلوسا وضع لعذر الا ان العذر في
 حقه ليس بمسئلة بل الطلب المواظبة للامام وعدم المخالفة عليه
 فلا يسنفد من رخصة وان كان مستثنى من رخصة وهو من
 المشركين ومن مستثنى من اهل علي يميز لانه الرخصة ليست بشيء
 ابتداء بل لانه تعذر الخليات في الحكم وان عذر له في العلم في بيان
 المسامحة انما هي ناله النفس والعقل بانما كان لا يسنفد في الاحكام
 الصلاة والصوم عزوان ذات ايات الصوم في كذا رخصة واحدة
 بان الاضطرار فان عذر استثنى ارحم المستثنى من الجملة وهذا
 اكل الميتة للمضطر في قوله تعالى من اضطر الاية وكذا مقتضى علم
 موضع الحاجة خاصة من خواص الرخصة ايضا لانه منه وهو الجاهل في
 ما شرع من الحاجات الخلية وما شرع من الرخصة بان شيء عية التي اخرجها
 حجة يكتفي فيها على موضع الحاجة بان العلم اذا انقطع سبب
 وجب عليه الرجوع الى الاصل من تمام الصلاة والقيام بالصوم والمحافظة
 اذ اقر على القيام والمحافظة يصل فاعرف ان اقر على من المساء

لا شيم وكذا سائر الخصال التي غروا في المسافات ونحو ذلك
 مما يشبه الرخصة بانه ليس في رخصة في حقيقة هذا الاصطلاح لانه
 مشروط بانزال الحظر فيكون لا انسان ان يقع غروا في كونه
 حاجة الى الاقامة غروا في سائر ما يله وان كان غار على عمله
 بنفسه او بالاسمجار عليه وان يعارض به له وان كان غار على التجارة
 فيه بنفسه او بالاسمجار عليه وان يعارض به له وان كان غار على
 التجارة فيه بنفسه او بالاسمجار ونحو ذلك ما يشبهه **فصل** اهل
 ان التي بمذراجة الرأى على اسواه في الرخصة راجعة الى جهة
 مستثنى من ذلك اهل الكلب **فصل** وقد تطلق الرخصة
 على ما استثنى من اهل على يقض المنع وظلاله من غير اعتبار بطونه
 لغزو شاق ويرخل فيه التي غروا في المسافات ورد المانع من
 الطعام في مسئلة الممان وبيع التي في غير هذا في رضى الوية على ال
 العاقلة وما اشبه ذلك وعليه يد قوله في بيع ما ليس بشرطه
 وارخصه السلم وكل من استمر الراهل الحايك في فرائضه مع
 الرخصة بالمحض الاول في هذا اهل محرم علينا حرمات التسمية
 عما جرح علينا حرمات الاستثناء من اهل مفعول وهذا ايضا يدخل
 تحت ما تقدم في حاله المأمورين جلوسا ابتاعا للمام المعزور وصلاة
 الخوف المشروعة بالامام عزله ايضا لان خاتمة المستثنى يستعمل ان
 من اهل التعميمات لان اهل الحايك فيطلق علينا الرخصة
 وان لم يجمع معناه في اهل واحد عما انه قد يطلق لوجه الرخصة وان
 استمر من اهل الخواريات كما لا يفسر على القيام بان الرخصة

في حقه ضرورة الحاجة وانما تكون حاجة اذا كان غار على الاثر
 بمشقة تلحقه فيه او بسببه ونحو ذلك **فصل** وقد
 يطلق لفظ الرخصة على ما وضع من حرمات الامة من التطليق الخليفة
 والاعمال الشاقة التي دل عليها قوله تعالى وما تحمل علينا ارضا
 حثا حملتها الذين من قبلنا وقوله تعالى ونضع عنهم اصرهم والاغلال
 التي كانت عليهم فان الرخصة في اللغة راجعة الى رفع الهمم وحمل
 من الحمل ما جاء في بعض الاحاديث انه عليه السلام فتح شيئا في حقه
 فيه وعلم ان من جم اليه فخر الحرس الا ان الذي ان الذي ان توتر رخصة
 كما يجب ان توتر عن الهم وسياك يمانه بقران شاه الله تعالى وكان
 ما جاء في ذكر المسئلة السبعة من المسامحة واللين رخصة
 بالنسبة الى ما حمله الامم السالفة من التراجيم الشاقة **فصل**
 وتطلق الرخصة ايضا ما كان من المشروعات توسعة على الصلوات
 مطلقا ما دور اجمع الرسل خطوطهم وقضاء او طارح بان التهمة
 الاول شي التي فيه علينا قوله تعالى وما خلقنا البشر والاشياء الا ليعبدون
 وقوله واما اقلها بالصلوة واحمل علينا الاستسلام زفا الالة وما كان
 غروا له مما دل على ان الصلوات ملزمة على الجملة والتفصيل بحق عليهم
 التوجه اليه ومن المجتهد في عبادته لانهم عباد له وليس لهم حق
 لربه ولا حجة عليه باذ او تب لهم خطايا لونه بل له في الرخصة
 لهم لانه توجه الوحي المجتهد واعتناء يعني ما افهمه الصمودية
 بالتمية في هذا الوجه هو امتثال الاوامر واجتناب النواهي على الاطلاق
 والعموم كانت الاوامر وجوبا او نواهي على النواهي على النواهي

ما يشغل عن ذلك من المباحات بفعل عن غير ما كان الامر من الامر مفعول ان
 يتصل على الجملة والاذن في نيل الحق المحفوظ من جهة العبر رخصة
 فيدخل في الرخصة على من الوجه كل ما كان جميعا وتوسعة
 الرخصة بالحق ايم حق الله على العبد والرخصة حفظ العباد
 من تعبد الله فيمنع من المباحات مع الرخصة على من هو الذي
 من حيث كانا معا توسعة على العبر ورجع حرج عنه وايضا لحظه
 ونفي المباحات عن كذا النقي تتعارض مع المنزوات على الاوقات
 فيوثق لحظه من الاخر على حظه في الدنيا او يوثق حقه على حظه
 نفسه فيحتمل رابعها للمباح من عمله واسا او اخذ له حلالا به
 فيصير حظه من رجاءنا بقا الحق لله وحق الله هو المضمون المقصود
 بان الصبر في المحذور والى به يحكم ما يبرر ومن الوجه
 يعني الاوليا من اعيان الاحوال ويعني ايضا عني ثم من فرغ
 الاحوال وعليه في كون التلاميذ الاخران من مؤيديه الاخر
 بن ايم العلم واجتناب الى خمس جملة حتى الى الحال بجم الرعروا
 اهل الحاجات قلنا او جلتها من الرخص وهو ما في جمع الرخصة الغير
 منها حسبما بان لا في من الاطلاق الاخي وسبب ان كل الذي
 فيسوا اليه تقري في من النوع ان شاء الله تعالى **فصل**
 في ما حق رت من الالهات الاربعة طعن ان منقضا ما هو
 خارج بين الناس وما هو عام للناس فليسوا باقيا العام للناس فليس
 من الاطلاق الاول وعليه التقى بين من النوع واما الاطلاق الثاني فلا
 كلام عليه من ان لا يقيع في تب عليه وانما يميز به انه اطلاق ثم عبي
 وحزله

وحزله الثالث واما الى ايم جلتها فلتاها بغيره يتم قوله على الخصوص الا
 ان التقى بين على الاول يميز به التقى بين عليه فلا يقتضي التقى بين خاص محمول
 الله تعالى **المسئلة الثانية** حكم الرخصة الاباحية وحلها من حيث
 ليس رخصة والربيل علوة لا امورا **جواب** قلنا موارد النصوص عليها
 طفولة تعاقب اضطرار في باع ولا عايد فلا اشع عليه وقوله من اضطرار
 فمصلحة على فحاشا لا اشع بان الله عبود رجم وقوله وان اضطرر
 الارض فليس عليه جناح ان تقص وان الصلوة الالية وفوق في حكم بالية
 من جواز ايمه الا من اضطرر عليه وهو بالايان الالية الراخ فاشياء
 لا من النصوص الا التي على رجم الحرج والاشع في هذا القول فلا اشع عليه
 وقوله بان الله عبود رجم ولم يرد في جميعها ان يقتضي الاضطرار على
 الرخصة بل انما انما ما يقع التوفيق في تهذيب اهل الغنى بمدة وهو الاشع
 والمداخلة على حرج ما عليه في شي من المباحات بحق الاهل طفولة تعاقب
 لا جناح عليهم ان يلقم النساء ما لم يمسوهن او يمسواهن في رخصة
 ليس عليهم جناح ان يتنقوا بظلم رجم ولا جناح عليهم فيما هم
 به من رخصة النساء الرعي لا من الايات المصححة يعني رجم الجناح
 ويحتمل الاضطرار خاصة وقال تعالى من كان منكم مريضا او على سفر
 من ايام اخر وفي الحسرة فلتاها بغيره مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلتاها المفضل ومنه المضم ولا يجب بعضنا على بعض والشواهد
 على ذلك كثيرة **والثانية** ان الرخصة اطلاق التحليل عن
 المكلف ورجع الحرج عنه حتى يكون من نيل التحليل في سعة واختيار
 بين الاضطرار في رخصة والآخر الرخصة وحل اهل الاباحية طفولة تعاقب

سواء خلقه في ما في الارض جميعا من جملة رتبة الله التي اخرج لبعاده
والطبيعتان من الرزق تعالى واما نعمكم بمررتي نعم كثيرة واهل
الرخصة المسفولة وماذا في رخص المسفولة والرزق فلولتم في
رخص من الرخوة ومنه الى رخص من الغلاء ورخصه في الامم من رخص
شريفه ان لم يستغفر له فيه جمال صورته لا وتكرسا في استعمال
المادة والثالث انه لو كانت الرخص مامورا بغيرها او وجودها
لغات عن ابيهم لا رخصا والحال بغيره لا بالواجب هو الختم والشيء وم
التي لا يجر فيه والمنزلة كثر لا من حيث وطلاق الامم ولذا لا يجر
ان يقال في المنزلة انما هي تحت التخصيص والتفصيل من حيث
غير مامورا باعادة اطلاقها لانت ان الجمع بين الامم والى رخصة
جمع بين متساويين ولا يميز ان الرخصة لا تكون مامورا بغيرها من
حيث يور رخصة فان قيل منها من رخص وجيز اخرها
ان ما تقدم من الادلة لا يدل على مفسود المسئلة انما لا يلزم من رجع
الجناح والاشم عن الباعل لانه ان يكون في ذلك ما حاد منه فلا
يكون واجبا او مشروبا اما او لا يفرق في ان الصبا والمهومة من
شخص لانه بمنزلة البيت او اعني ملاجناح عليه ان يطوي بغيرها ونها
ما يجب الهواء بينهما وقال تعالى ومن تافى بها اشم عليه لمن اتقى
والنفاق وظلوا طلب النسيء وهاجبه افضل عملا من المتعجل الى ما في
في الامم الموضع التي في كثر المحرق كما في الان
المواضع في كثر اسباب حيث توشها الجناح عما في حرب عايشة
كانت تقول مواضع الاباحية ايضا في كثر اسباب
ولي

خط
والام

وغير توشم الجناح طفولة تعالى ليس عليه جناح ان يتفقوا بغيرها من
رخص طفولة وكما انفسكم انما هلا من يوتكم الى وفوله ليس على
الاحم حرج ولا على الاحم حرج وكما على الم يفرحهم ولا جناح عليهم
بيما هم فيهم به من خطية النساء جميع من لا ما كان مثله متوهم
فيه الجناح والحرج واما استنوا الموضعان لم يكره الله على رجع الاشم
والحرج والجناح لانه على حكم الاياحة على الموضعين فيكون
حطه من محل اخر ومنه ليل خارجي والنظر ان العلماء قد رخصوا رخص
ما مورا بغيرها بالمعنى اذا اخاه الصلابة وجب عليه تناول الحجة وغيرها
من المحرمات العادية ونحوها على طلب الجمع بينه وبينه لانه سنة
وفيل فيهم المسامحة انه في خراصة او مستحب وفي الحرج ان الله
يجب ان توتر رخصة وقال ربنا تبارك وتعالى به يراله بكم اليسر واما في
حكم العس الرخص من ذلك لا يلزم الحلقا القول بان حكم الرخص
الاياحة من التبصيل بالمجواب عن الاول انه ما يشد ان
رجع الحرج والاشم في وضع السان اذا اجتهد عن الغير اني يقف الاذن
في التساؤل والاستعمال في اخليا والعض كان واجبا الرخص الاذن
في العمل على الجملة فان كان له مع الجناح والحرج سبب خاص فلهذا
ان عمله على مقتضى اللغة لا على ظهور السبب فيرثوه بيما
سرمبا في عا ان فيه اثنا بناء على استنوا رخصة تقرق او راي
عن رخصا توشم بغير الاشم في الرخا بيا ليت بالشباب وبغير
المأهونات حتى في ارض من جملة رتبة الله التي اخرج لبعاده والكيين
والرزق وفرد في الاكل من يوت الاباء والامهات وسائر من في

الآية واما التي فيها الخطا والعمى ونحو ذلك فقولنا قوله بلا جناح عليه
 ان يكون بينهما يحظر بعض الالان واما كونه واجبا بما خوله من قوله
 تعالى ان القضا والمروة من شجر الله او من دليل اخر فيكون التبيين هنا
 على مجرد الالان التي يلزم الواجب من جهة جهة كالمقام مع قطع النظر
 عن جواز التما او عروقه ولما ان تحمله على خصوص التما ويظهر
 قوله في مثل الآية من شجر في بيتة هاربة للوجه عن مقتضا في
 اصل الوجود اما ما له صلبا مما هو في نفسه مباح فيستوفى مع ما
 لا يسلل في بعض الالان وما اشكال فيه وعلى من التما يتبع القول
 في الآية الاخر وسام ما جاء في قول المعز في الجواب
 عن الشك انه قد تقدم ان الجمع بين الام والرخصة جمع غير متباين
 بل هو ان يجمع الوجود او الترتيب الرضى بميزة اهلية لا الى الرخصة
 بعينها ولا ان المفضل التي لا يجوز من الحلال ما يبه نفسه اخرج
 له في اصل الميتة فصر الى مع الجمع عنه ردا لنفسه من المجمع
 بان غاية التعلق وان كان تلامس نفسه باعلاها فان ما مور باحيا
 نفسه لقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم كما هو ما مور باحيا غنى
 من ضلخا ان الوجود تلامس فيه بل هو مثل من هاد في تعلقا في غيا
 الوقوع فيه بلا اشتد ان الر والعمى معلوم وان ايقاع نفسه فيه
 ممنوع ومثل ذلك لا يسر رخصة لانه راجع الى اصل فليست اشراره
 في كل لا من خا التعلق ان هذا اصل الميتة هو ما مور باحيا نفسه
 بلا يسر رخصة من قول الوجه وان سمى رخصة من جهة رجع الجمع
 على نفسه قالوا **ل** ان احيا النعير على الجملة

١١٦
 ومعلوم طلب الحيمة ونحو ذلك من ابي الله ولا شد ان الى خصه
 ما دون يخطا مع الجمع ونحو ذلك من ابي الله ولا شد ان الى خصه
 واذا تقرر ذلك الجحدان والالتزام وتذب التساوي وافر الجمع واما
 جمع على جهة والمزلة ونحوه بلا نسلم انه غير الغايل بالعلل رخصة
 بل هو عن جهة متغير بها عنى ويدل عليه حديث عائشة رضي الله
 عنها في الفضي في قت القلاء رخصت رخصت العرب وتعليل النص
 بالجمع والمشفة لا يدل على ان رخصة ان ليس كل ما كان رخصا للجمع
 يسر رخصة على من الاخطام العام والايضا ان تكون الشيء
 على رخصة لمقتضا بالنسبة الى الشيء مع المتفرقة او يكون شيء
 القلاء خما رخصة لانه شاع في السها خمير ويكون الفرغ
 والمسافات التي افوضت الآية على العاطلة رخصة وذلك لا يكون
 كما تقدم بكل ما خرج عن مجرد الاباحة فليس في رخصة واما قوله ان
 التميمي ان توتر رخصه مبيحة بانه ان شاء التعلق وايضا
 في المباحات فحقا ما هو محبوب ومنها ما هو مباح فحقا تقدم بانه
 في الاخطام التخليعية فلا تترك واما قوله تعالى في التمد
 بضم الياء واللام من بضم العين وما كان نحو بطلان ايضا لان
 شعية الى حصر المباحة تيسر ورجع حرج وبالله التوفيق
المدونة قلنا **الثالثة** ان الى رخصة اهلية لا اهلية
 بخوان كل احرة الاخر بها فيه نفسه ما يجوز من حشر غير موقوف
 عنى وميلان لرد من اوجه **المسألة** ان سب الى خصه
 المشقة والمشافق يقتل بالفرقة والفعب ويجب الاحوال

خ
 بخان يجب

ويجب قوة التزامه وتعبه ويجب الا زمان ويجب الامكان وليس
 سبق الانسان راكبا ميسر يوم وليلة في رفقته مامونة وارضا مونة
 وحاربه وفي زمن الشتاء وفي ايام شالتي على الضمير لا في
 البعث والقيام وحول البصر على شراية السمع ومشاقة محتلف
 وب رجل جلوس على فطح الجهاد حتى هار له دلالة عادة لا يجرى
 بها ولا ينام بسيفها يفر على عبادته وعلى ايدى كما لها
 وفي اوقاتنا ورجل غلبا فانه لا وحول البصر على الجوع والعطش
 ويقتلها ايضا باختلاف الحيز والشجاعة وفي ذلك من الامور التي لا
 يقرر على ضبطها وحول المي في بالنسبة الى الصوم والصلاة والجهاد
 وفيها واذا كان خيرا فلا يفسر للمشفقة المحقة في التحريم
 فارجح مخصوص ولا حر حر ويخرج جميع الناس ولذلك اقام الشرح
 في جملة منها السب مقام العلة ما عني السب لانه اقرب مقام وجود
 المشقة وتماثل مقابها على ما يجر له ان كان في او بطر في السب وتي
 كثير منها موكولا الى الاجتهاد كالم في موكب من الناس يفر في
 وجهه على ما لا يفر عليه الا في يتخون الى خصة مشي وعده بالنسبة
 الى اخر الى جليل من الاخر ومن الامور فيه فانه ليست اسباب
 الى خص من اخلة تحت قانون احلي ولا ضابط ما خونه بالير بل هو
 اعيا بالنسبة الى كل مخاطبة في نفسه من كان من المضطرب معتادا
 للصبر على الجوع ولا يتخل حاله بسببه كما كانت القبا وشما تسمى
 من الاولياء فليست اياها المينة له على وزان من كان يتلا فانه لا يفر
 وجه والثبات ان الله في يكون للعامل المحلح حامل على العمل علما

خ
 حقوقي

عليه ما يشغل على غير من الفاع وحسب من لا اخبار المحيز الذين
 حاربوا الشرايد ورجلوا اعباء المشقات من تلقا انفسهم من اطلاق
 فيجزم الرضا ون دلا ولها ان عليهم الامام وهم على اول اعباء القسم
 في ما عليها واغتصا ما لها لها في رضى المحيوس واخر في ما بان تلتا
 الشرايد والمشاف سعة عليهم بل لاله لهم وهم وذلك بالنسبة الى
 غيرهم غراب شريد والم اليهم بمنزلة اوفى في لاله ان المشاق يتقلب
 بالنسب والاختلاف وذلك في بان الحكم المحي عليه فيقتل بالنسب
 والا فاما في الثالوث ما يدل على خلاف الشرح حاله جاء في
 وقال الصيام وفطم الا زمان في العبادات بان الشارع امر بالي في
 رحمة بالعبادة ثم جعله من بحر النية صل الله عليه وسلم علما بان
 سب النحر وهو الحرج والمشقة مفقود في حفسهم ولز لا اخي را
 عن انفسهم انهم مع وقالهم الصيام لا يصرف من ذلك عن حوايجهم وما
 يقطعهم عن سلوك كل فحس ملاحج في حفسهم وانما الحرج في حق من
 يلحقه الحرج حتى يفر عن ضرر ورائه وحاجاته ومنه مغفون سب
 الى خصة افاضيا ويلزم منه ان تكون الى خصة من لا في من الوجه
 استرلال بحسب المشقة على نوع من انواعها ومروحي متتمة الا
 ان يجعل نظام الرضا فله بالاسترلال بالجميع ومعهم حسبما هو
 من حرج في كل العموم وكتاب الادلة **فان في كل الحرج المحي**
 في مشي وعية الى خصة اما ان يكون موثرا في المخلع بحيث لا يفر سبه
 على التفرغ لعبادة ولا العبادة او لا يفر له في حفس ما امر به او
 يكون غير موثر بل يكون مغلوبا به ومضى ومضى من جاني

الاول ايضا انه محل الرخصة الا انه يطلب فيه الاخر بالرخصة وجوبها
او نزيها عما يجب تمام الفاعل عن العمل او عدم تمامه واذا كانت
ما مرر به جلتا تكون رخصة كما تقدم بل خفية وان كان الشان بلا حرج
في العمل ولا مشقة اليك الاعمال المستحبة وذلك لانه يكون حرجا يتفق
علته للرخصة واذا انتفى محل الرخصة في الفمين ولا ثالث لها ارتفعت
الرخصة من اعلتها والابقاق بها وجودها معلوم من اخلها مما
اضى عليه مثله قالوا جواب من وجب احدهما ان خذ السؤال
من قبل كل وجه اخر لانه يقتض ان تكون الرخصة ملما ما مرر بها وجوبا
او نزيها ما مرر رخصة ثم خذ الاول من البحث جار فيه بما اذا كان مشقلا
الامر ان لا يتخذ ليلنا ولا يقتضي الا ان امان الشان انه ان سلم فلا يلزم
السؤال لا من احدهما ان اشعار الرخصة في الفمين لا دليل عليه لا يمكن
فسم ثالث بينهما وكون يكون الحرج موشيا في العمل ولا يكون المكلف
رخا المال عنه وهذا الحرج من نفسه في المخر او السبي في حرجه الصم
مع انه كما يقطع عن سبي ولا يخل به في نفسه وما يوجب في الاخلال
بالعمل وخر لا سبي ما يجر من الرخصة جار فيه من التفسير
والثالث هو محل الاباحة انه لا يجاب له يجوز له لاجل الرخصة والامر
ان طلب الشارع للتخفيف حيث عليه ليس من جهة كفى رخصة بل من
جهة كون الشيء لا يفر عليه او كونه نوحا الى الاخلال بما
من امر الدين او الدنيا او العلم من حيث التفرغ عن الاخلال لا من
حيث العمل بجسر الرخصة ولولا خبر عن الصلاة بوجه العلم
ومع مراعاة الاختيار ونحو ذلك في الرخصة باقية على اهل الاباحة

من

من حيث في رخصة فليست بمن تتعدى من الشرع باطلاق وقصر بيان
جسدي الطلب والاباحة والله اعلم المسئلة الى اباحة الاجا
من فيل الاباحة معجز التحمي من العمل والامر لا بالك يظهر من خبر
الامر انما معجز مع الحرج بالامر الا في قوله تعالى في قوله تعالى
الخصي عن باع وما عاهد بلاءه عليه وفوق في الآية الاخرى وان لم
غفور رحيم فلم يترك في قوله لو كان له العمل والامر وانما في ان التناول
في حال الاضطرار من مع الاشتم وكذا قوله في قوله فيكم في هذا
على سبع بحرق من ايام اخر ولم يفرط العقل ولا يلجس ولا يخبر نعم
الغزو واشار الرواة من ايام اخر وكذا قوله ليس عليكم جناح ان
تقص وامر القلقة هذا القول بان المراء الغرض من هذه الرخعات ولم
يفر بل ان نقص او امان شئ ان نقص او امان شئ في المكر من كسر
بالله من بخر امانه الامر في الآية الرقوله ولكن من شرج بالخصي
صرا فليجسم غضب من الله بالتفدي الامن افي وما غضب عليه
ولا عزابا عليه ان تعلم بكلمة الخصي وفيه عظيم بالامان ولم يفرد
بله ان يتخفوا وان شاء فيسقط في الحرج انما قال
له لا خير في الحرب قاله اما عرنا وافرد لنا قال لا جناح عليه ولم يفرد
له نعم وما اقر ان شئت والدليل على ان التحمي في امر في من الامور
ان الجحور او الجميع يفردون منها يتعلم بكلمة الخصي مع الاخرى
ما جود في اعلها الرجاء والتحمي في امر في جميع امر العلي في عمل
الاخر فيفرد في من المواضع المزكورة وسواء اما الاباحة

الله بعون النبي في قوله تعالى ما توحى لهم انهم
 في بر كعب شيع مفعلة ومبرح وطاحنا مجزأين واهم وحزلا
 قوله وحلا فخر راحيت شيئا وما اشبهه له وفرق بين
 قسم خطاب التخليع في ما بين المباحين فان في كل ما الت
 يفتي على البر في شيئا في ل يفتي عليه بواير كشيء ولا حسن
 الخارج في مسئلتنا اننا قلنا ان ال خمسة يفتي بها حقيقة ليم ان تكون
 مع مقصود القيمة من العاجل الجي وليست عزلا اننا قلنا انما اجابحة
 معزوم الجرح عن ما علمنا ان الجرح لا يستلزم التحسين الا في راند
 موجود مع الواجب واذا كان عزلا تبين ان القيمة على علمنا من
 الوجوب المحرر المقصود شي عا بما اعلم بحال يخرج من المبرور وينبغي
 في العمل بها في ذلك العذر ومع التسليم عن المتفعل عند ان اختار
 لنفسه الا تفعل وسياك لفراسخ ان شاء الله تعالى **المسئلة**
الخامسة الترخيه المشيوع في بان احريما ان يكون في مقابل
 مشقة لاجل عليها طبعها عالمي في الداء يعني بعد عن استيعاب اركان
 الصلاة في وجدها مشل او عن الصوم ليعت النعم او شي عا فالصوم
 المؤخر الرمد الفرة على المحضرة الصلاة او على اتمام اركانها
 وما اشبهه له والنش ان يكون في مقابل مشقة بالمطلب فرة على
 الجرح عليها وامثلة لها في ما مالان ولينمو لها في راجع الى
 حق الله بالتي غمر به مطلوب ومن نسا جاء ليم من الي الصيام في
 السعي والرضل المعزيش النقيض عن الصلاة بحجة العدم او هو
 بل بعد الاختيار واذا اخذت العشاء وافيمت الصلاة بامروا
 بالعشاء

بالعشاء الرما لها فغرة لركم الى خص في هذا الموضع لمحق بغير
 الاهل ولا علم ان الرخصة طاحنا جارية في العرايم ولا جله قال العلماء
 بوجوب اهل الميتة خوفا التلبه وان لم يحصل له اجماع دخل النار واما
 الشان في اجمع الرخصه في الجهاد لينا الواسع في الله وتيسر في
 الا انه عا في من احريما ان يتجه بالطلب حتى لا يعثر في حال المشقة
 او عر مخطا لجمع بينه والمند لفة فيسرا ايضا لا علم فيه انه لاحق
 بالحق ايم من حيث عار مطلوب باطلنا طلب العرايم حتى عرو الناس
 سنة فاصاحا لا تخد مع ذلك لا يخرج من طونه رخصة ان الطلب
 الترخيه في الرخصة لا يند في كونها رخصة كما يقول العلماء في
 اهل الميتة للمفطى باء اخير رخصة من حيث وقع عليها حل في رخصة
 وفي حكم القيمة من حيث كانت مطلوبة طلب العرايم والشان ان ما
 يتجه بالطلب بل سفر على اهل التعقيب وربع الجرح بدو على اصل
 الاباحة بالمطلب الا حل في اهل القيمة وان تحمل في له مشقة
 وله الاخذ في الرخصة والادلة على صحة الحكم على حسن الاقسام لها في
 ولا حاجة الى ايم انما بان تشوب اهل التقييد على ذلك فنقول
 اما الاول فلان المشقة اذا ادت الى الاخلال باهل كلولهم ان لا يعثر
 فيه اهل القيمة ان قدر ما اخلال الجبلد فينا والاشان بقا على
 وجدها يوجب الرجوع من اهلنا بالاشان بما فر عليه منقاد ورو
 مقتضى الرخصة هو المطلوب وتقضي هذا الدليل في حوزة كتاب
 المعاهد من هذا الكتاب واما الشان باذا في اختصاص الرخصة
 الميتة بدليل بل على طلب الجمع بينه والمند لفة فيسرا وشيخه ما

اختص من عموم حكم التي خصة ولا اطلاع به واما الثالث فما تقدم من
 الاشارة واخرى الاذن في الرخصة او في رفع الاشع من با علمنا
المسئلة السادسة حيث قيل بالتجسس بين الاخرى التي تامة
 والاخرى بالرخصة بل ان جميع بينهما محار ج و هو محل نظر بل نرى جلا
 بما يتعلق بطي من الاشارة بما الاخرى التي تامة فغير في الاشارة اول الامور
 احسن ان التي تامة هي الاشارة الشات المتحقق عليه المقطوع به وورود
 الى رخصة عليه وان كان مقطوعا به ايضا فلا بد ان يكون سيدها مقطوعا
 به في الوقوع ومن المفضل ان النسبة الرجل من خسر في متحقق الاية
 القسم المتقدم وما سواه لا يتحقق فيه وهو موضع اجتراء بان
 مقرر المشقة المباح من اجلها التي خسر في متحقق الاية وان السعي
 قد اجتمع في مسابقة ثلاثة ايام باكثر مما اعني ايضا ثلاثة ايام في الفرض
 وعلة الرخص المشقة وقد اعني فيها اقل ما يطلو عليه اسم المشقة
 واعتبه في التي يضرب اليها فرائضا اقل ما يطلو عليه الاسم وكان منكم
 من ابطى لوجع اصبغ عما كان منكم من نص في ثلاثة ايام واعتني انهم
 ما جردوا ولا دخل بحال الطنون لا موضع فيه القطع وتعارض بين الطنون
 وهو محل التجميع والاحتياط وكان من مقتضى حراجه الاضيق
 على الرخصة مع بقا احتمال السب والشك ان التي تامة راجعة الى
 احل في التخليف على لانه يطلو عام على الاحكام في جميع المخلفين والى رخصة
 راجعة الى جنس من يجب بعض المخلفين مع له عز و يجب بعض الاحوال
 او بعض الاوقات في اهل الاعمال لاي حال حالة ولا في كل وقت ولا في كل
 اخر من العارض الطار على العمل والقاهرة المبررة وعرضا

خ
 جل ط

انه

انه اذا افاض على خلوات من به بالحق منقح لان التي تامة يتيقظ معلنة
 جنس به والحق يتيقظ معلنة خليفة ولا يتجرم نظام في العالم بالحق
 المعلنة التي تامة بخلاف ما اذا فرغ اعتبار المعلنة بان المعلنة العلنية
 يتجرم نظام خلقتها بمثلها خذلة ان فرغ ان التي تامة بالنسبة
 الرجل مطلق او طليق ثابت عليه والى رخصة انما مش وعينها ان تكون
 جنس به وحيث يتحقق الموجب وما في هذا الخلاف فيه لا يتحقق في كل
 هو في كل الا والعارض الخليل في انهم ملا يتجرم من طلب التخرج من
 العسر الى الرجوع الى الخليل وهو الذي يتيقظ والثالث ما
 جاء في الشريعة من الامم بالوقوف مع مقتضى الامر والتخير بين احوال
 على خلوة لا وهم وان اتفقوا موجب الى رخصة واحدة لا لا تتعدا
 تتجسس من ذلك قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم
 يا خشونهم فمكرهم فطنة التحقيق ما فرما على النبي والى جوع الى
 الله وكان عاقبة ذلك لما اجاب الله به وقال تعالى ادعاهم من دونهم
 ومن اسفل منهم واخذوا من الالبس وبلغت الفلوس الخناجر الى الفضة
 حيث قال رجال صرفوا ما عندهم والله عليه مخرجهم بالصور مع جعل
 النزال الشريعة والاحوال الشاقة التي بلغت الفلوس في هذا الخناجر
 وقد عثر من النبي صلى الله عليه وسلم على امرائه ان يخطوا الا حرا
 من ثمار المروية ليس بها عنكم ينبغي عليهم الامم ما يوافق ذلك
 وتقرى بالله وبالا سلام وكان ذلك سببا لمخرجهم والشاء عليهم
 وارقت التي عنروا بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان الى ايام
 الحماية رعيوا الله عنكم ومن بعضهم في ان يتيقظ رعيوا الله عنكم

استيلاهم بهذا الخيال الزكية من مقتناهم حتى مستقيم ام الامة شتم
 يكون ما يكون ما يبرأ بوبكي رهبر التمدع وفان الله لا فالتنهم حتى تنهم
 سالفة والفضة مشكورة وايضا فان تنهم باله من بحر ايمانه الامن
 احى الالاية ما باح التخلي بجلعة الحبح مع ان تم لاند لا افضل عن جميع الالان
 او عن الجذور ومن اجار فاعق الام بالحق وبالنسج من المنكى
 ان الام مستجب والاهل مستب وان ادوا الى الاخرار بالمال والنسج لا حق
 في والاختام ويسفوت في الام على الصبي ملت لا ومن الالاية قوله عليه
 السلام ان خي الاخرى ان لا يسل من اخر شيئا يحمله الهابة رضى الله
 عنهم على عموده وما بـ ان يكون من التهم من العفر مشفان
 كثير ما حدث ولم ياخره الا على عموده حتى اقتد رضى الاولياء منهم
 ابو حمزة التي اسلم ما يقوله ما خفي الغيش وغي من وفو عه في الي
 وفركان من التهم ما ياسب استثنائه من ذلك الا على روضة الثلاثة
 الذي خلعهوا حتى اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فري ولم يعتزوا
 له في موطن كان مكنة للاعتزاز بمرحوا الزلا وانزل الله توبتهم
 ومن خفي في التي ان يعرف ما خفي عليهم الارض ما رجت وهاق عليهم
 انفسهم وطمعوا الا فلما من الله الالاية فيهم لهم باب الفيول وما هم
 عا دفين للخرم بالتي يمة دون التهم وفضل عثمان بن صفوان
 وغي من كان في اول الاسلام لا يدخل على من دخله الا بمرار ثم رجا
 الجوار رضى جدار الله مع ما نالهم فيه من المكره ولا خذات عليهم
 انفسهم في الله يصي ما ايماننا بقوله اما يوبى الصي من اجرم فيهم حساب
 وقال تعلقوا بلبون في امواهم وانفسهم ولتسم حرم من الذي اوتوا

عبر

الكتب

الكتب من قبلهم ومن الذين اشعوا الذي خفي وان تنهم وان تنفوا
 بان خذوا من عن الامور وقال النبي عليه السلام ما جى كما جى اولوا
 القوم من الى سل وقال تعلقوا بلبون ان تنهم بحر طلع ما وليد ما عليهم من
 سيل ثم قال ولكن جى وغي ان خذوا من عن الامور وما انزلت في الالاية
 وان تروا طلبة انفسكم او تنهم في ما يحسب به الله الالاية شفا لاند على
 الهابة فبيل لهم قولوا بكذا واخذنا بكذا بالقرآن الالاية في فلو بكم
 في لت اذن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الالاية وحيث في صل الله
 عليه وسلم اسامة في جيش الشام قبل موته فتوفي في رجة لم رضى عليه
 السلام ثم جاء موته فقال الناس ما في بكم اجبر اسامة بميشه نستحيه
 على من حارب من المهاجرين لا فقال لولج الخلا فخلا خيل نساء اصل
 المروية ما ردت جيشا انفق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كرسال
 اسامة ان في ما لم يعم في صل رضى الى الشام ونشاع العرب وبنافالت
 الى و انفسهم لم يصعبوا بموتهم في صلهم وهات طلة الحالة خيبة في فلو بكم
 لهم وامثال من خفي ما يقنع الرقود في التي ايسم وقره التي خسر لان
 القوم في صوا انفسهم مبتلون وكما الوجه الى ابع وتلا ان خسر العوارض
 الطارية واشباهها ما يقع للمطالع من انواع المشاف في ما يفرضها
 الشارع في مجار اهل التهم في اعني ان المفضود في التهم في اما نمر
 جاز على توسع مجار العادات وكونه شافا على بحر الناس اوي
 بعض الاحوال ما مو على في المضاد لا في حرمه ان يكون مفضود له
 لان الامور المحيية لا تخرج الا اهل الطلية واما تستفوج في تستفوج
 نظي الى اهل الحاجيات بحسب الاجتهاد والبغاة على الاهل من التي يمتد

ضد المعنى الاول المجتهد في الترويح عنه ما يكون الاسباب فوي لزلزال جعل
 العلماء مقصود الى جهة الحاجة بالحق في غير حال الصانع الشافعة
 في الحظ مع وجوه المشقة التي ليس العلة في مشقة وعية الرخصة بانها
 لا ينبغي الترويح عن حكم الترويح مع عوارض المشقات التي لا تفيده وما
 تدوم لانه لو جار ايضا في العوارض الدينية ولم ينجحها ذلك لان
 تكون عادية بعار عارض المشقة انما يجرى في اوقات مع اهل
 عزم المشقة كالام المعتاد ايضا بلا يخرج من اهل كافي
 كيف يكون اجتدادا وبه نصوص كثيرة كقولنا تعارض الاطراف
 بلاغ وما جاء بلا اشع عليه وقوله من كان منكم في جناح وعاسي الاية
 ان الترويح ان توتر رخصه الرخص لا بما تقدم وسواء ما في بعضه
 كان نقول حالة الاطراف في تميز انما الترويح في وقت
 الروم في الايام في البحر الحج عن العبادات والعبادات وفيه
 نفسه عزرا ايضا وما سورت لا يحمل على تخفيف المشقة التي يخرج
 عن القيام بالواجبات الدينية او الدينية بحيث في حكم الترويح
 من تخطيطه لا لا يطاف وضو متبعض عما وما سورت لامن المشاق مقبض
 الرد ليليد على دخوله تحت تلو النصوص وبه تظلم انظار النظار
 كما توهيم بلا معارضة من النصوص المتفرقة ومن ما نحن فيه وسببا
 في الامور من الدليل وضو ان ترويح العوارض الطارئة تقع للعبادة
 ابتلاء واختيارا لايمان المومنين وتهدد المتهددين حتى يقض للعيان
 من امن به على بيعة معن من مندا في شد ولو كانت التكاليف
 كلها في حيا تدا على مشقة عن وقت لا في وقت الطليان كما تقدم
 ولم

يلحق لنا في منة لاوم يتبع الخبيث من الطيب ما ان ابتلاء في التكاليف
 وافع وما يكون الامع بقا اهل الترويح فيبتلى المرء في قدر ربه قال
 تعالى ليلوهم ايكم احسن عملا التمس احب الناس ان يهلكوا ان يقدوا
 واما وهم لا يفتنون ولقرضنا الذين في نيلهم الاية ليلوهم في
 اموالهم وانفسهم ثم قال وان تقيموا وتتقوا فان ذلك من
 الامور ولبلوهم حتى تعلم المجد من منكم واليه من ولبلوهم حتى
 وليهم الله الذين امنوا ويقيموا الصلوة واليه من ولبلوهم حتى
 راجع ونقص من الاموال والافس والفتن وبش الصلوة من الاية
 جاتق عليهم بانفسهم فيم والفا ولم ينجحوا ايضا عن اهل ما حملوه الى
 غير وفوله ولبلوهم حتى تعلم من يدين الله ان ذنوبه قليلة
 الوقوع بالنسبة الرخص والاحوال كما تقدم في احوال التكاليف واما
 كان المحلوم من الشارح من مثل ذنوب الامور طلبة الاطراف على والتفت
 فيها حتى في التكاليف في جهاء الاية فان التي خسر على الاطراف
 والمضاد لما قصو الشارح من تكميل العمل على حاله لتكميل الاجر
 والخامس ان النقص في الخوف في موارد على الاطراف كاذنية
 الرأب على ايم التكاليف في العمل على الاطراف ما في الاخر في
 فان في باب التكاليف في التبرع والاخر في الحج في بيان الاول في التكاليف
 والش الحاجة ومن مشا من محسوس لا يحتاج الرافعة دليل والمنقود
 لا يحصل عليه في الامام ما لا يستل على في طان خفي عليه نفسه
 في طان من الخوف او شدة ايمان الاعتقاد التي حركات كل من في يره والشاقة
 فيكون حارس في الحجة واذا طارت خزانة فيم يحتاج فيها ما وكلب العريق
 فيكون حارس في الحجة واذا طارت خزانة فيم يحتاج فيها ما وكلب العريق

الرأى خروج منها ومن الطاهر وفروغ من التوفيق احوال عليه وفيه
 جارية كمنسلة الاخذ بالدور في اختلاف افعال العلماء ومصلحة
 الخلاف القول بالجواز غير اختلافهم بالحق والجواز وفي ذلك مما
 عليه في اثناء الكتاب اوم ينسب عليه وبيان الشك طاهر ايضا ما تقدم
 بانه ضرر وسبب من اجله ان اسباب الرخص اكثر ما تكون مفرقة
 ومتوخة لا محقة في ما عرفت من غير رخص في نفسه فاجاز
 ذلك الرخص في حق التعبد ومارعاه فاجاز وفيه من غير اهل رخص اما
 يشاء الانسان ذلك لا وفروغ الانسان الامور رخصة وليست خلاف
 الناحية التوفيق الا ان المتيقن في حق الامور او سماع اذ او جرح المساء
 في الوقت اعاد عن ذلك لانه عو من ان كان رخص في امثاله
 معاداة التوفيق المحمد التي لا دليل عليه بخلاف ما للوراء الامور والى
 السماع وفروغته من الماء بلا اعاداة فساد ولا يعرف من ان ولو
 تنجح الانسان التوفيق في ربه في مخرجين ولا يطل عليه اعاداة رخصة
 ومن لم يدر في العادات والعبادات وسائر التقيبات وفروغ
 شريعة ولا في الانسان مطلوب بالحيث في ذلك الله والعمل على فاته
 وروى الصحيح من يبيح في الله وجاء في اية الانبياء في وفود
 الدار الحرة لا تميز بين سائر وفود العترة ولله مع الصبي في حال
 بحد الحماية لما في ذلك نفع من الصبي بفروغ رفاقه من العدد من
 معجز الحس وهو موافق للحديث والاية في الصبي ~~ان~~ من اسم الشريعة
 بضاعة للصور من كل رجة كما في ربة كتاب المفاهيم من كتاب
 وعيش امانه في الحقائق وتبين ايد من جنة غلبة الصور واتساع
 الدور

١٢٣
 الصور فرائع التي يفتي بالصور احوال يشق عليه في شق سواها
 في نفسه شاق اوم يفتي لانه يصير غير اية ويجوز بينه وبين مقصوده
 ما اذا كان المصلحة في الصور احوال ونشر نفسه عنه وتوجه الى العمل بما
 طهر به غف على واما ان يحكم الاعتناء برأيه حبه ويجعلوا له
 في حق يفتي في تقييد عليه بغير ما كان الام بخلافه لا يطارق المشقة
 وعرضها امانية تا بحد في حق المصلحة في حق يفتي في حق
 التي في رخص يوجب الخلق بالحق في الاطلاق في حق المصلحة اما
 هو ما لا يطيقه من حيث هو مطلب كان يطيقه يحكم المصلحة
 اوم من الاطلاق فيه انما الاطلاق في حق ما هو اولى لا يقال في مشقة
 في الاطلاق وانه ليس بمشقة في الاطلاق وان اطلاقه اية اية
 الا من اهل العترة خفي تا بحد في الجوع والاهل العترة حق
 والجوع الى الرخصة يفتي فيه بحسب كل متحرر بحسب كل حال فماذا
 لا يخرج في الاطلاق في حق وكان اعاداة لا الظر التي لا يخلو اعني
 بعارض كان الوجه الجوع الى اهل حثيثا ان المشقة المحض
 في حق من الشريعة حق ولا تكون حقا في الاطلاق حثيثا
 لا يستطيع بعدا في الحق بالنفس الاول الذي لا كلام فيه من ان الله
 يات دليل من خارج يدل على اعتبار الرخصة والتحجيجها وكذا
 حكم عليه السلام في السبق حثيثا من الناس من العيش وفروغ الصور
 عليهم في صور او نحو اوم اخي في جمع الرماق من الاضمار وانما الكلام
 في حق في ثبوت ان الوفود مع القياس اولى والاخر في حال التي حصر
 اوم **في ان قيل** يدل الوفود مع اهل العترة في قبيل

العايب او المندوب على الاطلاق ام تنقسم **بالمجواب** ان لا
 يتميز بتفصيل احوال المشقات وهو **المسئلة الثابته** بالمشقة
 التي هو مكان التجميع لا ينع نظر الناظر على شيء من احوالها ان تكون
 حقيقية وهو معظم ما وقع فيه التي خسر كرجوع المشقة الحسية
 او السلبية وشبه ذلك ما له سبب جزوا في والشأن ان تكون تروهمية
 مجردة بحيث لا يوجر السبب الى غير ما جله ولا وجر حكمة ونسبي
 المشقة وان وجر من شأنه لا في غير خارج عن مجاز العادات
 اما ما له في الاول ما ان يكون بقاؤه على التي يترحل عليه بساذا
 لا يطيقه لمبعدا اوشى بما ويكون ذلك محققا لا مكنونا ولا متوقفا
 او ما بان كان الاول في جوعه الى الرخصة مطلوب ورجع الى القسم
 الثاني يقع الكلام فيه لان الرخصة كما خلق له وان كان الثاني وهو ان
 يكون مكنونا بالظنون يتقلب والاهل البقاء كما اهل التي يتر
 ومن قوي الحق ضعيف مقتض التي يتر ومتوسطها الرق قوي الخان انه
 في فليس على الصوم مع وجود المخر التي فله يبيع فيه ولا في اما
 ان يكون ذلك الطن مستورا الرسي مجز وموانه داخل في الصوم
 مثلا في يطق الاتهام او الصلاة مثلا فلم يقرر على القيام بفعل جزا
 هو الاول ان ليس عليه ما لا يقرب عليه واما ان يكون مستورا الى
 سب ما خونه من الحق والسي موجود عينا مجز ان المخر حاض
 له ومثله لا يقرر مع على الصيام ولا على الصلاة قايما او على استعمال
 الماء عادة من غير ان يفي بنفسه في شيء من ذلك بل يفرق بين
 فعله ولا يفور قدوته اما خوفه به من جهة وجود السبب واما
 مبارقة

مبارقة له من جهة ان عزم الفرق لم يوجر عنو لانه انما يفر عن
 التلبس بالعبادة وهو يتلبس بها على الوجه المطلوب في التي يتر
 حتى يتجز له قدرته على او عزم قدرته يكون الاول رضاء الاخر
 بالتي يتر الوان يفر بحرم ما يتر عليه واما الذي الثاني وهو ان
 تكون تروهمية بحيث لا يوجر السبب ولا الحكمة بل يخلوا ان يكون
 السبب عادة فله في انه يوجر بغير او ما بان كان الاول بل يخلوا
 ان يوجر او ما بان وجر يفرق الرخصة موقفا يبيع خلاف
 الحق في اجزاء العمل بالحق لا في جوان الافرام ان شاء الله ان
 يتر حكم على سبب يوجر بغير بل لا يتر السبب على سبب لم يوجر شرط
 وان وجر السبب وهو مقتض الحكم بكيه اذا لم يوجر في السبب
 واما الكلام في خوال الخان انه تاتيه الجماع فله على عادة في
 دوار ما يبيع فيل يبيع وفرد الطاس اذا استع على الفل فله
 ان يبيع فله مستأ في ذلك اليوم ومراكله ام ضحيا جروا فاستل
 بعه العلماء على جهة من الاغنياء اسقاط الشعارة غدا بفر
 على لولا كتب من الله سبق لمسلم فيما اخر من عزاء عظيم فان
 من اسقاط للعقوبة للعلم بان الغنايس مستباح لهم وكذا في
 ما خرج فيه لان كما مضى في المظلم من الاحكام الشرعية وتي تب
 العزاء فله ليس في اجع الى تي تباشي في بل هو ان الاية كما يسي
 العقوبات الا حقة لانا من الله تعالى سبب في نوبه من قوله نقل
 وما اها بخر من نصية بما خست ايد بخر واما ان لم يفر للسبب
 عادة فله في فلا اشكال في الاصل من ذلك التفسير

ان المظنون والتفريق انما هي المحقة راجعة الرقعة التوضيحات وغير
 مختلفة وحزلا احواء النعوس ما نقا نقرا شيئا لا خفيفة لثا بالهوا
 الوقوف مع اهل الحق بية الاله المشقة المحقة العامة عة فان اهل اولي
 ما لم يوتى له الرذخلة عطف الانسان اوديه وخفيفة بل لا ان لا
 يفر من على اهل الله ما يوسى بالهل الامن يهيفه بانقار وما لا شفاء
 ان المشقة العامة لا يلحق بها تودعها بل حكمة افعها بناء على
 ان التوضيح على ما دون عظم من الاحوال فانه ليست المشقة الحقيقية
 والمشقة الحقيقية تير العلة المرفوعة للرخصة فانه لم توجد في
 الحظم غير لازم الا اذا فاجنا المظنة وغير السبب مقام المحقة في
 يكون السبب متفرضا على الجواز لا على الاكراه لان المظنة لا تستلزم
 المحقة التي هي العلة على كمالها بالاجزاء والبقاء مع الاحل وايضا
 بالمشقة التوضيحية راجعة الى الاحتياط على المشقة الحقيقية والى
 والحقيقة ليست في الوقوع على وزان واحر لم يجر بناء الحزم عليها
 متمكنا واما الى راجعة الرافوا التجوس خمرها بانها تضر الادلة
 انما فرقت ران قصر الشارع من وضع الشايع اذ احاج النعوس عن
 احوالها وعوايرها بل تقم في شعية الرخصة بالنسبة الرجل
 من موتيا نفسه ام الاثر وكيفية عدم الله تعالى من اعتنوا بما يتعلق
 بالهوا النعوس ليس خسر طفولة تقا وضخم من يقول ان في
 ولا يقتض الاية لان الجرح فيفسر فالان في في التملح عن الغي واما
 تحت يسان الاله بان لا اشد رعا البص عنق وفوله تقا وقالوا لا
 تتب رايي الحرفنا رخص اشرحوا الاية ثم بين العذر الهم في
 قوله

قوله تقا ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما
 ينفقون حرج انما انفخوا له ورسوله الاية بين اهل الاعتذار فها وهم
 الذين لا يطيعون الجهاد وهم الرافض والبيان والشيوخ والمجانين
 والعميان ونحوهم وكذا لان لم يبين نفقة اهلها واجر من عطل وقال
 فيه انما انفخوا له ورسوله ومن جملة النصيحة له ورسوله ان لا ينفقوا
 من انفسهم نفقة في طاعة الله الاثر والفوله تقا ايها واخبا ما
 وثقا لا وقال الا تبني وايضهم الاية فها فها من هان عزى سوى
 نفسه نعم وضع الشريعة على ان تكون احواء النعوس تابعة لمفرد
 الشارع بهذا وفروغ الترتيق على العباد في شذواتهم واحوالهم
 وتعلمهم على وجه لا يفيض الرعوس ولا يحصل بها المقلب على
 مشقة ولا يقطع بخاضعة التمتع انما اخذ على الوجه المرد له
 بلز الشايع له اشرار رخصة السلم والى اخرها المسافات ونحو ذلك
 فتوسع عليه في رقة وان كان فيه ما فيه فاعزى اخر واحله من
 فتاع الدنيا شيئا طيبه يمتعت نفسه الرخوة جعل الشايع له منه
 فحجا واليه سبيلا في ياقه من باب كان من امور غيباينا واجبا عليه
 الا يكمل عنه كالمولع بحصية من المعايير فلا رخصة له البتة لانه
 الرخوة فتاير عن مخالفة الشايع فها بالارخص المتخوفة بان لثا
 في الشايع موافقة انما اوزنت بين انما وفرق بين من ان مشقة به
 مخالفة الصور لا رخصة فيما البتة والمشقة الحقيقية فيما الرخوة
 بشي هذا وانما يجوز ش طفا بالان ومن يبيد به امة ذمته وخلاص
 نفسه الرجوع الى اهل التهمة الا ان تولى الاثر وية تارة تكون من

باب النبر وتارة تكون من باب الوجوب والله اعلم **فصل** ومن
 العوايد في حق الشيعة الاحتياط في اخذ الرخصة الفسخ المتعلق
 فيه والخروج من الخوف فيه بانه موضع التماس وفيه تشاخر الشيطان
 ومحاولات النعير والذئاب في اتباع الضور على مسمع ولا جرح من اهل
 شيوخ الصوفية تلامذتهم من اتباع الرخصة جلة وحلوا من اهل العلم
 الاخذ بغير اسم العلم وعلى اهل جميع عليه مما اخلصه من موايرهم ورجعهم
 الى الحق وانما في حق من الى خسر ما كان مقلوبه او عارضا مقلوبا
 حال التعبد او كان ابترا يا كالمسافات والتي اخر لانه حاجي وما سوس
 تالما ما لجا الى التهمة ونضا ان يعظم معن الادلة في رفع الحرج على
 ما يتخطى بقوله عليه السلام ان الله يحب ان توتر رخصة بالرخس التي تبي
 عبودية ما ثبت الطلب فيه اما ان احتملنا على المشقة العارضة التي قال
 في مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من اهل الصيام في السجى
 كان مواظبا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في بر الله ان ينجي عنكم بغير ان قال في الاول وان تقوموا على حكم وبع
 الثانية وان تقم واجه لكم بليتطفن الناطق في الشريعة الرخصة في
 الاقاييل يكون على صفة في الجمار والشعبيات ومن يتبع الادلة
 التي هي في حق المقام تميز له ما ذكر في اتم بيان وبالله التوفيق
 من ان في وجه التقي في حق الظاهر **فصل** وقد يقال
 ان الاخذ بالحق يمينه ليس بالول من اوجه احدها ان اهل التهمة
 وان كان فحشا باهل التي خسر فطير ايضا ما اذا وجبنا المظنة اعتمدنا
 كانت نطحية او طحية بان الشارع قد اوجز في الظن في ثبوت الاحكام

196
 في القطع من ظن وجود سبب الحكم استثنى السبب للاعتبار
 بغير فاع الدليل القطعي هل ان الدليل الظني يفيده في دفع الشبهة
 في الدليل النطحية وكما في **فصل** ان الفاعل اذا عارض الظن
 سقط اعتبار الظن كما في **فصل** ان الفاعل لا يفيده في دفع الشبهة
 بحيث يكون احدهما رافعا للحكم الا في جملة اما اذا كان جاريا من محرم العلم
 مع المخاض او المطلق مع المخير فلا ومستلقتا من حق الشان لان الاول لان
 الثاني رافعة على المخلب بشي ان لا يخرج بان كان الحرج هو اعتبار
 واقصر العمل بالرخصة وايضا فان غلبة الظن تنسخ حكم القطع
 السابق كما اذا كان الاحل التحريم في الشيء كالحاسب محال في ما اذا
 غلب على ظن الحايه ان مودة الصير سبب في الطاية وان امكن ان يكون
 يفي او يحضر على مودة في العمل على مقتضى الظن فيهم وانما فان خزا
 لان الاحل وان كان فطحيما باستصحابه مع فخر المعارض الظن لا يفسد
 ان لا يفي بغير القطع بالتحريم مع وجود الظن خايل مع الشك في جرد
 ما نحن فيه وحقيقة الامر ان غلبة الظن لا تنسخ القطع المتفرع حكما
 وعلبات الظنون معني تملن معني في التي خسر والشان ان اهل الرخصة
 وان كان في باب الاطاعة الرخصة يتخاف في لا يفي موثي والثاني ان يقدم
 فيما لم به بالحق خسر بل الحجة ان اذا كان مستثنى من غير ففسد معني
 في نفسه لانه من باب التحصيص للعموم او من باب التفسير للاطلاق
 وقد في الامر العقضية حجة تحصيل القطع بالظن بغير اولى
 وايضا اذا كان الحكم الرجوع الى التحصيص وهو لفظ دون اصل
 التعميم وهو لفظ بغير لانا وكما **فصل** التحصيم الشلوي في حق

بعقوبه يات بهما من ربه موضع من الكتاب بعقوبه فانا والاسم
 ان يتجهم بالرخص المامور بها وذلك ما سر بعقوبه ما ادوا اليه والثالث
 انها لا تخرج من رجع الحجية من الامه بلقت بطلع القطع ففعله تعلم
 وما جعل عليه من الذين من حج وسام ما يدل على هذا المعنى ففعله تعلم
 من يد اليه بكم اليسى ولا يري بكم اليسى من الله ان يخفي عنكم وخلق
 الانسان فبعثنا ما كان على اليه من حج يساعده من الله ويضع عنهم اثمهم
 والاغلل التي طالت عليهم وقد سموا من الذين الخبيثية السخية لما فيها
 من التسليل والتيسير وايضا قد تقدم في المسائل قبل من ادلة الباحية
 الرخص ولهذا وما شال خارجة فانا والتحقيق ببعده الرخص دون بقية
 حكم من غير دليل وما يغفل ان المشقة اذا كانت فطعية فيكون المحقق
 دون الظنية بان القطع مع الرخص مستويان في الحكم وانما يقع اليسى في
 في التعارض والتعارض اعتبارهما معا فانا وانما لا يكون الاخذ
 بالاحكام دون الرخصة او لم يرد في يقال الاول والاخذ بالرخصة انما
 تضمنت حوال الله بجهاد الله تعالى في غير من العالمين وانما العبد راجعة الى
 حكم الصريح الربا والالحق بالرخصة امر واجتماع الامرين في بعضها
 والرابع ان مقصود الشارع من منى وعية الرخصة الى بقا ما لم يطلب
 عن تحمل المشاق بالاخر بها مطلقا موافقة لغرض بقاء الرخص
 الاخر بانه مظنة التشديد والتخفيف والتحقق المنع عنه في الايات
 والاخذ في طفولة بقا فلما استلزم عليهم من ارجى وما انما من المتخلفين
 وفعله وما يري بكم اليسى وفي التنازع المشاق تخلفا وعسى ويصا
 ربح من ان عباد ربي الله عنهم في قصة بقره في اسماء بل لولا بقره
 بقره

بقره فانا لا يجزى انهم ولا في شؤنا وشؤنا الله عليهم وفي الحديث
 فلا المتطهرون ونحو عليه الشاع على النسل وقال من رغب عن شئ
 فليس مني بسبب من عنهم على عيام النظار ونظام الليل واهتم الى النساء
 الرانواع من الشؤن التي طالت في الامم فجمعها الله عليهم بفعله ويضع
 عنهم اثمهم والاغلل التي طالت عليهم وفقرت خسر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بانواع من التي خسر عاليا ومن ربح الشاسر والفضى والجنى
 في السعي والطاعة جالسا حين يجلس شقة وكان حين يدرى على بالليل
 يتيه فاعوا حتره الراد الذي وضع فام فيه اشيا شرم ربح ورجى واعياه
 ربح الله عنهم في ذلك المجرى من غير عيب ولا لوم خروا لا يجيب بعضنا على
 بعض والادلة في من المخرقة والخاسر ان تها التي خسر مع
 كل سببه قد يوثق الى الاقطاع عن الاستيقاف الى الجنى والسنا من
 والملا والتسعي عن الدخول في العبادات وهي اضية المعجل وتي بالادام
 وذلك لا مدلول عليه في الشريعة بل ادلة قطعية بان الانسان اذا اقرض
 التشديد او طلب او قيل له فيه هي من ذلك ومله وربما يجزى عنه في بعضه
 الاوقات فانه قد يصير احيانا وجه بعض الاحوال ولا يصير في بعضه والد
 والتخفيف ما لم يمانع من ان لا يتجهم له من باب الترخس الاما في جمع الرسالة
 تخفيفا لا لا يطابق وسو عنه ما سوي من الامور التي بجهة شافعة وربما
 ساء لطفه بما تدل عليه ذلك لا يري ربح الحج او انقطع او عن غيره في بعض ما يكره
 شيئا وفقرت على واعياه وان يصطبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ
 من الامم لاحتهم وقال يا ايها الذين امنوا لا تنكحوا ما طيبت ما احل الله
 لكم ولا تحسروا في ذلك انما في ذلك سبب فيم ما احل الله تشديدا

على النجم يسمى اخترا لا خزا من العمل ما تفيضون فان الله ما
 يملح حق قلوبا وما جنى عليه السلام بين امرين الاختار ليس كما عالم يكن
 وانما الحرث ونحوه عن الوصال فلهما يتفقوا واهل بهم وما ثم يوما
 ثم راما الخطا فقال لو تناهى الشخص لانه ثم كان نظرا لم حين ابوا ان
 يتفقوا وقالوا لو لم لنا في الشخص لو اهلك وما لا يدع المتعمقون
 تحفهم وفردا لحرر الله برعمي من العاين حين في يلية فيك رخصة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه الحرث نزع الخوا بقت نوبت زعموا
 انما لا اتع ايل فقال عليه السلام لا اتع ايل خزا من العمل ما تفيضون
 الحرث ما جنى فلهما حماره وحرف امانة معاذة اجز قال النبي صلى
 الله عليه وسلم اجنان ات يا معاذة وقال رجل له ان يا رسول الله لا تاتني
 عن صلاة الغرانا من اجل طمان معاريه لينا قال عمارات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في موعظة اشر غضا منه يوم مر ثم قال ان منكم من يفتن
 من غير الحرث وحرث الجبل الى بوط بين ساريتين انما سال عنه
 عليه السلام فقالوا اجل لثيب بقل باذا احسك اوقيت امسكت به
 فقال جلوه ليعمل احرقه نشاطه باذا احمل اوقيت ففروا شيا منرا
 طي من لا الرخصة من ذرا الفيل ولد لا قال عليه السلام ليس من
 الي الصيامي السبق باذا اهان خولا ثبت ان الاخر بالرخصة اولر وان
 سلم انه ليس باولر فالعزيمة ليست باولر والشا سوان را اسم
 الشريعة ان هاتنا في العلة للصور كما يتبرع موضعه من ذرا
 الكتاب باننا ايضا اننا انما الجاهل اسم الشريعة وليس فلاننا يبع
 ليس من ذراع الا اذا كان في الجاهل اسم الشريعة وليس فلاننا يبع

بان فان موا فبا ليس بمزوم ومنه لست من ذرا بان انما انصبا لنا
 الشرح سببا الى رخصة وغلب على القول لا با علمنا بمقتضا وعملنا
 بالرخعة ما في اتباع الصور في ذرا وعلمنا باننا اتباع الى رخصة بحرث
 بسببه الروح عن مقص الام والنخير فزلا اتباع التشريرات
 وفيه لا الاخر الى رخصة بحرث بسببه الروح عن الام والنخير وليس
 احدهما باولر من الاخر والمتبع للسبب المشي وعقبة الرخصة والجماع
 سواء بل هاتنا غلبة الطريق التي اسم جنى في ذرا الى رخصة وليس
 احدهما من الاخر من في بيتهما فخر خاله الاجماع ذرا في
 من القرب **بسم** ونسب عليه ان الاولوية في ذرا التي رخصة
 اذا تخير سببه بغلبة طن او قطع ويقتن التي خسر اولر في بعض المواضع
 وقد يستويان واما انما يعرض غلبة طن بلا اشتغال مع الرخصة
 وايضا فتطون الاذلة الذليلة الاخر والتخييف بمحمولة على عمومها
 والاطراف من غير تخصيص ببعض الموارد دون بعضه وبطلان التخييف
 بين البين فيقران صاحب الطريق الاول انما جعل المحج العلة التي ليس
 المشقة من غير اعتبار بالسبب الذي هو المصلحة والعرف في الشا انما
 جعل المحج العلة التي هي المشقة من غير اعتبار بالسبب الذي هو المصلحة
 وما حجة الطريق في الشا انما جعل المحج المصلحة التي هي السبب والبين
 والمخرع في ذرا انما حات العلة في منقطة ولا يجوز لها رخصة
 منقطة والمحل محل اشتبا وخشي ما يرجع ذرا الراجل الاحتياط
 بان ثابتة معني خسران ومبرع موضعه **بسم** بان
 قبل الجاهل ما يقرع ابن اذ ادلة متعارضة وذرا لا موضع اشتغال

فيجوز من كل شيء بيع الرضا واللازمة وفيل من يتو الله والمعصية يجعل
 له يخرج الرضا واللازمة عن اية موسى قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم رجل اعطاه الله
 شيئا وفر قال الله لا تتووا السبعة اموالكم ورجل ادين بدين
 ولم يشهد ورجل له امانة سبقت الخلق فلا يظلمها ومن كفر ان الله
 لما ادى بالامانة على البيع وان لا تتووا السبعة اموالنا حفظا لها
 وعلما ان الطلاق شيء غير الحاجة اليه فان التاركة لما ارشده الله
 اليه قد يقع فيما ينكره ويجب الله له عاها لانه لم يأت الام من باب
 الاشارة من كثرة تدل على امرها ومعنى ما تدل على امرها
 وقد روي عن ابن عباس مرارة رجل طلق امرأته ثلاثا فطلقها
 طلق النساء فطلقهن بعد ذلك فطلقهن فطلقهن فطلقهن
 الله لم يجعل لائحة وخرج ماله في الملائكة في ذلك المعز ان رجلا اتى
 الرعب الله بن مسعود فقال انا طلق امرأتي ثلاثا فطلقها فقال
 ابن مسعود بمائة اقبل لا قال فيل انك اخافه باتت في فقال ابن
 مسعود صوفع من طلق كما امر الله بقدره من الله ومن لم ير على
 نفسه لئسا جعلنا البسم به لا تلبسوا انفسكم وتعلمه عنكم
 شو كما يقولون وتام **الحياة** اية من ير البسطا
 حين اراد ان يزوجها الله ان يزوج عنه شدة النساء ثم تدعى ان
 اليه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لائحة لئلا يمس عنه في بيع عنه لائحة
 حتى كان لا يبيع في بين المرأة والحج والثالث ان طالب المخرج من وجه
 طالب لما ضمن له الشارع الحج يده وكالبه من يبيع وجهه فاصر
 لقد

لقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما طالب من حيث هو من صلبه
 ولا يتأتى من قبل ضرر المقصود الاخر المقصود بنواذ الطالب لضرر
 المخرج وحسب مقتضى ما دل عليه الايات المزكورة فيها الاستحسان
 والمفسر والمخارج طغولها نفا ومكي واومتي الله وقوله الله يتقن
 بغيره وقوله يتقن الله والنذر امنوا وما ينادعون انا انفسهم
 وما يتقن وزوجه قوله تعالى ومن يتعذر حرد الله بغيره لم يقسمه وهو
 من نكث ما عاين على نفسه ومن اوجب ما عظم عليه الله في قوله
 اج اعطيها من عملها بل يقسمه ومن اتاه بعليها الرسول لا يملك
 في ذلك المعز وجميعه محققا تقدم من ان المتقن عن طي بنو المصلحة
 المشيوع مع تمام في قوله المصلحة وهو المطلوب والى اية ان المصلحة التي
 تقوم بها احوال العز لا يبيع بها حتى في بقا الا خافها وواضعها
 وليس للعز بها علم الا من يجز الرجوع والظن يبيع عليه منها اشي من
 التي يبرو له بغير يكون ساعيل في مصلحة نفسه من وجه لا يوصله
 اليها او يوصله اليها عاجلا لا ابطا او يوصله اليها فاصلة لا فاصلة
 او يكون فيها مفسدة في بيع المصلحة على المصلحة فلا يقوم فيها
 بشي فادرك من مدي اية الاية له على كماله اهلا ولا يخرجه ثم
 اهلا وهو خلع مشاكر من الغلاء بل من يبت الله البيهتر بشي
 ومنه روي بان اهان كزلا بالرجوع الى الوجه الذي وضعه الشارع
 رجوع الوجه حصول المصلحة والتفريق على الشغل بخلاف الرجوع
 الى ما خالفه ومنه المسئلة بالجملة في بيع من يبيع مع موافقة قصد
 الشارع او مخالفة له ولا ينفق ليعلم بالوضع في طلب التي خف

من وجه لا يوجد فيه او يطلبه من غير موضعه بان من الاحكام الشائعة عن
ما لا يتحقق فيه ولا في خبير وفرق بين من اشاء الكتاب في من النسخ
من اجل شيئا ومقتضا ما يبين في خبير وكل موضع له في خبير يقتصر به لا يتعدى
واضاف من الاحوال الملاحقة للجر ما يحذر مشقة ولا يكون في الشارع
كل ذلك مما يخص خبير بيب ش غير وانما هو من اير كشيء في البغضيات
خفاقة الخاطئة بغيره للمفوض وغيره فان من مسائل الجمل وما كان نحوها
المطلب ثلثة التاسعة اسباب الرخص ليست بمقصودة التحصيل
للشارع ولا مقصودة التي لا تقع لان تلك الاسباب راجعة الى رفع الحرج
التي ايسر التي يمين والرجوية فيبر موانع اما التحريم او التثاثير واما
اسباب التي رفع الحرج او الاباحة ما ليس بمرام فيجعل تعدي اما غير موانع
لكن تباحثام التي ايسر ومختلفا وقد تميز في الموانع انما هي مقصودة
الجهول ولا الى الشارع وان من قصر انما عفا ربحا الحكم السبب المحرم
او الموجب فيعمله في صحيح ويحيى فيه التبعيل المذكور في الشيء ولا يكره
الحكم بالنسبة الى اسباب الرخص من غير ان **المطلب العاشرة**
انما هي عنما هل ان الرخصة مباحة بمحض التحريم بيننا وبين التي يمينه حارة
التي يمينه بعدا من الواجب التحريم انما حار حراما من الشخص فيقال ان شئت
باجل التي يمينه وان شئت فاجعل بمقتضى الرخصة وما عمل منها بقصو
الشرع واجبا في حقه على وزان خصال العبارة فيخرج التي يمينه في حقه
عن ان تكون عن يمينه واما انما امرنا على ان الاباحة فيها بمقتضى ربح الحرج
فليست الرخصة بعدا من ذلك الباب لان ربح الحرج لا يستلزم التحريم
اللاتي وان ربح الحرج موجود في الواجب وانما كان كذلك تميز ان التي يمينه

على احكام من الوجوب المحض المقصود للشارع بانما ابطال التي يمينه لم يكن
بينه وبين من لا عز له في في لا عن العز ربح الحرج عن الشارع لكان ان
اختار لنفسه الانتقال الى الرخصة وفرق بين ربح الحرج والشارع ان كان
فان هو الوقوع الرخصة بولا بالعصر الثاني والمقصود بالعصر الاول
هو وقوع التي يمينه والتي يشبه من المسئلة الحكم انما اتعيت له
في انهاء الحكم يستعان احوال ما في بعض الامم عادية والاخر
في عادية بان التي يمينه عليه ان يحكم بما امر به من اهل العرالة فيكون
تقلا واشتروا في جعل حكم وقال من في من من الشكوك بان
حكم بادل العرالة اما بان اهل التي يمينه واجب ان وان حكم بالاخر ومما اش
عليه لعز ربح الحرج العلم بما في بعض الناس وله اجري اجتهدا وبغية
في الحكم على المتأخرين كما يجوز مقتضى الرخصة بغيره لا يقال
في الحكم انما في بين الحكم بالعدل والحكم بمن ليس بعدا لولا ان
يقال انما في مختلفا بين التي يمينه والرخصة **قوله في السحب** كين
يقال ان شئ في الرخص بالعصر الثاني وفرقت فاعرف ربح الحرج ومختلفا
بالعصر الاول في قوله تقلا وما جعل عليكم في الذين من حرج وجاء حرج
تقلا في الرخصة في بر الله بكم اليسى ولا يبيد بكم العصى **قوله في السبل**
كما يقال ان المقصود بالشارع التماس ولو بالعصر الاول وما سواه
من اقله الصغر ونحوه بالعصر الثاني مع قوله تقلا ومن اياته ان خلق
لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وقوله وجعل منكم زوجات
ليستن اليها وايضا بان ربح الجنام بغيره عن التي خسر تحصيل وتيسر
عليه مع كون الصواب ايا ما ضرورت ليست بيمينه في مقتضى ايضا

وبيع حرج وايضا ما كان مع الحرج مضمودا للشارع في الطليات فلا تجزئ خلية
 شرعية مطلعا بقا ويضاف حرج طيرا واخرى بالية وهو مقصود قوله
 تعاد وما جعل عليهم في الدين من حرج ومن لم يجد في بعض الحيوان التوارد
 حرجا ومشقة في شئ فيه رخصة في بيعا باع اعتناء الشارع امانا
 من في الزايليات بفعل لا يقول في حال الرخص انما ليست بعمليات
 وانما خير من بيان كما تقدم التسمية عليه في مسئلة الاخرى بالية
 او الرخصة في هذه الحالة كانت خلية في مضمود للشارع
 بالفصل الاول والحرج من حيث هو في عارض لطل الخلية ان قصر
 الشارع بالرخصة من جهة الفصل الثاني والله اعلم **المسئلة**
السادسة عشر اذا اعني ما التماس مع الحرج وجرت القايح
 وطرد مع العادات الجارية والى اخر جارية عن احوال تلك العوايد
 اما الاول فلما في ما وجرت الامم بالصلالة على ما مضى او فاقا
 وبالصيام في وقت المحرم له او ما وبالطهارة المائية على ما جرت به
 العادة من الصحة ووجود العقل والافاقة من الحضي ووجود الماء وما
 اشبه ذلك وهو لا يسمي العادات والعبادات طالما بقيت الصورة
 مطلقا والصلالة والنقص عن اصل الميتة والدم والحج الخ في غير ما
 انما هي به لا طهر ونقص عنه عن وجود ما يثبت به امثال الامم
 واجتناب النجس ووجوده لا هو المعصاة على العوم التام او الاخرى
 ولا اشكال في ما الشئ بمعلوم ايضا حيث علم الاول بالعلم من الواسع
 وعمر الماء او الشئ او الماء من خصل لشيء ما في يجعله او قبل ما
 ان يتكلم في تفصيل ذلك فيما من المسائل والمضامين في ما في
 من كونه

من كونه موهبة من كتاب المفاهيم لغير الله الا ان اقر العوايد
 على من عام وخاص بالعلم ما تنص والخاص ما في العوايد والاولى
 ان اعملوا بمقتضاها في الايمان يكون في الاخرى على حكم الرخصة فاعلموا
 الماء لينا والى من سويها والمجرب فيها وان في الطعام من السماء او اخرج
 من الارض فيقتل المعجول له لا ويستعمله بان استعماله له
 رخصة لا عينية والرخصة كما تقدم لما كان الاخرى في طيبان
 لا يفسد ما ولا يتسبب في هذا النال في بعض احوال الامم في هذا فلا
 ان كان مخالفة من الشئ في مخالفة لفصل الشارع ان ليس من شأنه
 ان يتجسس لشره وانما قصر في التشريع ان سبب الرخصة ان وقع
 توجه الامم في مسيبه طعام في هذا اول لان خوارق العادات
 في توغول في مع احكام اليهودية وانما وضعت الامم ما في وكان الغرض
 الر الحقيق من حيثها من الرضا والى رضاء ومن اصابا لوضع
 المفاهيم التي لم تطل وايضا في كتاب المفاهيم ان احكام
 الشريعة عامة لا خاصة بمعنى انما هي في كل حال لا خاصة ببعض
 المظالم دون بعض والحكمة ولا يعنى في كل حال الشئ في قصر النية
 صلوا عليه وسلم لا طهار الخارقة كرامة ومعجزة لانه عليه السلام
 انما قصر في لا يحرس عيا في من طلبة حقه النعم وكذا لا يقول
 ان للولي ان يقصر اطعام الخرافة لمعشر في لا يحق نفسه
 ويكون خيرا القسم خارجا عن حكم الرخصة بان يكون بحسب الغرض
 وعلى من المعز في احوال الامم الى اقر من الاحوال
 حسماء عليه الاستغناء باله انما يكون في الشئ في بعض فلا

اشغال وليس يختص بالعموم بل يكون المخصوص اولي قال في كل
 الولي انما يتحقق له العادة فلا يفيده وينبغي العادة على
 الجملة بان الذي يتحقق له العادة والشا اب او غير من غير سيم
 عاين مساو لمن حصل له له بالتكسب العاين بضم الالف
 صاحب التكسب العاين انه في التناول من خسر خسر لا يقال في
 صاحب الحق العادة انما لا يفيده وينبغي انما لا يفيده
 خسر الزرع **فالحج** من وجيز احرم انما لا يفيده
 المنفردة التي هي في امثال خسر الاشياء لا يجابا ولا خسر في غير
 في لا بان النبي صلى الله عليه وسلم في بين الحلال والجموعية ما خسر
 الصورية وفي ان تبعة جمال تصافة في ما وفيه فلم يتس
 في لا وكان عليه السلام عباد الرعية ولو شاء لرعا بما يجب فيكون
 لم يعمل بل اختار العمل على مجاز العادات يجمع يوما فينتهي في
 ربه ويشجع يوما يصمى ويتس عليه حتى يكون في الاحكام
 المشيئة العادية في غير من التمس وفيها ما كان عليه السلام في
 اجابته من ذلك في مواضع فيه شجاعة في تقوية اليقين وحماية
 من ازمات الاوقات وكان عليه السلام يبيت عن ربه يطعمه وينفقه
 ومع ذلك لم يترك له التكسب لمعاشه ومعاش ائمه في العادات
 الخوارق في حقه متناقة والطلبات محضة لم تحرف عايشة
 رضى الله عنه ما اراد الله الا يسارع في مواماة وكان مما اعطاه الله
 من شيا في المثلثة مقتضا منها لم يحول الا على مجاز العادات
 في الخلق كان ذلك اهل الخوارق والكرامات عظيم في ان لا
 يعملوا

يعملوا على ما اقتضته الخوارق ولا في لما يفيده لا حقا على الاشياء
 يكون حقا على الاشياء لانهم الورثة في ذوا الوفاء والشا بما يفيده الخوارق
 عندهم تقوية اليقين ويصحبها ابتلاء الله لكونه التكاليف على
 والمطمين العاين في ايتا التغير في ذاتها المفسر لهم على ما هم عليه
 لا ابتلاء ايات من ايات الله تعالى في ربه على جميع العادات حتى يكون
 لها خصوص في الحماية كما قال ابن ابي عمير عليه السلام رب ارفع كيف
 في المومن الانية وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن راحي
 الله تعالى في ابن موسى المحمي في حم له ابي موسى واما ما لوجه حتى يفيده
 علينا من اخبار كما في ايات في في رتبا كان ما ينشأ عنها ما
 في جمع الرخص والنصوص والصرقة الواردة في المحتاج في
 التناول والا استعمال حكم النبي في ان تكسب وطلب حاجته من الوجه
 المحتاج ما رخص في التصرف عليه وتكسب في جمع الرعية العادة
 وان قيل الصرقة بلا خسر عليه لانها وفق موقعا وانما بان الفوم
 علموا ان الله وضع الاسباب والمسببات واجبي والعوايب في
 تخطيطا وابتلاء وادخالا للمكلف تحت فني الحاجة اليها كما وضع
 له العبادات تخطيطا وابتلاء ايضا في اجازات الخارقة لعاية تخطيطا
 التي وضعت لها كان في غرضها رفع المشقة التكليفية الى التكسب وتجميع
 عنه بصرفه لولا انما من باب قبول الرخص من حيث كانت رخصة المشقة
 التكليفية بالتكسب وتجميعا عنه بمن تضافا رخصها حكم الرخص
 ومن حيث كانت ابتلاء ايضا في شيا في اخي وفي ان تناول مقتضاها ليقا
 الرجحتها ومن شأن اهل الغنا في السلوك عن وبه ان يسلم

عن يحيى بن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أيضا ونرى في ران حكمة التوسعة على الأهل والأولاد
إلى خصرهما تميز وجهه من منة له الفيل فتأمل ضيق
مقتصر الخوارق رخصة من وجدين فلا جمل من لم يستقر
يعولوا عليها من كثر الجحمة بل قبلوها وأقبلوا منها ما
من العواية المحبة لهم على ما هم يسيلون وتروا منكم ما
إذا طاعت مع انما هي أمة وتبعة تفتت تطلعا وأقبلوا
الغيش من منة المعزى وعن أبي النجاشي أنه كان بجاء
رجل أسود ففهم ما به الرأى إيات قال محبت مع شيئا
فلما وقعت عينه على رستم وأشار يسر إلى الأرض فإت
تدبها تلمع ثم قال ما بعد فتاة ولثة ونالت أمه وحسب
عن النور أنه خرج ليلة الرشا لجد جلة فوجرت وفدا
بأخي وقال عن تلة لا يجوز ما إليه زورق وعن سعيد بن
قال أتيت عبر إلى حماد بن زيد وخرج السبع طر ففك له
أن يوسع عنه عند الرزق إلى جوت أن يعجل فقال ربه أعلم
ثم أخذ حصون الأرض ثم قال اللحم أن شئت أن تجعلها
بأنه خير والمذهب في بين ما فاعلها إلى وقال انفعها أنت
الدينا الأخرى بل كان منهم من استعانة منها ومن طلبها
اليتاحها يخرج عن أبي زيد البسطايع ومنهم من استوتوا
فيها من العادات من حيث شامروا جميع من تحت يد المنة
دوارة من حكمة في الانعام بالعامة في نظرها وآلاء
بكيه

بكيه يتشوق إلى خارقته ومن يري حكمة ومن خلعه ومن صوفه ومن
تقته مشلحا مع أي ما يري من حكمة في تحقيق الجودية كما هي
الشواهد وعروا من ركن اليك مسترجعا من حيث طاعت ابتلاء
بحكمة هو نسا ما أمة ونعمة حكمة في الغيش عن أبي جابر
قال كنا مع أبي قباة التميمي في طريق مكة يقول من إلى بني الناحية
فقال له بعض أصحابنا أنا عكشان ففهم به جله ما أعز ما زال فقال
العترا جاء أشبه بفردم في يسهو إلى الأرض ففهم من رجا
أيضا فاحسن طرايت ففهم وسقا وما زال الفردم معنا الرخصة فقال
له أبقني أب يوما يفعل المحبة في نوى الأمور التي يكرم الله بها عباده
فقال ما رأيت أحرا لا ومو من بدأ فقال من لا يوم بدأ بفردم
سألت من طر في الأحوال ففك ما أعز بالله ثم نولا بيد فقال بل
زعم أصحابنا أنما خرج من الحق وليس الأم كثر لا إنما الحرم في أحوال
السكون اليك ما ما منكم بغير ذلك ولم يأتنا بتلا في تلة إلى بائير
ومن خاله ير لا على ما تقدم من حكمة في حطم الرخصة لا في حطم
الترجمة فليست بطن الحزم في حكمة ما أهل يفت عليه يفت ما سائل
منها أنها من حكمة الأحوال العارضة للفهم والأحوال من حيث هي
أحوال لا تطلب بالفضل ولا تعز من المخامات ولا خير موجودة في النهاية
ولا خير دليل على أن ما حكمة بالغ مبلغ التريسة والضرية والناسبا
للمادة كما أن المخام في الجحمة لا تعز من فاعل الجحمة الأهلية
ولا خير دليل على حكمة النهاية والله تعلم أعلم **كتاب**
المقام من المناظر التي ينظر فيها فضاء آخرها في جمع

الرضا والشارع والاخرى جمع الرضا المخلص بالاولى من جهة
 رضا الشارع في وضع الشيء بجهة اشراف ومرتبة فخرية وخصصا
 للاجتماع ومن جهة فخرية في وضعه للتخليف مقامه في مرتبة فخرية
 في رتبة المصطفى تحت حكمه بجهة اربعة انواع ولنقدم قبل الشروع
 في المطلوب مفرقة كلامية مسلحة في نزل الموضع وتبين ان وضع الشيء اربع
 اقسام لها العباد في العاجل والاجل وما ذكره هو لا بد من اقامة
 التي فان عليها جهة او صياء او ليس من موضع ذلك وفروغ الخلاف
 فيحاط به علم الختام وزعم الى ان ان احاط الله ليست مطلقة بطلان البتة
 كما ان افعالهم جزلا وان المعنى لا يتوقف ان احاطة بها مطلقة في عاية
 مقام العباد وانه اختيار اخص البعد المتأخر ولما اخطى في علم اصول
 الفقه الراشدة العلة لا احاطة الشريعة اشتتت لا على ان العلة بمعنى
 العلمات المعينة للاحاطة خاصة ولا حاجة الى تحقيق الامر في ذكر
 المسئلة والمعتبر انما امرنا استقينا من الشريعة انما وضعت لها في
 العباد استقيا لا ينافي فيه الازد ولا غيره بان الله تعالى يقول بعثه
 الى سر وحوالا اهل رسالا فيش بر وحنه ومن لا يكون للناس على الله حجة
 بعد الى سر واما ارسلنا الارحمة للعلمين فبالا اهل الخلقة وهو الله
 خلق السموات والارض في ستة ايام وكان عرشه على الماء ليلوهم اجمع
 احسن عملا وما خلقنا الجن والانس الا ليعبدون الذي خلق الموت
 والحياة ليلوهم اجمع احسن عملا واما التعاليل لتباعد اهل الاحكام
 في الكتاب والسنة باطن من ان تحصر كقوله تعالى بعز اية الوضوء
 ما بين يديه ليعمل عليهم في جمع واخرى في يديهم وليم نعمته
 عليهم

عليهم وقال في الصيام حتى عليهم الصيام عما كتب على الذين من قبلهم
 لعلهم يتقون وفي الصلاة ان الصلاة تسخر من العباد والشارع وقال في
 الفيلة مولعا وجودهم شطرا ليلاجون الناس عليهم حجة وفي الجهاد
 احدى الذين يقتلون بانهم ظلموا وفي الفجار وليم في الفجار حجة
 بما ولع الالباب والشارع في عل الترحيل الستين بجم فالوا بل شقرا ان
 تقولوا يوم القيامة انا كنا من قبل غيظا والمقصود التسمية وانما اصل
 الاستقيا اهل جزا وفاق في مثل ذكر القضية معبر العلم بغير قطع
 بان الامر معني في جميع تعاهد الشريعة ومن نزل الجملة تحت القياس
 والاحتياط فليفي على مقتضاها ويسفر الجسد في هون ذلك واجبا او غير
 واجبا موكولا برأيه جنفا **مسئله** في بيان مقتضى الشارع في وضع الشيء وفيه مسائل
المسئلة الاولى في تعاليف الشريعة في جمع الرجع في مفاخرها في
 الخلق وذكر المفاخر لا تقربا لثلاثة اقسام احسرها ان تعرف من ودية
 والثاني ان تكون حاجية والثالث ان تعرف تحسسية واما الضرورية
 فمقتضاها ان لا يبدى منها في قيام مقام الدين والرباط حيث اذا فترت
 في مقام الرباط على استقامته بل على ميسا وتعارف وموت حيات النفايان
 ولا غير لعل ان ما جفا بالبحر مبلغ التبيية والخرابة والاشهاب
 للاعادة هذا ان الخاتم في الامر وموت الامر وموت النجات والنجيم والرجوع
 بالحق ان الميزان والحق لها يكون ما في **احسن** ما فيهم اركانها
 وشيت فواعرها وذلك عبارة عن اعانتها من جانب الوجود والشاء
 ما بين راعتها الا خال العواف او المتوقف فيها وذلك عبارة عن اعانتها

في هذه المسئلة
 في بيان مقتضى الشارع
 في وضع الشيء وفيه مسائل

من جانب العموم ما هو العبادات راجعة الرحمة الذي من جانب الوجود
 طلالايمان والنطق بالشهادتين والعناء والزخوة والقيام والحج وما اشبه
 ذلك والعبادات راجعة الرحمة النعس والعقل من جانب الوجود ايضا
 كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكنات وما اشبه
 ذلك والمعاملات راجعة الى حفظ النسل والمال من جانب الوجود والى
 حفظ النسل والعقل ايضا لافق بومالمة العبادات والجنائيات
 ويجمعها الامم بالمعروف والنهي عن المنكر جمع الرحمة الجميع من
 جانب العموم والعبادات والعبادات فدمشك والمعاملات ما كان
 راجعا الى مصلحة الاسر مع غيرهم كانت فعال الاملا لا يجوز ان يرضى عوض
 بالحق على الى غايب او المتابع او الاضلاع او الجنائيات ما كان عابرا على
 ما تقدم بالابطال مشرع فيها ما يبرق لزل الا بطل او يتلوا تله المما
 في الفعاض والديات النعس والعقل وتضمن في الاموال للنسل
 والقطع والتضمن للمال وما اشبه ذلك ومجموع الضرورات الخمسة وهي
 حبة الدين والنفس والنسل والمال والعقل وفوقها النفاق المعات
 في فلة واما الحاجيات فمما لا انها مقتضى اليها من حيث التوسعة
 وبيع التيسير الموحى في الغالب الرأى في المشقة اللاحة يعوت
 المطلوب ما اذا لم اع داخل على المخلص على الحملة التي في المشقة ولاكن
 لا يبلغ مبلغ العناء المتوقف في المعالج العامة وهي جارية
 في العبادات والعبادات والمعاملات والجنائيات في العبادات
 كالخمس الخفية بالنسبة الى خوف المشقة بالمعروف والنهي عن
 العبادات كالحاجة العبر والتمتع بالطيبات وما هو علة ما شلا
 ومشيها

ومشيها ومشيها ومشيها وما اشبه ذلك لادوية المعاملات والمعاملات
 والمسافات والسلم والغناء التواضع في العفو على المتوعدة عظمى
 الشجيرة وما الى الضرورة الجنائيات فالمعروف بالنهي عن الفساد
 وهي بالذات على العاطلة وتضمن الضاع وما اشبه ذلك واما التحسينات
 فمما لا الاخر مما يليق من محاسن العبادات وتجب الاحوال المرئيات
 التي تانبها العفول الى المحاسن ويجمع ذلك في معارج الاخلاق وهي
 جارية فيما وجرت في الاوليات في العبادات خازنة النجاسة
 والنجاسة الطهارات على ما هي القوة واخر الى رتبة والتفريق
 بتواضع الحيات من الصفات والنيات واشياء ذلك في العبادات
 فمما لا الاصل والشباب ومجانب المناظر النجاسات والمشارب
 المستحبات والاساءة والاقتسار المتداولات في المعاملات ما لمع
 من بيع النجاسات وبطل الماء والخل وسلب العبر من غير الشجاعة والا
 مائة وسلب المرأة من غير الامانة وانما نعتها وطب العنق وتواضع
 من الفتاة والتدبير وما اشبه ذلك في الجنائيات فجمع قتل الحر بالحر
 او قتل النساء والعبيد والرضاء في الجهاد وقيل الاشقة يدل على
 ما سواها ما هو في معناه من الامور راجعة الى محاسن ما هو على
 اهل المعالي في ضرورة والحاجة ان ليس في رايها بخل بما هي ضرورة وما
 على والمسلح في محرم التحسين والتي من **المشقة** **قلنا** **فغير**
 طمأنينة من صفى المراتب ينفع اليها ما هو من التبعة والتحملة
 مما هو في هذا بغيره فيل محققا الاهلية بما هو الاول فيحو التماثل
 في الفعاض ما لا لا نزعوا اليه هي ورا لا تقضي فيه شره حاجته

في

ولا حجة تخمّل رذيلة بغيره المثل وفي آخر المثل واجبة المثل والمنع عن
 النظر الى الاجنية وشي به قليل المسطر ومنع الى با والورع الا حق في
 المتشابهات والخصائص ايح الذين همالة الجماعة في الي ايض
 والسترو حلاء الجمعة والقيام بالرحمن والحمل والاشهاد به اليح اذا
 قلنا انه من الضريبات واما الثانية بها اعتبار الحجة وفي المثل في
 العينة فان ذلك لا يترجموا اليه الحاجة مثل الحاجة الراجل النطاق
 في العينة وان قلنا ان البيع من باب الحاجيات بالاشهاد والرخص
 والحمل من باب التعملة ومن ذلك الجمع بين العلة في البيع التعملة
 تنقص فيه العلة وجمع الي من البيع ان يغلب على عطفه بغير اذقاله
 في العمل لحرز الي تبة ان لو يشع لم يخلو من التوسعة والتجفيف
 واما الثالثة فباعتبار الاحداث وضروقات الضرارات وفي ابطال
 الاعمال المرخول فيها وان كانت غير واجبة والافعال من طيات
 الخطاب والاختيار في الضمان والعقبة والتمق وما شبه ذلك ومن
 امثلة من المسئلة ان الحاجيات كانت تامة للضريبات وتكون في
 التحسينات والتحسينات في المعاملة للحاجيات فان الضريبات
 حيزا من المعاملة حسبما يات في بعض ذلك بحزم من ان شاء الله تعالى
المسئلة الثالثة هل تعملة بلدا من حيث هي تعملة
 شي ط وسوان لا يعود اعتبارها على الاهل بالاطلاق وذلك ان كل
 تعملة يفي اعتبارها الرتبة اعلا ملايح اش اطقا ضرورة ذلك
 لوجيز احكامها ان في ابطال الاهل بطلان التعملة لان التعملة
 مع ما علمته الصفة مع الموهوب في اذ كان اعتبار الصفة بوجه الى
 ارتفاع

ارتفاع الموهوب الي من ذلك ارتفاع الصفة ايضا ما ارتفاع من التعملة
 على من الوجه موهوب الرجع اعتبارها ومن عمل لا يتصور واذ لم يتصور
 لم تقم التعملة واعني الاهل من غير في يده والشاياتنا الوفرنا يقضي
 ان المعاملة التعميلية تخلف مع موات المعاملة الاعلية لكان حصول الاعلية
 او لا لما ينضمها من التعاوت ويان ذلك ان حصة المعاملة من قبل
 وحفظ الي و ان مستحسن من التماسات حفظا لله وان واجاه
 لا شطرا على محاسن الطاعات فان دعت الضريبة الرأبنا المعاملة يتناول
 البحر فان تناوله او لو وكذا اهل البيع في وره ومن غير روال الجدالة
 مظهر فلو اشق ط يغير الغير رحمة لانهم باب البيع وكذا الاجارة
 في وربة او حاجية واشتراط حضور العوض في المعادونات من باب
 التعميلات ولما كان ذلك لا معنى في بيع الاعيان من غير عمن قنع بيع
 المعروف اليه السلم وذلك في الاجارات مفتح باشتراط وجود المتابع
 فيها وحضورها يسري باب المعاملة بها والاجارة محتاج اليها
 يهاون وان لم يفيض العوض او لم يوجر ومثله جارية الاطلاع على
 العورات للعبادة والمرادات وعني فضا وكذا الجهاد مع ولات
 الجور فالعلماء يجوزون في مال المؤمنين ذلك لان في راعلي
 المسلمين ما يجاهد في وره والوالي منه في وره والعزلة فيه معاملة
 للضريبة والمعملة اذ اعاد للاهل بالاطلاق يعتم ولذا لا جلة الام
 بالجهاد مع ولات الجور عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ما جاء من
 الامم بالصلاة خلف الولاات السوء فان في ذلك لاشد من الصلة الجماعة
 والجماعة من شعاب الدين المطلوب والعورات معاملة لئلا المطلوب

ولا يظن الا من التعملة ومنه انما الاركان في الصلاة فمطلعي ورائها
 فانه الذي يطلبه الراد لا يتصل بالي فخرج الفاعل وسفح المحمل او
 كان في انما مقام ج ارفع الحج ثم لم يحل وصل على حسب ما
 اوسعه الرخصة ومن العوز من باب محاسن الصلاة فلو حلب على
 الاطلاق لتعذر اذ اوفا على من يخرج سائر الاشياء من حيز
 القيل في التي يعبه بقوت المحمل فلهذا جاز على سائر الاسلوب وانقي مما
 فانه الذي اليه الكتاب المستطفي في الامام التي لم يستجمع
 شي وط الامانة واجل عليه نظام **المستطفي الى احوال**
 المفاهير التي ودية في التي يعبه اهل الحاجة والتجسية فلو
 من غير اختلال التي ودية باطلاق الاختلاف باختلافه بالهاتف ولا يلزم من
 اختلالهما اختلال احدهما او اختلال التي ودية باطلاق نص فديلم
 من اختلال التجسية بالهاتف اختلال الحاجة بوجه ما وفر لي من
 اختلال الحاجة باطلاق اختلال التي ودية بوجه ما فلهذا اذا احوال
 على التي ودية ينبغي المحافظة على الحاجة وانما احوال على الحاجة
 ينبغي ان يحاط بها على التجسية اذا ثبت ان التجسية يخرم الحواشي
 وان الحاجة يخرم التي ودية بان التي ودية هو المطلوب فخر وطالب
 خمسة لا يرضى بانها **اح** وان التي ودية اهل المساواة من
 الحاجة والتجسية **والثاني** بان اختلال التي ودية يلزم منه اختلال
 الباقي باطلاق **والثالث** انه لا يلزم من اختلال الباقي اختلال
 التي ودية **والرابع** انه فديلم من اختلال التجسية بالهاتف
 او الحاجة باطلاق اختلال التي ودية بوجه ما **والخامس** انه
 ينبغي

ينبغي المحافظة على الحاجة وعلى التجسية للتي ودية بيان الاول ان
 هناك الذي والدية تجسية على المحافظة على الامور الخمسة المذكورة
 فيها تقدم بانها اعني فيها من الوجود الذي منبها عليها حق
 انما التي ودية لا يسق للربنا وجودا عن ما هو خارج بالحق والتخليق
 وكذا الامور الاخوية لا قيام لها الا بالملوعوم الذي يحرم
 تتيب التي ودية التي ودية ولو عدم المطلب لعدم منبها ولو عدم العقل
 لا رتبع التدبر ولو عدم التسليم بخرية العادة بقاء ولو عدم المال
 لم يسق عيش واعني بالمال ما يقع عليه الملا ويستبره المال عن عيش
 انما اخرى من وجهه ويستبره في ذلك الطعام والشيء واللباس
 على اختلافها وما يوجب اليها من جميع الكمالات بل وان رتبع ذلك
 بخر بقاء ومنزلة معلوم لا يتيب فيه من عيش واتي بقاء احوال الدنيا
 وانما زاده الماتمة وانما ثبت منقلا لا امور الحاجة المتأخر حاشية
 حول من الجرا الذي تفسر على التي ودية في تلك الحاشية في تبعه
 القيام بها واختصاصها بالمشقات وتقبل بغير هذا الى التوسع
 والاعتزال في الامور حتى تكون جارية على وجه لا يعمل الرام اط وما
 قبل يبع وذلك لا مثل ما تقدم في التي ودية من التي ودية في اليوم
 وكما نقول في ربح الحج عن المطلب بسبب التي ودية حتى يحوز له
 الصلاة فاعمل الرضا فبعدا ويحوز له في الصلاة في وقته الزمان
 حقه وحول ذلك لا المسامح الصوم وشط الصلاة وسائر ما تقدم
 في التمثيل وفي ذلك ما دام انهم من في تبا العاقلة ان كسر
 الامور الحاجة في وع ما يفي حول الامور التي ودية ودخول الحشم

خ
 والتخليق

في التخصيص لانها تكمل ما هو خارجي وضروري فان احكم ما هو ضروري
 بلحاظي واذا احكم ما هو خارجي بلحاظي فمحل الضرر والمحمل
 للمحمل ومحل والتخصيص اذا اصاب في لاهل الضرر ومخير عليه
 بيان الظل يضيء مما يقرم لانه اذا ثبت ان الضرر هو لاهل المفردة
 وان ما سواه من غير عليه كوجه من اوجهه او غير من غير وجهه
 من اختلافه اختلاف الباقي لان لاهل اذا اختلف اختلف الباقي من باب
 اولي بل هو في هذا ارتجاع اهل السبع من الشيء يعم لم يكن اعتبار الجملة
 والشر وخر لا لوارتفع اهل الفضا من لم يجر اعتبار المماثلة فيه فان
 ندلا من اوجه الفضا ومحال ان ثبت الوجه مع استبعاد الموهوب
 وعزلا اسقط عن المخصص عليه او الحائض اهل الصلاة لم يكن ان ينفو
 عليهم حكم الفناء في هذا التخصيص او الجماعة او العداوة
 الحرة او الجنسية ولو لم كان ثم حكما كوثائق لاهل يرتفع ندلا
 الامم ثم يفر الحكم مفردة الزلا الامم كان خزان من محال ومن هذا
 يفر بمثالا ان الصلاة اذا ارتفعت ارتفع ما هو تابع لها ومحمل من
 الفناء والتخصيص والدعاوي ندلا لانها من اوجه الصلاة بالغير
 بلا يفر ان يقال ان اهل الصلاة هو اهل تفرع واهل هذا بخلاف ندلا
 وخر لا نقول ان اهل الصلاة من غيرا عنه فصر او الصيام خزل
 كالنهي عن الصلاة في حق من التذلل والنهي عن الصيام في الجبر
 بطل ما تصيب به من مكملة تكمل مندرج تحت اهل النهي من حيث
 نهي عن اهل الصلاة التي لها كيسة اجتماعية في الوقوع لان النهي
 عن العبادة المخصوصة من حيث يخر لا ولا تكون منجبا عنها

١٣٩
 الا مجموع افعالها وافعالها بان ترتب المكملة تحت النهي بانراج
 الطر وكما يفهم ان اهل الاشياء حقايق في انفسها لاهل
 تكون منجبا عنها بزل لا اعتبار بلا يلزم ان تكون منجبا عنها
 مطلقا وان لم تكن منجبا عنها على الاطلاق لم يلزم ارتجاعها
 بارتجاع ما يرتبها له بلا يلزم من اختلاف لاهل اختلاف الباقي
 كما اهلك وايضا بان الوسائل لها مع مفاصلها من النسبة
 كالطهارة مع الصلاة وفرضت الوسائل شي عام استبعاد المفاصل
 في الموضع الجمعي على راس من لا شيء له بالاشياء اذا كان لها حقايق
 في انفسها بلا يلزم من كونها وقت مكملة ان يفر بارتجاع
 المحمل كما نقول ان الفناء والتخصيص ونحوهما لاهل اعتبار ان
 اعتبار من حيث يفر من اهل الصلاة واعتبار من حيث انفسها بما
 اعتبارها من الوجه الثاني وليس الخلاف فيه وانما الخلاف في اعتبارها
 من حيث يفر من اهل الصلاة وبزل الوجه هاتين بالوضع
 كالصفة مع الموهوب ومن المحال بقاء الصفة مع استبعاد الموهوب
 ان الموهوب بخر لا يقوم بنفسه عقلا بخر لا ما كان في الاعتبار
 فله فانه اذا خزل لم يفر القول ببقاء المحمل مع استبعاد المحمل
 وهو المطلوب وخر لا الصوم واشياءه وامامسلة الوسائل بما
 اخي ولا عز ان في فناء كون الوسيلة كالوجه للمفردة بخونه
 موهوبه لاجله فلا يمكن والمحال ان يفر الوسيلة مع استبعاد
 المفردة الا ان يفر دليل على الحكم ببقاءها بغير ان لا مفردة
 لنفسها وان اخي بخر لا ان تكون وسيلة للمفردة اخي

بلا امتناع في فساد علو لا يحمل امر المومر على راس من الاشياء له
 ويذكر الفاعل مع القول بامر المومر على من ولزمه فتنونا بناء على
 ان شئ ما يدعى علو كون الامم او مقصود النجاسة والامم مع والفاعلة
 صحيحة وما اعني فيه لا تنصرف فيه عليها بيان الثالث ان الضمير
 مع جنيء كالمردوب مع او حابه ومن المعلوم ان الموهوب لا يرفع
 ما يرتفع به او حابه بخلافه في مسئلتنا لانه يقاوم مثل ذلك
 الصلاة اذا بطل منها الزجر والقرابة او التخصيص او غير ذلك مما
 يجر من او حابه لا يبيطل اهل الصلاة وكذا ان ارتفع اعتبار
 الجدالة والغير لا يبيطل اهل البيع كما في الخشب والشوب المحشر
 والجوز والفضل والاهل المخيم في الارض كالحجر واللبن واسر
 الميطان وما اشبهه ذلك وكذا لو ارتفع اعتبار المماثلة في القمام
 لا يبيطل اهل القمام واخي في الخفايا اليه الصفة مع الموهوب
 فيهما ان الصفة لا يلزم من بطلانها بطلان الموهوب بخلاف ما خرج به
الفتاوى ان تكون الصفة ذميمة بحيث هارت جوارحه من عافية
 الموهوب بجوارحه اذ لا رخص من اركان الماشية وفاعلة من فواعل
 ذلك الا اهل ويخرج الا اهل باحترام فاعلة من فواعل كما نقول في
 الركوع والسجود ونحوهما في الصلاة بان الصلاة تنجز من اهلها
 باحترام شئ منها بالنسبة الى الفاعل عليها فيكون لا نظير فيه
 والوهب القاشانه في ليس من المحسنات ولا من الخبيثات
 بل هو من الضمير والاف **الان** من او حابه الصلاة مثلا
 الكمالية ان لا تكون في دار مقصودة وكذا الزكوة من غنائها

خ
 قال

ان لا تكون بسكن مقصودة وما اشبهه ومع ذلك لا يفرق ان جماعة
 يطلان اهل الصلاة واهل الزكوة بقرع اهل بطلان الوهب
 بالطلان على الموهوب كما ذكرنا **والان** من او حابه الصلاة
 والركوة يعطى كذا الا اهل المومر ومن قال بالطلان يترعا
 اعتبار من الوهب كذا ذلك في خان الصلاة في نفسها منقيا
 عنها من حيث كانت اركانها خلقت التي هي اركان غصية لانها
 اركان حادثة في الدار المقصودة وتخرج الغيب انما يرجع الى التزم
 الاخوان بعات الصلاة نفسها منقيا عنها كالمصلاة في الحي من التماس
 والصوم في يوم العبر وكذا الزكوة جز هارت السكين منقيا عن
 العمل بها غصيا كان من العمل المحيز وهو الزكوة منقيا عنه
 بطلان اهل الزكاة منقيا عنه بطلان اهل الصلاة والاهل بسبب
 بطلان اهل ذلك بغير الاعتبار وتصورنا النظر في ابحاث
 في منشأ الخلاف في مسئلة الصلاة في الدار المقصودة ولاختلافها
 في فلاحه في اهلنا المذكور اذ لا يتصور فيه خلافا لان اهل
 عطفه وانما يتصور الخلاف في الخلق الموعود به وعن الحافضا به
 بيان الى ابع من اوجه **احد** وان دخل واحدة من ضرر المرات
 لما كانت متعلقة في تأخر الاعتبار بالضرر ورياءه اضرها شئ
 تليها الحاجيات والتحسينيات وحالت من يتطاب بعضها ببعض
 كان في ابطال الاخبا جارة على طهوه اخر منه ومنه لا يدخل به
 مما والا خبا كانه محول الاخر والي اتع حول المحمود شئ ان يقع
 فيه بالمثل ما هو كعمل بالمثل بالحكم من كذا الوجه ومثال

هذا الصلة بان لنا مكمالات ونقص ما سورا اركان والى انى ومعلوم
 ان المخل بذا ينطق في الاخلال بالى انى والاركان لان الاخل
 طى في الاقل وما يد لعل له ما في الحرب من قوله عليه
 السلام كالى ان حول الحمير قد ان يقع فيه وفي الحرب
 لعزله السارق يى في الية ينقطع يى في المخل ينقطع
 يى في وقال من قال لا اجعل يى في الحرام يى في المخل وما
 ام وما هو اهل مقطوع به فنعق عليه ومحل في القسم الثاني
 من هذا الكتاب بالى على الاخل بالى في المخل وما
 سواء في المخل على الاخل بالى في المخل وما
 ما ان يكون في ابطال المكمالات بالى اطلاق المخل وما
 بوجه ما هو في ان تكون اركان المكمالات ومكملات بالى اطلاق
 حيث لا يات يى منها وان اتي في منطوقان ضرورا او يات في جملة
 منطوقان تعود الى الاخرى كالمخل وما والمخل وما ولولا لواقف المخل
 على ما هو في الصلة يى في صلاته ما يستحسن وفات الى اللى
 اتي ب ومن هذا ايضا بالى اطلاق في ذلك من قوله وحزله يقول بالى
 اذا جات فيه ما هو من المكمالات طائفة اخرى والمجدالة او شذان
 لا يجهل للمعتاد في اواخرها مضمود بكان وجود العفر مرمو بل
 فيكون مرمو احسن من وجوده وحزله لاسي النظام والى ان كل رجة
 بالنسبة الى ما هو اخر منطوقان لى بالنسبة الى ما هو في الصورة
 واستعمال الفيلة بالنسبة الى اهل الصلة كالمخل وما وحزله في ادم
 الصورة والنظم والتسليم بالنسبة الى اهل الصلة وحزله في المخل
 والمثل وب

والمثل وب في يى في المخل وما وحزله في المخل وما
 اقامة البنية واحياء النعم طائفة وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 به في عا وى في ذلك من او حاقه بالنسبة الى اهل المخل وما وحزله في المخل
 تى في كتاب الاحكام بان المخل وما يى في المخل وما وحزله في المخل
 بالى في الاخلال بالمخل وما مطلقا يشبه الاخلال يى في اركان الواج
 لانه قد هارت للمخل وما يى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 يى في اركان الواج من عى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 بما هو في لى او شبيه به في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 المكمالات بالى اطلاق في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 المكمالات والتجسيات يى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 من اى المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 انما يى في موقعة حيث يكون في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 في تقييد الاحكام وحزله في موقعة خصال طائفة العادات وحزله في
 الاطلاق مرمو في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 العقول بالى الاخلال لى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 واتى بصر ما في العادات بصر الواج المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 وفي ما في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 عليه في الحرب يى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 المكمالات يى في الواج وافعال مقتصرة لا ولا خلل في الواج
 طائفة اما ان كان المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل
 يى في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل وما وحزله في المخل

عنه فزلا لا يخلج وهو طامس والى ابع ان كل حاجي وتحسين انما هو
 خادم للاهل الضورة وموسر ومجسر لصورة الحاجة اما مفرمة له
 او مفارنا او تابعا وعلى كل تقدير فهو يروى بالخبرة حواله فهو
 اخر وان يصادف به الضورة على احسن حالاته وذلك ان الصلاة مثلا
 اذا تقرر منها الطهارة اشبهت بتأديب لامي عظيم فاذا استقبل
 القبلة اشبه المتوجه بحضور المتوجه اليه فاذا اخضنته التجر
 اشبه الخضوع والسكون ثم يدخل ويحضر نفسه في صلاة السورة
 خروجه لم يخرج الف. ان لان الجميع كلام الرب المتوجه اليه واذا اظني
 وسبح وتشكر فله لاهله تشبيه للقلب وايضا خله ان يفعل عما
 هو فيه من مناجات ربه والوقوف في ربه وتكثرا الروايات
 بلوقوم فلهذا غاية كان ذلك لترجيح المصلحة واسترعاء المحذور
 ولو اتبعنا نافلة ايضا كان خليفها منسجما بالمحذور الى يفة
 وبه الاعتبار فذلك ان جعلت اجزاء الصلاة على خالية من تدكي
 من ان يعمل ليحزن اللسان والجوارح متطابقة على شئ واحد
 وهو الخضوع لله فيخاطبا لاستقامة والخضوع والتخضع والاقبال
 ولم يخل موضع من الصلاة من قول او عمل لئلا يكون ذلك فتح الباب
 الفيلة ودخول وسواس الشيطان فباتت وان فز المخطات
 الدائمة حول جسم الضورة خادمة له ومقوية لجانبه بلوخلت
 عن ذلك او عاكت له لكان خللا في هذا وعلى من التفتيح ساجد
 الضورة يات مع مخطاتكم المزاكبي كما يمان الخامس طامس
 مما تقدم لانه اذا كان الضورة قد يخل باختلال مخطاتكم
 كانت

كانت المخطات على ذلك لاجله وظلوبة ولانه اذا كانت زينة لا يخل
 حسن هذا الاتباع ان من الاخوان لا يخل بها ومن اخله يفسد
 ان المقصود الا عظم في الخطاب الثلاثة المخطات على الاول منها
 وهو قسم الضورة يات ومن فلهذا كان في اعرض كل ملة بحيث
 لا تختلف فيه الملاحظة تختلف في البروع بغير اهل الدين وقواع
 التي بعة وحليات الملة **المسألة الثالثة الخامسة**
 المصالح المبتوتة في ذرى الدار ينظر فيها من حيثين من جهة
 مواقع الوجود ومن جهة تعلق الخطاب التي هي بها ما مال النظم
 الاول فان المصالح الدنيوية من حيث هي موجودة هنا لا يتخلص
 كونها مصالحة محضة واعني بالمصالح ما هي جمع الرغبات حياة الانسان
 وتنام عيشته ونيله وانقيصه او هاجبه الشجوانية والعقلية على
 الاطلاق حتى يطون منحا على الاطلاق فلهذا في مجهد الاعتناء
 لا يكون لان تلك المصالح مشوبة بتخاليف ومشاق فلك او كثر
 تقين بها وتبغها او تلحقها فلهذا لاخل والشئ والبسر والسفر
 والركوب والنكاح وفي ذلك ما في ذرى الامور لاقتال الاخر وتعب
 عما ان المجاسر الدنيوية ليست بمجاسر محضة من حيث مواقع الوجود
 اذ ما من مجسر يتي حرج العادة الجارية الا ويقتن بها او يبتغها
 او يتبعها من الى حق واللطف ونيل اللذات كثير ويبدلها على ذلك
 فادور الامل وذلك ان ذرى الدار رقت على الامم ايج بين الظلم وبين
 والاختلاف بين الغيبتين فمن رام استمساك من جهة يخطا يفسد
 على ذلك وبني ثمانية التي به الثقافة من جميع الخلايق واهل ذلك الاخبار

بوضعها على الابتلاء والاختبار والتحيز في الله تعالى ونبههم
 بالشيء والنجس فتنة ليلوهم اجمع احسن عملا وما في هذا المعروفة
 جاء في الحديث حجت الحق بالمطار وحقت النار بالشهوات
 بل قد لا يعلمون الدنيا لا حجة خالية من شدة الحق الاخرى
 باء اذا كان كذا بالمطار والمعاصر الى ارجاء الدنيا انما يقسم على
 مقص ما غلب باء اذا كان الغالب حجة المصلحة بين المصلحة
 المعصومة هي ما اذا غلبت الحق الاخر وفي المعصوم المعصومة هي ما
 ولذا كان العقل والوجدان منسوبا الى الحق الواجبة بان رجعت
 المصلحة بطلوب وفيما لا يري انه مصلحة واذا غلبت حجة المعصومة
 بمش وباعنه وفيما لا يري انما بمش على ما جرت به العادة انما في مثله بان
 خرج من مقتضى الطاعات بله نسبة اخرى وقسمه في شدة من اوجه
 النظر في المصلحة الدنيوية او المعصومة الدنيوية من حيث موافق
 الوجود في الاعمال العادية واما النظر في شدة فيهما من حيث تعلق
 الخطاب بشا فيهما بالمصلحة اذا كانت غير الغالبة عن رتبنا في شدة
 مع المعصومة في حكم الاعتناء في المعصومة شي عا ولا تحصيلها
 وضع الطلب على العباد ليجب فانوتها على ارفع طميق واحد
 سيل وليكون حصولها اسم واقرب واولى قيل المعصومة على مقتضى
 الطاعات الجارية في الدنيا بان تبعدا معصومة او مشقة وليست
 بمقصودية في شدة كذا العقل وطلبه وكذا المعصومة اذا كانت
 غير الغالبة بالنظر الى المصلحة في حكم الاعتناء في بعضها هو المعصومة
 شي عا ولا لاجله وضع التحيز ليجوز بعضها على اسم وجوب الامكان

العاين

العاين في مثله احسن ما يشهد له العقل سليم بان تبعدا بمصلحة
 اولداه وليست في المعصومة بالتحيز عن كذا العقل بل المقصود ما
 غلب في المحل وما سواء ملغ في مقتضى التحيز كما اذا كانت حجة
 المعصومة ولغات في حجة الامم في الحجة اصل من كذا ان المعصومة
 المعصومة شي عا والمعصومة المعصومة شي عا في خالصه في مشوبة شي
 من المعصومة لا قليلا ولا كثيرا وان تودم انما مشوبة وليست في
 الحقيقة التي عية كذا لان المصلحة المخلوبة والمعصومة المخلوبة
 انما المراد بها ما يجرى في الاعتناء في الشيء من غير شيء الى
 زما حدة حقيقة التبعات الشارع الباطن على الجملة ومنه القرار
 هو الذي قيل انه في مقصود الشارع في شدة الاخطام والذليل
 على كذا ان ان احرى ان الحق المخلوبة لو كانت مقصودة للشارع
 اجمع مقتضى من الشارع لا يكون العقل ما موراه بالاطلاق ولان
 منضميا عنه بالاطلاق بل كان يكون ما موراه من حيث المصلحة
 ومنضميا عنه من حيث المعصومة ومعلوم قطعا ان الامم ليس كذا
 ومنه في غير اعلا المراتب في الامم والتحيز وجوب الايمان وحرمة
 الكفر ووجوب احياء النجوس وضع اتلا بها وما اشبه ذلك
 وكان يكون الايمان الذي لا اعلا عنه في هي انما التطليق منضميا عنه
 من حجة ما يميز منظمي النجس من اطلاقها ونطقها عن قيل
 اغني عنها وفيها تحت سلطان التخليق التي لا فرق بين لها
 وكان الشيء التي يفتق لاطلاق النجس من غير التخليق وتمتعا
 بالاشد وانف من غير خوب ما موراه او ما ذوا به لان الامور

الملازمة والمنتهجة عن القصور الفلسفية معلومة على الحقيقة وكل خلق
 باطل محذور الايمان مطلوب باحلاف والحق منجز عنه باحلاف قبل
 على ان حقيقة المعسر بالنسبة الى طلب الايمان وحقيقة المصلحة بالنسبة
 الى النجس عن الكفر ان هي حقيقة شىء علوان فليس كما عايناه
 وطبعنا والشأن ان ندل على ان مقصود الاعتراض على الحان تخطيط
 العرولة تخطيطا على الاطلاق وهو باطل شىء على ما هو من تخطيط ما لا
 يطابق باطلاش عما جعله في الاصول والاميان الملازمة فلان الجنة
 المجرورة مثلا مفادته في الطلب للجنة الى الجنة وفرام مثلا
 بانفع المصلحة الى الجنة لا على وجه يكون فيه منجها عن انفع
 المعسر الى الجوعة فهو مطلوب بانفع العرولة ومنجها عن انفع
 معا واليختان هي منجها لما تقدم من ان المصالح والمفاسد
 هي متصرفة بل لا بد من انفع العرولة او مع انفعه من توارده
 الام والنخير وما يفرض له افعال ولا يقبل ليعمل واخره من وجه
 واخره الوفوع ومنع تخطيط ما لا يطابق كما يقال **قال**
 ان المصلحة قد تكون هي ما مورثا ولا عن مائة وما يمتنع
 الام والنخير وما يمتنع من المحذور كما تفهم **قال** ان من لا يمتنع
 في جميع المصالح بان المصلحة هي ما يمتنع ان تكون مائة وما يمتنع ان
 تكون ما مورثا وان لم ندل على الاذن مضاد للام والنخير معا
 بان النجس من باب عدم النجس وما ارد ان على العرولة الواحد
 مورد الخطاب بجماعه خطاب بما لا يستطاع انفعه على الوجه
 المخاطبه وهو ما اردنا به وليس من الخالصات في الدار المحمودة

لاعتان

لاعتان الانقطاع الى ان يصلي في غير الدار ومن لم يشرط له **قال** بان قبل
 ان عز التفرغ في ميثي لما ذهب اليه البلاسية ومن يتعظم من ان
 الشئ ليس بمقصود العرولة وانما المقصود النجس بان خلق الله تعالى
 خلقا من جنس ما شىء بالنجس هو ان خلق الخلق لاجله ولم يخلق
 لاجل الشئ وان كان واقعا طالعيب عنكم انما المرير الدوام
 الى البشع المكنى ولم يصفه اياه لاجل ما فيه من المارة والامر المكنى
 بل لاجل ما فيه من الشقاء والى احة وكزلة الايلام والبصر والحياة
 وفطم العرولة المتأخر انما مقصود بزلل جلب الى احة وديم المضار
 بزلل عنكم جميع ما في الوجود من المفاسد المسببة عن اصابها
 بما تقدم تبيينه بقرائن حيث فلت ان الشارع مع ضرورة التفرغ في
 لاجل المصلحة لا يفصوجه المعسر مع انصافه للمصلحة وهو ايضا
 ميثي الرمز الى المحقق في الفيلسوف ان الشئ رور المفاسد هي مقصودة
 الوفوع وان وفرة هذا المصالح على خطاب الارادة تطلو له عزلة
 علوانها **قال** بان جواب **قال** ان كلام البلاسية انما هو في
 الفضل الخلفي التحويز وليس كلاما مناهية وانما كلاما مناهية
 الفضل التثبيتي وفرق بين التثبيتي وبين مذهب موهبة من كتاب
 الاوام والنواهي ومعلوم ان الشئ يمتنع انما هو وقت لماء الخلق
 على الاطلاق جميعا تميز موهبة من كتاب الاوام والنواهي فخلو
 شىء ليجل معلومة او ديم معسر في مقصود به ما يمتنع له
 وان كان واقعا في الوجود في الفرة الغرمة وعن الارادة
 الغرمة لا يقع بغير علم الله وفورته واراثة شىء من ذلك

في الارض والسماء وحكم الشمس به ام ما خله نظري وتبينه اخص
 على حسب ما وضعه الامم والنخير لا يستقل ما ان ارادة الوقوع او عدم
 الوقوع وانما من قول المحقق له وبطلانه من ظهور علم الخلاء بالفرض
 الشمس به شيء والفرض الخلق شيء اخر لا ملازمة بينهما **فصل**
 واما اذا طاعت المصلحة والمجسور خارجة عن حكم الاعتياد للشارع
 مع ذلك لو نظري لا ير من تشييد لروى ثم تحميل الحكم فيه بحول الله تعالى
 اكل الميتة للمضطر واكل الخباسة والنجاسات اضطرارا وقيل الفاعل
 وقطع الفاعل **وبالمصلحة** العقوبات والحروم التي هي وقطع
 السير المتاخلة وفهم الضمير الموجهة والايلاء بقطع التي وق
 والبصر وهي لا للتشاور وما اشبه ذلك من الامور التي لو اقبلت
 كما غلب عليها لعان النخير عنها متوجها وبالمصلحة كلما
 تضارفت فيه الادلة فلا يخلوا ان تتساوى الجحش ان وترجى احرازها
 على الاخر وان تساوى بلا حكم من جهة المصلحة باحرار الطرفين
 دون الاخر اذا طعن التساوى بمقتضى الادلة ولعل من غير واقع
 في الشيعة وان في فرض وقوعه فلا تنجح الابال تشييد من عيسى
 دليله لا في الشيعيات باطل بانفاق اما ان فرض الشارع متعلق
 بالحق من مطاوع الافراد وكل في الاجماع فيصير الله تشييد
 ما لا يطاق ان فرضه خلت تساو الجحش على الفعل الواحد بلا
 يمكن ان يوصى به وينخر عنه معا ولا يكون ايضا الفرض على متعلق
 بواحد منهما ان فرضه فاما ان توارد الامم والنخير معا وما معه
 علمان على الفرض على الجملة حسبما ياتي في موضعه ان شاء

الله

الله تعالى الامم والنخير من غير اقتضاء بل يبق الا ان يتعلق
 باحد الجحش دون الاخر ولم يتعين ذلك للمطلب فلا بد من
 التوفيق واما ان ترجحت احد الجحش على الاخر فيستمر ان يقال
 ان فرض الشارع متعلق بالمصلحة الى اجماع اعني في نفس المصلحة وهي
 متعلق بالمصلحة الاخر ان لو كان متعلقا بالمصلحة الاخر كما هو التوجه
 ويمكن ان يقال ان الجحش معان المقتدر معناه ان اكل واحد منهما
 يتم ان تكون في المقتدر للشارع ونحوها فليعلم بما يسررح عننا
 انه مقصود الشارع لا بما هو مقصود في نفس الامم بل الى اجماع
 وان ترجحت لا تقطع امكان دون المصلحة الاخر وفي المقتدر للشارع
 الا ان من الامكان مطرح في التخليف الا غير تساو الجحش
 وفي مطرح في النظر ومنه انشاء فاعرف من اعان الخلاف
 عن طائفة من الشيوخ والامكان الاول جارح طائفة المصويين
 والثاني على طائفة المخفيين وعلم كل تقديم بالتخليف من ذلك ان
 المصلحة المرجوحة هي مقصودة الاعتبار شرعا عند اجتماعها
 مع المصلحة الى اجماع ان لو كانت مقصودة الشارع لا جمع الامم
 والنخير معا على الفعل الواحد وان تعلقا بما لا يطاق وغزلا
 يكون الحكم في المسائل الاجتهادية كلها سواء عليها فلنا
 ان كل مجتهد يصيب ام ما يلام في ان اذ ايز ما كان من الجحش المرجوحة
 جارح على الاجتهاد او خارجا عنه بالقياس مستم والى فان
 متعلق في القسمين وذلك لما اردنا بيانه **فان قيل**
 اما تكون المصلحة الموهوبة مقصودة للشارع بالفرض الشائع

فان مفاصل الشارع تنقسم الى قسمين **الاول** ما اذا انا فقه لم
 ان الفصول الثلاثة انما هي في الفصول الثلاثة ما اذا انا فقه لم
 يكون مقصودا بالافعال الاول والثاني بالافعال الثلاثة وثالثا من خورج موضعه
 من فصول الكتاب وبالله التوفيق **المشكلة الثانية**
 لما كانت المصالح والمفاسد على ضربين دينية وادبية وتقدم
 العناية الدينية اقصر الحال الكلام في المصالح والمفاسد الادبية
 فتفصيلها على ضربين احدهما ان تكون خالصة لا اعمى اج
 لآخر القليل من الاثر في جميع اهل الجنة وعزاء اهل الجحيم في الدنيا
 اعادنا الله من النار وادخلنا الجنة من الجنة والكافي ان تكون
 من جهة وليس من جهة الا بالنسبة الى من يدخل النار من المؤمنين
 في حال كونه في النار خالصة ما اذا ادخل الجنة من جهة الله رجع الى
 القسم الاول وعزاه له حسبما جاء في الشريعة انه ليس للعمل
 في الامور الدينية من انما تتلوه احكاما من المصالح اما كون
 من القسم الثاني من انما يتلوه لان النار لا تتلوه من موانع
 السجود ولا فعل الايمان وتلاصق مصلحة طاعة الله وايضا ما يتلوه من
 على فرائضهم واعمالهم لم تتلوه للشريعة خالصة بل انما يتلوه من
 النار اخذ من الاجر بعمله على حاله وادخل في حصول المصلحة
 الناشئة عن الايمان والاعمال الصالحة ثم الرجاء المعلق بقلب
 المؤمن راحة ما حاولته مع التعزيب فيفسد من غير من غير
 النار التي تدور من الامور الدينية الآتية في الشريعة من استغفارها
 الباعث داما كون الاول محظا بهل عليه من الشريعة اذلة فشر

كفوه

طفولة تعال لا يبق منهم وهم فيه مخلصون وقوله بالدين خير ما
 فحق الحق شيئا من غار الآية وقوله لا يموت فيه ولا يفسد وهو اشد
 ما اشد الى ما بين ما يدعى لعل الا بعد من الرحمة ربه الجنة ايات
 اخى واحدا يشهد على ان لا عزاء ولا مشقة ولا معسر طفولة
 تقا ان المتغير في حجة وعيونه اذ خلوا ما سلم وامين لا يفسد فيها
 نصيب وما هم منها في حيز وقوله سلم عليهم طبع ما دخلوا ما
 خلوا من الدنيا لا ما هو معلوم وفريقه لا ريبا بقوله في الجنة
 ات رحمة وبالنسبة الى عزاء فيمن منى بالرحمة بالجنة وقضى
 بالعزاء مبالغة **فان قيل** كيف يستقيم ذلك وقد ثبت
 ان في النار درجات بعضها اشر من بعض فاما ان جاء في الجنة ان
 فيها درجات بعضها فوق بعض وجاء في بعض اهل النار ان في
 تخلف مع انه من المخلدين وجاه ان في الجنة من يجرم بغيره فيعظم
 كالتقوى من مرتبة وما يتبع منها وانه افاضت درجات المحييين
 اعادنا الله منها بعضها اشر من بعض دون الاشر اخذ من
 الاشر والجنة مما يقتضيه وهو الرحمة التي تحل صليتها وانما
 بالفرق الذي وهل الى العزاء بالنسبة الى ما يشهد بوفه خفيف
 صما انه شريد بالنسبة الى ما سودونه واذا انقضى الجنة ولو
 بنسبة ما بقي مصلحة في ضمن معسر العزاء كما ان درجات
 الجنة على طبق العزاء في الاخرى انما هي من العمل وانه افاضت عمل
 الطاعة فليلا يسيب حتى في الخالفة كان في الاخرى تلة بالنسبة
 ومعلوم ان رتبة الاخرى من يدخل الجنة ليست حرة من ان يعز

الله في واديه على الطاعات عني وانما لا لاجل عمل الاول السبي
 فكان في اوه على القاعة في الاخيرة نجا كثر عليه كثر في الخالصة
 ومنه بعض مما رجة الجسرة بانها اذا خزلت في الفصمان معا فم
 واخر **الجواب** انه ما يفي في المنقول البتة ان تكون الجنة
 معقبة النعيم بالقران ولا ان فيها معسرة بوجه من الوجوه
 من مقتضى فعل الشيء نعيم العقل لا يخلد لاجل احوال
 الاخيرة ليست جارية على مقتضيات العقول كما انه ما يفي ان يقال
 في النار ان هذا للمخلدين رحمة تقضي مصلحتهم ما ولز لا قال قلو
 لا يفتن عنهم وهم فيه ملبسون فلا حجة في هذا ليس بها اليك
 وان قلت كيف ويؤثر العذاب عباد الله منها وما جاء في حمان
 الخمير بل لارجح الى بعض المراتب بل لا يجر من بين مصلحتها يعقرها كما
 لا يجر الجميع لما يعقر شجرة الولد واما المخرج الى الفخام كما
 خاف فشدادة خيفة وعناق اية بركة ولا نقه بمثل ذلك على
 الاصول الاستغناء الفطعية عني انه يجب العقل في وجه
 تفاوت الوجدان والرزقات كما ينبغي على الامن العوايل العفوية
 لا من جهة اخرى وذلك ان المراتب وان تفاوتت لا يلزم من تفاوتها
 بغير ولا ضرر وعرضه انما اذا اقلت فلان عالم بغير وجهته
 بالعلم والخلق عليه لا اله الا الله لا يفتي اية في حصوله لاه
 الوصف له على حاله باء اقلت وبلان بوقفه في العلم وجزل الخلام
 يقتضي ان الشان حاز رتبة في العلم بوقوف رتبة الاول لا يقتضي ان
 الاول يتصب بالجلد ولو على وجه ما عجز لا اذا اقلت من تبت

خ
 ح

الانبياء

الانبياء في الجنة موقوف في رتبة العلماء فلا يقتضي ذلك للعلماء تنها
 من النعيم ولا عظام من المني تتدحش في راحته ضرر بل العلماء موقوفون
 نعيم الانبياء والانباء عليهم السلام موقوفون لذلك في النعيم الذي
 لا نقه فيه وحول ذلك القول في النعيم العزاة بالنسبة الى المتأقين
 وغيرهم كل في عزله لا يراخلة راحة ولا في بعضهم اشهرها
 من جهة ولا جلد لا لماسيل النعيم في التعلية وسلم من جهة دور
 الا ان ارجاب **بما عليه الام** في تيمم في النعيم في قوله خير
 دور الا ان ارجاب من النعيم في سماعه الا شغل ثم سوا الحارث بن النعمان
 ثم سوا ما عرفت ثم قال في كل دور الا ان ارجاب في ربحا التوفيق
 الفور حيث كانت اجل التفضل في استعماله على ذلك الوجه
 طفولة على بل توفيق ون الكيفية الرضا والاخرة خير وانفردت
 في ذلك بل يجر تفضيله عليه السلام بغيره دور الا ان ارجاب في ربحا
 تنقيصا بالمفضل ولو فرض ذلك لكان في الرتبة من الرتبة
 ومنه من الحرث من الرتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 عباد الله فقال في ان الله خير الا ان ارجاب في رتبة في رتبة في رتبة
 بمسبغ ان تكونوا من الاخير لا من التفضيل في الترتيب يقتضي
 انصاف المدعي بالضرر لا قليلا ولا كثيرا او عز لا يجر حتم التفضل
 بين الاشخاص من الانواع ومن الصلوات بغيره في التفضل في رتبة
 الى سلفنا بنفسهم على جرحه ولفظنا بغيره في التفضل في رتبة
 بغيره في رتبة المدعي الفوق في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 المدعي الضعيف في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة

انقسام النوع الواحد بالنسبة الى حقيقة النوع لا يمكن وانما يكون
 بالنسبة الى ما يقارن به بعض الاشخاص من النواصير والادماة
 الخارجية عن حقيقة ذلك النوع ومنه ما يخرج من جرم من
 يتحقق ذاتا عليه مضافات ومضافات في جسم الشيء
 كالتمييز بين الانياس عليه السلام وزبادة الايمان وقسماته
 وغير ذلك من الجبرع العفوية والحال التي هي عية الترتيب
 الجبريل بشا افرام كثير من الناس وما الله التوفيق **المسئلة**
الشافية انما اشئت ان الشارع فرضها لتشريع
 اقامة المصالح الاخرية والريسية في لاهل وجه لا يختل لاهل
 به نظام لا يجب العلل ولا يجب الحق وسواء في ذلك ان من
 قيل في ريات او الحاجيات او التسمينيات بانها لو
 كانت موضوعة بحيث يمكن ان يخل احكامها لم يكن التشريع
 موضوعا لها ان لم يكن كونه مصاحا له الا اول من كونها
 معا سر لاهل الشارع فاصرا ايضا ان تكون مصاحا على الاطلاق فلا
 بر ان يكون وضعها على ذلك الوجه ابريا وعليا وعاما في جميع
 انواع التخاليف والمخلفين من جميع الاحوال وعزلنا وجربنا الام
 بينا والجرله وايضا سيما في بيان ان الامور الامور الثلاثة
 عليه في الشيء لا تتنق على الجملة وان تمكنت الرالجات
 بطل وجه علي وان خعت بعضها بعد التتم الخلق كما انما ان
 كانت كلية فيسرحل تحتها التي يات بالنظر الخلق فيها
 من الجن واليافى كونه عليا ومنه الجن انما اشئت على

١٤٨
 كمال النظام في التشريع وكمال النظام فيه ما بر ان يتجر ما وضع
 له وهو المصالح **المسئلة الشافية** المصالح المختلفة شرعا
 والمباعدة المستويحة انما تنق من حيث تقام الحياة الرضا
 للحياة الاخرى لا من حيث سواء النفوس محليها مما يحل العاديه
 او من مباعدة العاديه والدليل على ذلك امور احسوها ما
 ميابة في ذلك ان شاء الله تعالى وان الشيء بعد انما جاء من التخرج
 المخلين عن دعاوه او ايدى حتى يظنونوا عباد الله ومنه
 المحزن انما اشئت لا يجمع مع من حر ان يكون وضع الشيء على وجه
 اعواء النفوس وطلب ما يحل العاديه حيث كانت وفوقها رخصا
 سبحانه ولواتع النواصير في بعض السموت والارض ومنه في
 الاله والشا ما تقدم وها من ان التميم المنابع الماهلة المصالح
 مشوقة بالمضار عاده طمان المضار مجموعة ببعض المنابع طمانقول
 ان النفوس محتمة مجموعتها وطلوبة للاحياء بحيث اذا اراد الام في
 احيائها واختلاف المال عليها واختلافها واحياء المال طان احيائها
 اوليها عارض احيائها امانة الذين كان احياء الذين اولوا وان
 ادر الرعاقتها كما وجدها الجبار وقتل المرتد في بعض ذلك
 وطمان ان عارض احياء نفوس واحدة امانت نفوس كثير في الجبار
 مثلا كان احياء النفوس الخفية اولي وعزلنا ان افلنا الاخر
 والشيء فيه احياء النفوس وهو منبجعة طمان في مع ان ييم منق
 المشاف والالهي في تحصيله ابتداء ومن امتحاله حاله لا يوازمه
 وتوابعه امتحاله كثير ومع ذلك لا يمتنع انما هو الامم الا اعظم وهو

بحقة المصلحة التي يبرعها الذي والربنا لا نرجحنا انما انما
 ان العمل فواته فواته على من النوع في المحلة وانما يبرحوا من
 بقا حيلنا قبل الشئ ما اتى به الشئ ففواته فواته في المحلة على اعتبار
 اقامة الحياة الذي في الدنيا والاخرة بحيث منعو من اتساع محلة
 من افواضهم بسبب ذلك ان كانا يفر الشئ على غير شئ
 بالشئ على ما جاء من غير ذلك وحمل المصلحة عليه طوعا وكرها ليقيموا
 امر دنياهم لا في تقسم والثالث ان المنافع والمفارعات
 ان تكون ايجابية لا حيفية ومخرجاتها ايجابية انما منافع
 او مفارعات حال دون حال وبالنسبة الى شخص دون شخص او وقت دون
 وقت بالادخال والشئ مثلا منفعة الانسان طامسة ولا في عنصر
 وجوده اعية الاخر وحسن المتناول الذي لطيفا الا في بقاء الامور
 وشدة لا يولد في راعا جلا ولا اجلا وجدة اختسابه لا ينفقه به ضرر
 عاجل ولا اجلا ولا ينجو غيما بسببه ايضا ضررا عاجلا ولا اجلا ومن
 الامور فلما يجمع بحيث من المنافع تكون ضررا على فروع الامراض او
 تكون ضررا في وقت او حال ولا تكون ضررا في اخر ومن ذلك من
 في طون المصالح والمفاسد مشددة او ممتنوعة لا فائدة من الحياة
 لا فيل الشخصات ولو كانت موضوعة خذلا لم يحصل ضرر مع متابعة
 الامور لا خذلا لا يكون جوار على ان المصالح والمفاسد لا تتبع
 الامور والاربع ان الاغنياء في الامور الواحدة تختلف بحيث
 انما يفرغ من بعض وهو متسبب به تضررا في الخالصة في هذه
 يحصل الاختلاف في الاغنياء من ان يكون وقع الشئ يعدة
 على

على وجه الاغنياء وانما يستتبع امر ما يوضع على وجه المصالح
 مطلقا وافتت الاغنياء او خالفتها **فصل** وانما اتت
 من ان يتق عليه فواته فواته لا يتم اطلاق القول بان
 الاصل في المنافع الاذن وفي المفارعات ضارة في الشئ
 ان لا يجرى بوجرا متبع حقيق ولا في رقيق وانما حاشا ان
 تكون ايجابية والمصالح والمفاسد اذا كانت راجعة الى خطايا
 الشارع وقد علمنا من خطايا انه يشوحيه بحسب الاحوال والاشخاص
 والافاق حتى يكون الاستجماع المخرج ما في يد وفي احوال او
 بحسب شخص وغيي ملاذون يد ان كان على غيي في ذلك كيف يسوع
 اطلاق من العباد ان الاصل في المنافع الاذن وفي المفارعات المنع
 وايضا بان كانت المنافع لا تخلوا من ضرر وبالضرر فكيف يجمع
 الاذن والتضرر على الشئ الواحد وكيف يقال ان الاصل في المنافع
 مثلا الاذن من حيث الانشاء والتشجيع والتجويد وطرد الضموم والاهل
 بهذا ايضا المنع من حيث مضرة سلب العقل والصبر في الشئ الله وعن
 الصلاة وما لا ينبغي ان يقال الاصل في شئ الدواء المنع المضرة
 شئ به لغيره من مضرة ومارة والاصل في هذا الاذن لاجل الاستجماع
 به وما في من غير من الاصل في ذلك الاذن وعدم الاذن
 معا ولا محال في **فصل** المنع من التضرر الى احوال
 التي ينسب اليه الخطر وما سواها وحكم العقل المخرج **الجواب**
 ان سزا ما يشهد ما تقدم انموذ ليل على ان المنافع ليس اهلها
 الا باحة بالاطلاق وان المصالح ليس اهلها المنع بالاطلاق الا في

المحصلة فبذلك لا يخلو انهم انما يفتنون من المعاد والمعاسر بحسب ما
 احاطت اليه العقل في زعمهم وهو الوجه الذي يتم به صلاح العالم
 على الجملة والتفصيل في المعاد او يتحقق به في المعاسر وفرج جعلوا الشئ
 طائفاً لمقتضى ما ادعاه العقل عنهم بل انما مادة ولا تقمان في
 جوف بينهم وبين الاشياء في حصول المسئلة وانما اختلجوا في
 المروءة واختلافهم فيه لا يفي في كون المعاد مقتضى شئ عا ومقبطة
 في انفسنا وقد نرى في الوصف الحز في كلامه على التهيئة والرخمة
 حين فسر ما الامام الهادي بانها جواز الانعام مع قبلم المانع قال
 وهو مشكل لانه يلزم منه ان تكون العلوات والحرود والفتاريس
 والجفاد والجم رخصة لا يجوز الانعام على ذلك كله وفيه مانعان
 فلو انشئ النصوص المانعة من الزامه ففعله تعالى وما جعل عليهم
 في الدين من حرج وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار اريد لما منع من
 وجوب هذه الامور والاخر ان هورة الانسان مكينة لفعله تعالى ولقد
 حكي من انهم ادعوا لغير خلقه الا في احسن تقويم وذلك لانه سبب
 ان لا يخلوا بالجماء ولا يلزم المشاق والمطار وايضا الاجارة رخصة
 من بين المعصوم والسلم فذلك والحق اخو المسافات رخصتان ليمتالة
 الاجرة والصير رخصة لخل الحيوان برمه ولم تعرضنا واستغنى
 الشئ بغيره يقتضي ان لا يملح الا او يخلع معسرة وبالعسر وان قلت
 على البعوض والكسبي والايمن فيما لم ينفذ في ما وعده من اموال الشريعة
 حكم الا وهو المانع الشئ في تمامه لانه لا يمكن ان يمد بالمعاسر
 ما سلم من المعاسر الى اجم بان اخل الميتة ونحوه وجوبه معارض

راج

راجعاً معسرة الميتة ما المراد الا المانع المغمور بالاجم وحج
 تنرجح جميع الشريعة لان كل حرم فيه مانع مغمور بمعارضة شئ
 ذكر ان الله استغنى عليه حاله في شئ حيواني في المحرمات العن
 عن ثبوت الرخصة وما قدح ان شاء الله تعالى في الموضوع مع ما
 ذكر في الرخصة في كتاب الاحكام وهذا انفس المسئلة اخذ
 بدمت حمل بها بغير فسخ من ايات المتواتر واحكامه ففعله
 تعالى في خلقه لعمد ما في الارض جميعاً وقوله وسخر لهم ما في السموات
 وما في الارض جميعاً وقوله تعالى فل من حرم زينة الله التي اخرج بعباده
 والهيئت من الرزق الاية وما كان غفوة لا من انما ليست على مقتضى
 لخاصة كما بالاطلاق بل بغيره تقيرت بما حسبما دلت عليه
 الشريعة في دفع المعاد ودفع المعاسر والله اعلم وهذا ان بعض
 الناس قال ان معاد الدار الآخرة ومعاسرها لا يفي بالابا الشئ
واما الرينية بتعدي بالضرورات والتجارات والعبادات
 والفتون المعشيات قال ومن اراد ان يفي به المناسبات في المعاد
 والمعاسر اجماعاً من جوحها طبع في ذلك لانه مغلغلة بتفديسي
 ان الشئ لم يمد به شئ بينوع عليه الاحكام ولا يخلع حتى منقاد
 عن ذلك الا التقيرات التي يوفى على معادها او معاسرها من قوله
 وفيه بحسب ما قدح في اما ان ما يتعلق بالآخرة لا يفي بالابا الشئ
 بكما قالوا ما من اية الرينية بليسر مما قال من كل واحد بل لا
 من بعض الدرجات دون بعضه ولذا لما جاء الشئ بعد زمان فسيتم
 به ما كان عليه اخل الشئ من ان في احوال عن الاستقامة وشي وجب

عن مقتضى القول في الاحكام ولو كان الامر على ما كان باطلا في ما يحجب
 في الشرع الا ان الرق معناه الذل والاختصاص فانه لا يمكن وانما جاء
 بما يفهم من الدنيا وامن الاخرة معا وان كان نصو باقامة الدنيا
 والاخرة فليس يخرج عن مقتضى فاهم الاقامة معناه الرضا حتى يثبت
 فيما سلو على يوفى الاخرة وفرضت في ذلك من التوفيق وحسم
 من اوجه العبادات التي كانت جارية ما لا يثبت عليه في العادة فيحل
 استقلال القول في الرضا بما دراهم ما لم يحد وما سر ما على القبول
التمهيد الا ان من يرضى الفايان المنة بها تحمل بالجاريا
 وفيها جرح وضع الشرع وهو لا يجوز له الا ان يرضى **المسئلة**
التاسعة طعن الشارع فاهم الاقامة على الفواعل الثلاثة
 الضرورية والحاجية والتحسينية لانه عليه من دليل يستدل اليه
 والمستدل اليه في ذلك اما ان يكون له ايمانا طينيا او فطريا وخوفا
 لحنيا باطل مع انه اهل من اهل الشريعة بل هو اهل احوالنا واحول
 الشريعة فطعية حسبما تبرز موضعه ما هو اهل احوالنا او لوان تكن
 فطعية ولو جاز ان كانت كمالا بالظن لكانت الشريعة فطعية اهلا
 وفيها ومنزل ما لم يلابد ان تكون فطعية بل لا تتخذ فطعية بل
 بل لا تاشتت من ان يكون من اهل مستقر الدليل فطعي مما
 ينطق فيه بلا يخلو ان يكون عقليا او فطريا بل على لا موقوف له هنا
 لان لا راجع الى تخيم العقول في الاحكام الشرعية وهو غيب
 صحيح فلا بد ان يكون عقليا والادلة العقلية اما ان تكون نصوحا
 جاءت متواترة الشر لا يتخلل منها التواويل على حال او ما بان لم
 تخر

تكن نصوحا او كانت ولا يتخللها اهل التواويل ولا يصح استناد مثل
 حوال اليها لان ما نحن في حجة لا يغير القطع واما حجة القطع فوالا فطرية
 وان كانت نصوحا لا يتخلل التواويل ومتواترة الشر فجزا فطعية
 للقطع الا انه متنازع في وجوده بين العلماء والفايول بوجوده من
 بانه لا يوجد في كل مسألة في فريضة الشريعة بل يوجد في بعض المواضع
 دون غيرها في غير ان مسئلتنا من المواضع التي جاء فيها دليل
 قطع والفايول بعدم وجوده في الشريعة يقول ان التمسك بالادلة
 العقلية اذا كانت متواترة موقوفة على موقوفات عش حل واحدة
 متناهية وكيفية والموقوفة على الحق لا بد ان يكون طينيا اما ان يتوقف
 على نقل الفقهاء وادراك النحوي وعرف الاشياء او عرف المجاز وعرف
 النقل الشيء او العالج وعرف الاضمار او التحميم المتصوم وال
 والتفسير للعقل وعرف النسخ وعرف التقديم والتأخير وعدم
 المعارض العقل وحجج ذلك امور فطعية ومن المضي في وجوده من
 اقر بان الدلائل لا يفسد لا يغير فطحا لا اختلا ان اقرت
 بها في ان مشاكسة او مفضولة بغير تقييد اليقين ومن لا يدل
 فطحا على ان دليل مسئلتنا من حوال القيل لان الفايول المعتبرة
 لليقين في لازمة لكل دليل والا لزم ان تكون ادلة الشرع كلها
 فطعية وليس كذلك بل بانواعها واذا كانت لا تظهر شر وجربا كشي
 الادلة الشرعية فطعية الدلالة والمتروك الدلالة معا ولا سيما مع
 اجتماع الادلة الى الرق في جميع ما تقدم ذكره لا على ان اجتماع الفايول
 المعيرة للدليل القطع واليقين نادر على طرف والمضي في ذلك لا يغير

موجودة على قول الآخر في وقت ارد ليل في هذه المسئلة على التعيين في
 فحين وما يقرب من ان الاجماع طاب ونحوه ليل فطعن لانا نقول
 من اولا لا يعتد في الركن الاجماع على اعتبار هذه الفواعل الشك
 في ما تغلقه منواته اعني جميع اهل الاجماع ونحوه يعنى اثنائه
 ولعله لا يخفى ثم نقول ثانيا ان في وجوده بلا بر من ليل قطع
 يكون مستتر فيهم ويعتقدون بما انه قطع فيهم يجمعون على
 ليل في هذه المسئلة طنية الفطعية بلا تغير الغير لان
 الاجماع انما يكون فطعية بعد في اجتماعهم على مسئلة فطعية
 لانا مستتر قطع بان اجتماعهم على مستتر طنية فمن الناس من
 خالجه دون من الاجماع حجة باثبات المسئلة بالاجماع لا بالعلم
 وعنده لا يعنى الطي في الرأى ان يكون من الفواعل معين
 في ما بال ليل في الفطعية وانما ليل على المسئلة ثابت على
 وجه اخر تدور المسئلة وقد لانا في الفواعل الشك
 لاي طاب في شوقنا في ما اخر من منتم الى الاجتماع من
 اهل الشريعة وانما اعتبارنا مقصود للشارع ولعل له استغناء
 الشريعة والنظر في اهلكتها الكلية والجزئية وما الطون عليه
 من من الامر العامة على حد الاستغناء المعنوية التي لا يثبت
 به ليل خاص بل بادلة متقابلة بعضها البعض مختلفة الاخر
 بحيث يستلزم من مجموعها ام واحد يجمع عليه فلهذا لا بد
 من حرمانها عن العامة جود حاتم وتباعدة على رضي الله عنه
 وما اشبهه لانا يعلم يعجز الناس عن اثنائه فصر الشارع في من
 الفواعل

فب

الفواعل على ليل فمعلوم والعل وجه فمعلوم بل جعل لهم لانا
 الفواعل والعمومات والمطلفات والمفردات والجزئية
 الخاصة في اعيان مختلفة ووقايح مختلفة في كل باب من ابواب
 الفقه وكل نوع من انواعه حتى الجوا اذلة التي يهتد خطاه اهلها
 الحجة على طرق الفواعل من مع ما يضاف الى لانا في ايسر
 احوال منفردة وفي منفردة وعلى من السبل امام حتى التواهي
 العلم ان لو اعني فيه احاد المحي في اثنان اختيار كل واحد منهم في من
 عن الله بغير الطر بلا يجوز اجتماعهم بحدوث في اعادة على اعادة الطر
 لانا الاجماع خافية ليست للامم ان يجمعوا واحر في الطر مثلا
 باثبات النافذ اليهم في فوري الطر وحسبنا في اخر حتى جعلنا جميع
 القطع التي لا يجهل النفي في لانا لانا في اثنان في من جهة
 اعادة العلم بالمعنى التي تضمنه الاخبار وحسبنا في كتاب المخدرات
 من من العتبات باثباتهم ومن من كان من جهة التي يهتد الناطق من
 في مقتضىها والمقتضى لمعانها من قبل عليه التمرين ما يثبت
 في ظاهر الشارع في من الفواعل الشك **المسئلة**
العاشر من العمليات الشك ان احوال فريضة المعاصي
 الخاصة بها باني فبعضها يوجب احاد الجزئية ولزلا امثلة اطي
 الضرورات بان العتبات من من وعة لا زجارد مع انا بغير من يعاقب
 باني من معاصي عليه ومن لا يهتد واما في الحاجيات في النفع
 في السعي من من والحق المشقة والملاحة التي لا مشقة
 له والفهم في حقه من من والحق من اجل ان في المحتاج مع انه جاني

الخروج

ايضا عزم الحاجة وامّا في المحسنة فان المنارة
 شئت للثابتة على الجملة مع ان بعضها على خلاف الثابتة فالتسم
 بكل جزاء في فاعل المشددة لان الامم الطليقة اثبتت عليها
 بتجارب بعض الجزاءات عن مقتضى الطليقة لا يخفى من كونه كليا ايضا
 بان الغالب الاخير مقتضى به التي بعد اعتبار العام الفليح لان المتعلق
 الجزئية لا يستلزم منها خبر بخلاف خبر الخبر الثابت من شأن
 الخلية الاستثنائية واعتبر له بالعلية التي في بانها في بـ
 شي الرماح فيه لكونه على واحد من التعليل او وضعيا لا عقليا
 وانما يصور ان يكون قلبا في الجزاءات فادع في الخلية العقلية
 كما تقول ما ثبت للشيء ثبت لثله عندنا من الامكن فيه التعلق بالشيء
 ان لا قلبا لم يعم الحكم بالقيمة الفاعلة ما ثبت للشيء ثبت لثله باننا
 حان فزله بالخلية الاستثنائية هيمنة وان قلبا عن مقتضاها
 بعض الجزاءات وايضا بالجزاءات المتعلقة قد يكون قلبا بحكم
 خارجة عن مقتضى الخلية بل انظر داخله تحت احلا او تكون داخله
 لا حين يلحق لثله خولها او داخله عننا لا عن عارضها في الخروج
 ما يبره اولها بالملح المتقيد فيقال ان المشقة تلحق لا هنا لانهم
 عليه بئلا لتبايعها او تقول في العفوية التي لم يجرى لها حيفا
 ان الملحمة ليست الا زجاء روي بل شئ امي اخر وهو حشا فبارة
 لان الحود عبارات لا فلهذا فان كانت زجاء ايضا عن ايقام المعاسة
 وهذا ساجي ما يتوهم انه خدام الطليق بغيره لثله لا اعتبار
 بمعارضة الجزاءات في جهة وهم الخلية للمع

المسئلة

المسئلة الحادية عشر مفاد الشئ في الماء
 في الشئ يع ان تكون مطلقا عامة لا تختص بزمان ولا باب ولا محل
 دون محل زمان دون محل ولا في قوله لا يختص بزمان ولا باب ولا محل
 مطلقا في طليقات الشئ بعدة وجه وباتسار من الدليل على ذلك
 ما تقدم في الاستدلال على مطلق الماء وان التعلق مشددة
 لمصالح العباد ولو اخففت لم تكن موضوعا للمعاصي في الاطلاق
 والاخر اليه شاذ فاعلم على ذلك ان الماء في الماء في مقتضى
 وفرضه بعد المتأخر بر وهو الذي ايج ان القول بالمعاصي انما يتبع
 على القول بالمصيب في مسائل الاجتهاد واحر لان الفاعلة العقلية
 ان اليه ايج يستعمل ان يكون هو النفي من بل من زمان احرمها
 واجبا كان الاخر من جنوحا ومرا بيق ان يكون المصيب واحرا وتمر
 المحتج بالاجزاء وغيرها يتعين ان يكون منطوقا لانه مقتضى الجرم
 فتتضمن فاعلة المصير مع القول بالقياس رواه الشئ ايج فابقة
 للمعاصي من زمانا فالقول عن شيخه ابن عبد السلام في الجواب
 انه يتعين على سبيل ان يقولوا ان من الفاعلة لا تكون الا في
 الاحكام الاجتماعية اولى مواطن الخلاف في غير المعاصي من الله
 نقلا ان الحكم تابع للملح ايج في نفس الامر بل في ما في المتن من
 كان راجعا في خبر الامم او من جرحا وسلم ان فاعلة التقدير
 تاجر فاعلة من اعان الماء لتعين اليه ايج وهذا يقول يتعين على
 القابل بالحقوب ان يفي بالخطا في حشر الخادم الراسي
 لا يعلق على ان الخطا يقع في حشر رجل عام الشارع في المتعيق

مكتبة الملك فيصل
 الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

عليه ادلر مزا ما نقل عنه ويظهر ان رداعرة جارية على كسلا
المؤمنين لان الاحكام على مذهب القوية الغاية التي تم اليه عندهم
تايح انظر المختصر والمهاج تاريخ الحق او بقدرته له ينشدون
المهاج او المعاسر في مسائل الخلاف ثابتة بحسب ما في نفس الامر
عن المختصين في طهه ولا يرق في ضاير الخطية والمهوبة بل ان اغلب
على طر الما لجوان وما العطر في الحضر والعداوة والى طب بجاني
فيان لم يعلج عنه من الراجحة ومن خزل في نفس الامر في طهه
لاننا عنده خارجة عن حكم التي بر المحرم بالمفهوم على التبعات
بيننا مفروم على ما سوجاين وما سوجاين لا ضرر فيعلا في الدنيا
والاج الاخيرة بل فيه معلومة الاجلنا احيى وان اغلب على طهه
المتايع ان الى يا يسنا في جاني فيس عنه في اخلة تحت حكم
الى بالمحرم وجانب المصلحة عنه غير الما جوقة لا الى اخية وحي
خزل في نفس الامر على ما طهه بلا ضرر الحق به في المحرم الدنيا
والاخيرة مجتمعة المصوبة ما عدا حكم الخلق وانما يطون التساقط
واقعا انما عن الراجحة من جرحا من طهه واحر بل هو من طهه
طهه كل واحد منهما العلة التي بر عليها الحكم مرجوة في
الحل بحسب ما في نفس الامر عنه وفي طهه لا على ما سوجاين
اذ لا يبعد في مسائل الاجماع بما عدا التبع التي يبان
وانما الخلفا بعد بالمخطية حكمة بناء على ان في المحرم هو
ما في نفس الامر عنه وفي طهه والمهوبة حكمة بناء على ان لا
حكم في نفس الامر بل هو ما طهه الان ولا سيما بان حكمه

على ائمة لطنون بها انشا خزل في نفس الامر ويتبع ما عدا من
يقول باعتبار المعالي له وما او بقضا وخزل في ان المعالي
والمعالي من مذهب الايمان او ليست من جهة الايمان وهو انما
يتم بسط الحكم من سزا وهو من مباحث اهل العلة وانما اثبت
فيان يفتي في الاعتزاليين اعترضه ابن عسبر المستطاع
وارتفع اشكال المسئلة والحكمة وذلك في **مسئل** بان الجوف
نقل اتعاف المعنى في كل القول في القوية اجتفاء الروحانية لا
يقط تصور اجتماع فاعرة القوية عندهم مع القول في التحسين
والتفريق العطف وانما في ارجح الزوايا مخلص التي له في كل
مشكل على كل تقدير والله اعلم **المسئلة الثانية عشر**
ان سر الشريعة المباركة معصومة كما ان ما جيلنا معصوم على
الله عليه وسلم وكما كانت الله اجتمعت عليه معصومة ويتبين
في لا بوجها احسنها الادلة الدالة على ذلك انهم يحيا
وتلويها خذوا لم تبق انا نحن لنا الناحية وانما له لم يفتن وقلوه
كتابه اخطمت واجته وفرقنا نقا وما ارسلنا من قبلنا من رسول
والنبي الا اذا امر الف الشيطان في اعنيته فيمنع الله ما يلف
الشيطان يحكم الله اياته باخيه انه يحكم اياته ويحكمها
حق لا يتا الطحا في ما ولا يرخلها النقي ولا التبديل والسنة وان
لم تدا في بانها مبنية له رد ايم في حوله فيس منه واليه ترجع في
ما ينفذ محل واحر من الكتاب والسنة فيفهم بعفه بعضا ويشه
بعضه بقضا وقال طهه اليوم اهلكت الحق فيكم واتمت عليكم

الشبه بين اثنين فظهر واي ملحق بالسموت والارض واستعملوا الاكل
 واذا شربوا عن انفسهم ما يشغلهم عن ذلك ليلوا ونشروا او انشروا
 الخلوه انفسا وباروا فيهم جليسا حق نظير والرحماني صنع الله
 في سماء الله وارضه ونم القاريون من خلقه والوافعون مع اداءه
 حقه بان عارضه من الاسلام ارجاء ليعلم ختم من افترغ في واي
 وجه شخاته بالادلة الفاطمية بقم في الاسلام وحات الدين
 وبحث الله من شوماء حادة بضموا عن الله وعن رسوله صلى الله عليه
 وسلم ما استطاع احكاما بضموا معانيها من اغي اخر الشريعة
 في الكتاب والسنة تارة من نفس الفرد وتارة من معناه وتارة من
 حلة الخطم حرق لولا الوفايع التي تم في كل ماء في وسخطوا من
 جاء بقرهم طي في ذلك ونشروا في الامم في كل علم توفيق بقم
 الشريعة عليه راحته ايضا هذا اليه وهو غير المحبة التي تقصده
 الادلة المنقولة **المسألة الثالثة عشر** حماه اذا
 ثبت فاعرف حليته في الضوريات اذ الحاجيات او التحسينيات
 بلان بعض احاد الجن يات كزلا بقول ان ابتغى في الشريعة
 فاعرف حليته في نرى الثلاثة اوجه احادها بلا بد من المحافظة عليها
 بالنسبة الرماقوم به الخلوه وذلك الجن يات مقصودا معية في
 اقامة الخلق ان لا يتخلل الخلق بتخليق مصلحته المقصودة بالتشريع
 والدليل على ذلك امور منها ورود العبث على التار في المحلة من
 في عزه في الصلاة او الجماعة او الجمعة او في كونه او الجماعة
 او مجاورة الجماعة لغيره في مظهره او في غيره من العبث وغيره
 وغيره

وغيره في الوعير والتمزاة وافادة الحروء في الواجبات والتميز في
 غير الواجبات وما اشبه ذلك وهذا ان عامة المتطالعين من كذا
 الباب لا ينسب اليهم في كل الفواعل الثلاثة والامر والنهي مما قد
 جاء حتما وتوجه الوعير على كل المنفرد عنه من هذا الذي لا ما مودة
 من غير اختصاص ولا محاشاة الا في مواضع الاعزاز التي تسفح
 احكام الوجوه او التتميم وحين فاه في ذلك لا يخلو ان الجن يات
 في اخلة من كل الخلياء في الطيب والمحافظة عليها وهذا ان الجن يات
 لولا تفتن معية في مقصودا في اضافة الخلوه في الامم بالخلو من
 امله لان الخلو من حيث هو طي لا في المقصود التخليق اليه لانه
 راجع الرام مقبول في كل الخارج الا في ضمن الجن يات فتوجه
 الفرض اليه من حيث التخليق به توجه التخليق ما لا يطاق وذلك
 ممنوع الوقوع مما سيات ان شاء الله بان لا يحصل الا يحصل
 الجن يات في الفرض الشريعة في توجه الرام يات وايضا بان المقصود
 بالخلو ضمان في امور الخلق على تيب ونظام واحكاما ونب
 فيه ولا اختلاف في اعمال الفرض الجن يات في جم الرامات النعم
 في الخلق بانه مع الاعمال التي عليها بالفرض وفرضه فناء مقصودا
 من اخل في بلا بد من جهة الفرض الى حصول الجن يات وليس البصر
 في ذلك الا في الرض البصر في الفرض الى جميع وهذا المطلوب
في فصل في اقرار الفاعلة المتقدمة ان الخلياء
 لا يقوم فيها بتخليق احاد الجن يات **في الجواب** ان الفاعلة
 هي التي لا مظهر في هذا المظهر في ما لا في فيه معية من حيث السادة

من المعارف فلا شبهة في انتفاع النفس بالجم... وما تقدم من حيث من حيث
 ورود الدار على الخلق حتى ان قلبه الي... خالدا الماخر من
 جنة المحاطة على الجم... عليه من جنة اخر كما تقول ان جنة
 النجوس من روع ونزاعه لم يقطع بغير الشارع اليه ثم شمع
 النصارى حكمة النجوس ففعل النجوس في الفجار مما لم يكن عليه
 بالغير بل من منتهى له قلبه... ومن من... اليه المحاطة عليه
 ونزاعه من النجوس لعارض من روعه ونزاعه من النجوس فانما
 من الجم... عليه من غير انما الجم... الا في المحاطة على عليه من
 وجع من روعه من... ما من من... من... من... من...
 الجم... من مقتضى الخلق ان كان لغير عارض من... من... فان
 لعارض من... راجع الى المحاطة على... من جنة اخر او على
 غير... من... من... من... من... من...
 فاما حال الشروع في بيان قصور الشارح
 في وضع التي جنة للاب... من... من...
المسألة الاولى ان من في جنة المباركة عن جنة لا مدخل
 فيها لا السن المجعية ونزاعه وان كان في... من...
 التي ان ليس في... من... من... من... من...
 المجعية تعلقت بها التي... من... من... من...
 التي ان ليس من... من... من... من...
 من... من... من... من... من...
 التي ان ليس من... من... من... من...
 التي ان ليس من... من... من... من...

لان الله تعالى يقول انما الله في... من... من...
 بين وقال لسان التي... من... من...
 وقال ولو جعلته في... من... من...
 الرعي... من... من... من...
 العجم من اراد... من... من...
 من... من... من... من...
 كونه جاء... من... من...
 اليه ان... من... من...
 بان... من... من...
 التي... من... من...
 من... من... من...
 بما... من... من...
 به... من... من...
 احل... من... من...
 به... من... من...
 مضمونة... من... من...
 معلوم... من... من...
 التي... من... من...
 ولا... من... من...
 خلا... من... من...
 عليه... من... من...

فان افلمنا

ان الفاعل ان شئ لم يسان اليه وانما لا يحتمل فيه فيمخرانه ثم
 كما معضود اليه في العاقل والناحية واساليب معانيها وانما هي
 فمخرانه عليه من لسانها صاحب بالعام في اديبه طامس وبالعام
 في اديبه العام في وجهه والخارج وجهه وبالعام في اديبه الخارج وطامس
 في اديبه في طامس وكذا لا يبع في مزاويل الكلام او وسطه او اتي
 وتكلم بالشيء يبع في المعنى طامس في بالاشارة وتسم الشئ
 الواحد ما بها كشيء والاسماء الكشيء باسم واحد وكل من في
 عشرها لاقى ثاب في شئ منه خبر ولا من تعلق بعلم كلاما باء اثنان
 كل واحد بالثاني ان في معانيه واساليب علم من التثنية وجماد لسان
 بعض اللعاج لا يبع ان بعض من جنة لسان التي في كل واحد من بعض
 لسان التي في من جنة فهم لسان الجعم للاختلاف الاوضاع والاساليب
 والتدبير كما في الماخرجة المسئلة هو الشك في الامام في رسالة
 الموضوعة في احوال الفقه وكثير من ان من بعض لم ياكل من الماخذه
 فيجب التسبب لولا وبالله التوفيق **المسئلة الثانية**
 اللغة العربية من حيث غير العاقل والناحية على معان نظر ان احرفها
 من جنة كونها العاقل وجماعة وطلقة الة على معان وتلفظ
 وفي الدلالة الاحلية **الفصل** في من جنة كونها العاقل
 وعبارات مفيدة الة على معان خاتمة وهي الالة التابعة بالجنة
 الاول من التي يشهد فيها جميع الالة واليهما تنيف مفاصل
 المتكلمين واللتمة بامة دون اخوانه انه حصل في الوجود حصل
 لزيد مثلا كالفهم ثم اراد كل واحد لسان الاخبار عن زيد بالفهم
 تاتي

تاتي ما اراد من غير طرفة ومنه الجنة في لسان التي في
 الاخبار عن افعال الاولين في لسان التي في لسان التي في
 كلامهم ويتاثر في لسان التي في الجمة خطاية افعال التي في الاخبار عنها ومن
 الاشكال في اما الجمة الثانية في التي في التي في لسان التي في
 تلك الخطاية وتلك الاخبار فان كل من يقض في من الجمة امور
 خاتمة لتلك الاخبار بحسب الجي والجي عنه والجي به وتفسر الاخبار
 في الحال والمساق ونوع الاسلوب في الايضاح والاختفاء والايضاح
 والاختفاء وغير ذلك ولذا انما تقول في افعال الاخبار فام زيدا ان
 تفي شئ عنانية بالجي عنه بل بالجي فان كانت القضية بالجي عليه
 فلتت زيدا فام في جواب السؤال او ما من في تلك الحق لزان زيدا
 فام في جواب المنظر لقيامه والى ان زيدا فام في اخبار من يدفع
 قيامه والاخبار بقيامه فرفاع زيدا فام في التفتيح على
 من ينكر وما فام زيدا شئ يتنوع ايضا بحسب تعظيمه او تخفيفه
 اعم الجي عنه وبحسب الخطاية عنه والتصريح به وبحسب ما يفرض
 مساق الاخبار وما يعطيه مفتقن الحال التي في الامور التي
 في حصرها وجميع ذلك في حول الاخبار بالقيام عن زيد بمثل من
 التي في التي في طامس الواحد بحسبها ليست في المقصود
 الاله ولا اختصار في جملة وشممانه وبلول اليه في من النوع تميز
 مساق الكلام اما ان يكون فيه منكر ويحذف النوع الثاني اختلاف
 العبارات وكثير من افاضل الفهم ان لانه يات مساق الفقه في بعض
 السور على وجهه في بعضه على وجهه في في ثالثا على وجه ثالث

ونظرا ما تنص عليه من الاخبار ان لا يحسب النوع الاول الا اذا استكت بهن
 بعض التماثيل بعينه ونص عليه في بعض رده لا ايضا الوجه اقتضا الحال
 والوقت وما كان ربه نسيما **فصل** وانما اثبت هذا لما يمكن من
 اعين هذا الوجه الا ان من جم كلاما من الكلام التي في كلام العجم
 على حال فصلا عن ان من جم الفان وينقل الرسلان في معنى الاعم من
 استواء الصانع اعتبارا عيناهما انما استنور اللسان في استعمال
 ما تقدم تمثيله ونحوه فانه اثبت ذلك في اللسان المنقول اليه مع
 اللسان التي في معنى ان من جم احدها الى الثاني واذا مثل هذا الوجه
 بين عيسى جراورما اشار الى شيء من ذلك لانه المثل من الفروما
 ومن حرا حروم من المتأخرين ولا يخفى على طائفة ولا مغربية كذا
 المقام وفرعنا ان قتيبة امكان التهمة والفرع ان يعنى على كذا
 الوجه الثاني فاما على الوجه الاول فهو ممسوس ومن جسته في تفسير
 الفرع ان ويسان مضاء للعادة ومن ليس له فهم يفور على تحصيل
 معانيه وكان ذلك لا جازي اما نقصان امر الاسلام بهما من الاتفاق
 حجة في حجة التي حجة على المعنى الا جلي **فصل** وانما اعني
 الجمة الثانية مع الاول وخرجت كوجه من اوجهها لانها في التهمة
 للعبارة والمحرر في حيث الوضع لا يقع وقد قد كوجه من
 الاوهاب الذاتية او غير كوجه غير ذلك في ذلك لا نظري وعنى ينحى عليه
 من المسائل اليه وعية جملة الا ان الافتصار على ما ذكر في هذا كتاب
 بانه طالا على السامع الانتظار المتبين عية بالسكوت عن ذلك لا اولى
 وبالله التوفيق **المقدمة الثالثة** في الشريعة المباركة
 امية

امية لان اعلمها كذا في مواضع وعلى اعتبار المعاني ويزن على ذلك امور
 احمر **فصل** في النصوص المتواترة في اللغة والمعنى كقوله تعالى
 الثاني في الاميز رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من رسل الله اليه الاولين
 الله يومن بالله وعلامة قوة **فصل** في بقاء الرافة امية لانهم
 لم يكن لهم علم بطول الاميز والاميز منسوب الى الام والام والام على
 اهل ولادة الام لم يعلم كتابا وحيث يقولون اهل خلقته الله ولعل عليهما
 وفي **فصل** في نزاهة امية لا تحسب ولا نظير الشهي خيرا وكذا
 ونظرا وفريسي معنى الامية في الحرف اليه ليس لنا علم بالحساب ولا الكتاب
 ونحوه فوله تعالى وما كنا نسلوا من قبله من طين ولا نخطه بسيف
 وما شبه من الامثلة المشوثة في الطين والسنة العذلة على ان
 الشريعة موضوع على وصف الامية لان اعلمها طرزا **فصل** في
 ان الشريعة التي بقاء النبي الاية الى التي في خصوصها والرمز سوام
 عموما اما ان تكون على نسبة ما هم عليه من وصف الامية او بايان
 كانت طرزا في غير خصوصها امية او منسوبة الى الاميز وان لم تكن
 كذا لان ان تكون ملغى ما عسروا ولم تكن لستم من انفسهم فله
 ما تضمنه ذلك خلافا ما وضع عليه الامي في هذا فلا بد ان تكون
 على ما يحضرون والتي لم تعرض الاما وصفا اليه من الامية
 بالشريعة امية **فصل** في الامية **فصل** في الامية **فصل** في الامية
 لم يكن عسروا في حق اولها فخرجون عن مقتضى التبيين بقوله
 من اهل غي ما عسروا ما ليس لنا عسروا من كلام من حيث
 ان كلاما هو في مقدم عسروا ومن ليس بمقدم ولا معي وب

لم تنجح الحجة عليهم به ولزلا فقال سبحانه ولو جعلناه في انا انما اجمعوا لقولوا
 لو اهلكنا اتيه اجمعين وعيسى جعل لهم الحجة على من كفون القرآن
 اجمعوا ولما قالوا انما يعلمه بشي ربه الله عليهم بقوله لسان الله
 لمجدون اليه اجمعين ونزل لسان من بين يمين لا تخفهم اذ عنوا لظهور
 الحجة من كل طرف ان ذلك العلم به وعندهم بمثل مع العجز عن
 مماثلته وادلة من المعرف شي **قوله** واعلم ان العجب
 كان لها اعتناء بعلوم ذكرها الناس وكان لعفلايهم اعتناء
 بخارج الاختلاف واتقوا بها من شيم هيئت التي يجمع منها ما هو
 عجم وزادت عليه واطلقت ما هو باطل وسيت منافع ما يجمع من
 ذلك وقيل ما يجمع منه **قوله** علم التجوم وما يتبعها
 من الاختلاف في الي والحي واختلاف الاركان باختلاف بيها وتغير
 منازل سي التي وما يتعلق بفكر المعرف وهو معنى ربه انشاء
 التي اتيه مواضع كثيرة كفولة بها وقوله جعل لهم التجوم
 لتختبروا بها في طاعت الي والحي وقوله وبالجمم سم يفتدون
 وقوله والقسم فذكره منازل حركاتها على حركون القديس لا التهم
 ينبغي لقان تورط القسم ولا اليل سابق التمار الالية وقوله هو
 الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد
 السنين والحساب وقوله وجعلنا الليل والنهار ايتين فمحونا آية
 الليل وجعلنا آية النهار مبهم وقوله ولقد زينا السماء الدنيا
 بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين وقوله يستلونه عن الاكلة
 فلننفي موفيت للناس والحج وما اشبه ذلك ومنها **قوله** اعلموا
 الانواء

الانواء واوقات من والالاظهار وانشاء السحاب وخيوط الي مباح
 المشي لهما من الشيء حفا من باطلها فقال نزلوا اليهم
 الي وخفوا وطمحا ونبت السحاب الشفال وبسبب الرعد يجمع
 الالية ام يتم الماء الذي تنبى بوزاتهم انما لتسمو من المنزاع بحسب
 التي لون وقالوا انما هذا الحصار ماء يحتاجا وقوله وتجعلون زرعكم
 انكم تخذون زرعكم انكم تخذون زرعكم انكم تخذون زرعكم انكم تخذون زرعكم
 وسلم وتجعلون زرعكم انكم تخذون زرعكم انكم تخذون زرعكم انكم تخذون زرعكم
 كذا وكذا ويجمع كذا وكذا **قوله** والحي وما يتبعها
 وطام الحري في الانواء **قوله** والحي وما يتبعها
 بحرية شم تشاء وتبتلع من غريفة وقالهم من الخطا
 للبحار وهو على المني والفسار تحته ثم يفر من نوه التي بافعال له
 العباس يفر من نوه بها كذا وكذا محفل من البحر من الباطل
 في ام الانواء والامطار وقال تعالى وارسلنا اليهم لوطا واتي لوطا من
 السعداء ما باسفينكموه الالية وقال الله الذي ارسل اليهم فتشيم
 محابا بسفنه الربية ميت ما حيننا به الارض جرموتنا الوشي
 من منزل **قوله** اعلم اليهم واخبار الامم الماضية وفي القرآن ان
 من ذلك ما هو كذا وكذا **قوله** ولا في القرآن ان اختل في
 ذلك واكثر من الاخبار ما لخصه الله في القرآن علم بها لا اختلا
 من جنس ما كانا يتحملون فالتقوا ذلك من انباء الغيب نوحيه
 اليهم وما كنت لايهم انما يلقون افلهم ايعم يجعل فيهم الالية
 وقال تل من انباء الغيب نوحيها اليه ما كنت تعلمها انا وما

ما جتنبوه ثم ينو ما ييسر من العباد خصوصاً في الخمر والميسر من
ايقاع الحرارة والبغضاء والمصر عن حق الله وعن الصلاة ومنزاع
العباد اعظم مما كنوه وهذا صلاح الان التي حات عندهم تشجيع
الحيان وتبعث الجليل على البذل وتنشط العباد والميسر كذلك كان
عندهم محمود الما كانوا يفصلون به من افعام العباد والمساكين
والطبيب المحتاجين وفقر قال تعالى يستلذون عن الخمر والميسر قل
فيهما اشح كس ومنع الناس وانفسا كس من يعصموا والشيعة
انما هم يتخلق بمكارم الاخلاق ولذا قال عليه السلام بعثت
لاثم مكارم الاخلاق والان مكارم الاخلاق انما كانت على ضربين
احد فيما عاين ما لو باو في بيما من المعقول المقبول شائنا
في ابتراء الاسلام انما هو طوبى به ثم لما رغبوا فيه تم لهم ما
يفرغون من الضيق بالكل وكان منفسا لا يحفل بمحاله من اول ومله
بما في حذر كان من اخفى سم الله بما وما اشبه ذلك **والجديد**
في لارجع الى مكارم الاخلاق وهو الله كان معصوما عندهم على
الجملة الاخرى انه كان للمع به احكام عندهم في الجاهلية افي هذا الاسلام
كما فالوام التي اخر وتقدم الرية وفي بها على العاقلة والحاسن
الولد بالفاقة والوفوب بالمشع المرام والحكم في الحشر وتوريش
الولد للذكر مثل حظ الانثيين والقسامة وعين ذلك مما في العلم
ثم نقول في تحقيق نزول حشر طوبى به لاييل التوحيد فيما في يوم
من سماه وارز وحيا وصحاب وشيا وبه لاييل الاخرة والبرودة كذلك
ولما كان الجاه عندهم من شايع الانبياء شبهه من شايعة ابي ابيهم
عليه

عليه السلام ايضاً خوطبوا من تلك الجنة ودعوا اليها وان ما جاء
به **محفل** صلى الله عليه وسلم تلك بعثته خوطبه تعالى عليه ايضاً ابراهيم
موسى عيسى المسلمين من قبل وفي نزول قوله ما كان ابراهيم يهوديا
ولان انما الاية غير انفسه في واجلة منقاد زلزالا واختلجوا بها
تقويته **من جعفر** **محفل** صلى الله عليه وسلم واجي ولما انتم الله
عليهم مما سول لهم واجي عن نعيم الجنة واهتبه بما هو معصوم في
تدعاهم في الرضا الاخر من امن القوايل والايات التي تلازم السعي
الذي هو عفو له في واجي اليهم ما احب اليهم في سر مخصوص
ولهم مقصود وظل معدود في الايات ومن من ما حولت الجنة به
ومش وما تنصاهما هو معلوم عندهم كالماء والبر والخمر والحصل
والخيل والاعناب وسائر ما هو معلوم عندهم فالوفادون الجوز واللوز
والتماح والكشمير وغير ذلك من بواكه الارياض وبلاذ العجم بل اجمل
ذلك في لغة العاكسة وقال تعالى ادع الرسل الى ما بالحكمة والموعظة
الحسنة وجعل لهم بالتي هي احسن طلق ان طله حكمة وفرا نواعا
علم من بالحكمة وكان فيهم حكما فانما هم من الحكمة بما يحسن واعن
مثله وطان فيهم اكل وعنه وتذكي طفر من ماعزة وغيره ولم
يبدأ لهم الا على طهيفة ما في يوم من الجسد **ومن تأمل القرآن**
وتأمل كلام الله في سورة الاحقار الثلاثة وجرا الامم سواء
الاما اختبه به كلام الله من الخواص الموقرة ومنه جميع ما يساند
التي في نزول النبي بجر الامم كما تقرر ولذا كانت مزاياه اذ الشريعة
امينة في تخرج عما البت التي **المنشقة التي ابراهيم**

ما تقرر من امة الشريعة وانما اجازية على من اذاعه اهلها وهم الذين
 عليه فوا عن من هذا النظم اقر الناس تحاوروا على الوعوا في ان
 البحر فاجابوا اليه كل علم يزكي المتفهم من المصالح بزم علوم
 الطبيعية والحقايق والمنطق وعلم الخ وفهم جميع ما تقرر فيه الناس في
 من خسر الغنم واما شبا هذا ونحوه اذا عني فضاء على ما تقدم لم
 به والوعود اذ ان السلف القام من الحياة والتاريخ ومن يلخص
 كانوا اعني بالقرآن وبعلومه وما اودع فيه ولم يبلغنا انه تكلم احد
 منهم في شيء من هذا الموضع وما تقدم وما تلت فيه من احكام
 التكاليف واحكام الاخرى وما يلحق ذلك ولو كان القسم في ذلك خوض
 ونظم ليغنا منه ما بين لنا عن اصل المسئلة الا ان ذلك لم يجر من علمه
 غير موجود عنهم وذلك دليل على ان القرآن لم يفهم فيه تقويم شيء
 مما زعموا **فحسب** تضمن علوم ما خسر من جنس معصود العلم
 او ما ينبغي على معصود ما مما يتجسس منه اولوا الالباب ولا يتلفه
 اذراكات العقول الى اجماع ما في الاقتصار وباعطاه والاستقارة
 بغير اعان فيه ما ليس من ذلك فلا وربما استولوا على عوامهم
 بقوله تعالى وان لنا عليه الكتاب تبلي ما اكلت وقوله ما من كتاب
 الكتاب من شيء ونحوه في وجوه السور وغيره مما يقتصر عن
 العلم بما نقل عن الناس فيها **وبما عاين** من ذلك من
كل جرح الى **الحال** رضي الله عنه وغيره اشياء مما
 الايات بالي اذ بها عن المعصوم ما يتعلق بحال التكليف والتعبد
 اولها اذ بالكتاب في قوله ما من كتاب في الكتاب من شيء اللوح المحفوظ

ولم يزكي وايضا ما يقف تضمنه جميع العلوم العقلية والعملية
واما جوامع السور فمقتضى الناس فيها ما يقتضي ان القرآن بها عسر
 صعد الجمل التي تم به من اهل الكتاب حسب ما في احوالهم او غير من
 المتشابهات التي لا يعلم تأويلها الا الله تعالى وفي ذلك ما يعجز عنه جالا
 عسر فلا يكون ولم يرعه احد ممن تقدم فلا دليل فيها على ما ادعوه
 وما ينقل عن علي او غيره في قول لا يشك بليس بجاهل ان يقال ان القرآن
 ما لا يقتضيه كما انه لا يجر ان يفسر منه ما يقتضيه وبجواب الاقتصار في
 الاستدانة على فهمه على كل ما يقا علمه القرآن خاصة فيه يوعل
 العلم ما اودع من الاحكام التي عني من طلبة يعني ما هو اذ له حل
 عن فهمه وتقول على الله ورسوله فيه والقرآن اعلم وبه التوفيق
فصل انه ما جرح فهم الشريعة من اتباع معصود
 الامير وفهم القرآن الذين في القرآن ان لمسانهم بان شان العرب في
 لسانهم عن مستقيم فلا يجر العرول عنه في فهم الشريعة وان لم يكن
 ثم عني فلا يجر ان يجر في بعضها ما لا تم به ونحو اجازية المعاني والا
 والالفاظ والاساليب مثال ذلك ان معصود العلم بان لا يجر الالفاظ
 تعبر عن معناها فيختص على المعاني وان كانت في ايضا ايضا بليس احد
 الامم من غير ما يملق بل قد يتصور على احد معانيه وعلى الاخرى
 ولا يكون ذلك فاما هذا في حجة خلاصه واستقامته **والرليل على ذلك**
اشياء **الحال** في وجها في كثير من كلامه على احكام
 الفوائض المقتضية والفواجر المستمرة وجه يانها في كثير من مشروطة
 على هي بني منظومة وان لم يكن بها حاجة ونحو هذا مما هو اوله

من امضاء ولا يجره لدا قليلا في كلامه وما ضعيفا بل ذو كبر في قلوب وان كان
 غير اكثر منه **والثاني** ان من انما الاستثناء بوجه الالفاظ
 عما في الاقفا او يغاريها ولا يعبر عن الاختلاف ولا اضطرار الى ان كان
 المعنى المقصود على استقامة والحلج من ذلك ان في قول القائل **كل كبر**
احي في كلامه شافيا خافا وفي قول المعز من الاحاديث وكلام السلي
 الطار من بالقي وان كثر وقدر استسمى اقل القراء ان على ان يعملوا بالي وايان
 ان كثر عندهم مما وافق المعجب وانهم من ذلك فاروق للفرق ان عن
 في شدة ولا اشتغال وان كانت من القراء ان كثر ما يعرفه الخاصي يساند الرأي
 اختلافا في المعنى ان في كلام من اوله ان على استقامة لا يتفاوت
 فيه بحسب مقصود الخطاب كماله ومله ولا يتغير عن الا انفسهم وما
 يجاء عن الا انفسهم لتوضيح من لجة في بالتوضيح من لجة غير
 الركن من قول لان جميع ذلك لا يتفاوت فيه بحسب وجه ما ريد من الخطاب
 وقدر كان عادة القراء التي وما حذوا في جنود عيسى بن عمر وحكا
 عن غيرهما ايضا فالسمعة في الرواية **يشتد**
 وطامع اهما من ما يبر السكت واستقر عليها الصواب واجعل يريه لاختلاف
 فقلت اشترت من يبر وقال يبر ويبر واحرفا في قوله الى
 في باب الاختلاف بين البوس والبوس لما كان معز اليه فاما على
 الوجهين ومما يابح علنا الم يفر وقد قال **ورواية**
ابي الجهم اسر الاحول البوس والبوس واخر في بحسب
 فصر الكلام لا بحسب تقيس اللغة **وعمر احمد بن يحيى**
قال **السمعة** في رواية **ابن الاعراب**
 وموضع

١٦٥
 وموضع زكريا الربر ميسر . كانه من شدة اللوع . اخبر .
 فقال المشي من اجهابه ليس فخر انشرا وموضع ضيق فقال
 سيجان الله سيجان الله تحبنا من فخرنا وخرنا ولا تعلم ان الذين والذين
 واحر وفرجات اشعارهم على روايات مختلفة وبالعالم متباينة
 يعلم من مجموعها انهم ما كانوا يلج من لفظ واحر على المحرم
 بحيث يعرض اذبه او مغاربه عيبا او ضعفا الا في مواضع مخصوصة
 لا يكون ما سواها من المواضع محمولا عليها وانما مقصودها الغالب
 ما تقدم **والثالث** انما فرقت في بعض احكام اللفظ وان
 كانت تسمى في الجملة كما استفيحوا العطب على الضيق المرجموع
 المتصل بلفظا في فواين ماله لفظ وما ليس له لفظ فيجوز
 وزيد عما فيه فلم وزيد ومجموعا في الواء بين عموم وجود من عيسى
 استظهره وواو عموم افور في المرد ومجموعا في سحر وعمود مع احتلا
 وبهما وامشاء ذلك من الاحكام اللطيفة التي تقتضيها الالفاظ
 في قياسها للفظ لا كنها تخلصها وتوليها جانب الاعراف وما
 في الاالهم تعفديا تنفي لسانها **والرابع** ان المردوم
 من كلام القراء غير ارباب القريية ما كان يصراع في تكليف الالفاظ
 ولذا انما اشتغل الشعاع العربي بالتفهم اختلاف في الاخر عنه
 بفرقان **الاجمع** يعني الخطيئة واعتز عن ذلك بان قال وجرى
 شئ كله غير ارباب علته كان يصنع وليس فخر الشعاع المطبوع
 انما الشعاع المطبوع الذي من الكلام على موافقه جبر على رديه وما
 فانه هو الباب للتشجيع والظن في المصيح عن ارض اللسان وعلى الجملة

ما لا لة على من المحدثين ومن زوال كلام الله وبقا من هذا على علم
 واذا كان كذلك فلا يستقيم الامتناع وكتاب الله اوستة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يتكلم بينهم فوق ما يستحقه لسان الله وليتر
 شأنه الاعتناء بما شاء ان تعنى الله به بقا والوقوف عند ما حوث
فصل ومنها انه لما يقع في مسئلة الافهام والعلم ما يكون
 عام لجميع العرب فلا يتكلم فيه فوق ما يفكرون عليه بحسب
 الالفاظ والمحل فان الناصر في العلم وتاسي التلخيص فيه ليسوا على
 وزان واحرو ولا عقارب الا انهم يتقاربون في الامور الجوهرية
 وما والاها وعلى ذلك من مصالح في الرياض يكونوا بحيث يتعمقون
 في كلامهم ولا يعمدوا الى ان يقرروا بالانجيل بما هو من كلام الله
 الا ان يفهموا ان اخاها لانها راحة فزلة الخلفاء ان القاض
 والى موز البصرة التي تتفرع عن الجصور ولا تتفرع عن نصرها والا
 فان خارجا عن حكم معصودها بخلافه ان ينشئ فيهم الكتاب والسة
 بحيث يكون معانيه مشقة لجميع العرب ولزلة التي ان على سبعة
 ارباب واشتتت في اللغة حركات فيما بين العرب بعضهم وايضا
 بمقتضا من التلخيص لا يخرج عن من المصطلح لان الضعيف ليس بالقوي
 وما الضعيف طالع ولا الاثر كالتلخيص بل كالمحدثين اليه في
 العبارة التجارية يا خروا ما يشي من الجصور في الغرض عليه والتي موا
 ذلك من كل يخدم بالحجة القايمة والموعظة الحسنة ونحو ذلك ولو
 شاء الله لاني منهم ما لا يظفون ولعلهم يفهم فيام حجة ولا اتيان
 بين صان ولا وعظ ولا تذكير ولطفهم بهم ما لا يفهم وعلم عالم

يطلع

يعلم ما يجي عليه وذلك بان الحجة الملقاة في قلب الله الحجة
 الباطنة لا من الله سبحانه خاطبهم من حيث عرفوا وعلفهم من
 حيث لهم الغرض على ما به ولفوا وغروا في اثناء ذلك بما يستقيم به
 عنادهم ويفور به ففيعهم وتتفهم عن ايهم من الوعد تارة
 والوعيد اخرى والموعظة الحسنة اخرى وميان مجاز القاداة فيمن
 سلبا من الامم الماخية والفر من الخالية الرخي لا سيما في قضاء حق
 يعلموا انهم لم يبيعوا بفساد الامم دون الخلق الماخين بل هم قسرون
 في مقتضا ولا يكونون مشي خيرا الا فيما بهم منه على عمله وراهم
 تحميمهم دون الاولين والى وبقوتهم ففلام الله ونقطة والله على حكم
وفر خرج التي فزى وصحبه عن ابي جبر كعب
 قال لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل فقال يا جبريل انك بعثت
 الرافة امير منهم العجز والشبه الخيم والغلام والجارية والرجل الذي
 لم يبق كتابا فف قال **بالحمد** ان الذي ان اخي لك كعبه ارجب بالاحاط
 ان الواجب في من المصالح ارجاء العلم في الشريعة على وزان الا انهم لما الخ
 الجصور التي يسع الامير طابع غيرهم **فصل** ومنها
 ان يكون الاعتناء بالمعاني المشوكة في الخطاب هو المفردة الاعظم
 بناء على ان العرب انما كانت عنايتهم بالمعاني والمخالطة انما كانت من
 اجلها ومن الاهل ففهم عن اهل الصبية بالغة انما هو وسيلة
 التوجيهل المعنوي الى المعنوي هو المفردة ولا ايضا كل المعاني بان المعن
 الا ان لا يراهم اذ كان المعن الذي يبيع معصوما ذوته ففالم
 ييمان والرفعة يبايس ولا يبايس انما لانه على ان جاء على المعن معصوم

واير من ضرا ما وجدنا في الاسماء على ما ترجم على وجه الخطاب عن السريين ماله ان
عن من الخطاب رضي الله عنه في اجابته واما قال ما الاله ثم قال ما خلفه
 هذا او قال ما انا يا خذوا هذه ايضا عن ائمة رجالنا عن من الخطاب
 عن قوله ما خلفه واما ما الاله فقال عن تخمين عن التعريف والتكليف ومن
المشهور ما لا يسمي لصيغ عن من ان يحتمل السؤال عن المالك والحق
 ونحوهما وطائفة من قوله انه انما قيل عنه ان المصنف في مظهر على الجملة
 والاسم على وجه من الاشياء حكم تكليف في ان الاشتغال به عن غيره مما
 سواه منه تكليف وهذا اجل في الشيء يعم به عليه قوله تعالى ليس البسي
 ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب بالاله الاله جلوا كان فيهم اللب في الامور
 يتوقف عليه من المالك في ان تكليف بل هو يظن اليه كما روي عن
 عن بقوله في قوله تعالى او يا خذوا هذه على نحو ما في ان سأل عنه على المصنف فقال
 له رجل من قديم الخوف عننا السفة ثم انشروا في قولهم انما انما
 في انما الخوف عود النعمة السيرة **فقال عن** ايضا الناس تسكوا
 بربوان شتم في جاذبتهم فان فيه تيسر كتابكم فيسري في الجمن
 تعارض ان تملوا توفيق فيهم معن الاله عليه بكتاب الاول فانه ان كان الام
 فكل ما لا ازم الاعتناء فيهم معن الخطاب الاله المفوض والمراء وعليه
 في الخطاب انشراء وفيه ما يقول في المصنف بالنسبة للخطاب والسنة
 بتلخيص غير ابيه وتسميهم على من لم يعظم مفاصله في يسطون
 علمه في غير فعل ومشيه على غير طريقه واليه الواقع في حتم
فصل ومنه ان تكون التكاليف الاعتقادية والعملية
 مما يسمي الامر تفعله ليعه الرخول تحت حكمها اما الاعتقادية

خ
 وتسميهم

بان تكون من الف في اللبعض والسفولة على الفعل بحيث يشهد فيهما
 المحذور من كان منهم ثاب الفهم او ليس فانها لو كانت معا لا يرد
 الخواص لم تكن الشيء عامة في التزامية وفرضت كونها خذ لا يلبس ان
 تكون الحق المطلوب علمها واعتقادها ما سخطه الماخز وايضا يلو في
 كذا فيم بالنسبة الى المحذور تكليف ما لا يطاق وتوحيه واقع فمما هو
 من حوزة الاحول والذلة في الشيء يعم في من الامور الالهية الا بما يسمي
 وضعه واربع في ذلك في مقتضى الاسماء والصفات وحلت حل
 النظر في المخلفات الواضحة في الاحاطة فيما يقع فيه الاشتباه على
 فاعرف عامة وهو قوله تعالى ليس فتمثله في وسكت عن اشياء لا تستحق
 بهذا القول **فمن** لا يميز بقا في الامور ان على الجملة وانما المصنف
 في الضرر المكلف به وما يبدل على ذلك ايضا ان العناية رضي الله عنهم لم يلقا
 عنهم من الخوف في من الامور وما يكون اهلا له ليا حشر المتكلمين
 كما في ما تامله عن صاحب الشيء عليه السلام وكذا التابعون
 المقصود فيهم لم يكونوا الا ما كان عليه العناية بل الله جاء عن الله
 الله عليه وسلم وعن العناية الفخر عن الخوف في الامور الالهية وغير ذلك
 حق قال في من الناس شيئا لو ان حق يقولوا من الله خلق كل شيء
 من خلق الله **وقال** النجوى من حشر السؤال عن تكليف ما لا يطاق
 عاما في الاعتقادات والعمليات **والجواب** ماله ان من تقدم فانما
 يعني من العلم الايما تخته عمل وانما يد ما كان من الاشياء التي
 لا يتيسر القول لبعضها مما سكت عنه او ما وقع فاحذر من المشتباك
 في الاله على ايات التي في عمل كل من التعريف في البحث فيها وتطلب مالا

يشق ما يحضر في نفسه في وجه عن مقتضو وضع الشريعة الالهية بانه ربما
يجتنب النقص الى طلب ما لا يطلب منها في وقتها لا انفسا لها
منها ولله در الفيلسوف

والحقول فووتت ما دون مرور ان تعلموا طمحي في هذا اهل ايات
ومن طمحي النجوم والرمال تخليقه نشاء التي وكلها اواكلها والما
العملية في من اعات الالهية فيضالان وقع تخليقهم
بالجبال في الاعمال والنشويات في الامور بحيث يبرز هذا المحذور كما
في اوقات العلوات بالامور المشاهدة لهم عن بعض اهل الطلوع والطلوع
اليوم والشمس وغروبها وغروب الشفق وكذا في الصباح في قوله تعالى
حق تميز لهم الخلق الاية من الخلق الاسود من الخلق وقول الحق
ولمّا كان يوم من جملة الجارة على حقيقتها في من الخلق
وعلى الحق انما اقبل الليل فنادنا وادب النجوم خاضنا وغرت
الشمس فغابت الماهج وقال فراسة لا تحب ولا تكتب الشمس مخزنا
وقد خزا وقال لا تقوموا حقن والخلال لا تقوموا حقن وان نعم
عليهم باسفلوا العرة ثلاثين يوما بالبناء بحساب سبي الشمس مع الغمر
في المنازل لان ذلك الحق من مضمون الحق ولا من علومها ولذلة الامم
فيه وجوبه التي بواله واج والاعلية الطرق الاحكام بين اليعقوب
وعز الجاهل في مع عنه الاشع وعلم من الخفا الوهم في الامور
المشقة المحذور عما حرك الشريعة والطلب ما وراء حرك الغاية
بانها ملحة الضلال ومن الانرام **فان في** انزالها
لما نقل عنهم وتوفيقهم في مواقع الاحكام ومكان الشفقات ومكان
الياف

الياف والتفهم للناس وما الغنم في الخبز من الامور المخلقات التي تسمى
عن المحذور من الرفاق التي لا يشترط الرفق بها والوقوف عليها الا
الحوادث وفرحات عندهم عظيم ومن مما لم يزل اليها المحذور وايضا
لوحات خزلها في العلم منية على سائر الناس **وقول** ان
في الصحابة والتابعين ومن بعدهم خاتمة وعامة وكان النجاة من
العلم في الشريعة ما لم يكن للعامة وان كان الجمع على باوادة اية وقضرا
سائر التي من الرابح فكيف نزل وايضا بان الشريعة فواشحت على
ما نتج به التي في عامة رعايق به العلماء خاتمة وما لا يعلم الا الله تعالى
ولذلك المشايخات في شاملة لما يوحى الى بعضه على الاطلاق ولما لا
يروح الى على الاطلاق وما يصل اليه البعض من البعض فاني الاحكام
ما يليق بالمحذور خاصة **والجواب** ان يقال اما المشايخ
بانها من فيلغ في ما نزع فيه لانها اماراجعة الامور الالهية في بقية الشان
يعلمها بايا في التسليم والرخول تحت ايات التي به واما راجعة الى
فوا على شعية متعارف احكامها وخرافهم من علمهم هو ما نزع فيه
ونذلك ان نزع الامور كلها يحيا عنده في اوجه **الحس** انما
امور اخافية لم يتبين بها اول الامر للمادة المتفرقة وانما في امورهم
لما تم في علم الشريعة وزاوا احكام التخليق وامتناع المحذور
بمن يدفع فيحقا حتر في الالهية من وجه بماركة في في الامور
الجليلة بالنسبة الرعية ممن لم يبلغ درجته بنسبة الرفاق
نسبة القام الرافضه والنسبة الخاطات معمولة بلا يقي تعارف
بمن ما نزع وما نزع في الموال في الشان ان الله تعالى جعل اهل

خ
١٦

التكاليف على المظلم فلم يزل يفتاد اليها انقياداً والراحم الواحد
 الماشي **وفي الجمل** من الجمل عامة وانه اعطى النعير بعلام من
 ليعال الجمل حمل به نوره قلبه واشترى به صرة جلايتان يعمل ثمان
 الا في النعير الفصول تزاى عامة التمر في اهل العاعة وعادة
 اخرى جارية في الناس ان النعير افرى انقياداً الرمح يكون عندها يعمل
 اخرى من نوعه من ثمان خان عليه السلام يتيء افراد ثمة ويحب ما يلائمه
 فكان يرب الرمح ويقيء الصفا وينشر عن التعمق والتكلف والرخول
 تحت ما لا يطاز جملة لان من اخله افرى في الالقياد واسفلح التمشي في الجمل
المسئلة الخامسة انما اثبت ان الكلام من حيث ان لا تتم
 على المعز اعتباراً من من جهة دلالة على المعز الشيع التي هو خدامه
 بالاصل فان من الواجب ان ينظم في الوجه التي تستلزمه الاحكام
 ومن ينظم بحسب المعز الا في اوجع الجملين مع اما بحسب المعز الا في
 بلا اشكال في حجة اعتبارها في الرلالة على الاحكام بالاطلاق وراء
 بيع ويمنعها في حال **ومثله** في عيج الامام والنواك
 والعمومات والخصومات وما اشبهت لروى محمد بن الفضل ابن الصارفة
 ليعال منقح الوضع الاول واما بحسب المعز التي قبل به اعتبارها
 في الرلالة على الاحكام من حيث يعظم منها معان زائدة على المعز الا في
 ام ما حصل من ثمة واطلوا حر من اله في وجه من التهم والمصم
 ان يستدل باوجه احدها ان من النوع اما ان يكون مقتضياً
 في دلالة ما دل عليه او ما لا يمكن عوم اعتباراً الا انه انما اتى به لولا
 المعز الا في واللام به باء اذ ان من المعز يقتض حكاماً شيعاً لم يكن

اعماله

اشعاله والهي احمه كما لا يخفى لا بالنسبة الى النوع الاول فجو اداء
 بعض وعمل المطلوب **والثاني** ان الاستدلال بالشريعة
 على الاحكام انما هو من جهة كونها لسان الله لا من جهة كونها
 كلاماً مفعولاً ومنه لا اعتبار بشي من ايات الحجة الاولى وما لا يلائم
 الثانية من اوان فلان الثانية مع الاولى خاصة مع الموصوف بالاعمال
 والخاصة من لاطل في قيام واء اذ ان كذا لا يقتضي الاولى بالولاية
 على الاحكام دون الثانية يقتضي من غير محصور في جميع من غير محصر
 وذلك كله ما لم لا ليست الاولى انما لا يلازم من الثانية ببيان
 اعتبارها مع ما هو المتخير **والثالث** ان العلماء قراعتهم وما
 واستدلوا على الاحكام من حيثها في مواضع كثيرة كما استدلوا
 على ان احث مرة الجمل خمسة عشر يوماً بقوله عليه السلام تحت احدائ
 شلم دهم كما لا تعلم والمقصود الاخبار بنقصان الذي لا الاخبار
 بما فيها المنة ولا في المبالغة اقتضت في ذلك ولو تصور في الزيادة
 لتفريدا **والرابع** ان الشايع في تجميع الماء القليل
 بجماسة لا يقيم بقوله عليه السلام انما استيفه احركم من زوجه فلا
 يقتصرون في الالاء حتى يفسدوا الحريث فقال لولا ان قليل الجماسة
 ينجس لكان توهمه لا يوجب الاستنجاء في هذا الموضع لا يقتصرون
 لبيان حكم الماء القليل في قليل الجماسة لانه لهم مما مقرر في
 وكاستدلوا لهم على تقديم اقل مرة الحمل ستة اقل من اخرا
 من قولهم في رحله وبطله ثلثون شهراً مع قوله وبهاله في عامين
 بالقصبة الالية الاولى لبيان مرة الام من جميعاً من غير تفصيل شيع

في الثانية من البصايا وضربت من كان من العمل وحرفا فصار لم
 ينظر له مرة بل من ذلك ان افلح سنة لشم وفي الدار قوله تعالى
 يا شئ ومن الى قوله حق شئ لهم الحجة الاية من الحجج الاسود من
 التي الاية انه يدل على جواز الاعيان جنيها ووجه الصيام لان ابا حنيفة
 المباشرة في الطلوع العشر يقتضيه لان ان يكون مقصود البيان لانه
 لازم من الضرر الى ان ابا حنيفة المباشرة والداخل والشئ واستمرروا
 على ان الولد لا يملك بقوله تعالى وقالوا اتخذوا الحرم ولرا سجداء بل عباد
 فيكون واشياء لانه من الايات فان المقصود بالاشياء الجوهرية
 التي التي وخبرها للملايشة فيقولون ان الولد لان الولد لا يملك
 لا كونه من غير الولاية ان لا يكون المنسوب اليها الا عبرا ان
 لا موجود الا ابا حنيفة واستمرروا على ثبوت الزكوة
 في قليل الجواهر وكثير ما بقوله عليه السلام فيما سفت السماء الضئ
 الحرف مع ان المقصود تقديم الجاه المخرج منه وقوله كل عام في عمل
 سبب فان الاكثر على الاخذ بالتخمين اعتبار الجهد اللغوي والمقصود
 كان السبب في الخصوم وانما استمرروا على بقاء البيع وقت
 الشراء بقوله تعالى وتذروا البيع مع ان المقصود احياء السجرات بقاء
 البيع وانما ثبوت الصيام الجلي فبا سافا كان الاثر بالجور في
 سبب اية الضم مع ان المقصود في قوله عليه السلام من اعتق شئ كاله
 في غير مطلق الملاك لخصوم الزكوة التي انما من المسائل التي لا تخص
 حكم في جميعها تمسك بالنوع الثاني الاول وان كان كونه
 ثبت ان الاستمرار في جنته هي ما خوتهه وللماح ان يستدل ايضا
 باوجه

باوجه في قوله ان من الجحمة انما هو اليه من خادعة للاولى
 وبالبيع لما قبل التفتاح من انما يكون من حيث في مخرج للاولى
 ومقدية لها وموجهة لمخاضا وموقفه لخاص الاسماع موضع القول
 ومن القول موضع البعس عما تقول الامم الاية للتقدم والتوجيه
 في قوله تعالى اعلموا ما شئتم وقوله فانما اتى النبي انما كان
 مثل كونه يقصده الامم وانما هو بالغة في التثريب والتميز وطول
 لم يفعل ان يوحى منه حكمه بابه الاوامر والايام ان يوحى وحما
 بقوله في قوله تعالى انما اتى في هذا المقصود من اهل النبي
 ولا حتى جعلت في مئة مسئلة في الاية في الاستيعاب بالسؤال وغير
 في ذلك لم ينظر على اثناء السؤال التي في حكم وكذا قوله تعالى
 يبعث ما دامت السموات والارض من بعدهم القول بانما يبينان وما
 برومان لما كان المقصود به الاخبار بالتأويل لم يوحى منه انقطاع
 من الغزاة للعبارة التي اشياء كثيرة من كونه المخرلا يوتى على حكمها
 وانما كان كونه فليس لخاص الرلالة على المحر الخ وضقت له امر
 زاب على الايضاح والتأويل والتفوية على الجحمة الاولى في اليسر
 لما خسر حكم زاب على الجحمة في الثاني انما لو كان
 لما موضع خسر حكم في رث مما دون الاول لكانت ثمر الاول ان كان
 يكون تقديم ذلك المحر مقصود اخذ الاهل فتكون الجارة عن من
 الجحمة الاولى من الثانية وفهم ضياء من الثانية من اخلها لا يمكن
 في قوله ان كونه حادثة بالبيع لا يبيع كونه حادثة بالفضر
 وان كان الضرر ثانيا عما تقول في المفاصل التي هي انما مفاصلها

ومفاعلة واجبة والجميع مفعول للشارع وبه من المكلف الفطر الى المفاخر
 التابعة مع الفعلة عن الاحلية وينبغي علته لاي احكام التخليع
 حسبما ياتي بعد ان شاء الله بحولنا نقول فاما ان دالة الجحمة الثانية
 لا يمتنع فطر المخلوق الى ربح الاحكام منها لان نسبتها من ربح الشيء بقدر
 نسبة تلك من الاخرين فاما انما التخرج النسبة فان التبع يبينهما
 غير محتمل وانما من اعتبار احكامها اعتبار الامم وكما يلزم من احكام احكامها
 احكام الامم **وقالنا نقول** فاما ان سلم من اهل الدليل على ما تقدم
 لانه اذا كان النكاح بقصر فضاء الوطى مثلاً هيها من حيث كان
 موخر للمقصود الاصل من النكاح وهو التسل بقعدة المخلوق عن كونه
 موخر لا يفرح بكونه موخر في فطر الشارع ويكره لا يقول في مسئلة
 ان الجحمة الثانية من حيثها الفطر في اللسان العرب انما هي موخره للاول
 في نفس ما دل عليه الاول وما دل عليه هو المعنى الاصل بالمعنى السبع
 راجع الى المعنى الاصل ويلزم من هذا ان لا يجوز في المعنى السبع زيادة
 المعنى الاصل وهو المطلوب وايضا بان بين المسئلتين في ما دل ان
 النكاح بقصر فضاء الوطى ان كان احكاما من وجه تحت المفاخر التابعة
 للنكاح ورياءات فيكون داخل في وجهه اخي تحت الحاجيات لانه راجع الى
 فطر التوسعة على الجماد في نيل من ربحه وفناء او طارعه ورجع
 المخرج عنهم وانما دخل تحت اهل الحاجيات في امم بالقرص من
 منزلة الجحمة ورجع الركونه مقصودا لا بالاتباعية بخلاف مسئلة
 بان الجحمة التابعة لا يعم امم احكاما بل لالة على معنى الثاني للاول
 لان المم ما وضع طامها على لا الا بد من الفطر بل يمكن المحي ورجع

ختم
الوطى

ختم
الوطى

عنه

عنه الرخي، **والثالث** — ان وضع منزلة الجحمة على ان تكون
 تبعاً للاولى يقتضي ان ما توديه من المحض لا يعم ان يوازي الامم بل الجحمة
 بل وجزا اخرى من غير ذلك الخ في وجابها عن وضعها في الامم هي لم
 ود لا تتخلل حكم زامر على ما في الاول ربح ورجع فطرنا بتعالا وتو
 يبطون استعادة الحكم من حيثها عن ربحه غير ذلك بل هي محتمل
 بما ادرا اليه مثله وما دل من استعادة الاحكام بالجحمة الثانية في
 سلم وانما هي واجبة الرأى ان يراها الى الجحمة الاولى واما التي جحمة
 ثالثة غير ذلك ما من الجحمة بل ان سلم ان الحرف في العلي وبيد التي ام
 ولولا يقول الجحمة ان اخي ما عشي ايام وان سلم ليس ذلك من
 جحمة دالة الادب بالوضع وبيد الاحكام **وهذه مسئلة الشا**
بجرح فبجاسة الماء من باب القياس او غير، واول مرة الحمل ما خذ
 من الجحمة الاولى لان الجحمة الثانية وحول مسئلة الاحكام جبا ان
 لا يمكن في ذلك **واما كون الولي لا يلزم بالاستئصال عليه بالالة**
 مخدوع وبيد التزام وما دل في مسئلة التي قوة بالقابل بالتجميع
 انما هي على ان العموم مقصود وبم يميز على انه غير مقصود والافان
 تتافها لان ادلة الشيء بعد انما اخذ منها الاحكام التي عية بناء
 على انه هو مقصود الشارع فكيف يصح الاستئصال للعموم مع
 الاعنى ان بان طام في غير مقصود ومفكر التام الوارد على سبيل
 من غير في ف ومفكر في بيع وقت النوايا على فكره نظر وذا روا
 البيع فيموضع مقصود لا ملق والالهم التساقط في الامم كما دل
 وحول شأن القياس المحل لم يجعله في دخول الامة في حكم

العبر بالقياس الى ان العبر هو المفعول بالزحى فهو هو وفكر
 سائر ما يفي من هذا الباب **فالمحاصل** ان الاسترلال
 بالجملة الثانية على الاحكام لا يثبت بل لا يثبت اعماله البتة وحما
 امر الجواب عن الدليل الثالث قوله لا يمكن في الاول والثاني بان الاول
 معارضة على المحلوه لانه قال فيه واما اذا كان المعنى المراد عليه يقتض
 حتما في عيا ولا يمكن اقصاءه ومنه غير مسئلة التي ام **والثاني**
 سلم ولا يخفى في النظر في استغلال الجملة الثانية بالرلالة
 على حكم شيء وهو المتعارف فيه بالصواب اذ القول بالمنع مطلقا
 والله اعلم **فصل** في تبيين تفرع الدلالة والمتمثلة
 ولهذا امر ان الاقرون بالجملة الثانية المانعين ما يقتض الحال في
 الجملة الثانية وهو الرلالة على المعنى المتبع للدلالة لخاصة حكم
 شيء زابر البتة لا غير مفرقة نظري اذ ربما اخل ان لخاصة الدلالة
 على معان زابرة على المعنى الا ان يراد به شيء عية وتختلفا ف
 حصة يفي بها فلو لم يغلط لم يكن لخاصة اعتبار في الشريعة
 بل تكون الجملة الثانية خالية عن الدلالة جملة وعنده لا يشغل
 القول بالمنع مطلقا ويما في ذلك **فصل** في مقولة **سبعة**
احصوا ان الذي ان اتى بالنزاع من الله تعالى للعبادة ومن
 العبادة له سبحانه اما **حكاية** واما تعليمها فيمن اتى
 بالنزاع من قبل الله للعبادة جاء به من النزاع المقتض للمعصية ثانيا
 غير محذور في قوله تعالى يعبدون الذي اوتوا ان ارض واسعة
 فل يعبدون الذي اوتوا على انفسهم فل يعبدون الناس ان رسول

ختم
 وخلص

الله

الله اليهم جميعا يا يعبدون الناس يا يعبدون الذين اوتوا ما اوتوا
 النزاع من الجهاد الى الله تعالى جاء من غيري من نزاع ثانيا بناء على
 ان من في النزاع التبيين في الاهل والله في من التبيين وايضا بان
 احس من وبالنزاع البعير في ضحايا الله حرام الجاه وقد اخص الله
 تعالى في بيان ما في خصوصها لقوله تعالى واذا اسألكم عباد الله
 بانه في بيان الاية ومن الخلق عمومها لقوله ما يكون من غيري ثلث
 الاثوار احكم والا خمسة الاثوار سادسهم وقوله ولا تفرقوا بين
 اليه من رجل الوريه جعل من هذا التبيين على اذ من احس بها ثلث
 من في النزاع والا في استشعار الذي في عما ان في اثبات التي في
 في القسم الاخر التبيين على بعض اثبات التبيين من شأنه القطة
 والا في اخر الفعية وهو العبر واللالة على ارتفاع شأن الخاصة
 والله من على من ايات العبادة انه مودع مودع حال في علوه ان
 سبحانه **والثاني** ان نزاع العبر الى نزاع رغبة وطلب
 لما يعل شأنه ما تفرع النزاع الذي ان يرفع اليه في عافة الامم
 تبيينها وتعليمها لا ياتى العبر في دعائه بالاسم المقتض للحال المدعوى
 بها ولذا ان الذي في اللغة هو الفاعل بما يصلح اليه بوبه فقال تعالى
 في من هو بيان دعاء الجهاد ربا لا تواتر ان نسينا واخذها
 ربا ولا تحمل عليها احدا جملة على الذين من قبلنا الى ما ربا
 لا تفرع فلو لم ياتى بغيره ثانيا واما ان قوله تعالى واذا قالوا للضم ان
 كان نزاع الحق من عند من غيري اتيان بلغة الذي لله الامانة
 بينه وبين ما دعوا به بل هو مما ياتى به بخلاف الحاخية من عيسى

عليه السلام قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا انزل علينا مايرزقنا من السماء
 الآية بان لفظ الرب فيها مناسب جرا والشايف انه انتر فيه
 الخاتمة في الامور التي يستحق من التمجيد بها كما خبير عن الجماع
 باللباس والمباشرة وعن فضله الحاجة بالحق من الغايه وكمما قال
 خوه طافا داخل الحمام باستنق ذلك اذ باننا استبطنا من خزنا
 المواضع وانما لا نقدر على المعانيح السبع لا بالاعل والى ابع
 انه انتر فيه بالانتماء التي يسيو الغي وان عن اذنا الاقبال من
 الخيبة الى المحذور بالنسبة الى العبد اذا كان مقفورا باليستريحه
 كقولنا بيا الجملته رب العلمين الى حم الرحيم ملك يوم الدين ثم قال
 اياك نعبد واياك نستعير وبالعشرة القضاة الحال ايضا كقوله
 تقاضوا حوائجكم في العلوك وجر من يرحم طيبة وقا **مقل**
 في من المساق مع قوله تقاضوا عيسى وتولوا ان جاءه الاعمر حيث عوت
 النبي صلى الله عليه وسلم بغير المخرار من خزنا العشاء الاخرى حال
 تقاض الخيبة التي شائنا اخبر بالنسبة الى المعانيح ثم رجع الكلام
 الى الخطباء انا انه بعتاه اخبر من الاول وخرلا ختم بالآية بقوله فلا
 انما تركي **والخامس** من الامور في هذه التمهيد على
 نسبة التي الى الله تعالى وان كان هو الخالق لخلقه كما قال يعرفه
 فل اللهم فلا الملة توت الملة من تشاء الرقوله يورث الخيم وما يقن
 يورث الخيم والشي وان كان فرد في القسمين معا لان فرع الملة والا لال
 بالنسبة الى من يورث له به شي طامس **لعمري** قال في شيء
 انما على كل شيء قديم تميم في الجملة على ان الجميع خلقه حتى جاء

في الخرش عن النبي صلى الله عليه وسلم والخيم في يورث والشي ليس اليه
وقال انبي اكرم عليه السلام التي خلقه بشو يمد من والظيد
 شو يصفه ويسفون وانما هي في نسب الرب العالمين الخلق
 والخرابة والا طعام والسفر والشعب والا مائة والا حياء وفيه ان
 الخطبة دون ما جاء في انشاء ذلك من الذي خرفانه سكت عن شتم
 اليه **والمتن** اس الاذه في المناظر ان لا يعاين بالرب
 كجا حياء في التفاني بالمجاملة والمسامحة كما في قوله تقاضوا
 اياكم لعنتم راوي خلاص من وقوله فل ان كان الى حم ولدا فاما
 اول العبد فلان اقم يته بعطرا ابع وقوله فل ولو كانوا لا يملكون
 شيئا ولا يعقلون ولو كان اباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يستدرون
 لان ذلك اذ عن الرقبول والعباء نار الغصية **والشابع**
 الامور في اجلة الامور على العامة في التسميات وتلقى الاسباب
 منها وان كان العلم فراتو من وراء ما يكون اخرا من مسافات
 التي حيا في العادة كقوله تقاضوا عيسى ان يعطى ربه عظاما محمودا
 بعين القمان يا تير بالغة اوام من عنده وعس ان تكم خواشينا وهو
 خيم لهم ومن من الالباء جاء خوه قوله تقاضوا لعلم تتفون لعلمهم
 تدشون وما الشبه ذلك بان التهج والاشفاق وتوهمها انما تقع
 حقيقة من لا يعلم عواف الامور والله تعالى عالم بما كان وما يشون وما
 ما يكن ان لو كان كيف كان يشون ولا طعن جاء في الامور على
 الخيم المحتاد في امثالنا بطرلا يبلغ لمن كان عالما بعافية امي
 بوجه من وجوه العلم الذي هو خارج عن مقتضى الخشون ان يمح فيه

عن البشارة عنه بحكم غير العالم دخولهم غمار العامة وان جاز عنهم
 بخاصية ممتازة ومن التثنية لانت العاقبة الحسنه بحسن العبادات
 وفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم يا خبار فيمن من الخبايا
 ويطلعهم ربه على امره اركش منهم ولا حنة كان يعاملهم في الظاهر
 معاملته بشئ ما معهم وهذا المؤمنون لاجتماعهم في عدم الخيام الا
 بما ينفعهم نوع من الخير والامثلة كشيء ما كان خزانة
 طهي ان الجنة الثانية يستعاض بها اخطام شريعة وبواب علمية
 ليست من اخلت تحت الرلالة بالجنة الاولى وموتوا من لم تقم احياء
 والجواب ان شدة الامثلة وما في رجب اقام يستعمل الحكم فيها
 من حنة وضع الالباط للمعان وانما استعير من حنة اخرى وهو
 حنة الاقتران بالاجال **الفرع الثالث في بيان**
فصل الشارع في وضع الشريعة للتكليف
 بمقتضاها ويحتوي على مسائل **المسئلة الاولى** ثبتت
 في الاصول ان شدة التكليف اوسيه الفرة على المطلوب به فما
 لا فرة للمكلف عليه لايم التكليف به شاعا وان جاز عفا ولا فرة
 لسانه له فاما ان الاصول لا تكلفوا بشدة الوضعية ولا فرة
 في عليه وتقول ان الخلق من الشارع في ما ذكر الى ان الفرض والتكليف
 بما لا يدخل تحت فرة الضرر لما راجع في التفسير الرسوا بقه
 اولوا حقه او في انه بفعل الله تعالى لا تقوم الا وانتم مسلمون
 وقوله في الحديث **عن رسول الله** المقول ولا تفر عن الله الفائل وقوله
 لا تمت واتك الخالم وما كان شدة لا ليس المطلوب منه الا ما يدخل تحت
 الفرة

الفرقة وضو الاسلام وفي ما الخلق والحب من القتل والتسليم لاني الله
 وحزله ساي ما كان من خذل الفيل ومنه ما جاء في حديث ابي طلبة
 حيث قال من علم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اخر وكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتطلع لي بالفرع يقول له ابو طلبة لا تشرب يا
 رسول الله لا يصيرك الحرب بقوله لا يصيرك من خذل الفيل
المسئلة الثانية ان ثبت ان لا اوهاب التي طبع على
 الانسان كالشفوة التي الر الحام والشا اء لا يطلب من وعدا ولا بازالة
 ما غرز في الجملة منها بانه من تطهير ما لا يهان حمالا يطلب بتحسين
 ما في من خلقه جسمه ولا تحصيل ما في من خلقه فان له في مقرر
 للانسان وشدة لا يقصر الشارع طلبة له وما في حنة ولا فرة
 فمن النجس عن الجنوح الرمالا ليل وارسلها بفرار الاعتزال فيما
 ييل وند له راجع الروايت من الا فدان حنة له الا وهاب مما هو
 من اخل تحت الا فدان **المسئلة الثالثة** ان ثبت بالذليل
 ان شدة اوها فاما ثل ما تقدم وكونها طبعها عليها الانسان بحسبها
 حطمت لان الا وهاب المطبوع عليها في بان منها ما يكون له لايه
 مشامرا محسوسا حاله تفرم وضمة ما يكون خيا حتى
 ثبتت بالي فان فيمة له وشاله العجلة بان طامس الفهم ان انشأها
 طبع الانسان عليه لقوله تعالى خلق الانسان من عجل **وفي الصحيح**
 ان ابليس لما وادع ادم اجوبه علم انه خلق خلقا لا يتما لا وفرة
 ان الشجاعة والنجس في ان وجبت القلوب على حيا من احسن اليها
 وبعض من اسلم اليها الراشاه من خذل الفيل وفر جعل من الغف

وهو محروك عن الرتبة من المخلوقات وجعله يطعم المومن بما خلق
ليس الخيانة والخرق فانه انما خلق من الله تعالى فلهذا كان امر
الانسان على ثلاثة اقسام **احم** ما لا يكون داخل تحت حكمه
فقط ومنه قليل كقوله تعالى ولا تموت الا وانتم مسلمون وحكمه ان
الطلب به مضمون وما يتعلق به **والثاني** ما كان داخل تحت حكمه
فقط ومنه لا يجوز الا بعمل المخلوق بغيره فلهذا كان امره
والطلب المتعلق به على حقيقته وهذه التخليف بها سواء علينا
ايات معلومة لنفسنا ام لغيرنا **والثالث** ما من شئ به امه كالحي
والنفس وما من مضافا من الناحية فيشأنه ينظر في حقايقها بحيث
ثبت له من القسمين حكم عليه بحكمه والحق ينظر من امر الحب
والبخر والجز والشجاعة والغضب والخوف ونحوها انما دخله على
الانسان اخطى ارا اما لانها من اهل الخلقة فلا يلحق الا بشوا بعض
بان ما في بطون الانسان من الاوهاب فيقتضيها فلا يراى حال انفسانية
بالطلب وانه على طلب الا بعمل الا على ما تشاء عنه كما لا تدخل الغيرة
او العجى تحت الطلب واما لان لها باعتمادا من غيري، فتشور فيه فتقتض
لذلك افعالها بان كان المشي لها هو السابق وكان مما يخلو تحت
حكمه بالطلب به عليه كقوله تعالى واذا دعا يوما فيقول فو له احبوا
الله لما اسدى اليهم من نعمة من اذ به التوجه الى النظر ونعم الله تعالى
على العبد وكثرة احسانه اليه وكفنيه عن النظر المشي المشقة الواجبة
الروا لا يجزى وغير المشقة لم يمه عنه وان لم يكن المشي لغيره فلهذا كان
حكمه بالطلب به على العاقل كالمخلوق المشي المشقة الاتقان

كما

كما ان النظر المشقة الوقاع **فصل** ومن هذا العلم بقدر
الادوات الباطنية خلقها الواضح من العلم والخبر وجب الرضا والبقاء
وما يشاء عنده من امان اللسان **وهذا** كسر المشي المشقة
المخلوقات وفيه، وعليه يدل كثير من الاحاديث وكذا لا يفهم الاوهاب
الحقيقة طالع العلم والتفكير والاعتبار واليقين والمحبة والخوف والرهبة
واشياء مما هو نتيجة عمل بان الاوهاب الفلية الغيرة للانسان
على اشياءه ولا يفهم الا بان ان العلم وان كان معلوما فليس يحصله
بغير راحة بل ان الطالب اذا توجه نحو مطلوبه ان كان من الغنى ورياء
فيرو حائل ولا يشبهه الا انهم ابا عنه وان كان غني عن ربه لم يمتدح حصوله
الا بتفكير النظر وهو المختص من نفس العلم لانه داخل عليه بحر
النظر في رتبة لان السجدة لازمة للمفكر متين فتوجيه النظر فيه هو
المختص فيكون المطلوب وحده واما العلم على ان الرتبة سواء علينا
انه مخلوق لم يخلق كسائر المخلوقات مع اسبابها كما هو راي المحققين
ام لم يخلق لا بالجميع متفقون على انه في هذا خلقت الشئ بنفسه ولذا
حمل له يخرق الله على حاله وكذا سائر ما يكون وجبا على الله انما
اعتمده وجرت على هذا السبيل وان كانت على الترتيب بما يعنى التخليف
بما انفسنا وان جاء به الله ما يخص منه فلا يقي وهو الرقيب على
ما يتغير منها او يتغير عنها او يفارقه والله اعلم **المسئلة**
الابقرة الاوهاب التي لا فرة للانسان على جلبها ولا بد منها
يا نفسنا على غير **احم** ولها ما كان نتيجة عمل كالعالم
والحب في غوفه له اجوا الله لما اسدى اليهم من نعمة **والثاني**

ما كان فيهم يا ولم يتر شيعة عمل الشجاعة والخير والحم والافادة المشهود
 بعضا من النجس غير القيس وما كان غودا فالاول الخاص ان الله يتعلق
 بخاصة الجملة من حيث كانت مسيبتا على اسباب مقتضية **وقل**
 في كتاب الاحكام ان الله يتعلق بخاصة ما لم تر خلت قدرته ولا ضرعا
 وحز لا ايضا يتعلق بخاصة الحب والبغض على ما في التيب والشا وهو ما كان
 منقادا على ما علم فيهما من جفت لهما من جهة ما في محبوبة
 للشارع او غير محبوبة لهما الشا من جهة ما يقع عليها ثواب او ما يقع
واما التي الاول ما في الخاص النفلان الحب والبغض يتعلق بهما
 الا ان قوله عليه السلام لا شيء غير القيس ان يمد خطيتي محبتهما
 الله الحم والافادة وفي بعض الروايات الشجاعة والخير في ان وجاء ان
 الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية **وفي الحديث** الروح الارواح
 حنود محنونة ما تعاروا منها ايلها وما تخاص منها اختلفا ومن اعز
 القباب والتباغفر وهو غير مكتسب وجاء في **الحديث** وجبت
 محبة للمؤمنين ومن حر حرث ابو قيس في بعض المومر القوي رخم
 واجبا الى الله من المومر الضعيف وفي حديث علي ان يثرون الله اذ بالقوة
 شر البرق وطابة الاشعة الضعيف خلافا لغيره **وجاء ان الله يحب**
معالى الاخلاق وفيه سبع سمات جاء بطبع المومر على كل
 خلق الا الحياة والخرن وقال تعالى خلق الانسان من عجل جاء ومعنى
 التهم والتي امية ولولا فان عجل العجل مجبوبا وهو الاناة وما يقال
 ان الحب والبغض يتعلقان بما يتشابه من الاعمال **انما** ان
 اولاهم روح عن الخاص نعم دليل وثانيا انهما يتعلقان بالزوا
 وهي

١٧٧
 وهي ان يعرض الاعمال من الصبات خفولة تعاف بسوق يات الله بقوم
 يجمعهم ويحبونه الا انما اجعل الله لما غراكم به من غير **وهو الايمان**
 الحب لله والبغض لله ولا يسوغ في شئ المواضع ان يقال ان
 الله اذ حب الاعمال يتبع بغيره لا يقال في الصبات انما توجه الى الله
 في الطان الله الى الاعمال **فصل** وانما اثبت من مضم
 ايضا ان يتعلق الحب والبغض بالاعمال خفولة تعاف الى الله الحب
 بالسوء من الغول الا من ظلم ولا شئ في الله انما تسمى وتبطل من الغول
 الى الله الطلاق ليس احرار الى المومر من الله من اجله لا مومر بعسر
 ومزاجي وانما انك احب الشجاع واخره الايمان بغير ارج وطهارة
 يتعلقان بركا موصوفة لاجل ان الله هو غودا تعاف والله يحب
 المحسن والله يحب الصبر ان الله يحب التوازين ويحب المتطهرين وفي
 الحديث ان الله يحب كل محسن يحسنه الله لا يحب الظالمين
وفي الحديث ان الله يبغض المحسن السمين ما في الحب والبغض
 مطلق في الزوايا والصبات والاعمال يتعلقان بما تعلق بالمماقية من
 حيث انتفاعا او هبة او جعل **واما** **النفس** الشا وهو ان
 يقال في بعض ان يتعلق بملك الاوعا وبمومر المضرورة للانسان
 انما انتص بخاصة الشواب والعفا ام لا في من ان يصور فيه ثلاثة اوجه
احد ان لا يتعلق بخاصة ثواب ولا عفا والشا ان الشواب
 والعفا في ملك الاوعا اما ان يكون من جهة ما وانما من حيث في
 هبة او من جهة متعلقا بها ان كان الاول في كل هبة منها ان
 تكون مشا على طائفة هبة محبوبة او على هبة شاة او معافا

عليهما في حاله انما هو في الشيء وجب له في نفسه ان يتبع الفرض
 على الوجه الواحد من جهة واحدة وذلك لان حاله كان من حيث متعلقاتها
 بالشوايه والعقاب على المتعلقات وليس لايعقل او التي ولا عليها ثبتت انهما
 في انفسهما لا يشاء عليهما ولا يعاقب وهو المطلوب **واما الثاني**
 فيستدل عليه ايضا بان من امرهم الادعاء بالضرورة فثبت تعلق الحب
 والبغض بها والحب والبغض من الله تعالى اما ان في انفسهما نفس الانعام او الانتقام
 في جنان الرغبات لا يعقل حلا في من قال لا واما ان في انفسهما ارادة
 الانعام والانتقام في جنان الرغبات الذاتية لان نفس الحب والبغض المعنوي
 في طام الحب حقيقة محالان على الله تعالى ومن اراد ما يبيد امره وعمل
 خلا الوحيين والحب والبغض اجعل في نفس الانعام والانتقام ونما عين
 الشوايه والعقاب بالادعاء بالضرورة اذا يتخلو بها الشوايه والعقاب
 والشوايه ان لو لم تكن في الحب والبغض لاج جنان الشوايه والعقاب فتعلقهما
 بالصفات اما ان يستلزم الشوايه والعقاب او لا فان استلزم فهو المطلوب
 وان لم يستلزم يتعلق الحب والبغض بالذات وهو محال واما ان راجع الى
 الله تعالى وهو محال لان الله تعالى لا يتغير عن العالمين تعالى ان يعقبن لغيره ان يتكلم
 بشيء بل هو غير على الاطلاق وفي العمل مثل اعتبار واما للغير وهو الجاهل
 ان لا يجمع للغير الا ان لا واما ثالث وهو انه لو سلم انهما مجبوبة ارادته
 من جهة تعلقها بها وهو لا يعقل ان يتخلوا ان يكون الجاهل على تلك الاعمال مع
 الصفات مثل الجاهل عليهما بدون تلك الصفات او لا فان كان الجاهل متبعا وتا
 فغيره للصفات نسج من الجاهل وهو المطلوب وان كان متساويا لهما ان يكون
 فعل اشج غير الغير حتى يحبه الخلق والائامة مساويا لفعل من لم يتبع بهما
 وان

وان استويا في الفعل ولا في المحبة لما يلزم عليه من ان يكون المحبوب غير الله
 مساويا لما ليس بمحبوب واستنوا التي يفتنون على خلاف ذلك وايضا يلزم ان
 يكون ما هو محبوب ليس بمحبوب وبالعصم وهو محال فثبت ان الله هو صاحب
 الشوايه والعقاب واذا ثبت ان له حظ من الجاهل ثبت مطلق الجاهل بالادعاء
 المطلوب عليهما وما اشبه هذا محال عليهما وذلك بالارادة ما تقدم ذكره
 من الادعاء على انه لا يشاء عليهما بشغل اما الاول بان الشوايه والعقاب
 مع التكليف لا يتعارفان فيكون الشوايه والعقاب على غير المطلوب
 وفرضون التكليف والشوايه والعقاب بالاول عشر المهات المتعارفة
 بالانسان اضطرار علم بها او يعلم والشوايه والعقاب الجاهل وفي امره اجبا
 فانه جاء ان الصلاة لا تقبل من ارجز يوما ولا علم احدا من اهل السنة يقول
 يصوم اجزا هاته انما استعصمت اركانها وشي ولها ولا خلاف ايضا في
 وجوب الصلاة على كل مسلم عوا حان او باسفا انما يتلزم لا يبع كذا
 الدليل **واما الثاني** فمما عرفت من الدليل **الثالث** الدال على الجاهل
 بقوله ان الجاهل دفع على الفعل والى ان ارادته في هذا كما يقع دون الوعد
 بقرينة بطلانه وان ارادته مع اقوال الوعد بغيره للوعد انما في الشوايه
 والعقاب وقد لا دليل محال على جهة الجاهل عليه لا على تعبيه ولما جاب المزمع
 الاول ان يعقبن في فعل الشوايه في الله بانه اذا اراد من الحب والبغض الشوايه
 والعقاب اتفق ان يتعلقا بما هو في ضرورة وهو الصفات والزواجب
 المتعلق عليهما واما الثاني بان القسمة هي تخصية انما من الجاهل ان
 يتعلقا لهما راجع للغير في الشوايه والعقاب وقد لا يكونه انفع
 بما هو محسن او فيهم في مجاز العادة واما الثالث فان الاعمال بالمفاتي

ناشية من المعاني بوفد عنها على حفتها في العمل والنقصان فيقول
 بحال الصفة على حال المعاني وبالفر من ذلك ناشية من ذلك
 الشراية في الاعمال ويكون التجاوز راجعاً الى رتبة الاعمال والصفات وهو
 المطلوب بالحاصل ان النظر يتجاذبه الطيف بان ويجعل تخفيفه سلباً
 اوسع من سلباً وانما حاجة اليه في سلب الموضوع وبالله التوفيق **المسألة**
الخامسة تقدم الكلام على التخليق بما لا يدخل تحت مفرد
 المخلوق وبغير النظر فيما يدخل تحت مفرد لا عنه شاف عليه من سلباً
 مودعه بانه لا يلزم اذا علمنا من نفس الشارع في التخليق بما لا يطابق
 ان نظم من نفس التخليق بانواع المشاق ولذلك ثبت في الشيء ايج الاول
 التخليق بالمشاق ولم يشتمل على التخليق بما لا يطابق وفرضه جماعة
 عظام بل الخش العلماء من الاشياء في غيرهم واما المحقق له في ذلك لا اطلع
 على التخليق بما يشق باذ ان كان سلباً فلا بد من النظر في ذلك بالنسبة
 الرتبة التي ايج العاقلة والابدية في الخوض في المطلوب من النظر في معنى
 المشقة ونسبها الى اللذة من قولنا شق على الشيء يشق شقاً ومشقة
 انما تعبط ومنه قوله تعالى تكونوا بغيره الا بشق الا بغير الشق هو
 الاسم من المشقة ومن المعنى الآخر مطلقاً في غير النظر الى الرفع
 التي في انفس اربعة اوجه اصطلاحية احدها ان يكون عاماً في
 المفرد وعليه وفيه بتخليق ما لا يطابق يسمى مشقة من حيث كان تطلب
 الانسان نفسه بمحله مودعاً في عناء وتعب لا يبرح كما لمفقه اذا تكلف
 القيام والانسان اذا تكلف الطهي في السواء وما اشبه ذلك لا يميز لجه
 مع المفرد عليه المشاق العمل انما العمل في نفس المشقة سمي العمل

شافاً

شافاً والتعب في تخليق عمله مشقة **والثاني** ان يكون خافاً
 بالمفرد وعليه الا انه خارج عن المعتاد في الاعمال العادية بحيث يشوش
 على النجوس في نفسه فيخاف ويقلق بالقيام بما فيه تلك المشقة الا ان
 سلب الوجه على غير **المراد** ان تكون المشقة محضة بما عيان
 الاعمال المخلوب بها بحيث لو دقت في واحدة لوجت فيها ومزاجه الموضع
 الزه وفت له الرخا المشقورة في اصطلاح العقلاء خالص في المي والسر
 والاعمال في السمع وما اشبه ذلك والشار ان لا تكون محضة ولا انظر
 الرخايات الاعمال والروام عليها عار شاقة ولحق المشقة العام بها
 ويرجع سلباً في النوازل وعرفنا ان العمل الانسان متخا بون ما يجتهد على
 وجه الا انه في الروام تبعه حتى يحصل للنفس بسببه ما يحصل لها بالعمل
 في راحة النفس الاول ومزاجه الموضع التي شاع له الى في والاخر
 من العمل بما لا يحصل من الحمايه عليه نشية عن الوهال وعن التفتيح والتكليف
 وقال خزان الاعمال ما تظلمون فان الله ان يمل حقاً فلهما وقوله القصر ملاحظ
 والاعمال شاف في التسميه عليها موضع اخر بغير مشقة ناشية من
 اهل كيو في الفهم الاول ناشية من ان في **و في الوجه الثالث**
 ان يكون خافاً بالمفرد وعليه وليس فيه من التاثير في تعب النفس في وجه
 عن المعتاد في الاعمال العادية ولا عن نفس التخليق به في زيادة عما ما
 في تبه العادات قبل التخليق شاف على النفس ولذا اطلق عليه لفظ
 التخليق وهو في اللغة يقذف مع المشقة لان العمل فيقول طليقة تكليف
 اذا حملته ام ايضاً عليه وام ته به وتخليق الشيء اذا حملته على مشقة
 وحملت الشيء تخليقه اذا لم تطفه الا تخليقاً بمنزلة يسمى مشقة بغيراً

الاعتبار في الغالب بالمخالفين في دخول اعمال اير في القوة الحيوية الرضا
والا ابع ان يكون خافا باليمن عما قبله بان التخليق اناج المخلوق
 عن موافقة ومخالفة القوة شاقة على صاحب الصور بطلنا ويجعل الانسان
 بسببها تعب وعناء ولا يخلو في العادات الجارية في الخلق بغير خمسة
 اوجه من حيث النسخ الى المشقة في بعضها استطاعت اربعة اما الاول في
 تملو في الاهل وتضع ما يتخلو به واما الثاني **فهي المشقة**
الثالثة بان الشارع في قصر الى التخليق بالمشاق والاعناء فيه
 والدليل على ذلك امور **احد** ان الضرر الذي يمتد له في قوله
 تعالى ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم وقوله ربنا ولا تجعل علينا
 اهما كما جعلت على الذين من قبلنا الآية **وفي الحديث** قال الله تعالى
 فدا بعلك رجاء لا يكذب الله نعمه الا وسخطا من ير الله بكم اليس وما به يدر
 بكم العسر وما جعل عليكم في الدين من حرج من ير الله ان يثيبكم عظم وخلق
 الانسان فحيما ما به ير الله ليحبل عليكم من حرج ولكن من يوليكم هم الآية
وفي الحديث بحثنا بالحيثية السبعة وما هي من شين الاختار
 ايسرهما ما لم يذكر اثم او اثم فاعلم ان في الاثم لا مشقة فيه من حيث
 كان في حقه من الاشياء من ذلك مما في من المحض ولو كان فاهرا للمشقة لما كان
 من ير اليس ولا التحيف ولذا في من الحرج والعسر وذلك باطل والشأن ما
 ثبت ايضا من مشقة اربعة الى خمس وقوام منقطع به وما علم من من الامم
 في وره من خمس الفم والجمع والتداول المحرمات في الاظم ارجان من
 نمر بدل فلما على بطلان مع الحرج والمشقة وحز لا ما جاء من النسخ عن
 التعمق والتخليق والتسبب في الانقطاع عن دوام الاعمال ولو كان الشارع
 فاهرا

فاهرا للمشقة من التخليق لما طان في حبه ولا التحيف **والثالث**
 الاجماع على عزم وقوعه وجزمه او التخليق وتحويله على عدم قصر الشارع
 اليه ولو كان واقعيا لم يلزم الشريعة الصافي والاختلاف في ذلك لا يقع عنه
 بانه اذا كان وضع الشريعة على قصر الاعناء والمشقة وفرت انشا
 موضوعا على قصر الحق واليسير كان الجمع بينهما متساويا واختلاجا
 وفيه مشقة عزة له واما الثالث **فهي المشقة**
 بانه ما يشارع في ان الشارع فاهرا للتخليق بما يلزم فيه مشقة ومشقة وما لا
 لا تسمى في العادة المستمرة مشقة كما لا يسمى في العادة مشقة طلب
 المعاش بالتحريم وسائر الضايح لانه معطوف مضاد لا يقطع ما فيه من الكلفة
 عن التحمل في الغالب المضاد بل في الغفول واما في العادات فيصرون المنقطع
 عنه كسلان وينرم في بطلان بخلاف المضاد في التخليق والرخا المعنى
 في جمع البر في المشقة التي لا تسمى مشقة عادية وغوايا كان العمل بغير
 الدوام عليه الى الانقطاع عنه او عن بعضه والوقوف على حاجه في
 نفسه او حاله او حال من احواله بالمشقة هنا خارجة عن المعتاد وان
 في بخر في مشاق من ذلك في الغالب فلا يجرى في العادة مشقة وان سعت
 حكمة فاحذر الانسان فله في ذروة الدار اخله وشبهه وسائر تفرق بانه
 ولا يجوز جعله فرق على ما يجب تكون تلك التفرق بينا تحت فهمه لان يكون
 مستوجب في التفرق فان بخلاف التخليق في كل من يبين ان يعجز التخليق
 وما تضمن من المشقة وانما في رخص ما تضمن التخليق الشاق على القيام
 من المشقة المعتادة ايضا ليس بمشقة طلب للشارع من جهة نفس
 المشقة بل من جهة ما في ذلك من المعاء القادر على الخلق والدليل على

ذلك ما تقدم في المسئلة قبله **فان في** ما تقدم لا يزل على عدم
 الفصل المشقة في التخليص لوجه **احد** ان يفسر تسمية تكليفا
 بشيئ بل ان حقيقة في اللغة طلب ما فيه خلعة وهو المشقة بقول الله تعالى
 لا يخله اليه نفسا الا وسعها معناه لا يخله بما يشق عليه مشقة لا يفر
 عليها وانما يطلب ما تتسع له القوة مما في فقرتي التخليص بما هو مشقة
 بفصل الله والنفس يستلزم بلا يربط المشقة والطلب انما يخلق باليعلم من
 حيث هو مشقة لتسمية الشيء له تكليفا بغيره انما مقصوده له وعلى ذلك
 التوحيث في قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج **واشياءه والثاني**
 ان الشارع علم بما كلف به وما يلزم عنه ومعلوم ان في التخليص يستلزم
 المشقة بالشارع علم بل في المشقة من غير انقطاع جازا يلزم ان يكون
 الشارع طالبا للمشقة بناء على ان الفاعل هو السبب عالمها بما يتسبب
 عنه فاعل المسبب وفرض نفس في معنى المسئلة في كتاب الاحكام بانفس
 ان الشارع فاعل المشقة بناء على الثالث ان المشقة في الجملة بناء
 عليها انما الحقيقة انشاء التخليص مع قطع النظر عن ثواب التخليص كقوله
 تعالى ذلك بانتم لا تصيبون ظمنا ولا نعب ولا نحملة في سبيل الله الا الاية
 وقوله والتاجر جحر وابتدأ النعمتين سبلا وما جاء وحسن الخطا الى
 المساجد وان اعظمتم اجر العزيم دارا وما جاء واسباغ الوضوء على
 المكاره **وفر فيه** على ذلك ايضا قوله تعالى كتب عليكم القتال وهو
 حرم لكم وعسان تفرسوا شيئا فتوحى لكم الاية وذلك لما في القتال
 من اعظم المشقات حرم قتال نظر ان الله اشهد ومن المؤمنين انفسهم واموالهم
 بان لهم الجنة واشياء ذلك باذنه ايات المشقات من حيث هي مشقات

مشاها عليها زيادة على مضاد التخليص على انما مقصوده له والايام فيفسر
 لم يقع عليها ثواب عظيم الامور التي يخله بها ما وقعها المطلب بالخير
 حسبها هو من ضرورة المباح في كتاب الاحكام من غير ان يفسر الشارع
 لطلب المشقة بالتخليص وهو المطلوب **والجواب عن الاول**
 ان التخليص انما اوجه على المطلب بغير الضرورية على وجه آخر **والثاني**
 ان يفصل اليه من جهة ما هو مشقة والثاني ان يفصل اليه من جهة ما هو مطلوب
 وجه للمطلب عاجلا واما ما في الثاني فلا شك في انه مقصود الشارع
 بالاحكام والشيء يخته طلبا
 من الثاني واما الاول فلا شك انه مقصود له والفصل لا يلزم اجتمعا فان
 العيب يفصل سفر الرواء الى البشيع والايام يفصل التي وف دطم الاعطاء
 المتأصلة تقع الى غير الايام وان كان على من حصول الايام فلول يفصل
 في فصل الشارع الوصل الى التخليص في العاجلة والاجلة والاحكام
 على ان الشارع يفصل بالتخليص المعامل على الجملة بالتمام في قصور المشقة
 وانما سمي تكليفا باعتبار ما يلزم من على علة التي في تسمية الشيء بما
 يلزمه وان كان في الاستعمال غير مقصود حسب ما هو معلوم في علم الاستقار
 من جهة ان يكون له مجازا بل على حقيقة الوضع **والجواب**
عن الثاني ان العلم بوقوع المسبب عن السبب وان ثبت انه يقع مقام
 الفصل اليه في حق المخلد بما هو جارح والضرر من جحر الوجوه
 اعني في الاحكام التي عية من جهة ما هو بالتسبب من غير الجملة
 لا من جهة ما هو فاعل للبعض الواحدة ان فرضه فناء لم يفصل
 الاستبحة نفسه وان كان غير فاعل وهو المطلوب بناء على حق الشارع

انه ذو فاعل نجس المحل لا ما يلزم في كل واحد من بعض المجاسد وفسر
 تقدم لضرر في حق الاحكام وسيات يسقط في حق المحل
 بعرض ان شاء الله وايضا لو لم من فصر الشارع بالتخليف بما يلزم عنه
 معسرة في كل واحد من المحل فصر الى ايقاع المعسرة في كل واحد من
 تقدم اليه فان علمه من وضع الشيء للمعالي لا للمعاسر ولزم في خصوص
 مسئلتنا ان يكون فاعل الرق المشقة وايضا عفا عما ذكره من حال
 عفا وسمعا وايضا لا يمنع فصر الطبيب لسفر الروا التي ونظم الاغلا
 المتأصلة وقلع الاخر اسر الموجبة ربح الى احكام وان يحرم المير في
 يشتبه وان كان يلزم منه اذاية المير في ان المفردة انما هو المطلوب
 في اعظم واشهر الى احكام من معسرة الاثر التي في كل واحد من التي و
 ومن اشان الشيء يفة ابرأ بان اكان التخليف على وجه فلا يورثه وان اذ
 الرمشقة لان المفردة المحلقة بالتخليف ابرأ جار على كل من المصحح في
 علم من الشارع ان المشقة يخرجهما فاذ لم بما لم منه في يفسر
 ان لو كان فاعل العالمات في عفا ومن فاعل لا يسر ما يلزم من الاعمال
 الدائمات مشقة عامة وتحميله ان التخليف بالمعصاة في خصوص
 جنسها لا مشقة فيه كما تقدم بما يلزم من التخليف لا يسر مشقة
 فبما ان يكون العلم بوقوعها يستلزم طليخا او الفصر اليها **والجواب**
عن الثالث ان الشواهد حايل حيث كانت المشقة لا من وقوعها في وما
 من جهة التخليف وبما حصل العمل المخلية به ومنه في الحق به ان تكون
 في المفردة انما مفردة وظلال في الشارع في مقابلتها في ان ابرأ
 على ارجاء ايقاع المخلية به وكما في كل واحد من الفصائل المطلوبة اهلا ويورثها
 ان

ان الشواهد يجهل بسبب المشقة وان في تنسيق من العمل المطلوب كما يوجب
 الانسان ويخرج عنه من سيمعانه بسبب ما يلزمه من المصاير والمشتقات كما
 يدل عليه قوله عليه السلام ما يعيب المؤمن من وجه ولا ثوب ولا امر ولا امر
 حق الشرفه يشاخذ الا حق الله به من سببته وما اشبه ذلك وايضا
 بالمعالي انما علم انه يشاعنه ممنوع لا يكون العلم بذلك فاعل الرق
 المنوع وخر لا يتحقق على من فصر الرق من غير المنوع الا ان من المعالي
 ويقتلحون انما يفسر اليه وضوعه به وسيات في كل واحد من التي وان شاء الله
فصل في بيان فاعل العمل في كل واحد من المشقة ليس للمكلف
 ان يفسر في التخليف نظر الى عظم اجهل ما ولد ان يفسر العمل الذي يعظم
 اجهل يعظم مشقة من حيث هو عمل اما في الشا يلا ان في التخليف
 في العمل فله لانه انما يفسر فصر العمل الذي يتا عليه الا في ذلك فصر
 الشارع بوضع التخليف به على موافقة فصر الشارع من المطلوب
 واما الاول فان الاعمال بالنيات والمفاخر محقق في التي فان كما يترقى
 في موقعه ان شاء الله تعالى وبما في هذا الا ما وافق فصر الشارع فاذ اكان
 فصر المكلف ايقاع المشقة فصر خالف فصر الشارع لا يفسر بالتخليف
 فصر المشقة وخر فصر خالف فصر الشارع باطل فاعل الرق المشقة باطل
 فخر ان في كل واحد من التي وما يفسر عنه لا ثواب فيه بل فيه الاثم ان
 ارتفع التخيرونه الى درجة التحريم بطلب الا في فصر الرق المشقة
 فصر ضاقه فان في كل واحد من التي في كل واحد من التي في كل واحد من التي
 خلت البقاء حول المسجور ما راد به واسلة ان يتفعلوا الرق في المسجور فاعا
 نعم بارسول الله فزاره فاذ لا يفسر في سامة في كل واحد من التي في كل واحد من التي

ثبت. انما روى في رواية عن جابر بن عبد الله عن ابي جابر
 راية عن جابر بن عبد الله عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
 من المجرى فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل خطبة
وبرفاينوس المبارك عزاء موسى الاشجاء انه كان في
 سبعة في البحر ثم جوع ثم اعطاه الله من السمكة ففعلوا
 سبع من انا بقلنا الا اني راعى حاله في ثم قال السابعة لقلنا فقال الله
 على نفسه انه من عطش له نجسه في يوم حار من ايام الربا شربوا
 على الله ان يوم القيامة وكان ابو موسى يسمع اليوم المعصاة الشريفة
 الم يعوم **وبرفاينوس** يعمر من حزامه لعل ان نصر المخلد الى التشديد
 على نفسه في العبادة وسائر التعاليف هي مشاب عليه بان الذي اجوا
 الا انما في ثم عليه السلام بالشوق لاجل عظم الاجر في الخطا بجانواي جل
 له في ان الرأى احسن مما سئل والا في حب بام بالصعب ووعر على
 في البلاء بل جاء بيقين عن ذلك ارشاد الركن **الاجي** وتامل احوال
 احوال الاحوال من الاوليا بانتم رجبوا في التجرب الرجب ما بلغت طائفة
 حرك كان فما اكلتم الاخر جزاء العلم ورجل الى اخر جملة بغير اكله ليل
 على خطاب ما تقدم **وبرفاينوس** ايضا عن ابي جابر عن ابي جابر
 الانعاشية انما يتاي المتربة فكان لا تظية الصلاة مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فتوجعنا له بقلنا يا فلان لو اننا اشتمت حمارا
 ليقط من الرقعة ويبيد من مرقع الارض فقال له والله ما احب ان يتبين
 بين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بجلت به حتى اتيت نبي الله صلى الله
 عليه وسلم باخيه قال فوجدنا فقال له فقال له وندى انه في جوابه في
 انما

انما في الجواب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان لا ما اخسيت في الجواب
 ان تقول ان انتم اخبروا احاديث نفية واحرف لا ينظم خطا استغفروا
 قطع والطغيان لا تخارح الفطريات بانما يحرم من فيل الفطريات
 وثانيا ان فخر الاحاديث الدليل فيضا على فخر فخر المشقة بالحري
 الاول في جاء في البخاري ما يبين بانما رايه وكفى ان تم المربة فيل
 في ليلنا نتملوا فاحسبهم من استغفروا **وقرروا** عن مال الوضوء
 انه كان اول من قال فيقول ثم في المربة فيل له عنون وله العفو لم
 ثم في الحيفي بانما يشق بغير الر المجرى فقال بليخ ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يمتسبون خطا في فخر ما لان قوله ان لا يمتسبون خطا في
 ليس من جهة انه خال المشقة والاخر من جهة فضيلة بيمه وبانيه وان بيمه
 الانعاشية ارادة النعاشية في الرقعة المجرى فقال له صلى الله عليه وسلم انما
 المحل المستغل عنه **واما حري** ان المار بانما حجة من عمل المحامد انما
 سرعته ومع ذلك بان ما فيه الاخبار بان عظم الاجر ثابت لمن عظم
 مشقة العبادة عليه والرهو عن الرقعة فيان والفضا والصبغ في الجفاء
 بانما اختياره موسى الاشجاء للصوم في اليوم الحار كما اختيار من اختار
 الجفلة على نوافل الصلاة والصوفة وغوثة لانا في فخر التشديد على
 النفس ليجعل الاجر به وانما في فخر ال خول في عبادة عظم اجرها انظم
 مشقة ما المشقة في فخر الفخر فاجدة لا مبروعة وفلاضنا انما
 بيمه انما طاعت المشقة في الفخر في فاجدة وهو لا حرج في الاخبار
 ليس فيه ما يدل على فخر التشديد وانما في دليل على فخر العمل على
 مشقة بغير المجرى ليعظم اجره ومثاقيل ما في فخر المعروف وانما

في
 في
 في

ارباب الاحوال فما حرم القيام بمصونتهم مع الحق في حفظ
 نفوسهم ولا يحل ان يقال انهم قصر راجح التشديد على النفوس واحتمال
 المشقة لما تقدم من الدليل عليه وما ساء بعز ان شاء الله تعالى
 ان ما اعني فيه معارضة خير رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ارادوا الله
 التشديد بالتشديد في حال حرمه اما انما هو وما اوجع وقال الاخ اما انا
 ما نوع الليل وما انا وما انا وقال الاخ اما انا جلاء ان التمسوا ما نكرت له عليهم
 واخي عن نفسه انه يعجز لخله وقال من رغب عن سنتي فليس مني وفي
 الحديث رد الله على الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو ان
 له لا خشيته ورد على الله عليه وسلم على من نذر ان يصوم فاما في الشمس
 بانه ما نال صيامه ونشأ عن القيام في الشمس وقال فلما المتطهرون ونبيه
 عن التشديد شفي في الشريعة بحيث طاروا فيها فطعنا بانها لم يكن
 من قصر الشارع التشديد على التمس كان نهر المخلية اليه ففاد ما نافر
 الشارع من التحفيف المعلوم المفقود به بانه اخل بالتمس قصر الشارع
 بخلافه في رخصه واخى وبالله التوفيق **فصل** في ايضا
 على ما تقدم اهل اخى وهو ان الاعمال المأذون فيها اما وجوبها او نهيها او
 اباحتها انما اسبب عنها مشقة بما ان تكون مضادة في مثل ذلك
 العمل ولا تكون مضادة بان كانت مضادة جزلا التي تقدم الكلام عليه
 وانه ليست المشقة فيه مفهومة للشارع من جهة ما هي مشقة وان لم
 تكن مضادة فيقول اولان لا تكون مقصودة للشارع ولا يغفلوا عن
 ذلك ان تكون حاكمة بسبب المصلحة واختيار مع ان ذلك العمل لا
 يقتضيها با حله او ما بان حاشا حاكمة بسببه وان ذلك مقتضاها عنه

وغني

وغني عن التعبير به لان الشارع لا يفرض التحريم يسألان فيه ومثله
 من احوش الشاهد للعالم فاما في الشمس ونزلا قال مالك في ان الله
 صلى الله عليه وسلم ما نال الصوم وامر الله بالقدود والاستقلال احس
 ان يتم ما كان له طاعة ونشأ عما كان يعصية له لان الله لم يضع تحريم
 النفوس صيا للتشديد اليه ولا ليل ما عجز وضو طافسي الا ان مثل النفوس
 مشروط بان تكون المشقة اذ خلعا على نفسه مما يشق لا سبب
 الا خلو العمل عما في القبال بالحق فيه من وان كان حاشا
 ما بعة للعمل عالم في الغنى الفاسد على الصوم او العلاء فاما والحاج
 لا يفرض على الحج ما شيا او راحيا الا بمشقة خارجية على المضادة ومثل
 العمل مشرا هو ان جاء فيه قوله تعالى من الله بكم اليسى وما يميز
 بكم اليسى وجاء فيه مشى وعية الاخر ولا يخفى ما حاشا ان عمل بالرخصة
 بركة ويمكن ان يكون عاما لم يجره على نفسه وان يكون قبل الرخصة
 من ربه تلبية لادائه وان لم يعمل بالرخصة فعلا وجيز احسولها
 ان يعلم او يظن انه يدخل عليه في نفسه ارجحه او عطفه او عبادته فيسأله
 يخرج به ويختار ويحب بسبب مثل العمل فشر ان ليس له وحله ان لم
 يعلم بركه ولا لظن وما حاشا لما دخل العمل دخل عليه ذلك بمحظمة الاما
 عما دخل عليه المشوش في مثل ما جاء ليس من اليه الصيام في اليسى
 وفي قوله نهي عن العلاء وضو حاشا الرضام او حاشا ايج الاختيان
 وقال لا يحظر الفاسد وضو حاشا وبالله التوفيق بوالعلاء وانتم
 سطارم الراضيا ذلك مما نهي عنه بسبب عزم استيعاب العمل
 المأذون فيه على كماله بان قصر الشارع المحاذية على عمل الخير ليكون

هال معقول المعز بما دل عليه ما تقدم من السانة والملا والجن وبغية
 الطاعة ومما استغنا وفرجا، عايشة رضي الله عنها عن النبي، هل
 الله عليه وسلم انه قال ان من الناس من ياتوا بغير حق ولا يقضوا
 الا بغير حق عبادته الله بان المني لا ارضا فقه ولا طقس الا بغير وفاء
 عايشة رضي الله عنها نقاشم النبي، هل الله عليه وسلم عن الوصال
 لهم فالوا ان تواحل فقال انك لست تفتنهم انما انت يقطع ربهم
 ويسخر وحاصل **في الكلام** ان التفسير لغة معقولة
 المحر معقولة للشارع وانما اذا كان في لسانه لغيره اذن مع العلة وجردا
 وعرضا باذا او جردا على به الى رسول الله عليه وسلم كان التفسير متوجها
 او مضاهيا وانما لا توجر ما لتفسير معقولة اذا الناس في منزل الميراث على
 ضيقه في ما يجعل له يسيب اذا كان نفسه في العمل تلك المشقة التي ايقن
 على المعتاد فتوشى فيه وفي غيره، فسادا او غير ذلك من محجرا او مطلقا او مقودا
 عن النشاط الذي لا العمل كما هو الغالب في المخلين وقيل ان لا يقع
 ان في تحجب من الاعمال ما فيه ذلك بل في حق من يحسب ما شاع له في الترخي
 ان كان ما لا يجوز فيه او يتكده ان كان مما له تركه وهو مقتضى
 التعليل في ليله قوله عليه السلام لا يقض الغايه وهو عقبان وقوله
 ان لنعملا عليه حقا ولا طملا عليه حقا وتوالت اشار به عليه السلام
 على غير الله بزمي ومن العاقب خير بلغة انه يسيب الموم وفرقا بغير
 الخبي ليته فبلك رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم **والخصم**
القتال في شأنه ان لا يدخل عليه ذلك المخل ولا الخسل لان من
 اش من المشقة او حاد يستلزم المعج او ماله في العمل من المحبة وما

حقل

جعل له يهد من الله حق حقا عليه ما نقل عن في موهارة تلك المشقة في
 حقه في مشقة بل من يرضى العمل وحسنه العناء فيه نور او راحة
 او يجتهد عن تاش ذلك المشقة في العمل بالنسبة اليه او الرعي، كما
 جاء في الحديث ارحبا بغيره بالاول **في الكلام** في حب اليه من دنياهم
 ثلاث وقال جعلت في عيني في الصلاة وقال لما قام حتى تروق او تفرق
 فزاد **اولا الكور عباد** **ثمكروا** وقيل ان عليه السلام اناخذ
 عندي الغضب والي غيري انعم وهو الفاي في حقا لا يضر الفاي وهو
 عصيان وخيرا وان كان خاضعا بالليل يوم وجاء في منزل المعز من احتمال
 المشقة في الاعمال والهي عليها ما يات في **ويكفيك** من ذلك ما
 جاء من العناية والتأخير ومن يلتمس رضي الله عنهم من استغنى العلم وحمل
 الحرب والاقتران بغير الاحتياج **وعثمان وابي موسى الاشج**
وسعد بن عامر وعبد الله بن الزبير ومن التأخير فقام بن زبير
 فيهم راديع ومسي وفي وكثير من السبب والاسود بن زبير واليهم بن خيم
 وعي وبن الزبير وابي بكر بن زبير بن الزبير راف في يشر ومعتصم بن رادان
 ومن يرون حارون وشيم وزر بن جيسر وابي عبد الله بن السليم ومن موام
 من يطول عندهم في اتمام السنة والمحافظة علينا ما هم **وما جاء**
عن عثمان وغيره الله عنه انه كان اذا اهل العشاء اوتي في شدة في ايدي
 التي ان حله وكلم من رجل منهم صلى الله عليه وسلم العشاء خرا وخراسته
 وهي من الصيام خرا وخراسته روي عن ابن عمر وابن الزبير انهما كانا
 يواظبان الصيام **واجاز** **فلا لك** صيام الرضى وكان ابراهيم بن
 يفرح الداية حتى يفرح ويقول بلغني ان له عبدا يهودا ابدا ونحوه عن غير

خ
 وضمور

له من الرضا وعن الاسود بن مهران كان يحضر نفسه في الصبح والجمعة
 حتى يحضر جسر ويقيم وكان علفمة يقول ويحذر من هذا الجسر
 فيقول اني جروحي من نفسي ان انا انا نفسي في فالت كان يعل
 حتى نورق فرط في ما جلت لي خلفه بالراء يمنع نفسه وعن
 الشيخ قال غشيت على نفسي وفي يوم هاب ووقعت له ابتغته
 اوطي قال ما اردت في فالت الى في فالت انما قلت الى في لتعني في
 يوم كان مفرا في خمسين الف سنة الرسا ما في عن الاولين من الاعمال
 الشافعة التي لا يطفئها الا الامم الى فالت له لقا وحياتها لم وحيثما
 اليتم في يكونوا جزلة في الف سنة بل انا في معروف في السافين جيلنا
 له ضم وعزله لان العلة التي لا اجلنا في عن العمل الشافيع مفقود في
 خفتم لم يتخلف النخيل في خفتم فمالة لعافا لا يفي الطاف ودمر
 عقبان وكان وجه النخيل وعلمته تشويش البقي عن امتيحاء الحج المذ
 النخيل مع كل ما يشق في البكر والتعوي عن اتعابه حتى انه مقتد مع
 وجود الغضب اليه في الن لا يشوش ودمر جميع عليه بالضي الا ورحاله
 حال من يعمل بكم عشر الاسلام وعفر الايمان من عي زابرو الشا حاله حال
 من يعمل بكم غلبة الخوف او الرجاء او المحبة بالخوف سوط سابق
 والى جاء طاد فايرو المحبة تيار خامل في الخبايع يعمل مع وجود المسفة
 انما في ان الرجاء في تمام الى احة يعمل على الصبر على قلع التعب والمحب
 يعمل منزل المحمود شوقا الى المحبوب ويسخر عليه المحب وبن في
 عليه الحميم ويعني القصور والاي وانه وجوب العطر واقام بشي النفس
 ويعني الانعاس والاي وانه في نفس نفسه وعزله الخوف على النجس اذ
 الخفل

خط
بعض المحبة

الخفل والمال يمنع من العمل المسب لزل ان كان الخوف في الانسان وفي خسر
 له يمان كان لازماله حتى لا يحصل مشقة في ذلك لان فيه تشويش النفس
 كما تقوم ولا في العمل الناجح والمالة في كل حين في ما ام لا اذا اخاف
 تلعب نفسه او عضوم اعضائه او عقله خسر ما فيه ظهر يطلع على خفة
 الامم فيه من فاجرة الصلاة في الوار المخصوصة وفرت من الصبح اذا اخاف
 التلعب به كمن ما لك والشايعي وانه لا يخفى به ان عقله وفكره
 المنع في الطهارة عن خوف التلعب والاشتغال في التسموع في خوف
 المم في اوله المال الخفل والشايعي المنع قوله يظ ولا تقتلوا انفسكم
 وانما كان منبها عن ضرر الاشياء واشياءها في الخوف لا مرجحة
 ايقاع نفس تلعب العبادة تا بالام ان معني فان كان في الخال المشقة
 العبادة على النفس في الخوف عن فاجرة الصلاة والصلاة يعقل
 الامم في فاجرة عن المشقة بفار في اقول في وايضا في في النفس
 عن فاجرة اخرى وفي ان يعقل في في الشارع ومع المشقة لا اجل في ذلك
 خولمه او لا اجل انما حق للصبر فان قلنا انما حق له فيتم في المنع حيث في
 وجهه الشارع وفرت مع الحج في الذي في الاخر في ما فيه الحج ففاد
 لزل الى مع وان قلنا انه حق للصبر ما اسم الصبر به يحمله فانه عبادة
 هيبة في تمنع النخيل عن تلعب العبادة والتدبير في في الشا امور
 فضا ان قوله يظ ولا تقتلوا انفسكم فزول ما شارته على ان ذلك من حقة
 الحق في العبادة لقوله يظ ان الله كان بكم رحما يشي بزل الوريع الحج
 عنكم لانه ارفق بكم وايضا بقوله وما ارسلنا الا رحمة للعالمين واشياءها
 من الايات الله التي في وضع الشى بقة لعطية العبر وشفا ما تقع من

بلا بأس به فإذا لم يكن له علة النسخ من الأفعال العمل فانه بسبب تطيل ونهاية
 كما انه بسبب العمل والتمسك وسبب الجلاء بانه أوجز العلة أو كانت متوقفة
 تنوعه له وان لم يكن من ذلك ما لا يقال فيه حسن وسبب القيام بالوظائف
 مع الايقان ما تقدم في الوجه الاول من غلبة الخوف أو الراجح أو المحبة **فإن قيل**
 دخول الانسان في العمل وإيقاله فيه وان كان له وازع الخوف أو حيل إلى جلاء
 أو حيل المحبة لا يمكن منه استبعاد أنواع الصادات ولا يشترط له ان يكون غايها
 إلى غاية النصارى وأطباعه إلى الرضاة لذلك من مواصلة الصيام مع القيام
 على حسب الجلال أو القيام بوجاهة الجهاد على ما ذكرنا من أدلة الصلاة
 مع إقامته الصلاة وإغاثة اللبثان وقفاً مدواج الناس وفي ذلك الأعمال
 بل كشي من هذا تصاد أعمالاً لا يخفى الاجتماع في هذا ولا تنافسها وان
 تؤثر فيهما فمما وثق أم الخوف على المكلف معلوم في يحصل فكيف يمكن القيام
 بجميع الخوف أو بواحدة من هذه الحالة شريفة ولا تزل جلاء من يشاء من الذين يغلبه
 وإيقان بان لم يزل نزاع إرباب الأحوال ومفسدات المخطوط فكيف يمكن
 اشتغالهم بالسجود والصلاة والعبادة **الجواب** أن الناس كما
 تقدم في بيان أحوالهم في المخطوط وتوالت لا يبرأهم من استيفاء كل واحد
 المأذون لهم في هذا شأنه إلا أن لا يتلوا واجب عليهم ولا يفي بمخطوطهم بغير
 وجوبهم التي تخص في مواضع التي تخص بالنسبة إليهم موقوف على معسرة
 أو جاسر يخلص موقوفاً في مواضع الحواشي المباحة فمن يرفع في الحرمات
 وكذا وجوبها إلى وجه المخطوط مطلقاً في وجع من رقة الجودية لأن
 المستحق سأل على غير تفسير مما حكمة الشارع من نفسه وقد لا يسأل
 خيراً ولم يزل الأمر سأل جهات الشرائع عما ان ما في السموات وما في الأرض
 من غير

من غير الانسان بالحق التي جلت به التي يجمع بينه وبين الامور
 تحت رقبته الحول مما خفي المخطوط ما لا يتلوا واجب عليهم ولا يفي بمخطوطهم بغير
 بوجه التي لا يخطرون سيفوق المنزلة والمكروه على توازن بينهما إلى
 جعل المنزلة التي فيه حظه كالنظام مثلاً يخرج عن المكروه التي لا حظ
 فيه مما جلت الصلاة في الاوقات المقررة ويظهر في المنزلة التي لا حظ له
 فيه وجه المكروه التي لا فيه حظ اعني الخط التاجل طالعاً في حظه حظه في
 المنزلة يوجب للمكروه شيئاً أولها ضرر في جماعها ان استحال
 الخط في المنزلة أو لا عتق في التمتع في وجه الموت التي تشوب السوء
 الاجنبات حسبانية عليه حريشاً اذا اراد الحرام إهانة المحبة إلى وفاء له
 الصوم يوم عرفة أو لاجل ان يقوم على ضلالة التي ان وجه الحريش انكم قد
 استقبلتم عروكم والعظماء فيهم وكذا ان كان في المكروه التي لا فيه
 حظ يوجه الرافضوا شريعة منه غلبه الجانب الاخير وما قال في
 انه ينبغي ان يقدم طاعة الوالد في تساؤل المتشاكيات من التورع عنها
 مع عزم طاعتها فان تساؤل المتشاكيات يحتاج إلى بناء طاعة فيها
 اشتباه طلب التورع عنها وفي تساؤلها لاجل بناء اذا في تساؤلها
 رضاء الوالد في وجه جانب الحق فبما بسبب ما هو اشبه الرضاة ونحو
 مخالفة الوالد في رضاءه ما روى عن طاعة طلب الرزق في شعبة احسن
 من الحاجة إلى الناس **والخاص** ان المخطوط لا يجب المخطوط
 في أم الأعمال فيمنع التي يجب ينظم بناء ان يفي إلى وجه ارتبط وتم ما
 عمراً وبسبب من الجملات في عمره طاعة الجفاه في تعارض البعد والثاني
 ان لا يوافق المخطوط وحظه حكم التي في الاول التي يجب من الأعمال

غير ان سقوط خطوطهم لنزول انفسهم عن مقام الخوف عليهم من الانقطاع وكرامته
 الاعمال واوبقهم في التوجه بين الحقوق وانفسهم من الاعمال عالم ينقص به غيرهم
 بصر والاطمئنان اعمالا واسعة مجالها الخوف فيسقط من الوكايه العائليه
 المتعلقة بالقلوب والجوارح ما يستحقه غيرهم ويعبر في خوارق العادات
 وامان يحفظهم القيام بجميع ما عليه الجبر ومن اليه على المحلة يستحقوا اليه
 المنهيات فانه قد باطلوا ونقص اعمال الاعمال والنقص العام بمكر الحصول
 بطلب الاشياء العام ولما سقطت خطوطهم هارت عنهم لانه احم الخوف
 الامر حيث الام كقولهم ان لنفسه عليه عفا وخفه من حيث هو حوله دقيق
 عنده اوسا وقع بمار غيرهم عنده نور من خفي نفسه يحفظه ابقاء انفس
 الاشياء المستحقه وان اسقطت الخطوط يخط ما هو به عن غنا لارمان
 طلب الخط لا يفرخا ليا برخل فيه من الاعمال غيرهم وانما عمل على حكمه
 من حيث الام فيكون عبادة كما سياتي بصر عبادة بصر ما كان عبادة فيكون
 ساقط من حيث ثابت من جهة الام كسائر الطاعات ومن هنا ما مضى
 الخوف عبر الناس بل يصح اكثر عمله في الواجبات وقتا بمال رجا له موضع
 غير منزلة **فصل** ما تقدم ذكره انما هو في ما كان من الاعمال تنسب
 عنه مشقة ونوم الماتون فيه فان كان غير مادن فيه وتنسب عنه مشقة
 باذنه فيسوا لهم في المخرج من ذلك التنسب لانه زاد على ارتقاء التقوى اذ قال
 القبر والخرج على نفسه الا انه قد يكون في الشيء سبيبا لان شاق على
 المخلوق ولاكن لا يكون قسرا من الشارع لادخال المشقة عليه وانما قصر
 الشارع جلب معلومة او ذره مجسدة والقفا من العقوبات الناشئة
 عن الاعمال الممنوعة فانما يرضى للفاعل وكيفية من موافقة مشقة لا البطل
 رخصة

وعظمة لغيره ان يقع في مشقة ايضا يكون من الخوف مولما وشاقا فضاء يكون
 قطع البصر المشاكلة وشيء الرواء البشع مولما وشاقا فضاء لا يبدل سلبا
 انه فاعل للايام مثلا الاعمال يشترطها ان الشارع هو الطبيب الاعلى
وللادلة المتفرقة في ان الله لم يجعل الدين من حرج ولا يجر
 جعله فيه ويشبهه من اماكن الحرف من قوله فان ذلك في شيء انما يعلمه
 في حرج في فيه فيسر على المؤمن في الموت وانما اظهره مساواة ولا يبدل
 له من الموت لان الموت لما كان حتما على المؤمن ولم يبق له روحه قوله التوريب
 وبعثه في به في ان الله اراد ان يعجز القصر اليه فيمن اودع من جنة المصاة
 فيه متى وقتا وفريكون لا خفا بها انما العجز التوريب التي يشق على الانسان
 الوفاء بها لان المخلوق لما ارجح من مقتضاها كان التي اودع في وقتا بلدا
 وقع وجب الوفاء بها من حيثها غير عبادات وان شقها كما ان مقتضى العقوبات
 بناء على التنسب ايضا حركات اذ كانت التوريب ايضا بعبادة اودع
 كانت في عبادة لا تطلق شيئا عن لسانهم اذ كانت معاودة لاصي
 ضروره او حلي في الذين سقطت عبادات اخلق بقوته ماله بانهم
 يتنبيه الشك او تروا المشي الى مكة را حلا لم يفر ما به في كسب ويضيق
 او عبادات ان تروا لا يتوج او لا ياكل الطعام الجلال بانه يسقط حجه
 الراشدين لانه ما نظري في حجه اليه في المشي في سبيل الدخول نفسه
 فيه من المشغلات بغير من اكون الشارع لا يقصر اذ خال المشقة على
 القليل عام في المأمورات والمنهيات **وما يفي** ان الله قد جاء
 في القبول ان من اعتمد على ما اعترضه عليه بغير ما اعتد وعلم بصر
 الجناح اعترافه لانه لا يقدر العجز الى الاعتناء ودولوه المشقة الزائلة

حل المحرم لاننا نفـ **قول** نسمة الجاهل التي تبا من الاهتراء اعتناء بجوار مروب
 مثله وخلاف القربى في الشريعة من غير ان يفتقر الى الله يستحق به
 ومقر او مقر اليه انهم يجبرون كبريا واهير غير الاشياء التي لا
 اعتنى اذ مثل ذلك **فصل** وفرد تكون المشقة الرابطة على المكلف
 من خارج لا بسببه ولا بسبب دخوله في عمل تشا عنه وبما كنا ليس الشارع
 فصرح بقاءه في الامم وتلك المشقة والحق عليها كما انه ليس له نصري
 النسب في اذ خالفنا على النجس في ان الموتيات والموتى ان خلفنا الله تعالى
 ابتلاء العباد ونجيبا وسلطانا عليهم كيف شاء وما شاء لا يمتثل عما يفعل
 وهم يمشون وفيهم من مجموع الشريعة المأخذ في ذلك على الاطلاق
 روي للمشقة الاخفة وحفظا على الخطوط التي اثنى الله فيها على الذين في
 النجس ومنعنا عن تركه وان لم نفع تشمة لمقصود الصبر ونوسعة على
 نعيم المخلوحي التوجه اليه والقيام بشئ النعم بما دللنا الا ان في ذلك
 الم الجوع والعطش والحر والبرد في التروا على ترفع الامم اذ روي التوفيق
 من كل مودة اذ ما كان اوحيى والحق من المصروفات حتى يفتح العزة
 لنا ونظرنا في ما يقوم به عيشهم في ذل الارض من مراء المباسر وجلب
 المصالح ثم رتب له مع ذلك مع المومات الاخرى وية وجليل عفا بآل الله ام
 الغنائم التي عية كمارت له في ما يتسبب من افعاله وتكون كسرا
 ما دون فيه مطلق من البرضى وروى الا ان من الدافع المأخذون به ان ثبت
 اختاره بلا اشتغال في علمنا ان الشارع فصرح في تلك المشقة كما
 اوجب علينا مع المحاربين والسامعين عن الاسلام والمسلمين بالعبادة
 وجهاد الكفار الفاضل في لضم الاسلام واخذه ولا يجزى هنا جنة
 التسليم

خت
 وفوق

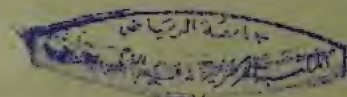
التسليم والابتلاء باننا من علمنا ما يجاب الربيع ان لا ملحق في التخليع
 وان كان معني اي العذر الايمان كما ناقش جنة التخليع ابتداء وان كان
 في نفسه ابتلاء لانه طاعة او معية من جهة الصبر خلق للمؤمنين بالعدل والحق
 به بحسب ما يخلق الله في الصبر ليس له في الاصل حيلة الا الاستسلام بالاحكام
 الفضاء والفرد فكل ذلك واما ان يثبت الختام الربيع فيحق اعتبار جنة
 التسليم والابتلاء وان لا الشافعي من من المصلحة المصلحة المستسلم
 الصبر للفضاء ولزلة المصالح بين التروا متعمدا في كنهه من السلب الفاعل
 واخذ عليه السلام في البقاء على حكم الله في حربه في حربه الصمود المحنونة
 التي سالت اليه حل الله عليه وسلم ان يبرحوا على ما في الامر مع البقاء
 على حالها اذ والى ذلك وحما في الحرب ولا يثبتون وعلى ربحهم يتوكلون
 ويمكن اعتبار جنة الحق بمقتضى الاثن ويتاين بالنسبة كما في التروا حيث
 قال عليه السلام نزلوا واما ان الذي اثنى الله اثنى الله واما ان ثبت الاباحة
 بالامم اثنى ونسب النقص الظاهر على الوجه الثالث من اوجه المشقات
 المحصورة من اطلاق اللبظ وبقي الظاهر على الوجه الرابع وذلك المشقة
 في البقاء الصبر وهو **المسئلة الشاونة** وذلك ان مخالفة ما
 تقوى الانفس شاق عليها وحب في وجها عند اولئك بالغ اذ اهل الصبر
 في مساعرتهم بالغ لا يبلغها فيهم وطير شاعر اذ لم حال الحيز
 وحال من جث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشقة واذل الكتاب
 وغيرهم من صرح على ما هو عليه حذر خفا باسلام النجوس والاموال
 ولم يرضوا بمخالفة الصبر حتى قال اي يت من اتخذ الله صوبه واخذه
 الله على علم الالية وقال ان يتبعون الا الطن وما تقوى الانفس وقال اي من كان

على هيئة مرزوم كمن زمر له سره عمله وانبعثوا انوارهم وما اشبه ذلك
ولا ان الشارع انما يصرح بوضع الشريعة اجماع المصلحة من انوار الحق
يكون غير الله باذنه الخالق للصور ليس من المشقات المحقق في التخليق
وان كانت شفاقة في مجاز العبادات ان لو كانت محقق في حق شيء في التحقيق لاجل
ذلك لان ذلك لا ينفك عما وصفه الشريعة له ولا يباين بها الى مثله
ويبان من المعنى من ضروري ان شاء الله تعالى **المسئلة الثالثة**
فما ان المشقة تكون دينية كزلة تكون اخرى بان الاعمال اذا كان
الدخول فيها يوجب التعطيل واجب او يعللهم بمشقة مشقة باعتبار
الشرع من المشقة الدينية التي يوجب محلة بغير اعتبار الذي مقدم
على اعتبار التحريم في تلك نظر الشارع وكذا في اجابة اذا كان عزلا وليس
للشارع نص في ادخال المشقة من ترك الجهة وقد تقدم من الاشارة التي يدخل
تحتها من المطلب في غاية **المسئلة العاشرة** فتكون المشقة
الغاشية من التخليق بمنع المصلحة وحدها كما في المسئلة المتقدمة وقد تكون
عامة له وليس وقد تكون خاصة على شيء بسببه **ومثال العامة**
له واخرى كالولاية المحقق اليه لكونه في اجابة فيما استمر اليه الا ان الولاية
تسخره عن الانقطاع الى عبادة الله والانصراف لاجل ما به انه اذا لم يتم به ذلك
هم العباد والحق ولو لم ينفذ من ذلك لما لم ينفذ في **ومثال الخاصة**
على شيء كدونه كالطاف العالم المقتضى اليه الا ان الرخول في العباد والنفاء
يجب فيها الرضا لا يجوز او يشترطها عن مقدم ديني او ديني وعما اذا لم ينفذ
بذلك اعم الضم فيهما من التماس وقد نشأنا عن طليعتهما معا **ومثال الخاصة**
الحادون فيها والمطلوبة منها فيما عام وعلى كل تقدير في المشقة

من

مرحبا بيوغين مقصودا للشارع تكون في مطلوبة ولا العمل الموفق اليها بطلوبا
كما تقدم بيانه بغير نشأنا في تعارض مشقتين بان المصلحة ان لم تكن
اشتغالها بنفسه بساء ومشقة اخرى فيلزم ايضا الاشتغال بنفسه بساء ومشقة
في نفسه واذا كان كذلك فقد انظر في وجه اجتماع المصلتين مع استبعاد
المشتقتين ان امتنع ذلك وان يمكن بلا بد من التوجه باذنه اذ كانت المشقة العامة
اعظم اعم جانبا واعمل جانب الخاصة وان كان بالخير والاعتبار ان لم
يلزم في وجه بالتوفيق كما سياتي ذكره في كتاب التعارض والتوجه ان شاء
الله تعالى **المسئلة الحادية عشر** حيث تكون المشقة الواقعة
بالمصلحة في التخليق خارجة عن مقادير المشقات في الاعمال العامة حتى يحصل
بقا بساء ديني او ديني ومقصود الشارع فيها الى رفع على المحلة وعلى
ذلك الاشارة المتقدمة ولزلة شئ من فيها الى خير وطرفا اما ان لم تكن
خارجة عن المضاد وانما وقعت على نحو ما تقع المشقة في مثلها من الاعمال
العامة بالشارع وان لم ينفذ وفوقه فلا يفسر بغيره في هذا ايضا والذليل
على ذلك انه لو كان ما صرح به في عدم بقاء التخليق بعد ذلك لان كل عمل
عاطل او غير عاطل يستلزم تقيا وتخليقا على قدره فلا او جل ما ونفس العمل
المصلحة به واما في خروج المصلحة عما كان فيه الى الدخول في عمل التخليق
واما في بعضها معا باذنه المقتضى الشرع في ذلك التقيد وان ذلك انتفاء لرفع
العمل المصلحة به من اهله ولا لا في جميع مكان ما يستلزم من غير جميع
الا ان لنا نظرا وموانع التقيد والمشقة في الاعمال المضادة فتتبع
باختلاف تلك الاعمال فليست المشقة في هالة رخصت العجز كالمشقة
في رخصت الجمع وما المشتق في العلة كالمشقة في القيام وما المشقة

في الصيام كالمشفقة في الحج وما المشقة في الحج كالمشفقة في الصيام
 في العمل التكليف والحق كل عمل في نفسه له مشقة معتادة في
 توازن مشقة مثله من الاعمال العادية بل يخرج عن المعتاد عند الجملة
 في ان الاعمال المعتادة ليست المشقة فيها شيء على وزن واحد كل وقت
 وفي كل مكان وعلى كل حال فليس اصابع الوضوء في السرايا يساوي
 اصابعه في الايمان والجار وما الوضوء مع حمى الماء مرغى تكليف استغاية
 يساوي مع تخشع قلبه او مع من من يصير وكذا القيام الى الصلاة
 من النوع في نفس اليل وفي شدة الهم مع جعله على خلاف ذلك والرفق المعق
 انظار الفهم ان بقوله تعالى ومن الناس من يقول انا بالحق ما ذا اودى في
 الله جعل فتنة الناس كحلول الله بقر قوله الم احسب الناس ان لم يخوا
 ان يقولوا انا وهم ما يستحقون الى واذ زاعقنا الابهى وبلغت القلوب
 الحناجر وتظنون بالله الظنونا كماله اقبل المؤمنون ولى لوازله الا
 شري على مخرج الله من صبي عاتك لوك وحق في وعده بقوله تعالى رجال
 مردوا ما عصفوا الله عليه الآية **وقصة كعب بن مالك** وهاجيه
 رضي الله عنهما في تطلبهم عزهم في سورة روض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من مخالفتهم وارجاء انهم حوافظا عليهم الارض بما رحبت
 وفاقا عليهم البعثهم وكذا ما جاء في كتاب الامام عن خشية التت
 ثم قال فان بقي ما خشي لهم الى انشاء في ذلك ما يدل على ان المشقة قد
 تبلغ في الاعمال المعتادة ما يرضى انه في معتاد ولا عنه في الحقيقة
 معتاد ومشقة في مثلها ما يعتاد ان المشقة في العمل الواحد
 لظاهر بان وواسطة في ما اعتاد بحيث لوزا شيئا يخرج عن المعتاد
 رتبا



وتدل لا يخرج عن شدة معتاد واهم ما يخرج من حيث لوفقه شيئا لم يخرج مشقة
 تنسب الى العمل وواسطة في الغالب والاخرى بان اطار كثر له
 بحيث ما يرضى بهما والى ان من المشقة انما خارجة عن المعتاد
 ولا يكون كثر له لمن كان عارفا بجملة العادات وانما يخرج من المعتاد
 ما يكون للشارع فخرج رخصا كسليم المشقات المعتادة في الاعمال التجارية
 على العامة فلا يطون فخر رخصة وفريقين الموضع مشقة فيكون
 على الخلق بحيث قال الله تعالى انهم واخفا ما وتخالل ما ثم قال لا تنسوا
 يعزهم عن انما اليها فان كل موضع شئ لانه يقتضي ان لا رخصة
 اهلا في التحليل الا انه يخرج الالة على ربيع المخرج يحمل على انما الشغل
 في الاعمال المعتادة بحيث يتأتى النقص ويمر القمع ويمر الخرج وقد
 كان اجمع في غير وقت قوما من ان شدة الخرج وبجر المشقة زائد على مقاراة
 الضال واستمرار الجوازم والنجس ان وقت لاطله زائد مشقة الغنى و
 زيادة طائفة ولا ضئله في مخرج لظاهر المعتاد لا يلزم له يقع في ذلك
 رخصة وكذا لا اشياء منها وفوقها ولا يلبسونهم حتى تعلم الجحدين
 منكم والهم يزولوا خمارهم وفوقها ابن عباس قد له تعالى وما جعل
 عليهم في الدين من حرج الا ما سعة الاسلام ما جعل الله من التوبة
 والنجارات وقال عيسى من احل لكم من الفساء مشرو وثلك ورجوع
 عيسى بن عيسى امة جاء في ماسر فوقة الى ابن عباس بماله عن المخرج
 فقال اولستم الذين قال الله في رجل منكم من خذيل فقال المخرج يمشي
 قال المخرج من الشجر ما ليس له فخرج قال ابن عباس في المخرج ولا يخرج له
 ما انما كيف جعل المخرج ما لا يخرج له وفيه ربيع ثم في التوبة والنجارات

Copyright © King Saud University

واعل الخرج الضيق مما كان من قضاء اي المشقات في الاعمال المتعسلة
 فكلها ليس بخرج لفظة ولا شيء عا كيف وكل النوع من الخرج وضع
 للحكمة ثم عينة وقيل التحجير والاختيار حتى يلخص في الشارح ما علمه
 المعري الغاي في ترتيب اذا ما هو من الخرج مقصود الرفع وما ليس مقصود
 الرفع والجملة **فصل في الارب التي هي** اذا كان
 الخرج في منزلة عامة في الناس فانه يسقط وان كان خاصا بقيت عنده
وفي بعض اصول الشافعي اعتبار ان ما قال وضوحا ينبغي فيه
 فانه ان عول بالخارج الخرج الترخي اعلم ان مقتضى الجموع كما قال وما
 ينبغي ان يكتفى به لانه ان كان من المعتاد يفرض ان المعتاد لا اسقاط
 فيه والآن في اهل التخليع فان تصور وقوع اختلاف با ما هو معتاد
 ان ذلك الخرج من قبيل المعتاد او من قبيل الخارج عن المعتاد لانه متعلق
 به مع الاتفاق على انه من اخرجها وايضا فتسميته خاصا يحتاج فيه فانه
 بكل اعتبار عام غير خاص ان لم يصر بخصا ببعض الخلق على التعيين
 دون بعضه وان عول بالخرج عام خارج عن المعتاد ومن جنس ما يقع فيه
 الرخصة والتوسعة بالعموم والخصوص فيه ايضا معا يشترط بشعه فان
 السبق مثلا سبب الخرج مع تكميل الصلاة والصوم وفرضه فيه التحجير
 وهو ليس بعام بحيث انه لا يسوغ التحجير في كل من غرات من المسمى
 من لا يفسر على اكمال الصلاة فاما اوقافا ومنهم من يفدر على ذلك ومنهم
 من يفدر على الصوم ومنهم من لا يفسر بجزا يخرج كل واحد من الخلقين
 في نفسه ومع ذلك يفرض فيه التحجير على الجملة بالظن انه خاص
 ولا يخفى لا يخالف فيه حاله الشافعي الا ان يكونوا جعلوا من الخرج
 العام

العام غير تقسيم الى من ما يحصل فيه الخرج عن المعتاد من جملة ذلك الى
 قسم العام ولا يخالف فيه حاله الشافعي ايضا وعول بالتحجير
 الخاص والعام من جملة يقران يكون له تخفيف من وع بالثاق او باختلاف
 الاوقاف والاعمال وان ايقظ ان لا يقع منه في الوجوه الامم من واحد وان ضرر ان
 يكون الترخي له وحرر او لقدم مخصوصين بجزا على متصور في الشريعة
 الا ما اختلف به اليه صل الله عليه وسلم اوجه به احوالها به كتفيمه
 اية به مدة بالقضاء والحرفة وشهادة خاتمة بجزا لا يفتقر الى ما ان النبوة
 دون ما يصر له **فان في** العلم به من بالخصوص والعموم ما
 كان عاما للناس كلهم وما كان خاصا ببعض الانظار او بعض الزمان او بعض
 الناس وما اشبه ذلك **الجواب** ان هذا ايضا ما ينبغي فيه
 بان الخرج بالنسبة الى النوع او الصنف عام في ذلك الخلق لا خاص لان
 حقيقة الخاص ما كان الخرج فيه خاص به من الاشخاص المتعينين او بعض
 الزمان المعينة او الاوصاف المعينة وكل ذلك انما يتصور في زمان النبوة
 او على وجه لا يفسر عليه غير كتفيمه على ان خارج الجموع الا اذ في **ومن**
الرافع وتخصيص الطحية بالاستقبال والمماثل الثلاثة على سائر
 المساجد ما اشترى من بطلان يتصور مثل نزاع مسئلة غير مقامات
فان في مع النوع او الصنف خصوص من حيث هو نوع او
 صنف داخل تحت جنس شامل له وغيره وفيه ايضا عموم من جهة كونه
 شاملا لمتعدد لا ينبغي ليس احوال غير ومنه بالعموم او لونه من
 الرقي بالآخر ومنه بالعموم بل جهة العموم اول ان الخرج فيها ليس بحيث
 لو كان نوعا ام او صنفاء ام للفرق بين الخرج منسبة الى النوع او الصنف

هذا هو الذي لا يخفى عليه من سائر احوالهم والاشياء التي لا خلاف فيها
 من حيث هو نوع او صنف او من حيث هو نوع او صنف او من حيث هو نوع او صنف

خالط الناس في اشرار التكليف خطاه التي يعاينهم عليها من الطيبة وال
 والمصالح التي تشاء في هذا الوجود لا تخلف لخصول منها بغيرهم وما انفسهم
 التي يفرح بها عيشهم وتكمل بغيرهم بغيرهم كفعله تعالى في
 جعل لكم الارض في ثناء السماء بناء وان من السماء ماء ما يخرج به
 من الثمرات رزقا لكم وقوله تعالى خلق السموات والارض وان من
 السماء ماء ما يخرج به من الثمرات رزقا لكم وقوله تعالى خلق السموات
 والارض وان من السماء ماء ما يخرج به من الثمرات رزقا لكم وسبحن الله
 العلي العظيم في العلى يا من في قوله وان تقرأوا تحفة الله لا تحصى ما وفوا
 تعالى الخ ان من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شحي فيه تسمى حور الو
 اخرج ما عر لكم من النعم ثم وعروا على الله بالنعم ان امنوا بالقرآن ان
 ثناء واعلم ما هم عليه من الخير فلما عانوا وناطوا النعم بالخير ان وشكوا
 في صرف ما قيل لهم اقيمت عليهم الي اخرج ما عر لكم من النعم ومنه لم
 يلتمسوا اليها من غشهم في العاجلة اخرج ما عر لكم من النعم في الحقة
 طائفة لا تضر اية فانية وهي بتلك الامثال في ذلك قوله تعالى انما
 مثل الحيوة الدنيا كما ان الله من السماء اية وقوله تعالى انما الحيوة
 الدنيا لعب ولهو وقوله تعالى وما من في الحيوة الدنيا الا خسوف وان
 الدار الآخرة خير للذين لو كانوا يعلمون بل لما امن الناس وطمس
 من بعضهم ما يفتقر الرغبة في الدنيا رغبة ربما ما الله عن الاعتدال
 في طلبها انظر الرزق المعنى فقال عليه السلام ان مما احببنا عليه
 ما يبعثكم له من رزق ان الرزق وكما يلخصه لنا ولا وضحة قال تعالى
 مرجع رتبة الله التي اخرج اجسادكم والطيبات من الرزق فليس الذي
 امنوا

١٩٦
 وامنوا في الحيوة الدنيا خالصة يوم القيمة وقال تعالى يا ايها الذين
 امنوا من العيت واعملوا الصالحات ووقع لاجل الاسلام النجس عن العلم والرجوع
 فيه والتشريد وقال تعالى الذين امنوا ولا يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك
 لهم الامن وهم مختارون وكما قال عليه السلام اية المنافق ثلاث
 اذا حزن فخر واذا فرح فخر واذا اقر بغير حق فخر واذا اقر بغير حق فخر
 اذا لا يعلم احرون شيء منه يفسد عليه السلام لهم في اخرج من ذلك
 واختلاف وحياته مختصة باكل الخير وكذا لما في ان تروا ما في انفسهم
 او تتفهم بما سجد به اليه الاية حق عليهم من لا يخلو الله بعباده الى
 وسعها وفار بعضكم بارتداد او غيري وخاف ان لا يعجز له بسبيل في
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الله تعالى يعباد الذين
 اسبوا على انفسهم لانفسهم وان رجعت اليه الاية **والمؤمنون**
 الرضا من العبادة رضى الله تعالى عنهم ان يتحملوا وان
 يتحملوا النساء والذرية وينفقوا الى العباد في ذلك عليهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقال من رغب عن ربي رغب عن عرشه وما عاين الناس بكثرة
 المال والولد بعروا ان الله انما مولاهم واولادكم بنته والمال والولد
 خير الدنيا وان العبادة على جميع الرضا والتفهم بالجمال سنخا
 بن هذا الاخر كمن خرج من اوجوه من رغبة وحيث تظن مظنة
 مخالفة التوسيع بسبب ذل واما سوء بلا ومرفاهة من المعز ان الله
 تعالى اخرج عما يجاز به الموضوع في الاخرة وانه جاز لاجلهم بنسب
 اليهم اعمالا واما هذا اليهم بقوله تعالى ان ما كانوا يعملون وفي
 المنة به عليهم بقوله تعالى ولهم اجرهم ممنوعا عما كانوا يعملون

فان تعاليمهم عليهم ان اسلموا فلان اسلموا على اسلمهم بل الله يمن
عليهم ان قد علم للايمان حكم صدق في ثابت المنة عليهم على ما هو الامر
في نفسه لانه مقطع حق وسلب عنهم ما احب اليه الاخر في بقوله تعالى ان
تدعهم للايمان فزلا ايضا بلولا الضراية لم يكن ما مستقيم به وحسن شبه
في المعز المصنوع حوث المنة حين تزارع فيه الزبي ورجل من الانهار فقل
عليه السلام اسق يا زبي ما به بالمعروف وارسل الماء الرجاء فقل
الي جل ان كان ابرعتم فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
قال اسق يا زبي حتى يجمع الماء الرجاء واستوي له حقه فقال ان يبي
ان شئت الاية ثم في ذلك ولا يريد الا يؤمنون حتى يجمعوا فيما شئ
ينهم الاية وعظما تجر الشريعة ابراهيم في مواردنا ومصادرنا وعلى
فهم من هذا التي تبي يقطع القرآن اعتبارا على ما يقتضيه الاعتزال
في مراح المحتج مع مراح الغزالي او يبي من ساه عن بعض
المأخولات التي يحددها المفتي ابو غزاله سم او يبي في هذه الاهاض
على ما في ابه الاخطا فابله في مدالجه عن مقتضى اجبه في الجانب
الاخر لم يجمع الى الاعتزال وهو المنهج الاجل والهمة المطلوبة وهذا غاية
الرفق وغاية الاحسان والانتقام من الله سبحانه **فصل** ما اذا نظرت
في حلية مشرعة فتأملها تجد ما حاملة على التوسع فان رايت ميلا
الرجحة على ما من الاطراف فزلا في مقابلة واقع او متوقع في الطرب
الاخر بطي في التشديد وعامة ما يكون في الخوف والتمسك والرجح
يوتن في مقابلة من قبل عليه الرجح والتشديد باذالم يكن في
ولا اذا رايت التوسع لا ينجوا ومسلط الاعتزال واخا وهو الاهل الذي
بي جمع

بي جمع اليه والمفضل الذي ليحاليه وعلى من انارات في النفل من المعظم
من ما بين التوسع بما علم ان لا يروى اعطاء منه له في واقع او متوقع في
الرجحة الاخر وعليه في النفل في العزم والتمسك واشيا هذا وما في هذا
والتوسع يبي في بالشئ ايج وفريق في بالحوابر وما يشكر به عظم
العفلا حما في الاسباب والافسار في النفل **الفصل الثاني**
في بيان قصد الشارع وبيان دخول المكلف تحت
احكام الشريعة ويشمل مسائل محل المسئلة الاولى
الفصل الثاني في موقوف الشريعة احكام المطلق عن داعية كواء حتى
يكون عبر الله اختيارا طاعا وعبر الله اظلم او الاليل على ذلك لا امور
لحسرها الله اليهم الدال على ان الجاد خلقوا للتعبير لله والرخول
تحت امه وتعيمه ففوله تعالى وما خلقنا الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم
من رزق وما اريد ان يطعمون وفوله تعالى وام احلوا بالصلوة واحلوا عليهما
لا تسلبوا رزقا بغير حق والعبادة للتقوى وفوله تعالى يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والتايزون فيكم لعلكم تتقون ثم شرح في
العبادة في تعاضل الصورة ففوله ليس الي ان تولوا ووجودهم قبل المشق
والمخبر ولكن الي من امن بالله الرقوله واوليهم المتقون وقدر الرقام
ما ذكر في الصورة من الاحكام وقوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الى
في ذلك من الايات الامية بالصلاة على الاطلاق وبها هي لها على العزم
وبه لافله راجع الى المجمع الى الله في جميع الاحوال والافعال والاس
احكامه على كل حال وهو من التعبير لله **والثاني** ما دل على
عدم مخالفة هذا الفصل من النفي او كما في مخالفة ام الله وعدم من اعني ض

عن الله وابتدأهم بالعزاء العاجل من العفوية الخاصة بكل صنف من
اصناف الخلق والعزاء الاجل والدار الآخرة واهل ذلك اتباع النور
والانقياد للطاعة الاخرى العاجلة والشغوات التي ايلة بفر جعل الله
معلق النور مضافا للنور وعزء فيسماله كما في قوله يا اوزة انا جعلنا
خليقة في الارض ما حرم من الناس بالحق ولا تتبع النور فيفلا عن سبل الله
الاية وقوله تعالى ما مامن طغر وطاق الحيوة الدنيا بان الجحيم غير الماور وقال
في تفسيره واما من خاف مقام ربه ونشئ النجس عن النور فان الجنة غير
الماور وقال ما ينطق عن الصدور ان هو الا وحي يوحى فخر حص الامس
في شين الوحي وهو الشريعة والنور في ثالث واذا كان كذلك فما
مقادير وحيه في الحق في الوحي توجه للنور في اتباع مضاف للحق
وقال تعالى ان يت من اتحد الله فليكن الله عليه علم وقال ولو اتبع
الحق امراءهم لعسر السموات والارض ومن فيض وقال اوليها الذين
طبع الله على قلوبهم واتبعوا امراءهم وقال الحق ان على بيته من
هم من قبله سوء عمله واتبعوا امراءهم **وقال** **فصل** في رفع
نقد الله تعالى به النور ما جاء به في مع خذ له والمتبعه وفروا
من الحق **عاش** **في كتابه** انه قال ما في الله النور في كتابه الا انه قد
كله وانما في ان نص الشارع في وجع عن اتباع النور والدخول تحت
التعبر للمولى **والثالث** ما علم بالجار والعمادات من ان الله
المصالح الدينية والدينية المتخلع الاسم سابع اتباع النور والحق
مع الاخر اذ لما في في ذلك من التجارب والتفائل والملا الى موقوف
لنقل المصالح ومن لم يوفق عنونهم بالجار والعمادات المستمرة ولذا
انفقوا

انفقوا على عدم فرائض شغواته وسار حيث سارت به حتى ان من تقدم
من الناس بعبادة يتبعها او فانه شريعة دبرت فانها يقتضون المصالح
الدينية بحسب كل من اتبع فواءه النظم العقل وما يتبعوا عليه الا بعبادة
عنونهم والهماء العواير في تقضيه ما ارادوا من اقتضاه اقامة صلاح
الرياء ربي التي يسمونها السياسة للدين فيقول ان توارى النور والعقل
على صفة في الجملة **وقال** **فصل** **في** ان يستدل عليه واذا كان كذلك
بما في احراز بره على الشريعة انما وضعت على مقتضى شين الجاهل وان
اخصم اذ لا تخلوا احكام الشريعة من الخمسة اما الوجوب والتخيير ومقتضى
مصادم متضما لمقتضى الاسم سال الله اخلت الاختيار **وقال**
له اقبل خذ كان لاديه في حرام لا ولا تفعل خذ كان لاديه في حرام ان
اتفق للمصلحة فيه غير موافق وهو باعث على مقتضى الام او النجس
بما في خذ لا لاهل او ما ساي الاقسام وان كان لها في الاخر تحت
خير المصلحة لما دخلت باء خال الشارع بحسب راحة الراي اجفان
اختيار الاقرار بالمباح فربكون له فيه اختيار في خروجه لا يكون
تقديم ان ليس فيه اختيار بل في ربه مثلا كيف يقال ان دخلت اختيار
بكم من حاجب نور يود لو كان المباح البلاء ممنوعا حتى انه لو عمل اليه
مثلا شريعة كمنه كما يطل الاعتزاز في حق وعلى تقديم ان اختيار
وسواء في تحصيله يود لو كان مطلوب المحل خذ لو في حرجه لاديه
لا وجه ثم في هي الام في ذلك المباح بعينه على العسر فيجب ان ما
يكن خراوبا العسر فلا يستحب في نفيه حرج على الاطلاق وعند ذلك
تسوية الامم في كل الشئ الواحد يستحق النظام بسبب في خرافات

الاخر افر والخور **فيسمى** ان الله انزل كتابه ولواحي الخواص سواء قسم
 لبعض السموات والارض ومن يفتن باه الباحة المباح مثلاً لا توجب دخوله بالطلاق
 تحت اختيار المقلب الا من حيث كان نقياً من الشارح وانما ذلك يكون اختياراً
 بما يقع الشارح وغيره ما خولنا من تحت الاذن الشرعي لا بالاشي سال الطبيعة
 ومن لم يميز في ذلك ارجح المقلب من اعية سواء حتى يكون عبر القسمة
وان قيل وضع الشايح اما ان يكون عتياً او بحكمة **بالاثر**
 بالكل ما تباين فسال الله تعالى المجسم انما خلقهم عبداً وقال ما خلقها السموات
 والارض وما بينهما بطناً وما خلقها السموات والارض وما بينهما عتياً
 خلقهم ابا بالحق وان كان الحكمة ومصلحة بالملحة اما ان تكون راجعة الى
 الله تعالى او الى العباد ورجوعها الى الله محال لانه غيب ويستحيل عبود المصالح
 اليه حسبما يتميز علم الكلام فلم يبق الا رجوعها الى العباد وذلك مقتضى
 (في) انهم لا دخل لما يطلب فعملت نفسه وما يوافق سواء في الدنيا والآخرة
 والشريعة تكفل لهم بخلق المطلب في ضمن التخليق بليغ بين ان توضع
 الشريعة على وجهها في احوال العباد وانما كانت حفظهم بخلقهم من الله تعالى
 ودواعي امرايتهم وايضا فمقتضى بيان ان الشريعة جاءت على وجهها في احوال
 العباد وانما كانت حفظهم بخلقهم من الله تعالى على ما يقوله المحققون او رجوعها
 على ما يقوله المعتزلة واذا ثبت من مفاصل الشارح حفاظاً فيه
بالاثر الجواب ان وضع الشريعة في احوال المصالح العباد
 فيمرها يقر عليهم بحسب ام الشارح وعلى الحر القدر الا على مقتضى احوالهم
 وشؤونهم وذلك لانها كانت التخليق الشريعة تحفلة على الجور والحس
 والعلية والنجاسة شائعة في الاوامر والنواهي في حجة له عند داعيه
 طبعه

طبعه واستقر على ما افه حتى ياخذها من بحر البحر المشوع ومقوماتها
 وهو غير مخالفة للاصواء والاخر اما ان يقال التخليق عاين على المخلوق
 في العاجل والاجل صحيح ولا يلزم من ذلك ان يكون نيله لها خارجاً عن حدوده
 الشريعة وان يكون متساوياً لها بنفسه دون ان يتساوياً لها بالشرع وهو
 كلامي وبه يتميز ان لا تتعارض من هذا الكلام وبه ما تقوم نظري
 ثبوت الحق والقرينة من حيث اشته الشارح لا من حيث اقتضاء الضرر والشفقة
 وذلك ما اردنا ما هنا **فصل** في ادلة الله تعالى على ما عليه فواجر
 فمدان كل عمل كان المتبع فيه الخور بالطلاق من غير الشفاعة والامم والنفس او
 التمس بضمها بل بالطلاق لانه لا بد للعمل من عامل يجعل عليه وداع يرفعوا
 اليه باه الم يكن لتعليق الشارح في ذلك مدخل وليس الا مقتضى الضرر والشفقة
 والشفقة وما كان عزلاً فيضو بالطلاق لانه خلاف الحق بالطلاق وكذا
 العمل بالطلاق بمقتضى الدليل المتفق عليه **فصل** في حريته ابن مسعود
 في الموطأ انه في زمان كثير بغيره قليل في اوه وتصح فيه حرمة الشريعة وتصح
 حرمة قليل من يمتثل فيها من يتطبع بيمينون بين الصلاة ويقصون بين الخطبة
 يسرون اعمالهم فيلزموا بيمينون وسبب على الناس ان قليل بغيره
 كثير في اوه وتصح فيه حرمة الشريعة وتصح حرمة كثير من يمتثل قليل من
 يتطبع بيمينون بين الخطبة ويقصون بين الصلاة يسرون اعمالهم فيلزموا
 اعمالهم بما في العبادات وهو نكاح باطلة طنائها واما العبادات فيلزم
 حيث عدم في ثبوتها على مقتضى الامم والنفس بوجودها في ذلك وعمرها
 سواء وكذا الاذن في عدم اخذ المأذون بين من جهة المنع به طما تقرم
 في كتاب الاحكام وفي هذا الكتاب ودل على ان المتبع بين بالطلاق الامم او

بقا ن ذلك لا محالة الاختصاص بالسر من الموهلة التي كانت حكمة الاستمرار
 بالحق والبر والحق والبر والحق والبر والحق والبر والحق والبر والحق والبر
 ليس لها غنى وأما أخرى الزاوية رعة لا راحة وان السعادة الابدية والثبات
 الابدية فتأله لا تخفى تختص اسبابها غنى بالرجوع الرضا حوى الشارع
 او بالحق ورجع عنه بالحق المطلب في استعمال الامور الموهلة الرقعة الاخر
 ولم يجعله للفرقة على القيام بتركه وحده لفرقة عن مقاومة ترك الامور
 بطلب التعاون فيهم، فصار يستخرج نفع نفسه واستفادة حاله ينفع
 غيره، فحصل الاجتماع المجموع بالمجموع وان كان ذلك حراما يستخرج نفع
 نفسه بترك الجنة هاتان المفاسد الشابتة خادمة للمفاسد الاعلى
 ومصلحة لها ولو شاء خلقا يشاء مع الاعاخر على المخطوط والخلق
 بما مع سلب الدواعي المحيول عليها لا تخفى امر على عباده، بما جعله
 وسيلة الرضا والرضا من عمارة الدنيا للآخر، وجعل الاختصاص لترك
 المخطوط بما حاد لا مضوعا لا في كل فوائده ثم رعية في رايه في المحلقة
 واجر على الدوام بما يجرى الجبر صالحة والله يعلم وانتم لا تعلمون
 ولو شاء لمقتضى الاختصاص الاخر في الضرر المخطوط فانه المالم
 وله الجنة الباقية والجنة رغباته في القيام بمغفوة الحاجة علينا بوعر
 حضورنا ومجل النام ذلك المخطوطا فيهم، تتمتع بضايع لم يبق ما خلقنا
 به فيفضل المخطوط فيل ان المفاسد نوابغ وان تلك هي الاصول فالقسم
 الاول يقتضيه محض الجسدية والشر يقتضيه لطيف المالم بالغير الم
المسئلة الثالثة فتجعل ان ان الضوابط في بيان
 احسن رجا ما كان للمطلب فيه حظ عاجل مقصود لقيام الانسان
 بمها

بمها، بنفسه وعياله في الاقضية والتجارات المسكن والمسكر واللباس وما
 يلحق بها من المتعدي كاليسوع والاحجار والانهج وعيها من
 وجوه الاختصاص التي تقوم بها الحياكل الانسانية والشر ما ليس
 فيه حظ عاجل مقصود كان من في وضع الاعيان كالجمادات
 البرنية والمالية من العنارة والصلاة والصيام والزكوة والحق وما اشبه
 ذلك او من في وضع العبادات كالولايات العاقبة والخلافة والوزارة
 والنفابة والحق اية والفقهاء وامانة العلوك والخطاب والتعليق وغير
 ذلك من الامور التي شئت عامة لمصلحة عامة انما هي من غير هذا وتسمى
 الناس لها انهم النظام واما الاول فلما كان للانسان فيه
 حظ عاجل وباعث من نفسه يستخرج الرطب ما يحتاج اليه وكان
 ذلك الرابع فويجر اجتهاد يحمله فتم اعلمه لدم يورث عليه العليل
 بالنسبة التي بنفسه بل جعل الاخرى والنسب والنسب في المحلقة
 ولعلها تلك النسب لطلب الوجوب بل كثر ما يترك في مع هذا الحاجة
 كقولهم واحل الله البيع فاذا قضيت العلوة باقضى واي الارض وايقوا
 من فضل الله ليس عليهم جناح ان يتفخروا بظلام من ربح من حرم ربة
 الله التي اخرج لعباده والطيب من الرزق كلوا من طيبات وما اشبه
 ذلك مع ان اليوم فضا اخذ الناس له كاخذ المنزلة بحيث يستخدم جميعا
 التها لان العالم لا يقوم الا بالتدبير والاختصاص بخلاف من
 الشارع كالحالة على ما في المحلقة في الداعي الباعث على الاختصاص
 حراما لا يرضى فيه حظ او جنة نازع طيبوا وجبه الله عينا ارض
 كفاية كمالهم من سراج نبغة التي وجبات والافاء وما اشبه ذلك

فبالخاصة ان نزل النعم في قسم يكون النعم بالمعالي فيه نعم
واسطة كنيامه بمطاع نفسه مباشرة وقسم يكون النعم بالمعالي فيه
بواسطة كالحق في النعم كالنعم بوضايف التي وجبت والاكتساب
بما للنعم فيه مصلحة كالاجارات والخرى والتجارة وسائر وجوه الضايغ
والاكتسابات ما للجميع يعطى الانسان فيما حفظه فيقوم بتركها
التي حرفة ما دام في الخلق مخدرة بغيره اعطاء الانسان بعضا حتى تحصل
المصلحة للجميع ويتاخر الطلب فيما فيه حفظ النعم على طلبه حفظ النعم
المباشرة ومن حكمة بالغة ولما كان النظم في كل واحد من هذه
الاربع حكمة وحكمة الرما يقضيه وكان ما يضافه الرابع ليس له خادع
بل هو عمل الضر من ذلك اثر حقيقة الحق عنهما بالزجر والتأديب في الرضا
والايعاد بالفارغ الاخره كالنعم عن قتل النعم والى نزل النعم داخل الى با
واكل اموال النعم وغيره من الناس بالباطل والفسقة واشياء كثيرة
ما ان الطمع الفارغ الرطب تعلمه الانسان ومنه مفسدة يستوعب
الرخايل في نزع الاشياء وعمل من المخرج الى سم الشئ في قسم الكفاية
من النعم في الشئ او اكثر انواعه بان عن السلطان وشي به الوفايات
ونحوه الى ياسته وتعلم الامام وزير الامم مما جعل الانسان على حبه بكان
الامم ايضا جارا في النعم لا الايمان بل جاءه لا معيرون بالشئ وط
المستوفى خلافا واخر النظم في مخالفة الرابع مجاه خفي من الايات
والاحاديث في النعم عما تنسب اليه النعم في مخالفة قوله تعالى يا اود
انا جعلناك خليفة في الارض ما حكم من الناس بالحق وما تتبع النعم
فيطلب عن سبيل الله الراخ ما في **في الحق** لا تترك الامارة

فانما

فانما ان طلبتها باستش (با نفس رحت اليك او عما قال وجاء النعم
عن غلول الامم او عن عوم النعم في الامارة لما كان نزل هذه دليل على
عدم الوجوه في الاكل بل الشئ بغيره خلافا لالة عن انكسار معالي الخلق
من ارجح الواجبات وما فسم الاعيان بلعلم يكون فيه حفظ عاجل
مقصود اخر الفقر الى بطله بالايحاء وتفيد بالتحذير وايفحت عليه
الحفويات الرزوية واعني بالحفظ المقصود ما كان مقصود الشارع
بوقعه السبب فانما تعلم ان الشارع شئ في الصلاة وغيره من العبادات
لا تحمل علينا ولا تتل في الرضا ما ارغوا وشيئا من حوائجها
بالتماض ما وقعت له العبادات بانها مخالفة له ربه العالين الا ان
الوزير الخالص ومخول شئ عن اعمال الكفاية لا ينال بها عن السلطان
ونحوه الرماية وشي به الامم والنعم وان كان في حفظه لا بالتبع بان عن
المتفانية في الوفايات به عن غيرهم لا ينسب وغر لا لمخدور العزة في الوفايات
موجود معلوم ثابت شئ عام حيث يات في العمل المكلف به ونحوه
النعم بمعالي الدولات من حيث لا يفرح في عز النعم حسبما حو الشارع
غير منكم وما ممنوع بل هو مطلوب متاخر في حوائج كل الوالي النعم
بمعالي العامة بغير العاقبة النعم بوضايف من يبيع اموالهم ان احتاج
الرزق لا وفردا لقلوبهم اكله بالعلوة واعطي عليه لا انسلط
وزفا عن زلف الالة وقالون يتو الله يجعل له من حوائجهم زلف من
حيث لا يحتسب **وفي الحق** من طلب العلم تجعل له العلم
بما زلفه الرعي تدلر وما يد علم ان قيام الخلق بمخوف الله سبب للخاز
ما عنوا الله من الرزق **فصل** في فضل من نزل ان ما لم

به المصلحة حفظ بالفقر الاول يحصل له فيه حفظه بالفقر الثاني من الشارع
 وما فيه حفظه للمصلحة بالفقر الاول يحصل له فيه حفظه بالفقر الثاني من
 الشارع وما فيه حفظه للمصلحة بالفقر الاول يحصل له فيه حفظه بالفقر الثاني من
وبما ان لا بد من اثبات في الشيء يعتد اذنا من حفظه بقسم
 وماله وراثة له من احتياجه اكل العسل والتفوق والبرالة وجعلهم همزة
 في الشيء في الولايات والشهادات وافادة المقام الرئيسة وغير ذلك
 زابل الزايد من من حيث الترتيب وجب اكل السموت لهم ووضع
 الفصول الخمسة في الارض حتى يحصل لهم الناس ويكني مؤنهم ويفر من قسم
 على انفسهم وما يخصون به من انشراح المرور وتقدم القلوب واجابة
 الدعوات والانتساب بانواع الترامات واعظم من ذلك ما في الحريش
 من الرزق التي من وليا بقدر ما في الحريش وايضا ما اذا كان
 من رزاقه فاما بوجبة عامة لا يتبعه سببا بامور الخاصة
 به في القيام بمصالحه ونيل حظوظه وجب على العامة ان يقوموا له بذلك
 ويتكفلوا له بما يفي به له النظر في مصالحهم من بيوت اموالهم الموروثة
 طمعا بحسن الرعايا شبه ذلك مما هو راجح الريل حفظه المخصوص بان
 تم اذ لا بد من نيل حظوظه الرئيسية في كل من تجر منه من حظوظه
 وماله في الاخرة من النعيم اعظم **واما الثاني** في ما اكتسبه
 الانسان لغير رباته في غرض فقير والمباحات التي يتنعم بها طامس
 بان اكل المفضل ما في لباس السيئات ورجوع العارحات ورجوب
 البطرقات ونجاح الجميلات قد تضمن من الخلفات والقيام بغيره
 الحياة ونرى ان في امة الحياة من حيث هو في ربا لاحظه فيه وايضا

بان

بان في اختصاصه بالتجارة وانواع البياعات والاجارات وغير ذلك
 مما هو معاملته بين الخلق قياسا بما في الفرض وان كان في كل من الفرض
 وليس فيه من حيث هو حفظ له يعود عليه منه في كل الامور جنة ما هو
 في نيل الرخلة وكونه في بقا وسيلة على كونه بصفة في نفسه
 ونشر بصفته على اولاده وزوجته وسائر من يتعلق به شيء من حيوان
 عاقل وغير عاقل وسائر ما يتوصل به الى المطلوب والله اعلم
بما ان اذا انشراح التهم والخصوم في اعتبار حفظ
 المكلف بالنسبة الى نفسه الطمينة وحينئذ لا أعمال ثالثة انفسهم
 في انفسهم حفظه للمصلحة بالفقر الاول على حال ذلك الولايات العامة والخاصة
 العامة العامة ونسب اعني فيه ذلك وهو كل عمل كان فيه مصلحة
 التي في كل من مصلحة الانسان واستجلا به حفظه في خاصة نفسه وانما
 كان استجلا به المصلحة العامة فيه بالحق فهو في توسع ينحصر
 فيتمتع به قصر الحفظ والحظ الامي التي لاحظه فيه ونسب طامس في الامور
 التي تنحصر في التهم وليست خاصة ويترك من ولاية اموال
 الاثام والاحباس والصرفات والاثان وما اشبه ذلك بانها من
 حيث التهم به يمتد اليها من الحفظ ومن حيث الخصوم وانما خصام
 الصفايح الخاصة بالانسان في الاختصاص بخلق الحفظ ولا تضافه
 من امان جنة الامم يلاحظه في وجه الحفظ في يوم استرايا ان يقوم
 به الحفظ ثم يمتد الى الحفظ في موطن في وره او غير في وره حين لا يكون
 ثم قايم بالانتساب واهل ذلك في اول مال التهم قوله تعالى ومن كان
 غنيا فليستغني ومن كان فقيرا فليأكل مما في رزقه

من اقله العلماء واجه في الفساح والفاخر في الاحاسر والصفوات
 الجارية وتعلم العلوم على تنويعها يعني لا ما يورث من القسم
المسئلة الثانية ما فيه حجة الجبر على ما كان في يوم
 يتاخر بتخليصه من الحجة فيكون العمل فيه لله تعالى خالفاً له من فيل
 ما كان فيه او اياه بما قد اتفق الماذن بالقول من حيث كان الماخذون
 فيه شريك من الله للجبر صار محمداً من الحجة كما انه انما لبق الطلب
 بالاعتقال من غير من اعانت له سواء تخرج عن الحجة وانما التخرج من
 الحجة سواء بالاعوذ عليه شي عا من القسم الاول الذي لا حجة فيه
 للمخلوق وانما اذا كان كذلك فكل الحجة به في الحكم لما عار لمخلوقه في
 الضرر عن ما يتبع فيه ويحتمل وحيز من الذي احرها ان يقال انه
 في جرح القسم الراسخ في الضرر لان قسم الحجة منافر من عيني
 القسم الاول بالضرر وهو القيام بجادة من العبادات متفقة بالخلق
 في اصلاح افوائهم ومعايشهم او عار ما حبه على حجة من منافع
 الخلق يشبه الحق ان على اموال سيوت اموال والتمال اموال الخلق
 كما ينبغي لما حب القسم الاول ان يقول في احوالهم ولا عوذ على ما ولي
 عليه ولا على ما يقرب به وخر لا كما انما لا ينبغي له ان يجر على مقرر
 حاجته يقتطعه من تحت يدي بالمعروف وما صور لا يكون من غير
 عوذ اما بحرية او هرة او اربابا او اموال او ما اشبه ذلك او يبيح
 نفسه في الاخر كالقبي يا خرف من حيث يا خرف القبي لانه لما هات
 كالوكل على غيري والقيام بمصالحه عن نفسه مثل ذلك القبي لانها
 نفس مطلوبة احبها على الجملة ومثل هذا محذور التاخر عنه
 كفي

كفي من العقلاء بل هو محذور عن الحماية والتأخير وضرب الله عنهم بانهم
 كانوا في الاختصاص ما في من ودايم ومضاييق لا انواع الاختصاصات
 لا في الاخير والالاختصاص ولا يتحققوا اموالهم بل يتحققوا في
 في سبل الخيرات ومطامير الاخلاق وما فوق الشريعة اليه وما حسته
 العوايل التي حية في انواع اموالهم والولاء على بيوت الاموال
 ونسب في ذلك لا محذوراً رجاءت حسبما نقتضيه اخبارهم فيمضوا وجه
 يقتضيه انهم لما عاروا عالمين اخبري حكمة علموا من الاعمال معاملة
 والاحقة فيه البينة ويولد على ان من اعر على الجملة وان فلما
 بشيوت الحجة ان طلب الانسان لحظه حيث انما قوله لا يبر فيه من
 من اعانت حق الله وحوا المخلوقين فان طلب الحجة انما اطاق مغيرا
 بوجود الشيء وط الشيء كية على الاطلاق والحرور ومزاوله لاحقة
 به للمكلف من حيث هو مطلوب به فيخرج في نفسه عن مقتضى
 حظه ثم ان معاملة الغير في كل يؤخذ في نفسه تقتضي ما لم يدر من الاحسان اليه
 في المعاملة والمعاملة في الكيان واللين والالتصية على الاطلاق وفي العشر
 كله وفي المعاملة غيبا يتجاوز الجرم المشروع وان لا تكون المعاملة عوناً له على
 ما يكره في عايمكون في نفاذ الاشياء والعدوان الوغي في الامور التي لا تقود
 على طلب حقه بغير احسان والام في طلب الحجة الرعوم الحجة من الانسان
 يعود في طلب الحجة حظه فصار ينبغي انما التخرج عن حظه في اعماله وكما
 لا يجوز له اخذ عوذ على نفسه والمضروع في الاعمال لا بالنسبة الى العبادات
 ولا الى العبادات وهو مجمع عليه فيحذر لا سيما عار بالفرض لا وايضا بان
 في من نزل الضرر لا يتصور مع في طلب الحجة وانما ان كان كذلك فكل

في حكم ما لا يتم الواجب الا به بان ثبت انه مطلوب بما يقتضيه سلب الخلف وهو مطلوب
 بما لا يتم ندلا المطلوب الا به سواء علينا اقلنا انه مطلوب به طلبا في عيان ما يجزى
 في الجملة لا يعرف ان يكون حكم ما ليس به حقا للشيء ومنه انما في الشارع
 فمطلب النتيجة مثلا طلبا جازما بحيث جعله الشارع عمدة الذي يقوله
 على انه عليه وسلم الذي النتيجة وتوعد على شيء في مواضع بل هو هنا
 توفيقا على العوض او حجة عاجل لاختار موفقة على اختيار الناهي والمنهجي
 وذلك لا يوجب الزان لا يكون طلبا جازما وايضا والاشارة من قوله هو روح
 طاعته بكونه متمماته على عوض لا يتصور ان يكون اشار لان معنى الاشارة
 تقديم حقا على حقا التفسير وذلك لا يكون مع طلبه العوض العاجل
 ونظرا لسائر المطلوبات العادية والعادية بخلاف وجه تهيء المسئلة يمكن
 القول بمقتضاها والوجه الثاني ان يقال انه جمع في الحكم الراية من الخلف لان
 الشارع فرائث لغير العامل حظه في عمله وجعله المقدم على غيره حتى انه
 انذارا ان يسي جميعه كان سابقا وفاز له ان يرخى لنفسه وينزل لمصلحة نفسه
 في الدنيا وفي الآخرة فيؤخره الله اليه كيف لا يعملها وهو ان اخذها بالاذن
 وعلى مقتضى حروف الشارع باقما اخذ ما جعل له فيه حقا من حيث جعله وبالفرض
 الذي اياه له الفرض اليه وايضا بالحروف الشرعية وانما يخلفه في العمل بمقتضاها
 حقا فيكون وسيلة وطريق الوصل بحكمه يحكم للفرض بحكم الوسيلة فيما
 تقدم فليس في المسئلة من اخذ الانسان ما ليس له في العمل به حقا لانه
 وسيلة الرخصة كالمحاوالت بخلاف لا يحكم كمالا لما دون فيه من الخلف
 بحكم ما توصل اليه وفروجا من السلب الماهي رخص الله شيئا ام يرخى
 الاموال للمالك انفسهم وبما اخذون في التجارة وغيره ما يقرر ما يحتاجون اليه

في انفسهم خاصة شيء في حقون الربا ربح حقا اذا اخذوا الكسب عبادوا
 الى الاكتساب ولم يكونوا يتخذون التجارة والصناعة عبادا لهم على ذلك الوجه
 بل كانوا يقتصر في كل خطوط انفسهم وان كانا انما يفعلون ذلك من حيث النفع
 والقيام بالعبادة في ذلك لا يخرج عن رتبة الظاهر خطوطهم وما ذكره اوله
 عن السلب الماهي ليس يميز فيما تقدم لعمدة حمله على ان المقصود بتركه في
 خطوط انفسهم من حيث اشتد الشارع لهم فيحصلون في دنياهم على
 حسب ما يسعهم من الخطوط ويحصلون في اخرهم خولا بالجمع من غير اعتبار
 الخطوط وهو المطلوب وانما الماهي فان تكون الخطوط ما خذت من جهة ما
 حل الشارع من غير تعريض في طي يخذوا ايضا الماهي من الحروف في طي
 الخلف ان لا يخل الانسان بمصلحة غيره فيستعد ذلك الى رخصة نفسه بان
 الشارع لم يضع لتلك الحروف الا لخير والماله على افع سبل بالنسبة الرضا احد في
 نفسه ولولا قال تقا من عمل على ما لنفسه ومن اصابه بغيره ولا هام في
 اعمال الدنيا والآخرة وقال من كثرت باقما يكتسب على نفسه وفي اخبار
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد في العلم وتتم به بغيره انما في اعمالهم
 احصيتا لهم ثم اويهم اياها ولا يكتسب خزاها في ذون الدنيا ولذلك
 طاعت المصائب المناللة بالانسان بسبب ذنوبه لقوله تعالى وما احبكم من مصيبة
 بما فرقتا امريكم وقال من اعتدى عليكم فاعتروا عليه مثل ما اعتد عليكم
 والاحكام على من لا يقر بقوة الخص بالانسان لا يبعد عن طلبه حظه
 في ذنوب الامور التي خير في الوكيل حظه واذا ثبت ذلك تيزان ذنوب النعم
 لا يساوي الادراك امتناع الخطوط العاجلة جملة وقوم يكره الجمع بين العلم بغير
 وذلك لان الناس في اخذ خطوطهم على ما ات منهم من لا ياكل اخذوا الا بغير

تسببه بعمل العمل ويكتب الش . يكون فيه وكما على التبع قد عمل خلق الله
بحسب ما قدر ولا يدخ لنفسه شيء من ذلك لا يجعل من ذلك حظا لنفسه في
الخطوط اما الحرم تركي ، لنفسه الاطراح خطا حتى يهي عن من قبل ما
ينسوا ما قدره يفر بالمرطق لانه علم بالله وميل ملهوت السموت والارض وهو
حسبه بلا يحسبه او عدم القبحات الخطية مع حق الله تعالى اوليها لا من
المفاهيم العارية على اصحاب الاحوال في مثل صوما . جاء ويوشى ونحو انفسهم
ولو كان بهم خصاصة **وفى نقل عن عائشة** رضي الله عنها ان ابن
الزبير بعث لها بما في غي ارضي فقال او اراء ثمانين ومائة الب مروت بطبق
وتبري من عاينة يحطت تقسم بين الناس ما عشت وما عثر ما من ذلك لا درم
بلما است فالت يا جارية ملع بلحى . جاء . تذا غني وزي وفيل لها اما استلحت
يما فست ان تشي برحم لهما يقضي يا عليه ففالت لا تعطين لو كنت قد
ابعت **وفى جرح** قال ان مسكينا سال عائشة رضي الله عنها وفيها ما يبع
في بيتها الا غصيا ففالت لموات لها اعطيه اياه ففالت ليس له ما يعطي في
عليه ففالت اعطيه اياه فالت ففالت فلما مسكينا اعد واليا اذلت او انسان
ما يخذولما شاء وكفنها من عتق عائشة ففالت طلة من صراموحي من في صا
ورود عندها فست سحر العا وتوتس فع ثريظا وباعت ما لها بماية وسمته
ثم ابطى على خن الشحي ومنزل يشبه الوالي على بعض المصلحة فلا يخذ الا
من الملأ لانه قام له اليغز بنفس الله وتديم . مغام تديم . لنفسه فاما ادبي
لنفسه الخط عن رتبته الرما مود ونفا وصوما . سم ارباب الاحوال ومنهم
من يعرض نفسه كالوكيل على مال اليتيم ان استعرا استعج وان احتاج اكل
بالمعي و . وما عرا له . به دمايم . مال اليتيم في مما بعد ففريكون

في الحال غضا عنه فينفقه حيث يجب الانفاق ويمسكه حيث يجب الاحسان وان
احتاج اخرضه ففرا رغبانية بحسب ما اذن له من غي ابي ولا اقتار وكذا
ايضا اياه من الخطوط في ذلك الاختساب فانه لو اخذ خطه لجاز ونفسه
دون غي . وقوم يفعل بل جعل نفسه فاحاد الخلق فكانه فسام في الخلق بعد
نفسه واحرامهم **وفي الصحيح** ع . ا . ع . موس فان رسول الله هل المعلية
وسم ان الاشج يراذ الرسلوا في الفيا او قل طعام عيالهم بالمدينة مجمعا
ما كان عندهم في ثوبانهم اقتسموه بينهم في اناه . واحرمهم من وانا منهم
وفي حديث المواخات من المطاين بين الانصار ففرا ففرا في عليه الصلاة والسلام
يفعل في معازيه من سزا ما مشهور بالاشجار بالخطوط مجود غي مفاد لفر
عليه السلام ابوا بنفسه ثم ينقول بل جعل على الاستفاضة في حالين صوما
والذين فيهم لم يغيروا انفسهم بالخطوط الحاجلة وما اخروا لانفسهم
لا يحرسيا في خطا لفقر اليه اشي طامي . وهو ان يوشى الانسان بنفسه على
غني . ولم يفعل ففرا له بل اشي غني . على نفسه او صور نفسه مع غي . وانما
تت له لا كان صوما .
انفسهم بمن له من لم يجعل له خط وتجرهم في التجارات او مع الاجارات لا يخذرو
الا ما قل ما يكون من الراجح والاجي . حتى يكون ما حاول اخرضه من ذلك لا حسبا
لغني . ناله ولزلا بالفتا في الحقيقة فوق ما يلي ومنهم لانفسهم ففرا طلاء الفاس
لا لانفسهم فاني الخط ففرا بل ففرا . ون المجانيات لانفسهم وان جاز
كالغش فيهم . ففرا شح ان صوما . لا حفون بالفسح الاول فاني ادمع انفسهم
لا بالمال ومع التي في الواجب ابتعد ومنهم من لم يبلغ مبلغ صوما . بل اخروا
ما اذن لهم فيه من حيث الاذن واستقوا ما استقوا من واقص واجب الانفاق

الرقي في الامور العقلية المتعلقة بالعبادة لا يقتصر في ذلك على جنس
 الانسان ولا في تدرج عليه الشبهة على الحيوانات فلما احتلنا على الامور
 بالتي فيها حسن كماله عليه قوله عليه الصلاة والسلام في ذلك خبر وحيث
 ايجز وحديث تعزيب المراتبة في رتبة رتبته وحيث ان الله كتب الاحسان
 على كل مسلم بانه اقلهم باحسن القلة المحرقة والاشياء لا بالفاضل
 بالمفاهيم الاصلية مما يلحق الامور في نفسه امتثال الامور به واقتران بنية
 حل الله عليه وسلم فكيف لا تكون تعاريف من سري سبيله عبادة خلقا
 بخلاف من كان مما ملأ على خلقه بانه انما يلتفت خلقه او ما كان على بقا الرحمة
 ومن اليسر عبادة على الاطلاق بل هو عام في مباح ان لا يخل بحقوق الله او بحق
 غيره فيه واما المباح لا يتجسس الا الله به وان في خلقه انه فاع على خلقه من
 حيث امر الشارع بعبادة بالنسب اليه خاصة وان في خلقه كذا فيمن
 خارج عن داعية خلقه بخلق النسبة **فصل** ومن ذلك ان البناء
 على المفاهيم الاصلية ينقل الاعمال في الغالب الى احوال الوجوه ان المفاهيم
 الاصلية دائمة على حكم الوجوه من حيث كانت حقيقة الامور الضرورية في
 الدين المسميات باليقين وان كانت فخر لا هارت الاعمال الخارجية عن الحق
 دائمة على الامر القاطنة وقد تقوم ان غير الواجب بالحق وبهم واجبا بالخل
 ومنزاعا بل بالخل فيما هو مشروب بالحق او مباح بخلق النظام باختلافه
 بغيره مما ملأ بالواجب باما البناء على المفاهيم التابعة فيسوقا على
 الخط الذي منه والحق لا يستلزم الوجوه بالبناء على المفاهيم التابعة
 لا تستلزم الوجوه بفوق كون العمل مباحا ما بالحق واما بالهل والحق معا
 واما مباحا بالحق مكي وشا ومنوعا بالخل ويان من في الحقيقة في كتاب الاحكام

فصل

فصل ومن ذلك ان المقصود الاول في الخلق المخلوق يتصور الفرض الى
 على ما يفرض الشارع في العمل من حصول مصلحة او اضرار معسوقه فان العاقل به
 انما يفرض بليمة امر الشارع اما يعرفهم ما يفرض او اما الجهد امتثال الامر
 على تقديره فيصوفا من مقرر وانما انيت ان يفرض الشارع اهم المفاهيم
 واولها ما كانا وانه نورهم بالاشياء غير من والخلق فان المخلوق له على
 من الوجه اخذ له زكيا واما عاملا في مشروب ولا فاض من مبادئ الشارع
 فيسواج وان في تباثوب بين المخلوق على تلك النسبة واما الفرض التابع
 بلام في تباثوبه في ذلك لان اخذ الامور والغير بالحق او اخذ العمل بالحق
 فرفرض فرض الحق من اطلاقه وخصه عمومه بالاشياء كغيره الاول ومنها
 من فاعرة الاعمال بالنيات وقوله عليه السلام الخيل الى جل جلاله ولم يجل
 من ولم يجل وزر ما انما في جلاله في جلاله في سبل الله بالكل
 له في جلاله او رغبة بما اصاب في طيلفاته في المرح او في رغبة فان له
 حسنا ولو انما فطقت طيلفاته لا باستت ش ما اوش في طيات اثارها
 اروات احسان له ولو انما في تباثوب منه في جلاله في جلاله احسان
 فيقول اجمي في ذلك الوجه من المرح لهما في الفرض الاول لانه ففرض بار تالخطا
 سبل الله ومنزاعا في خارج بكان اجمي في تباثوبه عاملا في مفاخرهم
 فالعليه السلام ورجل بهذا تقيا ونفعيا ولم ينسحق الله به رقابها
 ولا فخرها فيقول من في سبل في حاج الحق المحمود كما يفرض وجها
 خاها وهو خلقه فان خطمها بقصورا على ما يفرض وهو السق وهو حاج
 الفرض التابع ش فالعليه السلام ورجل بهذا في اديا ونوا لافضل
 الاسلام فيقول على ذلك وزر بغيره الحق المندفع والمستقيم من اهل

متابعة الضرر والافلام فيه فافهم في العمل بالفضل الاول الاقتصار
 بما يعال رسول الله صلى الله عليه وسلم او بالعبادة او بالتأخير لان ما ضرر
 يشمله نص المقتدر في الاقتصار وشاكر الاحالة في التوبة على نيته
 المقتدر في حمايه قول العبادة في احواله بما اوحى به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكان حجة في الختم كذا يكون في غير من الاعمال **فصل**
 ومنه لان العمل على المفاخر والاهلية يهيئ الطاعة اعظم واذا اخولفت
 كانت مصحقة اعظم اما الاول فلان العامل على وبقضا عامل على الافلام العام
 لجميع الخلق والدفع عنهم على الاطلاق لانه اما فاحر لجميع ماله بالفضل واما
 فاحر نفسه على امتثال الامر الذي يدخل تحت فصره كل ما نصرت الشارع
 بترك الامر واذا جعل جزم على كل نفس اجابا وعمل كل فعله عامة فصرها
 ولا تشدي اعظم من العمل ولا من اجابا النفس فكانما احيا الناس
 جميعا وكان العالم يستغني له كل شيء حتى الحوت في الماء بخلاف ما اذا لم
 يعمل على رفعة ما يملك فوابه مبلغ فصره لان الاعمال بالنيات بمقره فان
 فصره اعم فان اجابا اعظم ومن لم يعم فصره لم يخرج من الاعمال وان كان
 وموظف امي **واما الثاني** فلان العامل على المفاخر عامل
 على افساد العام وموفاة للعامل على الافلام العام وفصره ان فصر
 الافلام العام يعظم به الاجم بالعامل على فصره يعظم به وزره ولذا كان
 على ابن ادم الاول قبل من وزره كل من قتل النفس المتحقة لانه اول من سبى
 القتل وكان من قتل النفس فكانما قتل الناس جميعا ومن من سنة سنة
 كان عليه وزره ووزره من عمل بها **فصل** ومن هنا تكشفت
 فاعرفه اخبره في احوال الطاعات وجوامعها التي تتبعت وجرى
 راجعة

راجعة الراعي والمفاخر الاهلية وحياتي الزنود اذا العتيت وجرى
 في مخالفتها ويتبين لانه لا بالتقوى في الطام المنصور عليها وما الحق
 بها فيلسا باننا تجر به ان شاء الله تعالى **المسألة السادسة**
 العمل اذا وقع على وبقضا المفاخر التابعة بلا جمل ان تعاضد المفاخر
 الاهلية او لا فافهم **والا** يعمل بالامثال في الشك وان كان سحبا
 في حظ النفس **واما الثاني** يعمل بالحق والصدق في دا
 والمطابقة اما بالعمل ومثاله ان يقول مثالا من الماخر وبقضا المفاخر
 من المفسوس اياها في الشيء الاستمتاع به جانا استمتع بالمباح واعمل
 باستجلاء لانه ما دون فيه واما بالقوة ومثاله ان يدخل في التمسك الى
 في المباح من الوجه الملائق فيه لا في نفس الماخر لم يخطئ بيانه والمناخ
 له ان من يتوصل اليه من الطم يواظب على ان يتوصل اليه منه فيزله الختم
 في الاول واذا كان الطم يواظب على ان يتوصل اليه من جنة مباحا الا ان كان
 حبة بالعمل اعلا وحيه غير المباح في اية الصورة في ذلك ان في ركنه ان
 كونه عاملا بالحق والامثال ان احسن لانه لو لم يكن خذ لم
 يجرى لاجل ان يتبعه في اية عاين حتى يكون الفصر في نفسه بمجرى امتثال
 الامر من غير حجب نفسه ولا فصره في ذلك بل كان يمتنع للمطهر
 ان يواظب الحبة حتى يستحق من البيت ويجعل على من الفصر المجد
 من الحجب ومنه على جميع ما يقابل ولم يواظب الله تعالى ولا رسوله بشيء من
 في ذلك ولا تخرج من فصر المخطوط في الاعمال العامة على حال مع فصر
 الشارع للماخر في الاعمال وعرف النفس بياضها وان لا يلحق بها
 غير المرتكبا ابراهم على ان الفضل في الاعمال اخذات عمادية

لا يشاء اهل الاعمال **فان** كيف يتاتى نصر الشارع للاخيار في

الاعمال العادية وعن النبي صلى الله عليه وسلم

معدود لان تكون معموله على مقتضى ولا يقهر بها عمل جليل ولا امر
احق ام شيطان ولا تشبه بغيره من الملة كشبه الماء او العسل في حرقه

الحق واخر ما صنع لتعظيم اعيان البخور والنار وان صنع المسلم او ما دج
على صفات الجاهلية وما تشبه ذلك مما دون نوع من تعظيم الشهد كما

روى ابن حبيب عن ابن شهاب **فان** الله في ان امر اقيم بين
نظام من اسماء على النبي وفي امر عينا فقال له المفسرون عن طريق الماء

لوانه ما عليه ما كان امر ان لا يغير ولا تقوى فتقل من يعمل فيها
في امر امر حيزا من الماء في غلظها بالدم وامر بصفحه له ولا يحاجه منها

لها ما باطل واخلاقا وفسح سائر ما بين العمال فيها فقال ابن شهاب ليس
والله ما صنع ما حل له ثم ما ولا اكل منها اما بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم اخوان يذبح الجنان مثل من كان في امر الله عليه حفاظا لما دج
عن النبي وسائر ما اكل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا جاء التفسير عن معاذة الاعراب

وفي رواية يبارون الى جلال يفتي كل واحد منهما بما يراه صاحبه فاقترعا
عقد اجود فما نيز عن اخله لانه مما اكل النبي صلى الله عليه وسلم **فان** الخطاين

وي معناه ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بخصه الملوذ والروصا
عن قروهم البوران واوان حروث فيجود لهم في غنود لا من الامور

خس ج ابرو اورد نثر عليه السلام عن طعام المتبارين ان يوطل ويطما
المتعارهان اليه وايضا يغلب صاحبه بفنل وما كان نحوه اما شاع على

جفنة ان يذبح على المشي وعن بقدر من الاعمال فانه ان يذبحه فنل الفص
هان

كان تش يطاع المشي وعن ولطف النبي صلى الله عليه وسلم على من رقت العتيا
من اية عات من **فان** من اكل الخمر في التي وند وضوله فيها مما

اصل النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل **والثاني** ان يكون نصر الحق
مع ايضاح الاعمال العادية لطفا للعمل في الطاعات وسائر الصلوات

وجاء في دخول الجنة او النبي صلى الله عليه وسلم من النار الحق وند لما باطل فطما يستلوا
يلزم عنه اما يسان المصارفة بلان طلب الجنة او النور من النار سحرية

خط للمؤمن بينه وبين طلب الاستمتاع بما اباحه له الشارع وان كان فيه
من حيث كثر حقه المثلان احسنهما عاجل والاخر ابلر والتجمل والتساجيل في

المستلة على يد وكالتجمل والتساجيل في الرضا لا مناسبة فيه ولما كان طلب
الحل الاجل سابقا كان طلب العاجل اولي بكونه سابقا واما بطلان الشأن فان

النار ان جاء بان من عمل جود ودا عملا يدخلهم الجنة ولما كانت دخلن
الجنة ولا تقبلوا كذا فترخلوا النار من يعمل في رايه بخل وفضل ابلر

شما حتى يضر على العمل بطوط النجوس ولوهان طلب الخط فادها في
العمل لكان النور ان فاذي اما يفهم في العمل ولا باطل بايقان بخله

ما يلزم عنه وايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يستل عن العمل الذي دخل
الجنة ويعطى النار فيجي به من غير احق از ولا يتخير من طلب الجنة في

ذلك **وقد** اخبر الله تعالى عن غا لما ظفكم لوجه الله الا ان يذبحكم جناه
ولا تشورا بقولكم انا نخاف من ربنا يوم ما عيسى ما فطمي في اوجه الحرث

مثلكم ومثل البخور والنار ومثل رجل استاح فوطا في الحرث وهو
نصر في العمل على الحق وفي حشر بيعة الانصار فاولم للتيسر على الله عليه وسلم

اشي كل بل واشي كل لبعسلة بلما اشى كل قالوا يعالنا قال الجنة

وبالحكمة وبمزايا من ان يحصر جميعه في به الخطة من العمل وان
 يغفل عن العمل فيكون له اذ كان له ان يغفل عنه فاذ خلج العبادات
 ما ولى ان لا يكون فاذ حاد في العبادات **فان قيل** بل مثل ما فاذ
 في العمل بالغير المحفول ما المعقول ان العامل بغير الخطة فيجعل حكمه
 من غير العمل وسيلة لانه لو لم يكن مقصودا به العمل وفقد في هذا
 منزلة من اخل به وعزله العمل لم يكن وسيلة في طلب الخطة من طي يفسد
 وفقد في هذا انه جعله ليعمل الرغبي، ونحو خطه بدو بالنسبة التي لا الخط
 وسيلة وقد تم ان الوسائل من حيث هي وسایل في مقصودة لا نجسها
 وانما غير تنفع المفاخر حيث لو سقطت المفاخر سقطت الوسائل ويجب
 لو تفرقت الوسائل المفاخر ونحوها في يتوسل بها ويبحث لوم فينا من المفاخر
 جملة في الوسائل باعتبار من كانت تكون عالقة وانما اثبت من الاموال
 المشروعة اذ اعطيت التوجه بها في الخطوط النجوس بغير عار في مقابلة
 بها الامور حيث الخط بها الخطة من المقصود بالعمل لا التعمير فاشبهت العمل
 بالامور لا جعل خطوط الدنيا من الياسة والجماء والمال وما اشبه ذلك
 والاعمال المأثورة في هذا العالم في التعمير بها اذ اخذت من حيث اذن فيها
 باذ اخذت من جهة الخطوط سفح كونها فتعبر بها في عزلة العمل
 بالاعمال المأثورة او المتعمير بها لعلها الصيام واشياها ينبغي
 ان ينفذ التعمير بها وكل عمل من عادة او عبادة ما مورا به يحفظ النفس
 متعلق به باذ اخذت من الوجه لامن جنة كونه متعمرا به سفح كونه
 عبادة بمارس العمل الاعتبار في العبادة فيسقط التعمير به وانه لا معنى
 العمل في به وايضا من المأثورة المتعمير بها في خطه باليت شعرك

ما الذي كان يضع اوثق له كان من سعي الخطوط من كان يليه من التعمير لانه
 بالامور والتعمير لا باذ اخل من المعلوم انه يليه من المأثورة والمتعمير به
 فلا بد من مقصود في نفسه لا وسيلة وعلى ذلك في القليل بقوله
كتب ما تشار سلم . **وجامع** النار لم تنضم
البيع من الحاجب المستحق . **شاء** الجاهل مع المحرم
 ويعني بالوجوب بالشرع باذ اجعل وسيلة اخذ من مقتضى المشروعة ومارس
 العمل بالامور والتعمير على غير ما فعل الشارع والفكر الخاطي لغرض الشارع
 بالكل والعمل المكنة عليه مثله لعمل المكنة على الخطة كعزلة والوضو افض
 ثبت ان العبادات لم مع نفسه مع ربه حق والحق له عليه ولا يجب له عليه
 ان يطعمه ولا ان يصفه ولا ان ينعيم بل العيون اهل السموات والارض
 فاعزله من لا يجوز الملائكة لله الحق البالغة باذ الم يكن الما بعد التعمير في
 ان يدفع به من غير طلبة خطه وان طلب الخطة بالعمل فيكون ما يحفظ السير
 بل بخطوط نفسه واما النصوص الدالة على صحة من النظر بالآيات والاحاديث
 الدالة على اطلاق الاعمال له وعلى ان ما لم يخلع له مقصدا فلا يقبل ان العمل
 طفولة وما امره بالايعة والله فخلص له الدين وقوله من كان في جوار الله
 ربه وليعمل عملا طيبا ولا يشي ما بعبادة ربه **احل** في **الحديث**
 ان الغنى الذي جاء من الشريعة وفيه من كانت في الله والى الله ورسوله فيجزيه
 الى الله ورسوله ومن كانت في الله الرزق فيا يبيها او امره ان يتخذها فيجزيه
 الرزق الذي اليه لا ييسر له من التعمير لانه بالامور بالتي تشاء . **ما** من كل امري
 ونحوه غفل مضاعف لم يفعل قضاء فيه تجر حسيما باذ ان تشاء الله تعالى
 بالعالم الخطه مفعول ولا لا جملة من الصلوة المتقدمة من العامل لاجل

خريم السوء وعبر السوء وبه الاشارة الى وفريق الامم كله قوله تعالى
 الذين الخالق وانما فضل عو القاسم من فساد ما هو فادح في الاخلاق وما دخل
 للشوب في الاعمال فبال الغنى الى خلقه من حظوظ الدنيا تستحق
 اليه النعس ويحل فل او كثر انظر الى العمل تكرره عبودية وفل به خلاصه
 قال الانسان من غفل في حظوظه من غفل في شؤانه فل ما يبعد بعلم من
 افعاله وعبادته من عبادته من حظوظ ما واغنى اخر عاجلة ولزلا من سلمه
 في غير خطرة واحدة خالصة لوجه الله تعالى ولا التي الاخلاق وعسى
 تنقية القلب عن غنى الشوائب بل الخالق موالى لا يافت فيه الا طلب القرب
 من الله تعالى قال وانما الاخلاق تتلهم العمل عن غنى الشوائب فبال
 وفيها ما حق يحرم فيه نصر التقرب فلا يكون به باعث سواء قال ونسوا
 تصور الا فرح له مستحق في العلم لا في البحث في الحق للربنا
 في قلبه في ارضه لا في الاثر والشرب انما بل تكون رغبته فيه من غنى في قضاء
 الحاجة من حيث انه في رزة الحياة بلا يشيكي الطعام لانه طعام بل ان يقويه
 على العبادات ويتمتع لو هو من الجوع حق الحاجة الى الاكل ولا يفتقر في قلبه
 حظ البغى الى ابر في كل رزة يكون قدر الضرة مطلوب عنده لانه
 في رزة لا يفتقر بلا يكون له نعم الا الله تعالى فحتم من الضمير لو اذ شرب
 او تقوى حاجته كان خالما العمل في جميع جهاته وسكانته
 بل وفاق مثالي في نفسه ويصور على العبادات يجرى ما نومه عبادة وحاز
 درجه المخلصين ومن ليس كذلك في باب الاخلاق في الاعمال والمسروعة عليه
 الاعل سبل التدور ثم تعلم على باغ المسئلة وله في الاحياء من فضل المدنى
 مواضع يعي بها من اوله بالادان غزلا بالعامل ملتفت الى رغبته في نفسه

ع

بها خطاب ما وقع الظالم عليه فاجابوا **ج** ان ما تقرر العبادات على
 في ين احرها العبادات المتقرب بها الى الله تعالى بالاحالة وقد لا الايمان وتوابه
 ونقوا عن الاسلام وسامى العبادات والشا الطاعة الجارية من العبادات التي
 في التي امضا احش المصلح بالاطلاق وبه ما اقتضاه المعبوس بالاطلاق ونسوا
 هو المشيوع لمصالح العباد ودر المعبوس عن غنى ودر القسم الذي هو المعقود
 المحر والاول هو حق له من العبادات الدنيا والمشروع لمصالحهم في الاخرة
 ودر المعبوس عن غنى ما الاول فلا يخل ان يكون الخط ذميا او اياها وما كان
 كان اثم وما يفسد خط فباله الشرح حسيما تقدم وانما شىء ما بطله
 من حيث اشتهى بهم انما يتعد ما حرم الشارع ولا الشىء مع الله في ذلك العمل
 غيري ولا فطر مخالفة انما فطرهم من الشارع حيز رتب على الاعمال خيرا اتم
 فاحر الوقوع الى اهل الاعمال معيار العامل ليجمع له الجاهل ما الله وحى
 على مقتضى العلم الشرعي وذلك في فادح في اخلاصه لانه علم ان العبادات المنيحة
 والعمل الموعود ما نصرة وجه الله لا ما نصرة غيري لانه غنى وجعل يفعل الاعباد
 الله المخلصين وليد لهم رزق معلوم الوفوة في جنات النعيم الا ان باذا كان قد
 رب الجنان على العمل المخلو وعرضه فكلما الايش به مع العبادات في نفسه
 ويصرفه على رزق ذلك ولطلب الخط ليس بشىء ان لا يعبر الخط بنفسه
 وانما يجبر من رزق بالخط المطلوب وهو الله لا غنى لواته مع الله غنى في
 ذلك الطلب في العمل والله لا يغفل عما فيه شىء ولا في شىء اوليست
 مسئلتا من شوا فطرهم ان فطر الخط الاخر وبه العبادات لا يخل في الا
 خلاصه في حيا بل انما الجوع ما يانه لا يوهله الرخصة من الاخرة الا الله
 تعالى في لا يافت له على الاخلاق فدر اعلم ان غنى في لا يخل في لا وايضا فان

الخط لا يقطع عليه الجولاي الرنا ولا في الآخرة على ما شر عليه ابو حامد لان
 انها خطوط الخبير الصبح في الآخرة بالنظر الى محسوسهم والتفكير فيه والتلذذ
 بها جادة ولا يخطو عليها بل هو اعظم ما في الارض وهو راجح الرخا
 الصبر من ذلك لان الله تعالى غيّر عن العالمين والرضاء فان كان الانسان يعمل
 في الدنيا امتثال الامام نادى فليل ان وجوه الله عن وجوه ام الجميع بالاخلاق
 والاخلاق اليه من الخطوط الطائفة والاجلة عيسى جوا لا يصل اليه الا خواص
 الخواص ولا قليل من صف المطلوب في بي بي تطيع ما لا يطاف ونسوا
 شربة وعل ان بعض الامامة قال ان الانسان لا يتجه الى الحق واليه امة من
 الخطوط صفة الائمة وبقاها في مرقوم في قال ابو حامد وما قاله حق
 ولا في النوع انما الرادوا به بين العزيمة الي امة عما يسميه الناس خطوطها
 ولة لا الشئون الموهوبة في الجنة فقط بما التلذذ في المعجزة والمناجاة
 والتمتع الروح الى العظيم فينزل في نوماء ونزل لا يعرف الناس خطا بل
 يتجهون منه قال ونوماء لوعى ضوا اعما فيه مؤثرة الطائفة
 والمناجاة وملازمة الشهود للحكمة الالائية في اوجس انهم الجنة
 لا استحقاق ونما ولم يستحقوا من حتم خطه وطاعتهم لخطه ولا من خطهم
 معبودهم دون غيرهم عزما قال وعوا شيا لا اعظم ولا من نوماء على من
 اخر عما ان يسبق له امتثال امي الله الحق بانه امي ونحوه قبل حضور
 الخط بهم عاملون بالامتثال للامام والامام من الامم على درجات
 ولا في الخط لا في تقع حضوره على قلوبهم الا انما اروا لامفال في حمة
 اخلاصه شولا والتشوق من يسبق له الخط الامتثال بعزانه لما سمع الامام
 والنبي خط له الجنة وسبق له الخوف والرهبة يلجوا على الله فيموتون
 الاول

من الاول ولا من شولا مخلصون ايضا الى اهلها ما ان لم يسم في طلبه وهم يوا
 عما ان لم يسم في الله باعنه من حيث لا يقدر في الاخلاق عما تقدم **بسم**
 وان كان الخط المطلوب بالعبادات ما في الرنا يسمو نسمان فسم في جمع الرطاح
 الشينة وحسن الظن عن الناس واعتقاد البغيلة بالعامل بعلمه ونسب
 في جمع الرينة حفظ من الدنيا وشوق بان اخرها في جمع الرنا يسمو الانسان في
 نفسه مع الغلبة في امان الناس بالعمل والامام في جمع الرنا امان ليس له لا
 مالا او جادا او غير ذلك لا يسمو ثلاثة اقسام اخرها في جمع الرنا يسمو الطر عن
 الناس واعتقاد البغيلة بانها من النور متبوعا وما اشكال في رما
 لانه انما يعيش على البقاء فهو الحر وان يكن في غير ذلك فله قوة يعلم هذه
 او يعلمه ونزاهته وان كان تابعا فهو محل نظر واجتفاء واختاب العلماء
 في شرا الماهل يوقع في العسيرة في الرجل الذي يعلم له شئ يقع في نفسه انه
 يجب ان يعلم ويجب ان يلغ في كل من المجرى وفي ان يلغ في كل من غيره وفي
 ربيعة شرا **وعزى مالك** من طريق الوصوفة العارفة للانسان انه
 ان الشيطان يات للانسان اذاسم م والناس على النبي فيقول له انك الم اريد
 وليس كذلك وانما نوماء يقع في قلبه لا يملكه وفر قال طر والفت عليه حجة
 في وقال عن ابن ابي عمير عليه السلام واجعل له لسان صوف في الاخرة وفي حرق
 ابن عمي وقع في نفسه انما الخلة بامرات ان افعلها فقال عي لان تكون فلتنا
 احب الي من خزا وكذا وطلب العلم عبادة قال ابن العربي سالت شيخنا
 الامام ابا منصور النيش ازاء الصوف عن قوله تعالى الا الذين تابوا واهلوا ويمنوا
 ما يسبقنا ذال الخفي واليعالهم للناس بالعلام والطاعات قلت
 ويلي من ذلك قال نعم لتثبت امانة وتبع امانة وتقبل شهادته فقال

اجز الحرة ويعتبره في بعض الامور وما كان خلقا تجر من الحرة والقى الى
 جعل مثل هذا مما لا يتعلم فيه الجادة والثاني الموعود في العمل فاشاعة
 من عمل الطعام واحتما لا يجوز اولى فريضة او بيطنة تعرف له والثالث
 العروة للزوجة النجاء والتفعل على الناس والى ابع الحرة في البلاد والجامع
 الحرة مخافة الفرية النجس والاخر والى والشباب من تعلم العلم
 ليجتمع من العلم والشباب الوضوء بها والثامن الاعتناء بها
 من الخلاء والسادس عيادة التي من العلة على الختام ليعلم به ذلك والعاشر
 تعليم العلم ليجتمع من كونه المفت ويتخرج طلبة الحرة والسادس عشر
 الحج ماشيا يتوجه له القيا ومن الموضع ايضا محل اختباء اذا كان الفجر المذكور
 تابعا لنصر الجادة وفقر الترم الذي الى ميثاقه واشيا هذا خارجا
 عن الاصلاح لا من شطاه يهي العمل عليه اخذ بسبب ذرة الاخر او اما
 ابن الحرة يوجب الرخا لانه له وكان مجال النظر في المسئلة يلتفت الى
 انقطاع النصير او عدم انقطاعها واما الحرة يلتفت الوجود الانقطاع في
 الصلوات وطائفي التي الى الالتفات الرجعي الاجتماع وجود امان الفهمان
 ما به انقطاعها او ما وذلك بناء على مسئلة الصلاة في الدار المعصومة والخلافا
 ميثاق رافع ورا حجب في هذا البطلان جاء اذا كان غزوا لانه النفي ان والحضر من
 المذخير على ان القول بجهة الانقطاع في هذه الانقطاع اوجه لما جاء من الامة
 على ذلك في القيا ان الترم ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم بغير مواسم
 الحج وقال ابن الحرة في البزار من الانكاد بالحج او التجه اذ ذاب الى سلبه فعد قال
 الخليل عليه السلام اغذاه الرب ينفذين وقال الخليل معكم ما خفتكم
 وقد كان رسول الله عليه وسلم جعلت فيه في الصلاة مكان يستريح

ايضا من تعب الدنيا وكان في هذا نفسه ولزم في هذا ان لا يحول في هذا على شرا
 الوجه فادع في هذا على بل هو كما قال ميثاق وياخذ على الاصلاح وفي الحرة
 يا معشر الشباب من استطاع منكم المساءة فليتن وج بانه اعق له يوم واحضر للرب
 وفيه يستطعم بعليه بالصوم بانه له وجاء في ابن شحوا عن ابي عبد الله
 قال حفيظ الفقيه اياكم بزرز شغل الى جل المطيبا فعبا بغيره وطعيب
 فطعمه على ما بين بغير من نفسه وساله عن الدواء فقال اي هذا الصوم فسلم
 معركه فقال له يا ابا عبد الله على غي غزاة له ما كنت لا اعرف فيجب بالصوم
 الا لوجه خالصا له عامة في العهد الاخير والخير لا يقل نفسه عن هذا قال
 ابو علي وفيه في ذلك المجلس حروف التي سول عليه الصلاة والسلام في ذرة
 الحرة رحيب عراي اذ لا عليه في المجلس واحسن في اخرته في ذلك في غي
 من المجلس سلم للحرة وقد بحث اليه هل له عليه وسلم وثم رجلا يشترط صرا
 في شرب بقاء يعلم ويخبر بغيره بالافان في الشرب الا التي اسنة والرهو والاحا
 في شرب ذرة الحرة في شرب من ذلك ما في احبه الامام في صلاة من امي
 الجماعة فانتظار الداخل ليرى الرور معه على ما جاء الحرة وما لم يجر له
 ما لا يجر عمل به في والتجفيف لاجل الضيق والضعف وهذه الحاجة وقوله
 عليه السلام ان لا سمع بخله البع الحرة وحره السلام في الصلاة وحطايته
 المؤمن وما شبه ذلك مما هو خارج عن حصة الصلاة معقول في هذا بغيره
 في ذرة الصلاة ومع ذلك فلا يفرض في حصة اخلاصا بل لو كان ثابا العبادة
 ان يفرض في فخرها فخره اخ سواها الفتح في هذا مشاركة الفجر الربانية
 اخر رجعا اذا جاء المحر فاهل التسليم في انتظار الصلاة والحق عن اذاية
 الناس واستفجار الملائكة له بان كل فخره فخرها ثابا في في واخر اجده عن

اخلاصه عزه، وشراعيهم بالتعاقب بل كل من هذا هم في نفسه وان كان
 العمل واحدا لان الجميع محمدين عا وبذلك ما كان في عبادة من الماء من فيه لاشي
 لاشي اخلاصه الا ان الشريعة بخطوط النفس المحمودة بالانسان لا يمنع اجتماعها
 مع العبادات الا ما كان يوضعه من اجلها كالحج والاعمال والشرب والنوم والربا
 وما اشبه ذلك اما ما لا يوافق فيه فكيف يعرف الضرر اليه في العبادة كسرا
 لا يشيخ ان يفعل شي انه لا يمانع من ان اجماع الضرر للعبادة من ضرر الامور
 الدنيوية او لولا ذلك لكانت الضرر الدنياء على ضرر العبادة بالحق لم ويقع
 التراجع في المسائل بحسب ما يظن للمجتهد والثالث ما يجمع الرأى ان
 ياحل من ان الضرر من نيل المال الجنا، فيض الى باب المذموم شي عار او ضرر ما
 في جعل المناهي الداخلية الاطاع لها في ضرر انما يفسد اموالهم ويليه
 في العمل المراه من الخلق فيض نيل حطام الدنيا وحطه معلوم فلا ما يورث
 في الاحكامية **فصل** واما الثاني وهو ان يكون العمل اهلا للعبادة ان
 الجارية من العبادة كالصالح والبيع والاجارة وما اشبه ذلك من الامور التي علم
 ضرر الشارع الرافعي بها لمها في العاجلة وخوفا ايضا في اثمه الشارع
 وراعي في الامور والنواهي وعلم ذلك من فموى بالقوانين الموضوعة وانما
 علم ذلك بالاطلاق فله من ذلك الوجه في مخالف لضرر الشارع وحيث حقا
 وهي مما من اوجه ووجه ثان انه لو كان طلب الخط في ذلك لافاد حيا في التماسه
 وطلبه الاستمرار مع العبادات كالصيام والحلاوة وغيرهما في اثم اهل البيت
 والضرر والامتنان **وقرأ** تعفوا على ان العبادات لا تقتضي الرتبة ومنها
 ما في كون الضرر الى الخط لا يقع في الاعمال التي يتسبب عنها ذلك
 الخط بل لو غفل رجلان روح لم يمتي ويحيه ليعبد من اهل العباد

اولي

اولي في ذلك تواجده من حيث لم يشع فيه نية العبادات من حيث هو ممتنع
 فيه الى باب والسمعة بخلاف العبادات المفردة بما تعلل له تعالى في ما
 اوجه ثالث انه لو كان طلب الخط في ما ساقفام به الضرر على الامتنان بها
 في الحق ان السنة كفولة بغير ما يات ان خلق لهم من انفسهم ان وجبا
 لتسخطوا اليها وقالوا ان جعل لهم السيل لتسخطوا فيه والضرر بمها
 وقال الله جعل لهم الارض انشا والسماوات انشا والارض والسموات ما في
 به من الشمس ان رزقنا لهم وقال ومن رحمته ان جعل لهم السيل والنفار لتسخطوا
 فيه ولتتقوا من بفسله وقال وجعلنا الزلازل ما وجعلنا النار ما شيا
 الى الايات الرغبي في ذلك لا يخلص ذلك ان ما جاء به في من جهة التعليل
 لا يقع النه عليه في من هذا الامتنان لانه في نفسه طلبة واختلاف العبادات
 وقطع الامور كالطاعة والصيام والحج والعبادة الا ما في خوفه وعمران
 نكسوا شيئا وموخي لهم بغير قوله كتب عليكم القتال وهو كرم لكم فخا ما
 ما يميل اليه النعموس وتقوى الاوطار وتقى به ابواب التمتع والفرات
 النسيانية وتسرب الخلل الواقعة من الغزاة والروا، وجميع المفردات
 واخرى ان لا مان الايمان بها في من هذا الامتنان ضابط وانما كان خذلا
 اقترن من البساط الاخر بها من جهة ما وقعت المنة بها ولا يشترط الاخذ
 على ذلك في الجردية ولا نقصا من حق الربوبية لا انفسهم
 مطالبون على اشيء لا بالشكر للخذ امتن بها ولا هم وان قيل
 يملزم على من ان الاخذ لها بضرر النبي من الخط فاما ما اذا كان
 المفردة المعصوم من الشارع اشد الخط والامتنان به ومنها ايضا
 لا يقال به على الاطلاق لما تقدم **فالجواب** ان اخذنا من حيث

تلبية الام والاذن فرحل على ضفة الخط والتحية لانه اذا انزل الى الترع
 مثلا ما خرو من حيث الترع ملو وجه لوم يسر اليه لثقه مثلا بان اخرو
 من ضل الى ما حصل به اخرو من حيث الخط لان الشارع فصر بالتخارج التام
 ثم ابتعد. اثار احصة من التمتع بالمرات والاعمار في نعم يتنعم بها المخلب
 خاملة بالتمتع بالحلال من جملة ما فصر الشارع فكان فصر هذا الفاضل
 في بيان الخط وقد ايجبه فصر الخط بلان في بينه وبين فصر بالتخارج نعم
 التمتع بلان مخالفة للشارع من جهة الفصر بل موافقة من جهة قبول
 ما فصر الشارع ان يتلفا بالقبول وهو التمتع وموافقة من جهة ام الشارع
 في الجملة يقف اعتبار المطلب به في حسن الادب فكان له تاديب مع الشارع في
 تلبية الام زيادة الوصول ما فصر من نيل حظ المطلب وانما يعصر
 امتثال الام الفصر الى الفصر الاكل من حصول النسل فصر بالامتثال الام
 ملك للشارع في نيل المفضل خطا بل طالب الخط فصر بغيره فصر التزينة
فان قيل بل طالب الخط طامنا الوجه ملان اذا اتم فصر الشارع
 في الام من خرو البعثة **فالجواب** انه لا يجعله مطلقا بانه حين
 الفصر مبالغ فيه في نيل فصر الخطوط من ابي الفصر الشارع الاكل وايضا
 بالداخل في حكم من الخطوط اذا اخل بكم الشا ط العاين هل انه يلزم وتكلم
 التزينة والقيام بمصالح الاكل والولد فصر ما لم انزل الام بزيادة انه
 ينبغي على الزوجة ويقوم بها بخلاف لا حتى لا يستوء الفصران فصر بالامتثال
 ابتداء حتى كان الخط حاصلا بالظن وفصر الخط ابتداء حتى صار فصر
 الامتثال بالظن مثبت ان فصر الخط في نيل القسم في قادم في العمل
فان قيل بل طالب الخط اذا لم فصره لم يفصر بالامتثال على حال
 وانما

وانما طلب خطه به بحيث لم تات له على غير الوجه المشوع لا خرو لا كونه
 لم يقصر عليه الا بالوجه المشوع فحل يكون الفصر الاول في حقه موجودا
 بالفترة ام **فالجواب** انه موجود له بالفترة لانه اذا لم يفصره
 سئل الى الوصول الى خطه على غير المشوع في جوده الى الوجه المشوع فصر
 اليه وفصر الوجه المشوع يتضمن امتثال الام والعمل يتصور الا ان وفصر
 الفصر الاول الاكل وان لم يشح به على التعميل **فوق** بيان كسرا
 في موافقة فصر الشارع واما العامل بالخط والظن بحيث لو يكون فصر
 فحل مطلوبه واما فصر الشارع او خاله بغير من الخو في ش. وموطا في
 والشواعر عليه اظني **فان قيل** ما فصره عما ملان فصر المخالفة
 بظانهم انه عامل بالظن لا بالحق واما عمله على غير فصر المخالفة بغير
 بما ملان بالظن بل بالحق فيقتضي موافقة ان العامل بالخط بغير ما في الام
 الشارع حكمه حكم الناس فلا يسبب عمله الى الفصر فخطا بالطلاق وانما
 واما في الشارع خطا فيسبب انه في عمله على الجملة فلا يكون عمله
 بالظن ايضا الى نيل العامل بالظن الى اكل ادب ام الشارع لم تقوله
 عامل بالظن وقد وافي فصره مع ما في انما ان موافقة ام الشارع في
 الخط موجودا **فالجواب** انه اذا عمل على غير فصر المخالفة
 بلا يستلزم ان يكون موافقا له بل الحالات ثلاث حال يكون فيها فاصلا
 للموافقة بلا يخل ان يصيب بالطلاق والعالم لا يعمل على وفقر ما عمل
 بلا اشتغال او يصيب بغير الا بقاء او لا يصيب بغيره ان فصره في
 العامل بالخط في انما انما الخو في تقريه ان العمل فصر وان العمل
 ما ان في فصر على ذلك الوجه الذي دخل فيه يفصر مخالفة لافق في ط

الاحتياط بنزله العمل فهو اخذ في الحق وفلا يخاله الم يحرم في طارعه
 عمله ان كان موافقا واما اذا فخر مخالفة امر الشارع بسواء في العبادات
 وافق او خالف لا اعتبار بما خالف فيه لانه مخالف الفرض بالطلاق وفي العبادات
 الاهل اعتبار ما وافق دون ما خالف لان ما تشترط فيه النية في صحة من الاعمال
 لا اعتبار بما وافق في الفرض الشرعي ولا درء الاشياء واما اذا لم يقصر موافقة
 ولا مخالفة في العمل على محرم الخط والقلة كالقادر ولا يدر ما الذي يعمل
 او يدر وما كان اذا فخر في العاجلة في غرضه مشي وما اوحي مشي ومع
 وحكم في العبادات عزم الهمة ان وافق فخر الشارع والا بعزم الهمة وفي
 من الموضع نظري ان يقال ان المفروض انما يتصور موافقة غير مقتضى الاكثار
 الا في حال يشاي مخالفة وقد يفتقر لغيره في بعض الحالات المحمودة والعمل
 والسعيه التي لا تفرضه الرموافقة فخر الشارع في احكام المال بل لا فيل
 يحرم بغيره نص بان مطلقا وان وافقة المصلحة وفيل ينعقد ما وافق المصلحة
 منها لاما خالفها هل يفتقر الى هذا النظر ونحوه مطلق الفخر الى المصلحة
 في متخذه وبغيره من الفخر مخالفة الشارع وقد يقال النقص انما يفتقر
 بما يشاء عنه وقد تشاكنا مع عزم الفخر موافقة فخر الشارع بصح
بمصلحت حيث قلنا بالهمة مع التقيد بان العادة وان خالف
 الفخر فخر الشارع بان ما مضى الخلاف فيه مع احكام البقاء واما اذا
 اجبنا ما مضى من كسره من الكتاب في نوع الهمة والبطان من كتاب
 الاحكام بدل ما خالف فخر الشارع بقوى اهل على الاطلاق لاخذ بالتبعين
 المتخذه والله اعلم **المستقلة السابعة** المطلوب الشريعة في كل
 احكامها وان قيل العبادات التجارية من الخلق في الاختصاصيات

وساوي

وساي المحامات الدينية التي حرم في الخطوط الطاجلة والعقد
 على اختلافها والتفريق الحالية على تصرفها والثاني ما كان
 من قبل العبادات اللازمة للمصلحة من جهة تزجده الراد اخر المصروف ما ما
 الاول بالنهاية فيه هيحة يفتقر فيها الانسان عن غير ويقتصر مقامه
 فيها لا يتجه بها فضا يميز ان يتوب فضا به استجلاء المصالح له ومن
 المصارعة بالاعانة والوكالة وتكون له ما مضى فضا لان المحنة التي
 يطلب بها المصلحة في لادله حاله ان يات في سواها كالبيع والشراء
 والاحقة والاعطاء والايارة والاستجارة والتجارة والفقه والبيع وما
 اشبه ذلك لا ما مضى وعالمية لا تقتصر المصلحة عادة او شي على الاقل
 والشراء والسكن وغير ذلك مما يجتبه العبادات والاعطاء واحكامه
 التابعة له من وجوه الاستمتاع التي لا تقع النيابة فيها شي ما كان مثل
 نزع من غير النظر فيه لان حكمه لا يقتصر على جذا وفل لا وجوه
 العقوبات والازدجار لان مقصود الرجم لا يقتصر على صاحب الجنابة ما لم يكن
 في لادرجها الى الملل ان النيابة فيه تتم بان كان دائما امين الاموال
 وغيره في مجال نظري واحتواء على الجوارات بالحق على ان الغياب
 فيه التقيد بل تقع النيابة فيه او المال فتع والعبارة بناء على انشراح
 بتحتية اوجي بلا يتجه وكما نفي في الزرع بناء على ما مضى عليه في الحق
 وما اشبه من الاشياء **في الحاشية** ان حكمة العبادات
 ان احتقت بالمصلحة فلا نيابة والاهت النيابة ومنه الفهم لا يحتاج
 الرافعة دليل لرفع الام فيه وعمل العامل لا يتجه بها غير ولا يتنقل
 بالفقر اليه ولا يشترط ان وجب ولا يجوز ان يخل ولا لا يجب النظر

الشئ في القطع مفدا وتحليلا فالولي ملحة من الرعد و امر احرفا
 النصوص الاله ملحة لا فوله تعا ولا تار وازرة وراخر واذ ليس للاسان
 الاماسح و في الف. ان ولا تار وازرة وراخر و في مواضع و في بعضها وان مع
 مشقة الرجل لا يحمل منه شئ. ولو كان في اخر شئ فالوضي في كوفها من
 شئ كرفعه وقال تخر و قال الذي في شئ و الذي في شئ و الذي في شئ
 ولحمل خطاها في و ما في حملين خطاها في شئ. انهم اخذوا وقالوا
 لنا اعمالتنا و اعمالهم وقال تخر و لا تخر و الذي في شئ و ما في
 يا لقروء والعشيق. يد و ن وجهه ما عليه في حسابهم من شئ. و ما في
 حساب الاله و ايضا ما يدل على ان امور الاله في الاله في شئ. و ما في
 كقولهم يوم لا تملأ بصر لنفس شئ افضل عام في نقل الاجور و حمل الاوزار
 و تخر و قال و اخشوا يوم لا يجزيه و الذي في شئ و لا مولود و ما في
 و الذي في شئ و قال و اتقوا يوم لا تجزيه بصر عن نفس شئ و لا قبل من شئ
 شجرة و لا يورث من شئ الاله الرشي من المعز و في الاله
 جزا ندر عليه السلام عيش. في الاله في شئ و لا تملأ لكم من الاله شئ
 و الشئ و ما في مفهوم الجادات الخضر له و التوجه و التفتة للشي
 يديه و الا في شئ تحت حكمه و عمار في القلب بركي. حركيكون البصر عليه
 و جوارحه حاضرا في الاله و ما في شئ غا في شئ و ان يكون ما في شئ
 في في شئ و ما في شئ في الاله على حسب طاقته و الشاة شافي من المفرد
 و نقاد. ان من شئ ان لا يكون الجبر و لا المطلوب بالتحضوع و التوجه
 خاضعا و لا متوجعا ان انا في شئ في شئ لا مقامه في الاله و شئ
 الخاضع المتوجه و المتخضوع و التوجه خاضعا و متوجعا انما هو انما هو
 بعبارة

بعبارة العبودية و الاتعاب لا يعرف المتعب به و لا يشغل عنه الرخي
 و النيابة انما معناه ان يكون المنوب عنه في شئ الخايب حتى يعرف
 المنوب عنه متعبا بما اتعب به الخايب و لا لا في في العباد انهما
 في في شئ فان كان النبا في اداء الذي في شئ في مقام المذبحان
 ما المولى ان متعبا به في موعده لربيه في و عاقبة التي في يعرف له
 به و في شئ التعليل لا يتصور ما يتعب المنوب بشئ ما اتعب به الخايب
 و النيابة انما على حال و الثالث ان لو كانت النيابة
 في العبادات البرية لصحت في الاعمال الغلبية كالايان و في شئ من
 الصبر و الشئ و الذي في شئ و التوكل و الخوف و الرجاء و ما في شئ و لا في شئ
 تخر التكاليف محتوية على المخلع عين الجواز النيابة في شئ يكون
 ام. استواء على الجحيم في العمل والاستقامة و لم في شئ في
 المصالح المختصة بالاعيان من العباديات كالاكل و الشرب و الوقوع
 و الباس و ما في شئ في شئ و الجوده و الفصاح و التقري ان
 و اشياءها من انواع التي في و في شئ في شئ في شئ في شئ
 من جهة ان حكم شئ الاحكام مختصة بفرد لا سائر النفقات
 و ما تقدم من ايات في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 محكمات في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 حمل بعضهم عن بعض او في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 في شئ المعز في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 القول بان العموم انما اخبر لا في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ

العمومات الكلية وجزمها عند عريضة التخصيص والنسخ وغير ذلك
 من الامور المعارضة فينبغي للبيب ان يتحرر عن غشوة الخلفيات
 التي عينة ولا ينصبها عندها **فان** كفاها من وفرجاء في النيابة
 في العبادات واكتساب الاجر والوزر من الخير وعلم ما يعمل شيئا
 احسنها الا انه لا بد من التمسك بالما تقدم وهو جملة منها ان الميت
 يعرف بكناهه الحي عليه وان من سنة سبعة سببية او خمسة كان عليه
 وزرعا اوله اجرها وان الى جلاها امان انقطع عمله الامر ثلاثا وانه ما
 من نفس تقتل ظلما الا كان على ابن آدم الاول كجل من هذا وفيه ان
 والذين امنوا واتبعوا ما نزلناهم به من الحق انهم في رحمتهم وفيهم
 بان الايمان في حقون الى منازل الايمان وانهم يلحقوا به ما عملوا من
وفي الحديث ان من اذنت اذنت اذنت لا يستطيع
 ان يشهد على احد الى احلة اجماع عنه قال نعم وفي رواية اخرى ان كان على
 ايدي لا يبرأ فضيعة اكان يحثي به فالنجم قال لا يبرأ الى اخوان يقضون
 ومومات وعليه صوم عام عنه عليه وقيل لا رسول الله ان ابي ماتت
 وعليها نذر لم تقضه قال ما فقه عندها وفراها مقتضون من الاحاديث
 فيها وعلماء وجماعة من لم يبرأ الرضا لا قالوا يجوز رتبة العمل
 وان لا ينجح الموصوب له عن الله تعالى بغير جملة تدل على ما يوكفي
 من نوعها ويشير ان ما تقدم في الطلقة المذكورة ليست على العموم بل
 تكون محيطة **والثاني** ان القاعدة في جمع اليها غير متعلق
 بينها وبين قاعدة الصوفة عن النبي وفي عبادة لانها انما تكون
 صفة انما انصرف وجهه الى تعاقبها وانشال امرها ماذا تنقن الى جلا
 الرجل

الى جلاهم انما لا علم المتصرف عنده واتسع به ولا سيما ان كان متبا فخر
 عبادة جعلت في هذا النيابة ويوجد ذلك ما كان من الصوفة في ضلالتها
 كالزكاة بان اخر اجدا عن النبي جازين وجاز عن ذلك الغي والركوع
 اخية الصلاة **والثالث** انما ما عرفنا من متبعين عليهما انما لم
 وقال المتبعون عليهما وليس يحمل الحافلة للروية في قول الخطباء ان حامل
 الامم في ذلك ان يتبع زيد ويحرم عمر وليس له الا ان ياب النيابة في
 امر تصحيح لا يجعل قضاء ومنه ايضا نيابة الامام عن المأموم في القيامة
 وبعده ارطان الصلاة مثل القيام والنيابة عنه في سجود السجود بمعنى
 ان يحمله عنه وحز لا الرعاء النبي بان حقيقته خضوع له وتوجه
 اليه والخير هو المستقيم بمقتضى تلك العبادة وفرد خلق له ملائكة
 عبادتهم الاستعجار للمؤمنين خصوصا ولمن في الارض عموما وقد
 استغفر النبي على الله عليه وسلم لا يبرأ حتى لا ما كان للنبي والذين
 امنوا ان يستغفروا للمشركين وقال ابن ابي له لا تستغفر له
 حتى ترضى الاستغفار لهم ولا تستغفر لهم حتى ترضى ولا تقبل على
 احد منهم مات الاية وان كان فريضة عنه فلم يمه عن الاستعجار لمن
 كان حيا منهم وقال عليه السلام اللهم اغفر لعمر ما نعلم ولا يعلمون
 وعلى الجملة بالرعاء النبي بما علم من دين الامة ثم وروى **والرابع**
 ان النيابة في الاعمال البرية هي العبادة ان صحيحة وحز لا يبرأ العبادة
 البرية وان طاعتا واجبة على الانسان عينا وحز لا المالية واولها
 الجهاد بانه جازين ان يتسبب به المكلف به فيجب عليه وحز لا
 ان في الامام والجهاد عبادة بانه اجازت النيابة في سائر الجهاد

بانواع الاعمال المشروعة لان الجميع مشرع والخامس ان مثال
 الاعمال التخليقية ان يميز علينا وفرحنا والاشارة على ما يعمل
 فيها كان الجناح او شرا وهو اصل متعلق عليه في الجملة وتلاهي بان
 احدهما المصايب النازلة في نفسه وامله وولده وعرضه وانما
 ان كانت باختساب طعم بخار من سبباته واخذ بها من احرعني، وحمل
 غني، وزر، ولم يعمل بخلافه فظلال يجر الله تعالى في حشره ابي نسي في
 المجلس يوم القيامة وان كانت بغنى اختساب بخير جارات ففها او
 جارات واجور كمن جاء فيمن غني سرغى سا اورع زحيا داخل منه
 انسان او حيوان اقله ابي رقيق ارفع في سابع سبيل الله داخل من
 مرج اذ روفة اوشى به في نفس اواسى شعبا اوشى فيزولم في ان يكون
 بله فيجرح حسنة وسامى ما جاء في منزل العز والخصب
 الثاني في النيات التي تجاوز الاعمال كما جاء ان الله يكتب له قيام
 الليل والجناد واما حسنة عنه عز وجل لا سامى الاعمال احر فالعليه
 السلام ان يكون له مال يعمل به مثل ما يعمل فلان وخصما في
 الاجر سواء وحرث من ثمرة حسنة ولم يعملها خب له حسنة والمسلمان
 يمشيان المحرق الرغنى في له من اللذة الرالفة على المكلف
 بجنى النية كالعامل نفسه في الاجر والوزر جاذ اكان كالعامل وليس
 بعامل ولا عمل عن غنى، ما ولو ان يكون كالعامل في الاستتباب غنى،
 عن العمل في الجواب — انخر الاشياء وان كان منها ما
 قال به العلم في همة النية بان الذي يصح امتسعا اما فاعرة
 الصفة عن الغنى وان عودنا عبادا فيست من منزل الباب بان خلاصا

في نية في عبادة من حيث هو تقى الرالفة تقى وتوجه اليه والعرفة
 عن الغنى من باب التقى بان المالية ولا كلام في هذا واما ما عرى الرعاه
 فلما هي انه ليس في الرعاه نية لانه شعاعة للغي وليس من منزل الباب
 واما فاعرة النية في الاعمال البرية والمالية فانها بها في محفلة
 المعز لا يشق طمعا من حيث هو خزل نية بل المصوب عنه ان نور
 الغنى فيماله سيبا فيه بله ابي في لان الجاذفة منه حان لامي
 الناي والنية على محض التقى في ابي خارج عن نفس التقى في
 باخي اجم المال والجناد وان كان من الاعمال المحرومة في العبادات
 فيمن في الحقيقة معفولة المعز سامى في وفي الضحايا التي في مصالح
 للزنا لا في لا يجوز لها جمل الا في وفي الا اذا فصر وجه الرالفة تقى
 واعلاه خلة الله بان فصر الرضا في لخطه مع ان المصلحة الجنادية
 فامية طفلعة الام بالمعروف والنهي عن المنكر والجناد شعبة منها
 او علم ان من اقل العلم في النية في الجناد بالجنال ما فيه من تقى في
 التمسر للطلعة في غنى من ابي اخر الرضا ولوم فرتنا فصر التقى في
 بالعمل لم يه فيه من تلح الحق نية اهلا وجرى لا اعنى افر فيه ايضا
 واما فاعلة المصايب من باب النية في التقى واما الا في
 والعجاة في مقابلة ما قبل منه الام خارج عز له وكون حسنة
 العالم تقطر للظلم او سينات المظلوم تقى عمل العالم من باب
 التي امان فيجرحا وقات لان الا في اخر الرضا وية انما تقوى في الاجور
 والاوزار لا لا فيار من لا ولا درهم وفروقات القفا في الدنيا ومثله
 التي سر والزع من باب المصايب في المال ومن باب الاحسان ان كان اختيار

ماله ومصلحة العاج عن الاعمال واجدة الواجبات على الاعمال المختصة
 بالاعمال بما يتبادر الى ذهنه من سبب نيته فمن عمل بقوله من الله
 تعالى مع ان الاحكام المتبادرة في الرضا على الطول والزلزال يقال فيمن عجز عن
 عبادة واجبة في نيته ان لو قدر عليها لعلنا ان له اجرا من عملها مع
 ان ذلك لا يستلزم الفناء عنه فيما بينه وبين الله ان كانت العبادة
 مما يقدر عليها لو تمكن ان يفعل مسلما او يسوقا او يعجز عن شيء الا انه لا يقدّر
 كان له وزر من عمل ولا يحرمه الرضا من عمل حتى يجب عليه ما يجب على
 العاقل حقيقته ليست من النسيان في شيء وان جرت النسيان بالغايب
 سواء المكتتب بعبادته عليه اوله فجزء الفواعل لا تغفر ما قام قبل
 وفي جميع الرضا في اول السؤال بان عمدة من خالف في المسئلة
 بحديث تحريم الميت الجور لخاصة جملة على عبادة الرب في تحريم الميت
 انه الحق الموت اخله على العبادة عليه واما من سبق سنة وحديث ابن ادم
 الاول وحديث انقطاع العمل الا من ثلاث وما اضيفه ذلك في الجاه فبما
 راجع العمل الجور او المازر لانه الذي نسب فيه او لا يعطى في يازميه
 تجه المسبيات والظلم الى ارجح الرضا في ناس من عمله لا من عمل
 المتسبب الشك والوقوع المحرم في قوله تعالى والذين امنوا واتقوا
 في رخص الالة لان ولله كسب من رخصه بما في رخصه من خفي بخانه
 منصوب الى الالة وبذلك لا يصح قوله تعالى ما اغتر عنه ماله وما كسبه ان
 ولله من رخصه بلاغي وان في جميع الرضا لانه وثق عينه به كما نقل عنه
 بما في اعماله الصالحات وذلك قوله تعالى وما التفت من عملهم من
 شيء وانما يشغل من كل ما ورد ما يقع من الاحاديث بما نفاذ الله

في معارضة الفاعل المستعمل عليها وبسبب وقوع الخلل في معانته
 فيه خاتمة وذلك الصيام والحب واما النذور وما كان فيها ما في جميع الر
 الصيام والحب في باب به في هذا امور احسن ان الاحاديث في هذا
 فضيلة نيل التجار ومسلم ما اعطى ابدا ما اكل في
 الاعمال وهو ما يقع الاحتياج به في ذلك الم تغاير اهلنا فطحا مكي
 ان اعارضته وايضا ان الهوا في حريته من كان وعليه صوم صام
 عنه وليه انه في الامر طهي عايشة وفرض طه ولم تفعله وقت
 بخلافه وقال في حريته التي كانت وعليها نذر انه لا يام وبه الا ان عمار
 ومن خالفه واقر بان لا يصوم احقر من احر والفقهاء ان الناس على قولين
 في منى الاحاديث منهم من قيل ما في منى اهلنا كما عجز عن خل
 ومنهم من قال ببعض ما جاز ذلك في الحب ما من الصيام وهو من رخص
 الشايعي ومنهم من رخص باطلاق كما في الشايعي
 عند ذلك انهم اتفقوا في الصلوة على ما حكاه ابن القتيبي وان كان ذلك لازما
 في الحب لمكان وطحن الطوب لانها في ولا يجوز ما لا يجوز في غير كسب
 التي شتمت فرائد وبيع الحر ماله واتفقوا على المنع في الاعمال
 الفلانية ان من الظلمة من قال الاحاديث على وجه بوجه هذه اعتبارها
 وظلما وذلك انه قال سئل الانبياء عليهم السلام ان لا يمتنعوا احرا
 من رجل الحب في يراهم سبوا عن الغناء في الحب والصوم يا نفروا ما سبوا
 فيه من حكمة كونه في الا من حكمة انه جاز عن المنوع عنه وقال في الغايل
 لا يعمل احرا من حد شيئا ما في عمله فيموت نفسه كما قال تعالى وان ليمر
 بالانسان الا ما سحر والى ارجح انه يتم ان تكون منى الاحاديث

الظن عن الله تعالى واستقر له ملكا بالتعليق وان لم يكن، الا ان ذلك من
 الملك الخزانة اعم في مثل حوزة المال وجه النقص فيه بالخبرة وغيره
 من مما يحسن فيه فغيره من الغايل ما ورثته من بلان بقدر وقته لبلان
 ويقول ان اسم ربي وكلمة عبدا وضوح او كلمة لا شيء وما اشبه ذلك وان لم
 يجهل شيء من ذلك في حوزة وكما في مثل التمسك في حوزة الوكيل بقوله
 وان لم يعلم في الموكل بقوله ان يجوز من ير الوكيل في ايضا التمسك في بقوله
 فيما هو سير له التي هو على كل شيء وكذا في معنى النظر في قيمة الثواب
 والله الموفق للصواب **المسألة الثانية** من مفعول الشارع
 في الاعمال ادوام المصلحة عليها والربيل على ذلك واخر كقوله تعالى الا المصلين
 الذين هم على هلائهم ما يكون وقوله ويقسمون الصلوة واقام الصلوة
 يحسن الادوام عليها بنزاجهم في الاقامة حيثما كانت مضافة الى الصلوة
 وجاء من اجله في معنى المرح وهو دليل على قصر الشارع اليه وجاء به
 الا انه من يما في مواضع كقوله واقسموا الصلوة واتوا الزخوة وفي
 المسحوق احب العمل الى الله ما دام عليه ما حبه وان وقال
 خذوا من العمل ما تطيقون فان الله لن يميل حتى تغلوا وكان عليه السلام
 اذا عمل عملا اشتهه وكان عمله دعة وايضا بان في توفيت الشارع وفاق
 العبادات من معي وفاء ومضونات ومستحبات في اوقات معلومة
 لاسباب طاهرة ولغير اسباب ما يقع في حصول الفروع بقصر الشارع
 في اقامة الاعمال وقد قيل في قوله تعالى الذين هم على هلائهم ما يكون
 رعائهم ان عزم ما عانهم لهما موافق كذا بقصر الدخول فيها والاستمرار
في من قبله يوجب حكم ما الرمة الصورية انفسهم من

الاوراد

الاوراد في الاوقات وامر بالتحاطف عليها باطلاق لا ختم فاسما باصور
 في يقع بتدريج اسم بالمصلحة ان الراد الوكيل وعمل في واجب من حقه
 ينظم الرمسولة الدخول فيه ابتداء حتى ينظم في مثاله فيه وكل بقدر عمل
 الوفاء به كقولهم اعم ما جاء في المشقة التي تدخل على المكلف من وجوب
 احكامها من جهة شدة التعليق في نفسه بطش في او تفسله في نفسه وال
 والثبات من جهة المرافعة عليه وان كان في نفسه خيرا وحسنا
 من ذلك الصلة وانما من جهة حقيقة خيفة باذا التمسك ايضا معنى
 المرافعة ثقلت والشاعر قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلوة وانما
 الحسنة الاعلى الخشيع بمصلحة في حق في ان بقا الامر بالصبر واستشعر
 الخشيع لم يترك عليه في لاجل ما وجبهم به من الخوف التي هو ما في
 الرجا التي حاد وقد لا ما ظفنه قوله الذي يلحقون انهم ملقوا رجس
 الالة بان الخوف والرجا يستلطان الصبر بان الخاف من الاسر يسند عليه
 نصب اليه ان والراجح لئلا يطلبه فيم عليه الطول في المساحة
 ولاجل الدخول في العمل على قصر الاستمرار ووفق التحاليف على التوسع
 واسفح المرح ونحو عن التشريع وفرفال عليه السلام ان من الذي
 يتزجيا وغلوا فيهم في فوا ولا تنقض الرقبة عمادة الله بان الميت لا
 ارخانطعا ولا طم البفر وقال من يشاد من الذي يقبله وعمر يشمل
 التشديد بالادوام مما يشمل التشديد بانفس الاعمال والامانة
 على من المعز كشيء **المسألة الثالثة** في التماسك التي هي
 بحسب المصلحة خلية عامة معزاة لا يمتنع بالخطاب بحكم من احكامها
 القيمة بغير دون بعض ولا يماش في الدخول تحت احكامها مطلقا

البينة والادلة على ذلك انه واقع
 المنصوص المتظام كقوله تعالى وما ارسلنا الا احباة للناس بشي او قسوله
 قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا وقوله عليه السلام بعثت الي الاجمعي
 والاسود واشياء مني المنصوص مما يور على ان البينة عامة لا خاصة ولو كان
 بعض الناس مختصا بامم يخص به شيء لم يكن من سائر الناس جميعا انهم با على من
 لم يطلعوا على الحكم الخاص انهم لم يسل اليه به فلا يكون من سائر الحكم الخاص
 الى الناس جميعا وذلك باطل وما ادري اليه مقوله بخلاف البيان والمجانين ونحوهم
 من ليس بملكه فانه لم يسل اليه باطلاق وانما هو اخل تحت الناس المذكورين
 التي ان قبل اعتما اقره وما تعلقوا به انهم من الاحكام المنصوصة الخطاب
 الوضع بتمام الامم فيه والبيان ان الاحكام اذا كانت موقوفة لمعها الصلابة
 بالاطلاق لا اختصاصا لاجل جميعا اقره في موقفة حيث ان اختصاصا على العموم لا
 على الخصوص وانما يستثنى من شرا ما كان اختصاصا به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كقوله وامراء مومنة ان وقت بعضنا للنبي الرفولة خالصة لا
 من دون الموفين وقوله تعالى من تشاء فمنه الاية وما اشبه ذلك مما ثبتت
 فيه الاختصاص بالدليل وفي حج الرسول ما خصه به بعض اعمام كشهادة
 قتيبة وانما راجع اليه عليه السلام او يفي راجع اليه كاختصاصه به في مدحه
 بالنهيمة بالتناق الجزعة وخفه بزل بقوله ولا يفي عن
 احد بقوله بمنزلة انظم اليه انما راجع الوجهة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا جله وقع النهي على الاختصاص في مواضع اعلاما بان الاحكام
 الشرعية خارجة عن قانون الاختصاص والشالاجع العلماء المتقدمون
 على ذلك من الحماية والتمايز ومن بعدهم ولزلاهم والاعمال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم حجة للجميع في امثالها وحالها وما وقع من الاحكام
 على قضايا معينة وليس لها صفة عامة في كل العموم اما بالقياس او بالرد
 الى الصيغة ان في كل العموم المعنوية او في كل من المحاكمات بحيث لا يكون
 الحكم على المحصور في النازلة الاولى مختصا به وفوقه انظر ولما فطر زيد
 منشاوكم از وجنكها ليل يكون على الموفين حرج الاية بقوله الحكم
 في محصور ليس على عامي الناس وفي حجة الاجماع لا يحتاج الرضى بل لو هو
 عن من زاول احكام الشريعة والسقي ابع انه لو جاز خطاب البعض
 ببعض الاحكام حرجية بالحق وج عنه بعض الناس بخلاف ذلك في نواحي
 الاسلام لا يحتاج بها بعضه من طمعت يبدش وط التخليق بندا وكرلا
 واشياء من الفضاء والامانة والشهادة والعتية النوازل والجماعة
 والتقية والكتابة والتعليم للعلوم وفي ما كان من الاشياء راجعة الى
 التخليق في شوط التخليق بندا وجر مع الشوط في التخليق الفرة على
 المخلوق به بالفاذر على القيام بجزء الوفاية مكلبا بندا على الاطلاق والعم
 ومن لا يفر على ذلك لا سفع التخليق عنه بالاطلاق والاطلاق والمجانين بالنسبة
 الى الطهارة والصلاة ونحوها بالتخليق عام لا خاص من جهة الفرة او عرفت
 لا من جهة اخرى بناء على منع التخليق بالاطلاق وكذا الامر في كل ما كان
 موقفا للخطا الخاص حكم ابنا ابنا في الاعمال ومات الاحتياط على
 الدين وفي ذلك **فصل** ومنزلة اهل بيته في عظيمته
 منه انه يعطى قوة عظيمة في اشياء القياس على من في يد
 من جنة ان الخطاب الخاص ببعض الناس والحكم الخاص كان واما في زمان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابي يوتا فيضا بطليل عام يوم امثالها

من الوفاة بلايه مع العلم بان الشيعة موعودة على العموم والاطلاق الا ان
يكون الموعود الواقعي غير م اذ وليس في القضية لغير يستلزم اليقين الحاق
غير المذكور بالمذكور ما يشترطه لادراكه لغيره فلا واقعة وقعت اذ لا
ان يلحق بها ما في هذا وهو موعود الفياس وتأويل جعل المحابة ما تشي
المراد قوله ولعل نزل يصح في كتاب الاذلة بعد من ان شاء الله وهذا
ان كثير من لم يتحقق لهم مفاهير الشيعة يظهر ان الصوفية هي التي على يقة
غير هي يقة الجمهور وانهم امتازوا باحكام في الاحكام المشوثة في
الشيعة مستند على ذلك بما مور من افوالهم واجمالهم وهي شجون في
بما يحيط من بعضهم انه سيل عما يجب في زكاة عن افعال على من فيها او على
من لم يحكم ثم قال اما على من فيها بالظلال واما على من تبهم فيكون ذلك وعز
في لادام في الناس فيهم من صدق بقول الله منهم بان الصوفية اختفت
بشيعة خاصة في اعلامها في الجمهور ومن مكره ومشح جعل عليهم
ويصنعهم الى الخروج عن المي يقة المشرك المحالفة للسنة وكل المي يغير في كل ما
وكل كلفه اذ اختفت احكام الشيعة المشوثة في الخلق كما قيل ايضا
ولا عن روح المسئلة العنفي في الشيعة حتى تميز ذلك والله المستعان ومنه لا
ان كثير من يسمون ان الصوفية ايها لها اشياء لم تجب لهم لانهم في قوا من
رثة العوام المتخلفين في الشرف والرياسة الملايكة الذين سلبوا الاتهاب
بطليها والميل اليها بما سيجازوا من ارسهم في هي يقتضيه ابا حقة بقة الم
المنوعات في الشيعة بناء على اختلافهم على الجمهور فيكون في شجون
في سماع الخبا وان قلنا بان خبر عنه كما ان العلاء سبعة المنسبين الى الاسلام
من استباح شي الى الخي بناء على نظر الفراء بها واستحلاب النشاط

في الطاعة لا على تصور التليق ونزاياء بقتة التي تاداة بفرغم ان التخليع
خاص بالعوام ما يقع على الخواص واهل نزاهة افعال النظر في الاهل المتقدم
مليح تنويه وبالله التوفيق **مسألة العاشرة** كما ان
الاحكام والتطبيقات عامة في جميع المخلوقات على حسب ما طاعت بالنسبة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما خص به كزلا المزاي والمخالف بما من
في نية اعطيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما خص به قول المي ايسا
والتائب ما وقع استثناءه الا وقد اعطيت الله منها انموذجا في عامة
جمهور التخليع بل قد زعم اهل التعبد ان سنة الله جرت ان الله اعطاه الله فيها
شيئا اعطاه الله منه واشي حكمه بعدم فيه ثم ندس من ذلك افضلة وما
فاله يظهر في من الملة اما اذ بالوراثة العامة في الاستحباب على الاحكام
المستتبلة وفركان من الجاهل ان تحسب الامة بالوفاء عن واحد من غير
استحباب وطاعت طيع العواما والاطلاق جميعا فانه الاهلون ولا في
العام على العباد بالخصوصية التي خص بها نبيه عليه السلام اذ قال تعالى
لنحکم بين الناس بما اريد اليه وفالي الامة الذي يستنبطونه
منه وقروا في بلا نظره واما شائيا فيقرط في ذلك من مواضع
خفية يقتضي منها على ثلاث وجها **احد** في الصلاة من
الله تعالى فقال تعالى يا ايها النبي عليه السلام ان الله ومليطته يهلون على النبي
الاية وفالي الامة موالاة يعل عليه ومليشته ليجر حكم من الظلمت
الى النور الاية وقال اولياد عليهم هلت من ربهم ورحمة والشافعي
الاعطاء الى الارضا قال خلق في النبي . ولسون يعطى ربا من خروفا في
الامة ليدخلهم في خلاي فونه وقال رضي الله عنهم ورضوا عنه

والثالث جئنا ان ما تقدم وما تأخر قال تعالى ليقيم لدا الله ما تقدم
من بعد وما تأخر وفي الآية ما روي ان الآية لما نزلت قال العنابة نينامي نينا
بما لنا في السير خلو المومنين والمؤمنات في من تحتها الا انهم خلدوا
فيها ويكلم عنهم سيئاتهم مع ما تقدم وما تأخر وفي الآية الاولى تمام
النعمة قوله ويتم نعمته عليكم ويضربكم بها مستقيما وقال في الآية
ما يري الله ليحيط عليكم من رحم ولخوفي يد ليظنكم وتم نعمته عليكم
الآية والوجه الرابع والخامس الوحي وهو النبوة قال
الله تعالى انا وحيد اليك وسأخبر ما في سر المحزون واليتيم الرضائع وفي
الآية الروية العالمة جن من ستة واربعين من النبوة **والسادس**
في والفرق ان علي بن ابي طالب قال قل في رقبتي وجففي السماء بفرقان
عليه السلام اني ذاك الرجل الذي قالوا فيهم من تشاء منهمز وتؤيد
اليك من تشاء ولما كان فرجيا اليه السماء لم يوف فيهمز على عذر معلوم وفي
الآية قال عيسى وابنته في ثلاث نزلت يا رسول الله لو اتخرفت مقام ابراهيم
صلى الله عليه وسلم واتخرفت مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم لولدت عليا
والعاجي بلوانت امهات المومنين بالحجاب ما في الله اية الحجاب قال وليكن
معاينة اليه هل الله عليه وسلم بعض نساياه برحمتك عليهن فقلت ان اتخير
اوليكن الله رسوله خير ام خير ما في الله بحسبه ان طلقوا ان يتركوا
ازواجهم ام خير الالة وحرث الة طام من خا زوجها صاكت اليه هل الله
عليه وسلم ان زوجا لخاصي وقد طالت هجت معه وفروا له او لم افعل
عليه السلام فخرجت عليه بن بنت راسدا الى السماء فقالت الو الله اشكوا
حاجة اليه ثم عادت فاجابها ثم دفت لتغير الثالثة ما في الله قد سمع
الله

الله فوالله تجر لي زوجا الالة ومن خرافتهم لم تنسج ونزلت به امة عايشة
من الابد وفي ما روي ان اذ نزلت في آية الله من آية الله في آية الله ولكن
والله ما طغيت ان الله من آية الله وحيا يشر ولشأنه في نفسه احق من ان
يتكلم الله في ما يشر ولا عن كذا رجوا ان في رسول الله حل الله عليه ولم
في النوم وما يري الله بها وقال لعل ابن آية الله والي يمشي بالحق في
لها في يمين الله ما يري الله من الحرف في والذين في حوزة وجههم
الآية ومن خاها في ما في رسول الله حل الله عليه وسلم لا تقطع الوحي ما قطعه
والسابع في الشعاعة قال قل عسى ان يبعث الله مفسما
مجموعا وفوتت شعاعة ثمرة الالة كقوله عليه السلام في اويس شعيع في
شريعة وفي ما يمتكم شعاعكم وفي ذلك **والثامن** في المصير
قال تعالى المنيح لا هود وقال الالة المنيح في الله هود لا سلم فهو على
نور مريه **والعاشر** في الاختصاص والمحبة كان محمد احيى
المرثية في ذلك والحديث في ج عليه السلام وفي من احبته يتزاورون
بقا بعضهم عيما ان الله اتهم من خلفه خليلا ما ذا انا في من كلام موسى عليه
الله تخلصها وقال اخي يعيسر عليه الله وروده وقال اخي ادم اعطها الله
بني عيسى وسلم وقال في سمع كلامكم ومحبكم ان الله اتهم ابيهم خليلا ومن
خللا وموسى بنحو الله وموسى بنحو الله وعيسى روح الله وموسى بنحو الله
اعطها الله وموسى بنحو الله **وانا محب الله وما يحب** وانا حامل لواء المحر
يوم القيامة ولا يحب وانا اول شامع وانا اول مضجع ولا يحب وانا اول من
يحيى في خلق الجنة فيفتح الله من خلفه ويع في آية المومنين والي وانا ابي
الاولين والاخيرين ولا يحب في صوفيات الله بفهمهم ويحيونه الالاست

وجاء ومن الحرف انه اول من يدخل الجنة وان الله عز وجل
 وانما اجمع الاولين والآخرين وفوجاه في الامة كتم في امة اخذت للناس
 وقوم **الحساب عيش والشا عيش** انه جعل شامرا على امة
 اخذت بزلالة والاشياء عليهم السلام وفيه ان الكريم وعزله جعله
 امة وسطا لتخونوا شمره على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
والثالث عيش خوارق العادات يعجزات وكرامات النبي صلى
 الله عليه وسلم وفي حق الامة كرامات وفروغ الخلافة من بعد ان يتحدث
 الولي بالكرامة ليلحق الله وليه لا ومن الاهل شامرا وسياة يكون
 الله وفوته **والرابع عيش** الوصف بالجمعة الكتب التسالعة وفيها
 من الغيايل مع النبي ان ربي ابي سول باق من بعد وانه **احمر**
 وميت امة الجاهليين **والخامس عيش** العلم مع الامة قال
 تعالى هو النبي بعث في الامم رسولا منهم وقال فاستمعوا له ورسوله
 النبي الامم الخ يوفى الله الامة وفي الحرف نحن امة امية لا نجيب
 ولا نكتب **والسادس عيش** فاجات الملايكة مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فنام وفيه العناية انه كان يكلمه الملائكة ان
 ابن حنبل وقيل عن الاولياء من قول **والسابع عيش** العجر
 في السؤال قال الله تعالى عباد الله عندكم اذنات لكم وفي الامة ثم من
 عنكم ليعتدكم ولقد عبادكم **والثامن عيش** ربيع الزكي
 قال تعالى ورجعنا لادم حيث بدأنا في ان معناه فمن اسحق باسمه في عفر
 الايمان وفيه كلمة الايمان بشارته في عليه السلام في موعدها
 به وفوجاه من في الامة وموجهم والثناء عليهم في الغزاة ان وفي
 الشبا

الكتب التسالعة كثيرا وجاء في بعض الاحاديث عن موسى عليه السلام
 انه قال اللهم اجعل من امة **احمر** لما وجع التنوير من الاشياء منكم
 والثناء عليهم **والثاسع عيش** ان معاد انتم معاد الله وموالاتكم
 تنتم موالات الله وقال تعالى ان الذين يؤمنون بالله ورسوله انهم هم
 وفي الحرف من اذنك بقوله ادرك الله وفي الحرف من اذنك وفيه
 بان زنه بالمحاربة وقال تعالى من يبع اليه رسول فبما جاءه الله ومعه
 ان منكم يطع الرسول يحسن الله **وتمام العيش** من الاجتهاد
 فقال تعالى يا ايها الذين امنوا احببوا الله ورسوله والذين امنوا
 وفي الامة فواحببوا الله ورسوله واما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحرف
 انه عليه السلام يطعمون من الخلق وقال في الامة ثم ادركت الكتب التي
 احطينا من عبادنا **والعاشر عيش** التسليم من الله في
 احاديث اخاه السلام من الله تعالى عليه السلام وقال تعالى من احمل
 وسلم على عباد الله اطعوا الله اطعوا الله اطعوا الله اطعوا الله اطعوا الله
 سلم عليكم وقال في النبي عليه السلام في خويمة اقم عليها من رجا السلام
والثاني عيش التثنية عن توفع التلغ البش في
 قال تعالى ولما انقضت القرصت في الحرف شيئا قليلا وفي الامة ثبت
 الله الذي امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة **والثالث**
والعاشر عيش العطاء من الجنة قال تعالى ان الايمان اجري معقون
 وقال في الامة بلهم اجمع معقون **والرابع عيش** من
 العطف تيسر النبي ان عليهم قال تعالى ان علينا جميعه وفيه ما عاقراته
 ما تبع في انه ثم ان علينا يمانه قال اني عباد الله جميعه في حرد

ثم ان علينا ما نه ان نسينه على لساننا وانا لافه ولغيري نالقي ان
 للزكر جمل من موهبي **والخبر والعشرون** جعل السلام
 عليهم فمضى وعما في الصلاة ان يقال في التشتم السلام عليهم ايضا في
 التزم ورحمة الله به طاعة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **والثاني**
والثاني والعشرون ان الله سمى نبيه عليه السلام بجملة من
 اسماءه طاهية وبها والجميع وللافة نحو المؤمن والنجي والعليم والحكيم
والثالث والعشرون ان الله بالاطاعة لهم قال الله تعالى يا ايها
 الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الى رسول واولي الامر منكم وهم الامراء
 والعلماء وفي الخبرين من الخلق ايماء بقراطة وفان يكسح
 الى رسول فاطمات الله **والثاني والعشرون** الخطاب العام مودة
 الشفقة كفولة تعالى **والثاني** ما ان لنا عليه في ان لتشفق الانترجحة
 وقوله فلا يكره مودته من جهة لتزويده واجبي الحكم ربه فانما بعيننا
 وفي الامة ما يبرأ له ليحل عليكم من حرج ولخير من يوليكم كم الائمة
 يبرأ الله بكم اليس وما يبرأكم القس من يبرأ الله ان يخفي عنكم وخلق
 الاشرار فبيدوا ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان معكم رحما **والثالث**
والعشرون التهمة من الظلال بعد الخوف وفي ذلك من وجوه الجود
 الخاف بالنية حل الله عليه وسلم فرعهم الله من ذلك وجاء في
 الاقران تجمع ائمة على ضلالة وجاء احبهم الله بيقظه وفي
 القاء ان لا تخونهم اجمعين الامامة من المخلصين فيقول في قوله
 لا تخونهم ائمة على ضلالة والله ان ما اخافا عليهم ان تشكوا بعض ولا يخون
 اخافا عليهم ان تشكوا ايها **والثالث**

امامة

امامة الانبياء في حرق الله عليه السلام ام بالانبياء فالوفور اي في
 جماعة من الانبياء بمجاء الصلاة بامتنع وفي حرق في ورجع
 عليهم السلام الى الارض في اخي الى ما امان من الامة فمضى وانما يعلو مودتها
 بما ماض ومن تسبح الشيعية وجر من ذراعيها اما يدل على ان الله تقدر
 منه خير انا وبني طاعة وتثابته اوهاجا وحوالا مودته من الله تعالى
 ومكتسبة وانحرله على ذلك **والثاني** ومنه لا يحل بغيره عليه
 فوا عن ان جميع ما عطية من الامة من المايا والكرامات والمناقبات
 والتاثيرات وفيها من البغايا انما هي مقتسبة من مشكاة نبينا حل
 الله عليه وسلم لا في كل ضرر انما يتبع بلا يلحق كان انه حمل على
 برون وساطة نبوته كعب **وهو الثاني** اج الميراث يستحق
 به الجميع والعلم الاعلا انما يقتدر في سلوة الميراث **والثاني**
 فاما لا يقول من طعن في امارة امير لم يقتض غير النبي طر الله
 عليه وسلم ولا سيما الخوام الله اخيه بعد انفسهم جميع الشيطان من
 طرهم من الخطايا رضي الله عنه **وقد** نازع النبي عليه
 السلام في صلاته وقال رضي الله عنه ان ملايكة السماء تتخبره
 بجهاد وجاء في عثمان رضي الله عنه ان ملايكة السماء تتخبره
 ولم يمد مثل من انما ان النبي صلى الله عليه وسلم وجاء في السير بين
 حبي وعبيد بن شاذان من عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ليلة مظلمة باذا انور من ايديها حرق في باق في النور بعينها ولم يدر
 مثل ذلك عند حل الله عليه وسلم رضي الله عنه ان من المنفوقات من الجماعة رضي
 الله عنهم ومن جرحهم ما لم ينقل انه طعن بشيء من النبي صلى الله عليه وسلم

فيقال ان خلافتهم من الاولياء والعلماء الربيع القيامة من الاحوال والنفوس
 والعلم والفضول وغير ما يجرى ادمي ويات داخل تحت حليات ما
 نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ادم اذ اكل من الجنة وحيات الحلي
 فرقت به اوهاب تليق بالجن من حيث هو جبر وان لم يصب بهما الحلي
 من جهة ما هو عليه ولا يزل من اذ الجن من جهة على الحلي ولا يزل
 من الجن من خارج لا نقلوه بالحلي كيف والجن من لا يكون حليا الا الجن
 اذ لم من خفيته وما اخل به ما فيه من الاوهاب الظاهر على
 الاثمة تقضي الا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم فيضها للموجود من
 اوهاب به عليه السلام وكما مائة والليل على جهة ذلك ان شئنا منقادا
 بعين الاعمال من اثار الاتباع والامتداد به ولو كانتا طائفتين لامة
 على من الاختصاص بها والاستقلال به كذا المتابعة في طائفتها
 وتبين من المثل المذكور في شأن من الاتي ان خاصية المرحوم
 في وجهه وهو الشيطان منه وذلك لاجل من الوجود في حياته وحمل اياه
 على المعاصي وات تعلم ان الجحيم والنام المطلق العام خاصية الرسول
 صلى الله عليه وسلم اذ اذ ان يعصوا عن الجبابرة والصالحين على العزم
 والاطلاق والاحاجة الرقدي من المعرفتنا بطلان النقطة
 الخاصة بغير من من الجحيم وايضا بان من ارا الشيطان او جبره من الانسان
 انما المقصود منه الجحيم من غير زيادة وفراحتا في النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه خواصه من ان الله عليه السلام اقره الله على نفسه
 من الشيطان حرم ان يطلع الرسالة الميسر ثم توحى ذلك ومنها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على الامم بنفسه ومن عسى ولم يطلع على
 شئ

شئ منه ومنها انه عليه السلام كان افاض من غنا الشيطان
 وان من به منه وعسى لم يكن انما وان يعرفه واما من جهة عثمان
 فلم يمد ما يشار بها بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم بل يقول هو
 اولي بها وان يرضى ما من نفسه اذ لا يلزم من عزمه ان يرضى بها هو هذا وايضا
 بان ذلك لاعتناء الخاصة ذات به وغير شئ من حياته وفكره الى النبي
 صلى الله عليه وسلم اشر الناس حياء واشرح حياء من العزراء حور حياء
 باذ اذ ان الحياء اهلها ما النبي صلى الله عليه وسلم من اهل حياء على
 الحال وحل من التي تيب في القول في السير وما حبه لان المقصود
 بزل الا حياء حرم من المخير في الطي بوليا بلا طاعة والنبي عليه
 السلام لم يكن الغلام يحب جبر بل كان من في الطلعة حياء من
 الضوء بل كان لا يحب به ما هو اخف من حياء الطلعة فكان من
 من خلفه هما من من اياه وعسا ابلغ حيث كانت الخارقة في نفس
 البص لا في البصية علوان ذلك انما كان من محبتات النبي صلى الله عليه
 وسلم واما ما في التي طفت في امة يعرف به زمانه بجزا التفرغ
 من الذي ينبغي الاعتماد عليه والاخر من الامور من جهة ما على
 الجملة في ما يقع للناس في هذا بيان الى ابراشغال ولا اشغال
 فيما يحول الله وان في كلام الغاية في فاعر الا فضيلة والخاصية
 في **قوله** من البواب من البطلان في الرحلة خارقة حورا
 على احرمان كان لدا اهل في حرامات الرسول صلى الله عليه وسلم ومحياته
 في حجة وان لم يكن لدا اهل في حجة وان لم يكن يسلط الراي انما
 حرامه اذ ليس علمه على يد الانسان حرامه بل من هذا ما يكون

خلافة وحيث عليه الحق بشهادة نعم الله انما يعلم منكم نعم الخلق لله انما
 يحكم بشهادة نعم الله انما يعلم منكم نعم الخلق لله انما يحكم بشهادة نعم الله
 من العبادات التي لا رتبة فيها الا في الخوارق التي تراها في امور الفاعل
 بحكم الحكم يعلمه من له بالنسبة الى العلم المستبعد من العبادات
 لا من الخوارق ولولا ذلك لكان الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الحق
 العظماء وحسن ان الحق عز وجل في العبادات الشائكة المألوفة يعرف ان
 كان يحكم بالحق استه في الاحكام في ياعلى طريفة ايا من معاوية ايام
 كان قاضيا قال ولست بخاف من الاسلام ابي بكر الشايع في ياعلى طريفة
 من امان قال وهو حقيق باله ان كان يحكم بالحق استه وطرفا من غير حجة
 سواها **فان قيل** من امكن من وجع حرهما ان خلافا ما
 نقل عن ارباب المكاشفة والكمات بفكر متبع اقوام عن تناول اشياء
 كان جازم في ذلك تناولها اعماء على شعبة او اخبار في معهود الا
 تم والتم اجاء عن الشبل من اعتقاد ان لا ياكل الا من الحلال في باب الحادية
 شي من غير حكم ان ياكل من خافه انه الشئ لا ياكل من جازم ليس هو
وعنه عبا من المختار انه في وجع امه طيلة الدخول وقع عليه
 من امة فلما اراد الدخول من امة عنهما ما متنع وخرج عنهما في ثلاث
 ايام حتى زوج وخرج له من كان له علاقة عادية او غير عادية يعلم بشاغل
 من المتناول حلال ام اكل الحرام المحاسب كان له من في ياعلى طريفة احابه
 ان امرين الرمايه شعبة ثم يصنع منه واحدا له حوش ابي نوري
 ونحو في قصة الشاة المسمومة وفيه باكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 داخل القوم وقال ربحوا ابراهيم وانها اخبرني انك انتا مسمومة ومات

بشئ من السوء الحرق فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم القول وانتم
 هو ونحو اجماعه عن الاكل من الاخبار ونحو اجماعه من الشئ من قبلنا
 ونحو شئ لنا الان في ما ينع وذلك في قصة في اساءة بل انما وان يحضرا
 وحضرا القيل بعضا ما جيل الله واخي بفانله في ياعلى طريفة الحق بالفصاح
وفي فصل الخبز في السعينة وقيل القلام وهو طعام في
 من المعز الوحي في ما ينع في ياعلى طريفة الانبياء عليهم السلام وشاغل
 الاولياء رضي الله عنهم والشاة انما اثبت ان خوارق العادات بالنسبة
 الى الانبياء والاولياء طالعادات بالنسبة اليها وجمعا لولدا ام عاقل على
 نجاسة الماء او غيره اوجب علينا الاجتناب في شاة لانا لا نعلم في من اكل
 من عالم الغيب او من عالم الشهادة وكما انه علم في من روية البهي لوقوع
 النجاسة في الماء وروى في بعض الكشف القين فلا بد ان ينع الحكم على
 من اكل ما ينع على ذلك ومن في ياعلى طريفة يعرف في الجواب
 ان لا تراع فيحتاج ان يكون العمل على وفق ما ذكره جوابا وعطفا بما هو
 مشهور على الجملة وذلك من جحش حرهما الاعتبار بما كان من النبي
 صلى الله عليه وسلم فليكن به في القياس ما كان في قضاء انما اثبت ان
 مثل من من الخوارق في حقه بالنيب صلى الله عليه وسلم حيث كان من الامور
 المخارقة بدليل الواقع والمأخوذ به من طائفة عجم او تكون قصة الخبز على
 من اجماع في شئ يثبت ان في السعينة فر عمل بمقتضى بعض العلماء
 بناء على ما ثبت عن من العبادات اما قيل القلام بل انما في القول به وكذا
 قصة النبي منسوخة على احرر التأويلين ومجتمعة على التأويل الا في على
 وفي القول المزفي في قول القائل من عن طائفة والشاة على في قرانه

خاسر وهو خلاف مقتضى الفاعل الاول اية الجار عليه العمل بالقياس ولا
 ان قررنا فنقول ان هذه الحكاية من الاولياء مستند الى
 نه شي في وقوعه اجتناب في ان القلوب اندموا اليه وخران القلوب
 يكون بامور لا تقع فيدخل فيها هذا النوع وفرض عليه السلام البس
 ما اطمأنت اليه النفس والاش ما احاط به ضرورة فانه لم يخف من مواعظ
 كونه مستند الى تصور شئ عية عنده من جس خزان القلوب بالحق الاعم التي
 لا يفتقر الى امر معلوم ولا الى اعتبار فشرع في الامور ما يتبعها
 شئ عية وخلافها اما في مثل مسألة ان رغبوا في ما يشاءوا وقيل ان
 الخلق على غير الامور القول مثله في شئ يفتقر اليه فيكون ممنوع
 ووجه ما نقلناه ان كان من الحكايات ما يشع بمقتضى السؤال بعمارة
 الشئ يفتقر الى خلافه فان اهل الحكم بالظ موقوف به في الاحكام
 خصوصا بالنسبة الى الاعتقاد في الغي عموما وان كان سير الشئ
 حل الله عليه وسلم مع اعلامه بالوحي حيث الامور على خواصها والمنا
 يفرض فيهم وان علم بواحد احوالهم ولم يفتقر الى مجيء عرجي بان القواني
 على ما في تعليمه الاذلة **وكايف** اما كان في الامر فيل ما قال
 خوفا ان يقول الناس ان **يقتل** اهل البيت بالعدة ام واخي لا ما زعمت
 ما ندعوه ما علم به فلاح **انا** **فصل** في مناقح اهل الدليل على
 ما نقلناه من الباب يوثق التواتر لا يفتقر في ثبوت الطوائف فان مزوجا
 عليه القتل بسبب طائفي بالعز فيه طائفي واخي ومن طلب قتله يفتقر
 سبب طائفي بل في امه عيبي ربما تشوش الخواص وفرض من الشئ
 سخر في الباب جملة الاتي والى ما به الرعاية المستند الى ان البيعة على المرعي
 واليمين

واليمين على من انك لم يستشرك في ذلك احد اثنان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احكام البر اليه في بعض ما انك فيه ما كان انك افعال من شئ
 حق شئ له في يمينه في ثبات محله الله شئ ما يفتقر الى ما احاط
 الامة بملوا حواشي الناس على اهل الناس اوقات البيعة على المرعي وا
 واليمين على من انك ومن من ذلك والنوع بالاعتبارات الخبيثة محملة
 بحسب الاولياء والنواك في شئ عية وفرضنا في بعض الناس من الاولياء وغيرهم
 بخل شئ او خطاب خالف المشوع بل هو والله من الشيطان واذا ثبت
 شرا فيضاهي الاحوال المنقولة عن الاولياء محملة وما ذكر من تعلم الشئ
 ليس ما في شئ عية بحيث يفتقر الى شئ من شئ اما على العلم كما لو وجد
 في القلاء غير افعال له انه ملوط وما تشبه ذلك لا يفتقر الى لغاية عنه
 في من يفتقر الى الله او لظن كحاج بموضع واخي او في ذلك وشئ لا ساي ما
 في شرا البلاء او قول كان المتساو له ما حاشي في شرا الطاعة كما
 في الانسان احدوا الجاني في مشورة او روبا او غير ذلك حسبما يتركس
 يقول الله تعالى وحمل له نقول في الماء اذا فوشع الله بحس او مقصود واذا
 كان له من رجة عن شئ بحيث لا يفتقر لما اهل شئ في الظ بل يفتقر
 من جاني الرقعة فلاح في عليه مع انه لو في كفا بخالفه لمقتضى له
 العشق اعمالا للظ واعضاء اهل الشئ عية في مطالعة به فلاح في عليه وما
 لوم ان ليس القصر بالكمالات والخوارق ان في ان اش حيا ولا ان تعود
 على شئ منه بالنظر كيف وفي تسليح عن انبلاءه مجال ان يفتقر المشوع
 ما ليس بمشوع وع او يعود اليه مع على اهل بالنسبة من لا يكون البشوع
وقل ما جاء في شأن الكتابين اذ قال عليه السلام

ما بقا يقول العبد في العلم من الغنى لا وعلى الجملة بالشأن المتقدم لا على
 اعتبار والعمل بغير الخوارق وهو المطلوب والمناهي من الزوال وجسر
 الشك لا لتعوز بها لا يتصور حزمه ونظمه من الجبل الوجوه وفراش
 من النور التي تتبني على أهلها **وهو المسئلة الثانية عشر**
 ان الشريعة كما انما عاينها جميع المتكلمين وجارية على مقتضى احوالهم
 مبرجاة ايضا بالنسبة الى عالم الغيب وعالم الشهادة من جهة كل مكلف
 بالمشاهدة من اجزاء من جهة الماهن فماتت اليها علم في الغاي
 والدليل على ذلك الاشياء منها ما تقدم في المسئلة فلما من في اعتبار الخوارق
 الامم موافقة طائفي الشريعة والشأن ان الشريعة حاشية لا يتقدم عليها
 بل هو فان ما يقع من الخوارق والامور الغيبية حاشية عليها بجميع عموم
 او تقييد اطلاق او تارة بل طائفي وما اشبه ذلك لان غير ما حاشية عليها
 ومارت غير محسوما عليها يعني ما واد لا باطل ما يتناقض بكونه ما لم يعم
 والشأن ان مخالفة الخوارق الشريعة دليل على انها في نفسها واد لا انها
 من كونها طوائفي ما خالف ما ت وليست كخلاف اعمال الامم الشيطان
 كما حكى عياض عن العفيف ابي ميسرة المالك انه قال ليلة نحي ابي يعلى
 وبرعوا ويقيم وفرد جردته جاءه المراء فرأى شرفا خرج منه نور عظيم فزا
 برأه وجهه كالقمر وقال له تخلص من وجهي يا ابا ميسرة ما نارها الا هذا يصفق
 بيه وقال له انك يا ابي يعلى لعمرة الله **وكما يحكي عن عيسى**
الغاية السابعة انه عطف عطفها شريفا واذا سمعته فراعته عليه
 شيعه الى انه حشر به ثم نودى من السماء يا بلان اغاربا وفرا حلتك
 لا الخيامات فقال له انك يا ابي يعلى يا ضحكك السمحة وفيل له سمع عن قبا انه
 البليغ

البليغ قال يقول فراحلك لا الخيامات من اوشانه لوم يكر الشرح عظمها
 بهذا المعنى انك شيطانية **ودر في عنك** الرمز المخرم في
 ابتداء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **حريجة بق حويلر**
 زوجه وفيه الله عنك يا شافاك له ايراني عبي استطيع ان ينجي بعاجله
 من النار يا تيد اذا جاءك قال نعم فالت فاما اجاه له ما خي به فلما جاء
 ما خي فالت فتم يا ايراني ما جلس على يخره اليس يجلس فالت فالت
 قال نعم ثم حولة الى يخره اليس يخره فالت فالت فالت فالت فالت فالت
 فيقول نعم قال الى او في نفس والفت فخرنا واليه صلى الله عليه وسلم
 في ما ثم فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت
 من في عنك لا فالت يا ايراني عبي اثبت واثبت بول الله انه لم يخر شيطان
 وما يفي ال ان ثم مراردا في حقه هذا الولي لا يفتني بهذا الى القضي
 الشري **ما نافع** ان كان كما قلت على من تسليمه فتلك المواردا
 من جملة الثمات والخوارق ان لا يتجه بها الا ان كان وليا له بلا من في هذا
 وينبغي ان في الخوارق والمشافعة فلا بد ان حاكم يحكم بمقتضاها وشاكر
 يشكرها واخذها اذ يلزم التسلسل وهو محال ولا يشترط ذلك به دعوى
 الرجران من حيث هو جران لا دليل به على جهة ولا بصاء بالالام والذات
 من المواردا التي لا تنق ولا يبدل ذلك على مقتضاها او بصاءها شي عما وعزل
 سائر الامور التي لا يفر الانسان على الانعقاد عنها بالاضيق فقلنا ان
 ناهج بالانسان ام لا ينك المواردا من غير في وفه يكون محمودا اذا كان
 عظمها له وما موما اذا كان في له ولا يفي في بينهما الا انظر الشري
 ان لا يفي ان يقال ان القضا فزاد ما صاحبه انه محمود لا مذموم من

في نظري شيء لان الحجر والندم راجعان الى الشيء لا الى العقل بل ان اردنا ان
 نجهز شيئا ما لم يكن ان يورثه عزلا بل في الشيء اهلوا وما به ايضا ان ينسب
 الشيء الى الماهية والمعلم لان البحث جار فيه ايضا وانما الذي يشترك المسئلة
 ان الخوارق لا فرق للانسان على كسبها ولا على وجودها اذ هي موافقة لما في
 يستحقه من يشاء من عبادته فانه اوردت على صاحبها بلا حكم بهذا الشيء
 وانما هي غنا انما هي موافقة له كورود الامام والا وجاع على الانسان بجملة
 او ورواها ام عليه عزلا من غير اكتساب فكما لا توجد في الاشياء بغير
 ولا في شيء ما وما يتعلق بها حكم شيء عزلا في مسئلتنا بل اشبه في هذا
 الاخطاء او الجنون او ما اشبهه بلا حكم يتعلق بها وان في هذا الحق الضرورية
 على الغير عما اذا انطبقت الجنون مالا او قل نفعا او شيا في حال جنونه الا انه
 ما يحسن عن جملة منهم واستحقاقهم في الاحوال حتى يصح عليهم اوقات
 الطلوات ونعم لا يشترطون ويتم مقدم الوهم فيكونون عن انفسهم في المكلفات
 والمنازلات بل لا يعنون ويشاءون باحوال الخلق بحيث يطاعون على عوراتهم
 الرما اشبه عزلا بغير ما كان فقله ان كان واقفا منهم وسفولا عنهم
 ومودا اخل عليهم شيا فكيف يمكن به نفسه او يجرها بخرق
 احكام الشريعة **واجواب** ان ما تقدم من الادلة حاكي على اهل اثبات
 المسئلة وما عني خرم الاعني خرم بان الخوارق وان كانت لا فرق للانسان في
 طبيعتها ولا بعدا بغيره فخلق باسباب من المسميات وفرد ان الا
 صباب التي خوطب المكلف بها هي او نفيها ومسمياتها خلق له بالخوارق
 من جعلتها وتقدم ان ما نشأ عن الاسباب من المسميات منسوب الى المكلف
 حكمه من جهة التسمية والاعتزال والا نفي او بالخوارق مسميات

عن الاسباب التخليقية فيفرض اتباع الشيء الاعمال او تعيها من
 شوايب الاثار ويجوز الاسماء تكون الخارقة التي تفتد بكما انه يعني
 من اتباع الاعمال العادية هو باطلا الاعمال اذ هو حواشي عزلا ما عني
 فيه وفرفال خلقا لما في ذلك ما عني فخلق وقال فخلق من الاسباب
 تخصيون انما غير اعمالهم احصوا الحكم ثم اوصيهم اياها ودعواهم في
 الجنان والنبوة والاخرة وهم في العبادات شائعة فخلق فخلق
 العبادات بالموقع مقطوع به في الجملة وانما ثبت من الخوارق الخارقة
 من استفادة او اوجاج منسوب الى ما في الخفوة والسماع تتبع
 المخبرات بلا شبهة بمار الحكم التخليقية فخلق بالخوارق من جهة فخلق
 بلا تخطيط لها جها واذا لا لا في من النظر في غلبه الماهية والجنون
 واشياءهما بالاسباب من جهة المطلب فانه ما يتعلق به حكم تخليق ولو
 في فخلق ان المكلف تسميه في تحصيله لكان فسوب اليه وتوجه التخليق
 اليه كالشيء ونحوه يحصل من فخلق الشيء ان الذي حكم على الخوارق
 وفيها كما لا يخفى من حكمه في فخلق الله اعلم **فصل**
 وفيها فخلق ان خلق خارقة حثت او عرفت التي يرمي الفياضة بل لا يرد
 ولا في فخلق الا بخر من فخلق على احكام الشريعة بان ساعدت فخلق
 جميعه مفيدة في موهفها والام تقبل الخوارق الصادرة على ايدي
 الانبياء عليهم السلام فانه ما في فخلق لا احد بانها وافقة على الحق
 فخلق بل لا يمكن في فخلق فخلق **فصل** في احكام ابي ائيم عليه
 السلام في ذلك ولزم مقتضى ربه وقال له انه يات ايجل ما توم وانما
 النظر في فخلق من العبادات على يد في المحرم وبيان في فخلق ان في

الحارفة فارة من مجاري العادات بان سماع العمل بها عادة وكما سماع
 في بعض الاماكن كالجليل فاشبه ما في امة او عورة بحيث اطلع منها علماء
 حتى لو ان اطلع عليه وان لم يكن مفهوما له ورد الله يدخل على ان يتفه وهو
 يحاصر وجهه ومي اء عليها او يشاهد يولد في بعض امة اجنية بحيث
 يقع به على شيء تقا او شيء من عطاياها التي لا يسوع النضر اليها الحسن
 او يسمع منها يسمع فيه بالصوت والمخ وبما وهو يقول ان اريد اوتي وصورة
 فكيفه تفرقة تقول ان اريد اوتي و يسمع من يقول له قد اكلت لك الحماض
 وما تشبه ذلك من الامور التي لا يفطنها الحكم الشارح على حاله ويقاسر على
 من انما سواه وبالله التوفيق **المسئلة الثالثة عشر**
 لما كان التخليق مبنيا على استقار عوايد المخلوقين وحيا ان ينظم في احكام
 العوايد لما ينبغي عليها بالنسبة الى دخول المخلوق تحت حكم التخليق
 من ذلك ان مجاري العادات في الوجوه ام معلوم لا يقنون واعني الكليات
 اليه خصوص الحيزيات والدليل على ذلك امور **احد** ان الشايع **ثاني**
 بالاستقار انما هي بها على ذلك وتقتضي شي يعتد بان التداخلي الخلية
 يمتد بالنسبة الى كل من المخلوق موضوعه على وزان واحد الاختلاف
 فيسبب متفرم ولا متساوي وذلك وان في الولاية على ان موضوعات
 التداخلي ونمرا وجمال المكلفين فذلك و ابدال المخلوقين انما هي عاقر تبدأ
 اذا كان الوجود باقيا على شيء يسهه ولو اختلفت العوايد في الموجودات
 لا تقتضي ذلك اختلاف التشريع واختلاف الترتيب واختلاف الخطاب
 بل تظهر ان الشريعة على ما هي في ذلك بالكل والشايع ان الاخبار
 قد جاء باحوال من الوجود على انما داية في مختلفة الرياح الساعة
 كالأخبار

كما الاخبار عن السموات والارض وما بينهما وما بينهما من المنايع والتضاريف
 والاحوال وان سئل الله لا يتبدل الشايع ان لا يتحول الخلق اليه كما جاء به الزام
 الشايع على ذلك الوزان ايضا والخبر من الصادق لا يكون بخلافه في حال
 بان الخطاب ينحصر **والثالث** انه لو ان اهل هذه العادات مطلقا لما
 عني بالدين من اعلم فبما عني ان تقى في وجهه لان الدين لا يعنى بالاعتراف
 الاعتراف بالنبوة وما سبيل الى الله تعالى بانها الابواسطة المعجزة ولا معنى
 للمعجزة الا انشا بعمل خارق للعادة ولا يعمل بعمل خارق للعادة الا بغير
 تقوى اهل هذه العادات في الحال والاستقبال كما اظهرت في المنايع وما من للعادة
 الا ان البطل المبي وخريف وفوقه في مفارقة للتحريم يقع الاعتراف الوجه
 المعلوم في امثاله باذنه ارفع يقين ما بالبرعة خارقا للعادة علم انهم يقع كذلك
 مخالفا لما اظهره الاول والاداعي صادق بله عايت العادة في حقيقة ما حصل
 العلم بغيره اظهره ان وفوق مثل ذلك الخارق في غير ما يعرفون ان
 البرعة والتحقيق لا في العلم حاصل بل على ان ما انشئ عليه العلم معلوم ايضا
 وهو المطلوب **بان في** هذا معارضا لما عليه على ان اهل هذه العوايد
 غير معلوم بل ان كان يقنون والدليل على ذلك ان احراز ان استمرار
 اهل في العلم مسا والابتناء وجوده لان الاستمرار انما هو بالامراء معن
 ان لا يوجد كاستمرار العلم على الوجود في الزمان الاول فان ممكنا بلما
 وجد حصل احد على هو الا معن مع جواز زياده على اهل العلم في ذلك وجوده
 في الزمان الثاني من وعده خزانة بان ان كان خزانة فكيف يع مع امتحان
 معن استمرار وجوده العلم باستمرار وجوده بل في الزمان الثاني
 والشايع ان عوارق العادات في الوجود غير قليل بل في ذلك في ولا سيما

ما جى وعلى اليد الا شيئا عليهم السلام من ذلك وهو لا ما عرف للاولياء من
 من الامم وفي الامم فليكن من العادات والوقوف زائر على محبة الامم
 بموافقة الرلالة بما لا يبعد ان يكون بمجاء العادات معلوم البتة
في الجواب عن الاول ان الجواز الغلط في منوع عطف وانما اندمج
 بالسمع الغلط واذا اندمج بالسمع وهو جميع ما تقدم من الاذلة في غير حكم
 الجواز الغلط **فان** ان نزلنا في القطعيان وهو محال **فان**
نقول انما يكون محال اذا تعارض وجه واحد وليس كذلك
 بل الجواز الغلط انما يقع في حكمه في اهل الامكان والامتناع السمع راجع
 الى الوقوع وتم من جانيه في وانع وهو لا يقول العلم كان قبل وجوده بمقتضى
 ان ينفى عن اصله من الحكم ويمكن ان يوجر من جهة استمى ان العدم عليه او
 اخى اجه الى الوجود من جهة نفسه نسبة واحدة وفردان من جهة علم الله
 فيه لا يبدان يوجر بواجب وجوده ومحال استمى ان عدمه وان كان في نفسه
 ممكن البقاء على اهل العدم ولذا لا فالتوازي الجاني نتيج من ما على الخصي
 وتغريب من مائة على الاسلام ولا في هذا الجاني محال الوقوع من جهة اخبار
 البتة على ان التعارض من المحققين وان المسامحة من المنعوم فلم يتوارد الجواز
 والامتناع والوجوب على طرف واحد من ذلك فالتوازي الجواز من حيث
 نفس الجاني والوجوب والامتناع من حيث امر خارج بلا تعارض وان
وعن الثاني انما فرضنا ان العلم المحكوم به على العادات انما هو في كليات
 الوجود لا في جزئية وما اعني فيه من باب الامور الجزئية التي لا تخفى كية
 ولذا لا يخلو لا على ارباب العوايد شعاعا وما توقعنا في العمل على
 مقتضى العادات البتة ولما استغنى العلم بالعادات لما تضمنت الخوارق

عما

كما تقدم وهو من قبل الامانة على العلم بمجاء العادات واصله للشيء ان ارض
 رحمه الله تعالى جازا رايها في وما اعني فيه العادة على شي كذا لا لا لعلها ما
 تدل عليه الخوارق من نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ان في تبا الخوارق وماية
 الويل ان لم تقم في واقف تبا من عوار الوكابة على القول بمجان لا ولا يخدم انما هذا
 في علمنا باستمى ان العادات الخلية كما ان رايها عادات جرت في جديته من
 من العالم في الماضي والحاضر على كنفوتها ايضا استمى انما في الاستقبال وجاز
 عنوا في فضايل الخوارق ما في في منضا ولا يفرح في علمنا باستمى ان راي
 العادات في الخلية ومن احكم ساي ساي الامل في ان العمل في القياس نطق
 والعمل في الواحد في العمل في جميع غير تعارض الدليل في التفسير نطق في
 اشياء مثلا فاما اجبتا الرضا من غير العمل في كذا العمل في كذا او اخذت
 في العمل في واحر من جرت في كذا لا فطحا وكذا لا ساي المسائل ولم يكن
 في كذا فاما حل المسئلة الخلية ونزل كذا في **المسئلة في الجدة**
عنى العوايد المستمى في بان احرفها العوايد الشرعية التي انما الرليل
 الشرعي او بافها ونقض ذلك ان يكون الشرع ان يضا الجبابا او فوجا ونقض هذا
 كراهة او في ما وان في هذا فعلا او في كذا والشرع في العوايد الجارية
 بين الخلق في المصلحة فيه ولا اشارة دليل شرعي في ما الاول في ان اقسام
 الامور الشرعية كما في الواجبة على العباد الخلية الشريعة وفي الامم بالزلة
 الجاسات وطهارة الناهب للمناجات ومن العورات والنهي عن الطوبى
 بالبيت وما اشبه ذلك من العوايد الجارية في الناس ما حصة من
 الشارع او في حجة بان تمام جملة الامور الداخلة تحت احكام الشرع فلا تبديل
 لها وان اختلفت اراء الخلف في هذا ولا يبعد ان ينقلب الحسن في هذا

والفهم حسنا حتى يقال مثلا ان فيكون شذوذا العبر لا ثباتا محاسن العادات
 الان مليحة وان كشف العورة الان ليس حبي ولا فيح ويحيى او غير ذلك
 في مثل هذا كان شذوذا الاحكام المستمرة المستمرة والتجهر يعرفون
 النبي هل الله عليه وسلم بالحل في مع العواير التي عية بالحل واما الشذوذا
 تكون تلك العواير ثابتة وقد تسمى ومعد لا فير اسباب الاحكام في
 عليها بالثابتة طويدة شذوذا العوام والشباب والوفاء والنفس وال
 والاطام والبرقش والمشي واشياء ذلك وان اذ كانت اسبابا لمسيبات حكم
 بها الشارع ولا اشكال في اعتبارها والبناء عليها والحكم على وفاء اهل
 والمبصرة منها ما يكون متبورا في العادة من حسن الى قبيح وما العطر
 مثل كشف الى امره انه يتقلب بحسب الواقع فتولد في المروءات في
 في البلاد الحشوية وفي في في المقيمة بالحكم الشرعي يتقلب باختلاف
 ذلك فيكون عتراض الحشوية فاما حاج العرالة وعن اهل الحشوية غيبي
 فادع ومنها ما يتقلب في النجس عن المفاخر فتتم في العباد على معنى
 الرعيارة اخرى فاما بالنسبة الى اختلاف الامم كالقبح مع غيرهم واما
 بالنسبة الى الامة الواحدة لاختلاف العبادات بحسب اهل الامم
 الضايعة في ضايعهم مع احكام المحرمات او بالنسبة الى غلبة الاستعمال
 في بعض المعاني حتى صار ذلك الوجه انما يسمون منه الى الجرم محرمات وقد
 كان يحكم منه قبل ذلك في وادى وكان مشي حراما حقه وما اشبه ذلك والحكم
 انما يتم على ما هو معتاد فيهم بالنسبة الى ما اعتادوا من غير ما يشرى
 ومن المحتري في حيث الى الاميان والحفود والطلاق كناية وتمييزا
 ما يتقلب في الابدان والعلامات وفيها محاسن العادات في الاحكام
 منه

في المراق قبل الا دخول اوج البيع البلاء ان يكون بالنفس لا بالتسبيحة او
 بالعطر والى اجل فزادون في بالحكم ايضا جاز في ذلك حسبها من موطور
 في كتيب العفة **ومنها** ما يتقلب بحسب امور خارجة عن الخطاب عالم
 كالبلوغ فانه يحتمل فيه عواير الناس من الاختلاف والحيثية او بلوغ سن من
 يتعلم او في تيممه وكذا الحيف يحتمل فيه اما عواير الناس بالطلاق او عواير
 لزات المرأة او في ابا تكس او غيره لا يحكم لهم شي عا يقتضي العادة في
 في لا الانتقل **ومنها** ما يكون في امور خارجة للعادة فيجبه الناس
 فيهم له خوارق العادات العامة بان الحكم عليه يتم على مقتضى عادتهم
 السابقة الجارية المفضلة الدائمة بشي ط ان نصيب العادة الاولى الا يلبس
 لا ترجع الاختلاف اخرى في المبالاة والمقروط من جرم حرق له حرق المحرم
 المحكم في الناس بالنسبة اليهم في حكم العدم فانه ان لم يحرق في المحرم للحالة
 العامة وقد يكون الاختلاف من ارجح غير محرم ومع ذلك في المحرم فيمضون
 جنة الشرع ان يفسر تلك العادات وعليها تسئل احكام لان الشرع انما
 جاء بالامر مقتضاة على امر مقتضاة كما تقوم بيانه **فصل**
 واعلم ان ما جرى من هذه محاسنها من اختلاف الاحكام من اختلاف
 العواير وليس في الحقيقة باختلاف في اهل الخطاب لان الشرع موضوع
 على انه ما يسمي اهل لوجه من بقاء الرضا من غير تكايف والتخليق كذا لم
 يحتمل في الشرع الرضا من بقاء من الاختلاف ان العواير في الاختلاف راجع
 الى عادات الرضا من غير يتم فيها عليها كطام في البلوغ مثلا وان الخطاب
 التخليق في تقع عن الصبي ما كان قبل البلوغ ما كان بلغ وقع عليه التخليق
 بسقوط التخليق قبل البلوغ لموته بغيره ليس باختلاف في الخطاب

لله بوجوه الوجوه على التمام والكمال فيه ما قدرنا ان شاء الله تعالى
 وكذا دخل الارض المسبعة ودخل اليه بلا زاء بغير تمييز كما
 الاحكام ان من الناس من يكون وجود الاسباب وعرفها عندهم سواء
 بان الله هو مسبب الاسباب وخالف مسيئتها من كان من حاله
 بالاسباب عنده كعمره مما لم يكن له مخافة من مخوف مخلوق ان لا مخوف
 ولا من جو الاله وليس من الالف بالمر التسلية وانما كان يكون
 كذا لو حصل اعتقاده انه ان لم يتم وما ضل او ان فارق السبع ضل
 واما ان لا يحصل له على انه فرض له الخيال في دخول اليه بلا زاء
 اعتقاده الحي والاقنيات بالنباتات وكذا في الرحم عاين ولعلنا نجر
 من جاريه كل ما يخص على اجزاء الاولياء الذين ثبتت ولا يتهم بحيث يجمع
 الى الاحكام العادية ولا يتصور ان شاء الله الا في **فصل**
 واما ان كان ما مضى عليه من غير جنس العاين كالمخاضة فيكون
 حكمهم فيه حكم اهل العادات الجارية بحيث يخلون بالرجوع
 الى ما عليه الناس ان يعاملون معاملة اخرى خارجة عن احكام اهل
 العوايد الخاضعة في الناس وان كانت مخالفة في الله لانها لا تخفى
 الشئ الجيد موافقة لا مخالفة والى يظهر بحسب ما ثبت في
 المسئلة الثانية عشر وما قبلها ان لا يكون حكمهم محتمل بل من دون
 الاحكام اهل العوايد الظاهرة ويحللهم الى بولادتها وقدر ما
 يستدل به على ذلك من الاليل عليه ايضا الوجه احسنها ان الاحكام
 لو وقعت على حكم اخرى ان العوايد لم تنضم لها فاعرفه ولم يجمع
 الحكماء مكلبا اذا كانت لكون الابعاد اذلة تحت اماكن الموافقة
 والمخالفة

والمخالفة بلا وجه الا ويكره فيه المحنة والعساة بالحق لآخر على رجل
 من الابعاد جوا حرمها على التواتر ولا يترك شيئا من ثوابها وعقابه
 ولا احكام ولا امانة وما خفي عن ولا انباء حكم من حاكم وما كان حذرا بلا
 يصح ان يشع مع في كل اعتبار المصالح ومواقف انباء الشئ بقية عليهم
 والشئ ان الامور المخالفة لا تنفي ان تضم حكما يسر عليه لا انما يحموه
 يقوم بخصو حيز واحد اخصت لم يجر مع غيرهم بل تكون فواعل القوام
 شاملة لهم وما ايضا يجره فيما بينهم وبين غيرهم من ليس منهم ان
 لا يجره ان يحكم بمقتضى الخوارق على من ليس من اهلها ما يقان اعني في نفق
 احكام العاقبة ان ليس للحاكم او السلطان ان يحكم للمولى بمقتضى
 كشيء او السلطان نفسه على من ليس بولي من غير ما لاسباب القادرات
 ولا ايضا للولي ان يامر افعالي الحاكم في قضية وانما في من انما هي شاملة
 لهم كان على غير ما تقرر اليه فان عليه من ان الشئ بقية عامة واحكامها
 عامة على جميع المخلوق وفي جميع الاحوال كغيرهم يقولون ان الولي
 قد يعصى والمعاين جازية عليه بما فعل بخالفه طامس، فانما الشئ
 الاول الصانع المربط اليه ان يجره انه عصيان فلا يصح مع من ان شئت
 ان من العمل المخالف اليه لا يجره على طامس الشئ من دون ليقضي في
 الاحتمالات ومن هو الوجه الثالث والاربع ان اولي الخلق بقوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ الحماية ولم يقع منه عليه السلام
 شئ من ذلك الا ما نعت شئ بقية عليه مما خسر به ولم يعر الرغبي
 وما سورت له بغير انك على من قال له يلى الله لنيه ما شاء ومن قال
 لغيره اني مثلنا قد علم الله له ما نفع من ذلك وما تاض فغضب

وقال في الاربعين ان احسن احكام الله واعلم بما اتفق وكان عليه السلام يستشعر
 به وبرعايه ولم يشك انه مقرر في انفق فلهذا كان يجرى في الامور على مقتضى
 القواعد وان كان عالما بالحقا وفرق من شواشيء وهو الذي وقع الفواعل
 يستشعر وليا من غير ان يفرح ان حقيقا بل لولا ان الحق على استقنا الدلو والهاب
 الخوارق وتزله الصعابة والتابعون لهم باحسان وهم الاولياء حقا والعضلاء
 هزنا **وفي قصة ال** سائر لغيره حيث قال وليها او من كان والله ان يحسن
 تثيقا واليه على الله عليه وسلم يقول كتاب الله الفصاح ولم يستشعر عليه السلام
 بان من عباد الله من لوازم على الله تامه فكان في الامم حتى يري راي القسم
 بل الجا الى الفصاح الذي فيه اشرف مضائق عما اعلم في ما عليه السلام ان من
 عباد الله من لوازم على الله تامه فيتميز ان ذلك القسم فواي الله ولا اخر له
 يحكم به حق فليس له في شئ وهو العبود والجموع متفق في فخاص الحق سيما
 لاسباب الفصاح والتاسر ان الخوارق في التالي اذ ايج في احكامها مضافة
 للضوابط بما تستحق ان تثبت ولو كثر ابي الشرح ما فذلك اعمال المجالفة
 المشروعة وتقتضيها هذا الموضوعات ككاتب **وان رسول الله** فدان
 عالما بالمخالفين واجبا لهم وكان يعلم منهم جساما في اهل الاسلام ولا خلاف فيمنع من
 قتلهم لمعارضه في ارجح في الاعتبار فقال لا يجوز الناصر ان **يجز** نقل احكامه
 جملته يلقو في بيان احكام الخوارق على اجماع ان يستقر من ارجح له ان الله
 للصورية شريعة اخرى واخر وقع انكار البقاء ليعني ما في القول
 يجوز ان ياتي اذ هجاب الخوارق وباحكام مضافة عن احكام العبادات المحصورة
 فويل يعدم في القلوب امور يطلب بالحق من فاضل ما يبين ان
 من اير على شئ مع المحصور ولولا ايضا اعتقد في من الغالين فيهم من ان

الاباحة

الاباحة وعصروا باسمها من ارجح وتدل في اتم الرسو الغالة
 وحاشا ان يكون اولياء الله الامم من فخر الخوارق المتفق في ان الطام
 ج والراي في هذا المحض فير على فمهم المحافظة على حرور الشريعة
 طامس او باطلا وهم الغايون باحكام السنة على ما يبين المحافظة على
 انبعاثها لاخر لغير ابا العظم عنهم في حق الازمنة وفيما يخطا في احوالهم
 ما طي في ولا جله وقع البحث في سنن المسائل حتى يفرح في حق ما يبين به
 عنهم سفا حرم وما ترون به احوالهم حسبا لطيف حقيقة طي يقتض
 المشرك فيهم الله ونوع بهم **تستمر** في اجماع الرعام المسئلة فيقول
 وليس الاطلاق في المعينات ولا التثنية اليهم بالذم يمنع من ابي ان ما يقو
 الاحكام العادية والفردية في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ جسي
 عليهم السلب القاطن وفردا القول في ان العادات لا يبين ان يبين عليها
 الاحكام الطامس وفردا ان عليه السلام محصورا لقوله تعالى والله يصعد
 من الناس ولا غاية وراه فاش ان كان يتحقق بالدرج والمضي ويتوفى
 العادة ان يتوفى في ذلك لغيره وما عرفت في العباد الوفاء ونسب في ارجح
 وما في من استواء العوام وعرفها بالنسبة الرفرفة الله فزله ايضا في
 مانع من ارجح الاحكام العوايد على مقتضاها وقد تقدم ان الحماية قد
 خافوا حازوا رتبة المتوكل وروية انعام المنعم من المنع لا من السبب ومع
 ذلك لم يرض كوا الاسباب العادية التي نزلوا اليها ولم يرضع اليه على
 الله عليه وسلم مع فخر الجلالة التي تسقط حكم الاسباب وتنفذ ما في ارجح
 العوايد به على انفس التي اسم الخجاء الشئ مع هذا لان حال التي افا العوايد
 ليس بنظام يذم فيه وانما محله على الامانة وما تقدم ذكره في الامم والى

نحوه عليه السلام فيردنا وتوكل وقد عان

من الصورية يترك في الأسباب تارة ما يشاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونظير الرضع التي تعالج أحوال الخلق على العوايد الجارية يوم أن المقصود
الشيء في الدخول تحت أحكام التوايز ويحتمل أن يكونوا يتقوا الأفضل الرجحان وإنما
فرض الحق عليه السلام وقوله وما جعلته على من يظن به أنه يسر وقد كتب
إليه جماعة من العلماء استنرا لا يقرن القول ويجوز للشيء أن يحكم بالوجوب
من غير اشتغال وإن سلم بحسب قضية عين تمام ما وليست جارية على فرض عنا
والثاني على أن لا الله لا يجوز في غير الحلة لولي ولا غير من ليس
بشيء أن يقتل حييا لم يبلغ الحلم وإن علم أنه طبع طام أو أنه ما يؤمن أبا وأنه
أن عاش أو أنه أبوه كخفيانا وكفيانا وإن أخذ له من حاله الضيق في ذلك لأن
الشيء يفتقر في ذات الأمر والنفس وإنما الظاهر في هذه القضية أنها وقعت على
مقتضى شيء يفتقر في ذات الأمر والنفس وإنما الظاهر في هذه القضية أنها وقعت على
علماء آخر ومضاهيا آخر لا يعللها وهو ليس ظلما الظاهر عليه الولي من
القيوم يسوغ له شيء ما أن يعمل عليه بل هو على فرض من أحدهما ما خالف
العمل في كل واحد من الشيء يفتقر من غير أن يرد إليه بعض الألبان العمل
عليه البتة وقد تقدم بيانه ما إذا قل رخص الله عز وجل الصواب وعليه
في موالح موبه يعلوهم السماطينا سيما بسير المتبوعين رسول الله
صلواته عليه وسلم وموافقا إلى الحق وح عن مقتضى الخطوط وأول من سرح
القدم وأجره بأن يتابع عليه صاحبه ويقدر به فيه والله اعلم
المسئلة السادسة عشر العوايد العامة التي لا تختلف بحسب
وقوعها في الوجود أحدها العوايد العامة التي لا تختلف بحسب
الأعمار

الأعمار والأعمار والأحوال والأحوال والشيء والشيء والجن والجن واليقظة
والليل والليل والليل والتعب من الخلق ونسأل الله العليات والمستلزمات حاجتنا
المولكات والنجيات وما أشبه ذلك والثناء العوايد التي تختلف باختلاف
الأعمار والأعمار والأحوال والحيثيات الباس والمسكر والمسكر والشر والشر
والشر في البه والبه والشيء في الأمور والآثار والاستعمال وما كان
مخوفا له بآما الأول فيفرض على كل الأعمار الخالية والغير الماخية
للخلق بأن يجازي سنة الله تعالى في خلقه على كل السبل حلقة لا تختلف
عموما طمعا تقدم فيكون ما هو منها في التي ما من الخافي بخوف ما به على
التي ما من الخافي والمستقبل وحفاظات التامة وجودية أو شيء حية وأما
الثناء بآما في أن يفرض به على من تقدم البتة حتى يقوم دليل على الموافقة من
خارج ما إذا لم يكون نقاه على ما مضى في ذلك الدليل للشيء والعادة وهذا
في المستقبل ويتصور بذلك العادة الوجودية والشيء حية وإنما قلنا ذلك
لأن الفرض الأول راجع الرعاة كلية أبرية وضعت عليها الزيادة وبجاءت
مما يلحق في الخلق حسبها ينزله الاستفاد على وجاف في ذلك جاءت
الشيء يفتقر أيضا في ذلك الحكم الخليل في الواقع في ذلك الله الأخرى من عليها
وفي العادة التي تقدم الدليل على أنها معلومة لا مطمونة وأما الضرب
الثناء في أجم الرعاة في بية داخل تحت عادة كلية وهي التي تتعلق
بها النظر لا العلم فإذا كان ذلك لم يعم أن يحكم بالثانية على من مضى لاحتمال
البعد والمختلف بخلاف الأول ومن فاعر في محتاج إلى نقاه الفناء على ما
كان عليه الأول لتكون حجة في الأخير ويستعملها الأهليون حشوا
بالبناء عليها ورد الفناء بالعلمية إليها وليس من الاستعمال فيهم بالطلاق

ولا بأس بل الامم فيه يتمثل الانقسام كما تقدم ونشأ من القسرين قسم ثالث
يشغل الامم فيه مثل يلحق بالاول ويمكن حجة ام بلا يشترط حجة **المسئلة**
الطابعة عشر المجموع من وضع الشارح ان الطاعة او المعصية تعظم
بجانب عظم المصلحة او المعسرة الدائمة عندنا وفرع علم من الشيء ان اعظم
المصالح هي ان الامور التي ورثة الخمسة المحترمة في طاعة وان اعظم المعاسر
ما يتكبد بالاخلاق علينا والدليل على ذلك ما جاء من الوعيد على الاخلال بها
كالكل وقدر النعير وما في جمع اليه والزنا والسرقة وفيه الخس ومما جرح
الرد له مما وضع له حوا ووعيد غلابة ما طان راجعا الى راجعوا وتشميل
بانه ما يجتنب بوعيد نفسه ولا يجرح معلوم يخبره بان كان طوله في اجع
الرامض وورث والاستغناء من ذلك بلا حاجة اليه مع الدليل عليه الا ان
المصالح والمعاسر في ان احدهما يانه طام العالم او بساده ما جاء النعير
في المصالح وقتل في المعاسر والشارع ما به فعالة له الطام او دلالة
البساده ومن الشان ليس في ثمة واحدة بل هو على مراتب وفرد الاول على
ما اتب ايها ما اذا انظرنا الى الاول وجرنا الذين اعظم الاشياء ولزلا يضل
جانبه النعير والمال في ما تم النعير ولذا لا يضل في جانبها اعتبار
نوع النسل والعقل والمال يجوز عن الحاجة من العلماء من اظهروا بالقتل على
التي ترون ان يفر نفسه به وللمائة اذا اخطت وخافت الموت ولم تجد من
يطعمها الا ترى ان نصحها جاز لها ذلك ونحو ما في ما تم انظرنا الى
بيع النحر مثلا وجرنا المعسرة في العمل على ما اتب وليس معسرة بيع
حل الحيلة معسرة بيع الجنية بطنا امه الماخضة الان ولا بيع الجنية
البلون كبيع الغاي على الصفة وهو من الروية من غير مشقة وفرد

المصالح

المصالح في الزنا عن قسرة الامور بعلمنا ان كانت الطاعة والمخالفة
تنتج من المصالح او المعاسر او اخلاصا وربما كانت الطاعة لاحقة باركان
الدين والمعصية هي في تركها في التوبة وان لم تنتج الامم اجن بها بالطاعة
لاحقة بالنوازل والمواحق البغيلة والمعصية هي في تركها في التوبة وان لم تنتج الامم اجن بها بالطاعة
الطبيعية في نفسها مع كل ما جرح في على وزان واحد ولا خلاف في ما جرحنا
على وزان واحد ايضا كما ان الجنيان في الطاعة والمخالفة ليست على وزان
واحد بل على منقلا في تيمنا بها **المسئلة الثامنة عشر** على
العبادات بالنسبة الى المكلف التعبد من الالتفات الى المحل واهل العبادات
الالتفات الى المحل اما الاول فيدل عليه امر من هذا الاستقراء ما ناولنا الطهارة
تعدو محل موجبا وفرد الملوك خفت بافعال محترمة على منات
مخصوصة ان شئت عندنا في عبادات وجرنا الموجبات فيها تتج مع
اختلاف الموجبات وان الشان المخصوص في نية ما مطلوب وفي نية اخر
في مطلوب وان طهارة المحرث مخصوصة بالماء الطهور وان امتت النظافة
بغيره وان التيمم ليست فيه نظافة حسية يقوم مقام الطهارة بالماء
المطهر ونحو ما في العبادات فالصوم والحج وغيرهما وانما مبدعنا
من حكمة التعبد العادة الاقياد لاوامر الله تعالى وانما بالانحطوع
والتعظيم لجلاله والتوجه اليه ومن المفسر لا يعطى علة خافية بخمس
منها حكم خاوية لو كان فردا لم يجر لنا ام مضموم بل ونا نوما ما جرح
التعظيم بما حرموا يجر ولما كان المخالفة لما حرم في ملوم ان اغان التعظيم
يعمل العبر المطاوعة لنيته حاهلا وليس فردا بان يمان مقلنا نطعا ان
المقصود الشئ غير الاول النية لله بل لا المحمود وان غير في مقصود في

والشأن له لو كان المفعول الموسعة في وجوه التقدير ما حرم ما يحرم
 الشارع عليه ليلوا وانما كما نحب على الموسعة في وجوه العبادات اذ لم
 لا يوقف هذا على المحصور عليه دون ما شايد به وفاربه وجا به في المعنى
 المحصور من الامل المحصور عليه ولذا لا يتسع في ابواب العبادات
 ولما لم يجرى له كذا بل على خلافه لعل ان المفعول الوقوف عنونه له المح
 المحرود الا ان يتبين بغيره اجماع مقصورا في بعض الصور مما لم يعم على من اتبعه
 لاخذ لا دليل على ما عدا ما عدا الامل ما مع الباب وكتب على الموضع وايضا
 بان المناسب ما هو في محله محروود عند فهم بهذا الظن له حال مشقة نصي
 المسامحة وابلغار والجمع بين العلاتين وما اشبهت له والوضوح ما في العلات
 المقتضية الخمسة في ابواب العبادات في مقتضى المحصور ففوله سخر
 بمجرد قوله لا يقبل الله صلاة احركم اذا احركوا حق نحرها ونسبه عن
 العلة على غير النحر وعلى ذلك بان الشمس تطلع وتغرب في نفس نبي الشيطان
 وكذا ما يستحله الخاليون في قياس الوحد على التيمم في وجوب
 النية بانها كحدارة على موجد في يد النية فيما على التيمم وما
 اشبه ذلك ما لا يد على محض طائفة من طائفة مناسب يملك لتب التيمم عليه
 من غير انما يراد هو المسر شيئا بحيث لا يتبع على القول الغاييلون
 وانما يفيس من يفيس بقران لا يجوزوا ماذا لم تتحقق لنا علة طاهرة
 تستحق لنا المسألة الطاهرة بالمال في الوثيق التي ينبغي الالتجاء اليه الوقوف
 عن ما حدد من النية الرخي، لانا وجرت الشريعة حين استغنى بها ما تدور
 على النية في باب العبادات فكان احكامها والثالث ان وجوه التقيرات
 في اربعة العلة انت يحد اليها القلاء اختراوهم لوجوه 4 معان
 العادات

العبادات بغير رتبة القالب يمتنع الظلال فيها والمشي على من طي يرد من
 ثم حصل التقيس فيما يقع من الشايع المتفرقة وكذا ما يد له لا ما عدا
 على ان الفعل لا يستغل بوجه معانيها ولا بوضعها ما ينشأ من الشايع
 في ذلك ولما كان الامر كذلك عزوا كل العلة ان في عدم اخترايهم بفسان
 تعاد ما كانا معذورين حتى نفي رسولا وقال تقرر ما يفتي برونه ريت
 ليلا يحد للناس على الله حجة بغير الرسل والحجة نادنا غير الله اننا
 الشايع في ربيع تخليق ما لا يطاف والله اعلم باننا اثبت في من الرجوع
 في هذا الباب الرخي ما حرك الشارع وهو من التقير ولذا فان الواقي
 مع في الاتباع فيه اولها الصواب واجزى على طائفة السلب الصالح وهو
راي طائفة رحمه الله تعالى انما يلتزم في ربيع الاحكام الرخي في العقابة
 حتى اشق طائفة والماء المطلق وان حطت العقابة في ذلك وانتم من
 اقامة غير التخييم فماده والتصميم كذا وضع من اخراج الفيم في الرخصة
 واتقى على رخي العبد في الكباراة الرخي ذلك من مبالغة الشريعة في
 العبادات التي تقتضي الانتصار على محض المحصور عليه او ما مثله يجب ان
 يوحى في هذا الفيم التقير ون الاتبعات التي المحل احكامها عليه وركنا
 يلجأ اليه **فصل** واما في الاحكام العبادات التي المحل بلا مورد
 اولها الاستغناء ما لنا وجرت الشارع فاعلم المحل العباد والاحكام العبادية
 تدور حيث ما دار بقوى الشايع الواحد في حال لا يكون فيه مصلحة فاذا
 كان فيه مصلحة جاز خالدهم بالرغم الراجل في الجاية ويجوز في
 الفرض ويحرم الى طيب بالياسر يتبع حيث يكون في غير روبا في مصلحة
 ويجوز ان كان فيه مصلحة راجحة ولم يجرى في باب العبادات مقتضى ما

صفاً ومغنا في العبادات وقال تخلصوا في الفعالة حيلة يا ولي الالبس
 وقال ولا تاطلوا اموالكم ينكم بالبطر وبالحرق لا يفيض الغاي وهو غنيان
 وقال لا ترضوا لافزار وقال الغافل لا يرضى عن بيع الغنى وقال كل من كان حرام
وفي الف. ان اعلم ان الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمى
 والميس الالية مما لا يحصى جميعه شي بل يجرى باعتبار المصالح للعبادة وان
 الاذن في هذا ان ما دارت حبهما بينته مسالة العلة بعد ذلك على ان
 العبادات بما اعتبر الشارع فيها الالتفات الى المحل والنتيجة ان الشارع
 توسع في بيان الصلوات والحكم في تشييع باب العبادات كما تقدم فتيه واكثر
 ما على فيها بالمناصب التي اذا هي من فعل العفول تلقى بالصور ويحتملها
 من ذلك ان الشارع مقرر فيها اتباع المحل لا الوقوف مع النصوص بخلاف
 باب العبادات بان العلوم فيه خلافاً لذلك وقد توسع في ذكر الفهم
قال رحمه الله تعالى حن قال فيه بقا حرة المصالح الى صلة وقال فيه بالاستيصال
 ونقل عنه انه قال شدة اعشار العلم حسب ما يات ان شاء الله تعالى والثالث
 ان الالتفات الى المحل فركان معلوما بالفتاى واعتبر عليه العفلاء حتى
 جنى تا بدلا مع الحزم واعملوا كلياتها على الجملة باهي حدة تضم
 سواء في ذلك اهل الحكمة الفلسفية وفيهم اسم الانفس وفي جملة من
 التجاهل بحجاء في الشريعة لستم مطامير الاخلاق بعد على ان المشوعات
 في مثل الباب جاءت متممة لبيان التجاهل على العبادات على احوالها
 المعقودات ومن كان في ذلك من الشريعة جملة من الاحكام التي قد
 في الجاهلية كالرية والقسامة والاجتماع يوم القيامة وفي الجمعة للوعظ
 والتدخي والغنى اعرافه الخجة واشياء ذلك ما كان عندنا من
 الجاهلية

الجاهلية محمودة او ما كان من محاسن العواير ومطامير الاخلاق التي تقبلها
 العفول وتبسط في وانما كان من التعيرات المحمودة في الاسلام امور
 نادرة ما خونة عن ملة ابا انيس عليه السلام **قال** ماذا انقى و
 شرا وان الخالب في العبادات الالتفات الى المحل ما ارجو فيها التقيد
 فلا بد من التسليم والوقوف مع المنصوص على الصواب في النكاح
 والتج في المحصور في الحيض والمأخوذ والى وغيره في الموارث
 وعرض الاضطر في العدة الطلاقية والى بوية وما اشبه ذلك من الامور
 التي لا مجال للعقول في فهم معالجتها التي قد حتى نفاس عليتها على ما بانا
 تعلم ان الشوط المجتهد في النكاح من الولد والصواب وشبه ذلك للمعنى
 النكاح عن السباح وان في غير الموارث في تيب على تيب الذي بر من
 الميت وان العدة والاستنباطات التي امد بها اسماء الرحم خوفاً من اختلال
 المياه ولا غنى امور جميلة كمالا الخفوع والتعظيم والاحسان على شوط
 العبادات ومنها المفاد لا يفيض بجهة الفياس على الاهل من حيث يقال
 اذا حمل العبد في بين النكاح والسباح بامور في مثلاً تشق ط تلسط
 الشوط وقد علم في امة الرحم لم تشق العدة بالافاء ولا بالاشي وما
 اشبه ذلك **في بيان قيل** وتل توجب لغير الامور التعيرات ملة يفهم
 فيها مقرر الشارع على الخصوم ام لا **في الجواب** ان يقال ما
 الامور التعيرات بمثلها المطلوبة في الاقياد من غير زيادة ولا نقصان
 ولزلة لما سبكت عايشة رضي الله عنها عن قضاء الحائض الصوم دون الصلاة
 فالتكسالية احرورية انت انظار عليها ان يستل عن مثل هذا ان يوقع
 التعيرات فيهم ملة الحاجة ثم قالت فانا نرى بقاء الصوم

بعض الصلوات وقوانين التصبر على التعبيل المشقة وقول ابن المسيب

في مسئلة تسوية الشارح بزيادة الايام ثلث السنة بالان لخم وتسوي
ومعنى من التعبيل ان لا تلة واما العباديات وكثير من العبادات ان ايضا بلضا
من مبدعهم وتوضيح وجوه المصالح اذ لو لم يكن التمسك بالنظر والتشبع
وتنظر الى جوع الراضل شي في الضيق الذي الى الاقيان ما وجد اليه سبيل
فجعل الشارح الثروة مقامهم معلومة واسبابها معلومة لا تتعدى
كالشماير في الفزق والحماية وتتم بها العام في التي من على من احسان وحسن
قطع اليد بالكون وفي النصاب المحزن وجعل يغيب المشقة حرا في احكام
كثيره وكذا الاضحي والقرابة في العزلة والنصاب والحوار في الكوة وما
لا ينضج ربه الى امانات المخلصين وهو المحض عنه بالصيام كالطهارة
للصلاة والصوم والحيث والطبي وسائر ما لا يمكن رجوعه الى اهل مختلط
فصل عما قد يلحق التبعات الشارح الراضل اليه والرضى المحزن شي اهل
سر الخرايع لا خن له نظري ان نظري من جهة تشجيعه وانتشار وجوهه اذا
تبعها **عما في مرتبة هالكة** مثلاً مع ان نظري من التشجيعات فتت
كونها موكولة الى امانة المخلص فيعادل لا يتبع ان يلتفت منه الى المنصوص
عليه ونظري من جهة ان له خواصا في اية الماخفة وان استشعر في وجهه وقد
بهم من الشارح الاتبعات الركلية فليجس بحسب الامكان في مضاه وقد
منع الشارح اشياء من جهة حرما الرضخ والتوسل بها اليه وقواعل
مفتوح به على الجحلة فلا اعتبار في السلب الصالح فلا بد من اعتباره ومن
الناس من توسع في نظم ثالث فحضر من المتعبد فيه بالكل بسلح الحكام
على الصلوات عليه منه ضبط المصالح الجسد ووجوه من يطع عليه الى امانة
المسئلة

المسئلة التاسعة عشر

في كل ما ثبت فيه اعتبار المصلحة من التعبيل لا وجه اخر فان من الاقضاء
او التحسين لازم للمصلحة من حيث هو مطلقا في المصالح لا لاجل شرع الحكم
اولم يجز به بخلاف اعتبار المصالح بانه غير لازم له من حيث هو مطلقا على
رابر المحققين وان اذ كان كزلا بالتعبيل لازم لاخير في اعتبار المصلحة
فيه المصلحة في تحلقه عفا اذا وقع الام والتشريع عالم به بتابعها
عفا بانه محال بالتعبيل بالاقتضاء او التحسين لازم باطلاق واعتبار المصالح
غير لازم باطلاق خلا بالان الزم الطب والاعلم وايضا بانه لازم على رابر من
الزم الاعلم وقال بالحسن والفهم العفيلين فان السيرة الام عبري لما جل
بمصلحة تير حلة الام بالتفعل لخير الامتثال من حيث هي الام لان مخالفة
في جهة من جهة اعتبار المصلحة ايضا بان تحصيلها واجب عفا بالبحر
بالام ان علم من تيسر لازم ولا يقول اخر فبهم ان مخالفة العبر امس
سرى مع قطع النظر عن المصلحة غير فيهم على رايهم وهو منقول من النقيب
والشارح انا اذا مضى بضمها بالاقتضاء او التحسين حكمة مستقلة في شرع
الحكم فلا يلزم من ذلك ان لا يكون شر حكمة اخرى ومصلحة ثانية وثالثة
واخر من ذلك وما يتنا ان بقضنا مصلحة في نية تعلم ان تستغل شعية
الحكم باعني ناهي جمع الاذن الشارح في نظم حكم المصلحة والحكم بمقتضاها
في ذلك الشرط فخص وانما لم يحل لنا في علم وماهنا في لنا القطع بان
المصلحة الحكم الا ما طعن لنا ان هو قطع على غير بلا دليل وقد لا فهم جاني
بقرب قولنا ان كان حكمة اخرى شرع لنا الحكم فيهم ناهي تلك الجحلة وافير
مع التعبيل **فان في** لوجازة لا تقضي بالتحق على حال ما لنا

انه اجوزنا وجود حكمة او مصلحة اخرى لم نذكر بان الحكمة لنا دفع الجواز
 ان تكون حكمة او مصلحة اخرى لم نذكر بان الحكمة لنا دفع الجواز
 وجرت فيه العلة التي علمنا بانها لا تكون في الجواز والحق مع حق
 تتحقق ان لا علة سوى ما قلنا ولا سبيل للرد لا سبيل الى الفياس
 ولا القضاء بان ذلك الحكم مشيوع لعل العلة **باجواب** ان القضاء
 بالتقديرات في جواز التقدير ان الفياس قد يكونه لعلنا شي عيا ولا يعم
 كونه شي عيا الا على وجه تقدير على الوجه به عادة وذلك ان العلة تعلم
 للاستقبال بشي عية الحكم ولا تخلف ان يتبع ما عرنا بان الامور ليس مما
 يتصور كون العلية خلفا ما قلنا او كون ذلك القاضي في علة لا علة فافهم
 لان علية الضمان ما قلنا مستغل بالعلية اوها كونه علة كافي في تقدير
 الحكم به وايضا فمفرا جاز المحذور تعليل الحكم الواحد باكثر من علة واحدة
 وكل من هذا مستغل وجميعها معلوم فيعدل ما حواكم مع الامر اخر عن الاخر
 وبالعكس ولا يمنع ذلك الفياس وان افهم ان تكون الاخر مع الامر اول
 تكون فيه وان لم يمنع ذلك فيسما قلنا بالاول ان يمنع فيعلم بطريق باء اثبت
 في العلم ينشأ للسؤال مورد بالطرف هو الحق عليه حتى لا يتبين خلافه ولا علية
 والوجه الثالث ان المحامي في التخليط لغيره لما في الشارع انما على من
 احسن مما يمكن الوهول الوهمي منه بمسالكه المعروفة كالاجماع والنسب
 والاشارة والسبي والمناصفة وغيره وما من الفهم هو الطاهر الذي يعمل به
 ونقول ان شريعة الاحكام لاجله والشان ما لا يمكن الوهول الوهمي منه بتلك
 المسالك المحصورة ولا يطعن عليه الا بالوحي والاحكام التي اخبر الشارع
 ببعضها انسابا للخصم والسعة وفيما الخة الاسلام وكذا انما الخبي

في هذا ايضا انسابا للخصم والسعة وفيما الخة الاسلام وكذا انما الخبي
 انواع العوار الرئيسة والآخرى وانه اذا كان معلوما من الشيء يعتد به مواطن
 كثير وان شئ معناه اخرى في ما يبرر في المطلق لا يغير على استنباط الحكم
 ولا على التقدير بخلافه اخرى انما لا يقع في كون العمل الاخر وهو الذي وجرت
 فيه العلة البتة فيكون الاعتبار في الفياس سبيل فيصير موقوفة على
 التقدير المحقق لا في يظن لاهل المحلل يشابه الاما دخلت الاطلاق او
 العموم المحلل وانما لا يكون اخرا الحكم المحلل بها من غير ان يغير التقدير به
 البقرة عن ما عرنا الشارع فيمن فيه زيادة وانقضاء **والسابع** ان
 السائر في اقل المحاكم في عظم من الناس وانما عظام **باجواب** ما في
 تقديراته من مصلحاته انما اقل ان العلة يشوش على مصلحته وهو مطلق
 عموم التقدير في الحكم فان مصلحا ايضا والاول جواب التقدير المحقق والشان جواب
 التبعات التي المعروفة اذ اجاز اجتماعها وعدم تنافسها جاز الفهم الى التقدير
 وانما اجاز الفهم الى التقدير في علمنا انما لا يغير والامر في علة الفهم الى العلم
 في الفهم اليه من مقرر او معترض ان يوجر ولا يوجر ولما في الفهم مطلقا
 في المقصود له مطلقا وذلك لاجدة الفهم **الخامس** ان كون الحكم
 مصلحة تقصر بالحكم والمقصود معسوق في ذلك مما يتبعه بالشارع لا مجال
 للتفكير فيه بناء على ما عرنا في غير التفسير والتفريع بانما اذا كان الشارع قد شرع
 بالحكم لمصلحة ما فهو الواضح لنا مصلحة والامكان يمكن مطلقا ان لا تكون
 كذلك في الاشياء كلها بالنسبة الى وضعها الاول منسما وفيه لا نقاء للفعل
 فيما يحسن ولا يفسد بانما اخرون المصلحة مصلحة هو من فيسبيل الشارع بحيث
 يصرفه الفعل وتطمين اليه التبعات في المحاكم من حيث هو مصلحه وهذه النظر

بهذا الرضا تعبر وما انتم على التعبر لا يكون الا تعبر يا من ضايفد العلماء
 ان من التكاليف ما هو حق له خاصة وسراج الواعظ وما هو حق التعبر
 ويقولون وذل الشا ان فيه حفا له كما في قائل العمل اذا عبا عنه ضا
 فاية ويخرج ما ويح الفاتر خيلة لانه جعوفه وبه الحرد اذا بلغت المظان
 فيما سوا الفضا حرا الفود والسنة لا عود فيه وان عبا من له الحق وبار
 بفعل من بايع الجارية اسفا كالمواضعة ولا من مسفع العز عن مطلق
 المرأة وان كانت من امة ومحمد حفا له وما اشبه ذلك من المسائل الذالسة
 على اعتبار التعبر وان فعل المحض الذي لا حله شيء الحكم ففرا اذا كل تكليف
 حفا له فان ما سوله بقوله وما كان للتعبر من اجمع الوالد من جنة
 حق الله فيه ومن جنة كون حق التعبر من حق الله اذا كان له ان لا يجعل
 للتعبر حفا اطلاقا ومن هذا الموضع يقول كثير من العلماء ان التعبر يقتض
 البقاء في اطلاق معلق بمسوق النقص لا يتبع السبب الذي لا حله
 فهو من العمل ام لا وفوقه ما مع تغير الناقص لانه حفا والانتضاء هو الفضة
 التي هي في التعبر ما لا يعمل ما لا عمل باطل باطلاق فبعد ثبت ان كل تكليف
 لا يخلو عن التعبر وانما المخل فهو ما يقتض النية كالمطارات وسائر
 العبادات الا ان التكاليف التي فيها حق التعبر منها ما يحد دون نية
 وهي التي يضمنها الشارع فيما تعلق حق الله كالزكاة والصدقة بايع
 والصير والتمتع بدون نية اذا فعلت بغير نية لا يشاء عليها وان يخلها
 بنية الا متثال ونية نية التعبر اتيب عليها وكذا التزاد اذا اتم كذا
 بنية ومن متفق عليه ولو كانت حقا للمعبد خاصة ولم يبق له
 فيما حق حمل الثواب فيما اطلاقا ان حصول الثواب فيما يستلزم كونها

طاعة فحفا هي مكتسبة ما موردا والمأثور به مقتضى الرأيه به وكل
 طاعة من حيث هي طاعة لله عبادا وظل عبادا يقتض النية فحق الاقد
 من حيث هي طاعة معتق النية **فان قيل** المأمور بها من
 حيث حق الصرخا ومن جنة حق الصرخا في الثواب لان حيث
 كونها طاعة مقتضى ما بدأ **فيل** عزاجي جميع اذا لو كان كزلا لصح
 الثواب بدون نية وايضا لو حصل الثواب بغير نية الغايب اذا اخذ
 منه المصوب هو ما وليس كزلا باطلاق وان حصل حق التعبر ما لمواجب
 ان النية هي طاعة كون العمل عبادا والنية هي امة كناية الاقتضالا من
 الله ونفسه وانما اذا كان حرا جارا يجرط فلو لم يثبت ان في اعمال المطلب
 طلبا تعبر با على الجملة وضمه دليل ما من سرعة المسئلة **فان قيل** يعلم
 على عز ان يقتض النية وان لا يجرط عمل من لم يجرط ويكون عاها **فل**
 فرض ان ما فيه حق التعبر تارة يكون هو المخل وفرتكون جنة التعبر
 غير المخلية بما كان المخل فيه التعبر بمسلم لا يجرطه وما علبا به جنة
 التعبر بحق التعبر بغير نية في هذا العمل لنا من غير نية ولا يكون
 عبادا لله فان راعو جنة الامم فهو من تلك الجنة عبادا فلا فيه من
 نية اذ لا يصح عبادا الا بالنية لانه يلزم فيه النية او يقتض اليضا بل
 يجوز ان النية في الاقتضالا هي نية عبادا كما اذا افتر امتثالا للامم
 بالتوسعة على المسلم وان فرض فعدة نيسه وكذا البيع والشراء والاكل
 والشرب والنشاط والعطاف وغير هذا ومن ثما كان السلبا رضي الله عنهم
 يتابعون على احقار النيات في الاعمال ويقفون عن جملة منها في
 بعضهم **فيل** ويشير بغير امر منها ان كل حكم شيء ليس

يقال عن حق الله تعالى وسوجهة التعبد ما هو الله على العباد ان يسموه وما
 يشي كوابه شيئا وعبادته امتثال اوامره واجتنابه نواهييه باطلاق ما في ظاهره
 انه حق العبد محرم ان يسمي كونه باطلاق بل جاء على تعلييق حق العبد في الاحكام
 الرئيسية كما ان كل حكم شرعي فيه حقها ما عاجلا واماء اجلا بناء على ان
 الشيء بعد انما وقع لمصالح العباد ولزلة فالج الحق في حق العباد على الله
 انما يسموه ولا يشي كوابه شيئا الا يعينهم وعادة تنقسم في تعين حق الله انه
 ما ينقسم من الشئ ان لا يخفى عليه للمصلحة طان له معنى معقول او غير معقول
 وحق العبد ما كان راجعا الى مصالحه في الدنيا فان كان من المصالح الاخرية فهو
 من جملة ما يطلق عليه انه حوله ومعنى التعبد عندهم انه ما لا يحفل بمضاه
 على المحصر من العبادات راجعة الى حق الله واهل العباد ان راجعة
 الى حق العباد **فصل** والابصار بالنسبة الى حق الله وحق الادميين
 ثلاثة اقسام احدها ما هو حق الله خالصا لها العبادات واهله الله
 التعبد كما تقدم باطلاق العمل الا في والا فلا والدليل على ذلك ان
 التعبد راجع الى عزم مفعولية المعنى بحيث لا يفي فيه اجزاء القياس وان الله
 يحفل بمضاه ما لعل ان نصر الشارع مبطل للعمل بحرم مضاهية الامم
 وايضا بل هو فان عزم مفعولية المعنى ليس له لعل ان نصر الشارع
 الوفور عن واحد الشارع فيكون في ذلك عزم تحقير الهماءة موجب
 لطلب التوجه عن العزم بفعل مضاهي العمل في مضاهي والتعبد في كونه
 القسم ايضا في الامم فان التعبد يقتضي عزم عمة البعل المنع من امانه
 على ان التعبد يقتضي العباد باطلاقه اما لان التعبد يقتضي ان البعل المنع
 عنه في مضاهي نصر الشارع اما باطلاقه في باطلاقه مضاهية او في
 الصلاة

الصلاة واما بوجهه في حق الله في الركون والسجود والصلاة في الاوقات
 المحررة وثمة ان لو كان مقصود الله لم ينضمه ولا يسمي به او ان يسمي به انما في
 حق الحق واما بنصر الشارع فلا تتعداها على ان اراتي من يعي التعبد
 عنه بعد الوقوع او المأمورية من غير المضاهية له اما لعزم عمة الامم
 او النسي عنده واما انه ليس بام حتم ولا نهي واما في جوع جنة الخالعة
 الوصية منعها الصلاة في العار المحصورة بناء على القول بجنة الا بطلان
 واما العرفان من باب المحذور المعنى المحلل بالمصالح فيعني على حتمه وفيه
 من ان تنزل قيل فان التعبد هو العزم والشايع وهو مشتمل على حق
 الله وحق العبد والمطلب فيه حق الله وحكمه راجع الى الاول لان حق العبد
 انما هو ما حاشي عما يوصو في المعنى ان لا يعارض احكاما هو المعنى واليه في
 خلافه فقتل النفس لا يسمي للتعبد في عزم اسلام بنفسه للقتل في ذم
 شريعة طالعته ونحوها فان اراتي من يعي النسي او المأمورية المضاهية بعد
 الوقوع بطلان الامور الثلاثة الاول والامم رابع وهو الشك في بان حق العبد
 فيه هو المطلب والثالث ما اشبه به الخفان وحق العبد هو المطلب
 واهله مفعولية المعنى ما اطلاق مقتضى الامم والنسي في الشك في
 العمة المحمول في العمة له ما جلا او اجلا في مضاهية مضاهية له وان
 وقعت المخالفة وتماثل في اهله المخالفة على تحصيل مصلحة العبد ما ان
 يحل مع ذلك الحق العبد ولو بعد الوقوع على حتمه كان يحل عن
 المضاهية او بالبح او ما بان في غير حائل بالعمل باطلاقه لان مقصود الشارع
 في يحل وان حائل ولا يكون حصوا الامم عن سبب اخ في السبب
 المخالفة واربعة مقتضى النسي بالنسبة الى حق العبد في مضاهية

King Saud

University

1957

جامعة
الملك
سعود

١٣٧٩

Copyright © King Saud University